

کافیتر

للعامة ابن حاجب رحمه الله

٥٧٠ - ٥٦٤ هـ

طبعة جديدة ملونة مصححة
بإضافة عناوين البحوث في رؤوس الصفحات

قامت بإعداده جماعة من العلماء البارعين في علم النحو
وراجعوا حواشيه بمصادرها الأصلية وقاموا بتصحيح أخطائه

مكتبة البشير
كراتشي - باكستان

كافيت

للعلامة ابن حاجب رحمه الله

٥٧٠ - ٥٦٤ هـ

طبعة جديدة ملونة مصححة
بإضافة عناوين البحوث في رؤوس الصفحات

قامت بإعداده جماعة من العلماء البارعين في علم النحو
وراجعوا حواشيه بمصادرها الأصلية وقاموا بتصحيح أخطائه

مكتبة البشير

كراتشي باكستان

اسم الكتاب :	كافية
تأليف :	علامة ابن حاجب رحمہ اللہ
الطبعة الأولى :	١٤٢٩ھ / ٢٠٠٨ء
الطبعة الجديدة :	١٤٣٢ھ / ٢٠١١ء
عدد الصفحات :	٢٠٠
السعر: =/100 روبية	

مکتبۃ البشیر

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

الهاتف: +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاکس: +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

یطلب من

مکتبۃ البشیر، کراچی، پاکستان +92-321-2196170

مکتبۃ الحرمین، اردو بازار، لاہور. +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاہور. +92-42-7124656, 7223210

بلک لینڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مکتبۃ رشیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً كثيراً - أما بعد:

فإن كتاب "كافية" لابن الحاجب رحمه الله من أهم الكتب في علم النحو، ولها أهمية كبرى لدارسي علم النحو خاصة لطلاب المدارس الدينية في شبه قارة الهندية الباكستان والهند وغيرهما من الدول الآسيوية. كما لا يشك أحد في أن الأفهام والأذهان في عصرنا الحاضر قد اختلفت تماماً عن العصور الماضية، فجيلنا الجديد لا يستطيع الآن الاستفادة من تراثنا الديني والعلمي بقدر ما استفاد منه أسلافنا، بالإضافة إلى حدوث التغير في مجال الطباعة قد صعبت به الاستفادة من الكتب المطبوعة على الطباعة القديمة. فاحتاج الأمر إلى أن يخرج كتاب "كافية" لابن الحاجب رحمه الله في ثوبه الجديد وفي طباعة حديثة، فقامت - بعون الله وتوفيقه - مكتبة البشري بأداء هذه المهمة، ولتكون الفائدة أتم وأشمل، قمنا بتكوين اللجنة من جماعة العلماء البارعين في علم النحو لإخراج هذا الكتاب على ما يُرام. وقد بذلت هذه اللجنة قصارى جهدها للمراجعة والتصحيح والتدقيق لهذا الكتاب وإخراجه بشكل ملائم يسر الناظرين ويسهل للدارسين. نسأل الله أن يتقبل مساعينا ويستر مساوينا، وأن يجعل هذا الجهد القصير في ميزان حسناتنا، إنه هو العليّ القدير.

إدارة "مكتبة البشري" للطباعة والنشر

كراتشي، باكستان

٠٦ رمضان، ١٤٢٩هـ

منهج عملنا في هذا الكتاب:

- استفدنا لشرح المواضيع المهمة للكتاب من شروحه المعتمدة من غاية التحقيق، فوائد ضيائية، رضي وهندي وغيرها.
- نقل أكثر التعليقات الصغيرة من بين السطور إلى الحواشي السفلية إما مستقلا وإما في التعليقات بين المعقوفتين [] .
- تصحيح الأغلاط الإملائية في المتن والحواشي كليهما، التي توجد في الطبعات الهندية والباكستانية.
- إضافة عناوين المباحث في رأس الصفحات.
- كتابة نصوص الكتاب بالشكل 'الأسود' التي تم شرحها في الحواشي.
- اللون الأحمر للكلمات التي اخترناها للشرح في الحواشي.
- كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة مع وضع علامات الترقيم المتعارف عليها.
- تشكيل ما يلتبس أو يشكل من الكلمات الصعبة.

والله نسأل أن يوفقنا لخدمة الدين وعلومه وأهله، وخاصة لإكمال مشاريعنا الأخرى كما نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، مقبولا عنده، وأن ينفع به الطلاب وأهل العلم وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن يحفظ علينا وعلى أهلينا وذرياتنا وإخواننا إسلامنا وإيماننا به حتى نلقاه وهو راض عنا، و أن يرحمنا ويرحم والدينا وذرياتنا ومشايخنا والمسلمين والمسلمات، إنه أرحم الراحمين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكَلِمَةُ مبتدأ

الكلمة: كان ينبغي أن يتدبّر بعد التسمية بالحمد اقتداءً بالقرآن العظيم حيث أتى بعد التسمية بالحمد، واتباعاً بالسلف، وعملاً بالحديث الدائر على الألسن "كلّ أمر ذي بالٍ لم يُبدَأْ فيه بحمد الله، فهو أجْذَمٌ"، لكنّه ترك ذلك لكسرِ نفسه بتخييل أن كتابه من حيث إنّه ألفه، لا من حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى يسري طريقتهم، ويبدأ على سنتهم، لكن يبقى توهم أنه كيف يجوز لكسر النفس ترك امتثال الحديث، فيندفع بأن المأمور به في الحديث الإتيان بالحمد، سواء كان معه الكتابة أو لا، ولا يلزم من ترك الأول ترك الثاني، واقتداء القرآن أيضاً غير منفك عنه؛ لأن الله تعالى أول ما أنزل على الرسول ﷺ هو سورة اقرأ، وفيه بعد التسمية ليس الحمد. ثمّ لما كان النحويّ يبحث عن أحوال الكلمة والكلام من حيث الإعراب والبناء وما يتعلق بهما، وهذه الأحوال عوارض ذاتية لها، وما يبحث في علم عن عوارض الذاتية فهو موضوع ذلك العلم، فيكون الكلمة والكلام موضوع هذا العلم. بدأ الشيخ أولاً بذكر الكلمة، وثانياً بذكر الكلام؛ لأن معرفة أحوال الشيء مسبوقة بمعرفة ذلك الشيء، وإنّما قدّم الكلمة على الكلام؛ لأنها جزء الكلام، والكلام مركب، ومعرفة المركب موقوفة على معرفة المفرد، والموقوف عليه مقدم طبعاً على الموقوف، فقدم وضعاً ليوافق الوضع الطبع. [غاية التحقيق ملخصاً: ٣]

يُمكن أن يكون اللام للجنس، والتاء للوحدة النوعية دون الفردية؛ لأنّ الكلّم بدون التاء اسم جنس يطلق على الكلمة النحوية وغيرها، فإذا دخلت التاء أفادت وحدة النوع المعين، وهو الكلمة النحوية ثم دخلت لام الجنس للإشارة إلى نفس ماهية الكلمة النحوية، فلا منافاة بين لام الجنس وتاء الوحدة، ويُمكن أن يكون اللام للعهد الخارجي، والمعهود الكلمة الجارية على ألسن النحاة بقرينة أنّ المتكلّم نحويّ، وكلّ متكلّم يتكلّم باصطلاحه، فتكون الكلمة معلومة بين المتكلم والمخاطب بالقرائن، ويُمكن أن يكون اللام للعهد الذهني، ولا تُوجب جهالة المحدود لحصول تعين الكلمة النحوية عند السامع باعتبار المقام، ويُمكن أن يكون اللام للاستغراق؛ لأن التاء للوحدة النوعية أو الفردية، أي تعريف كل فرد من أفراد الكلمة لفظ وضع إلخ، ويُمكن أن يقال: اللام للجنس، والكلمة مع التاء صار في الاصطلاح اسماً للفظ وضع إلخ، فلم يبق في التاء معنى الوحدة. [غاية التحقيق: ٤]

اعلم أنّ الكلمة مفرد الكلّم مثل ثمرة وعمر، وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعاً لذّي التاء، بل هو جنس حقّه أن يقع على القليل والكثير كالغسل والماء، بدليل جريان أحكام المفرد فيه من تذكير صفتيه، كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ (فاطر: ١٠). فلو كان جمعاً لوجب أن يقال: الطيبة، وتبصغره على كلّيم بلا ردّ إلى واحدة، وبوقوعه تمييزاً لنحو "أحد عشر" مع كونه على غير صيغ القلة، وقيل: جمع، والآية محمول على حذف المضاف =

لفظٌ وُضِعَ لمعنى

ما يعنى من اللفظ

خبر

= بتقدير بعض الكلم، والقول بتصغيره على كَلِيمٍ، ووقوعه تمييزاً لنحو "أحد عشر" ممنوع عند مَنْ ذهب إلى أنه جمع، بل يقال عنده في التصغير: كَلِيمَةٌ، وفي تمييز أحد عشر: كَلِمَةٌ، لكنَّ الكَلِمَ لم تستعمل إلا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو: ثمر. قيل: إن اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم، وهو الجرح لتأثيرهما في النفس، وهو اشتقاق بعيد كما عبّر به أمير المؤمنين عليّ عليه السلام في شعره:

جَرَاحَاتُ السِّنَانِ لَهَا التِّيَامُ وَلَا يَلْتَأَمُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ

وقد تطلق الكلمة مجازاً على القصيدة والجملة، يقال: كلمة شاعر، وقال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ (هود: ١١٩) [رضي: ٢١/١]

لفظ: [اللفظ: صوتٌ يعتمد على المخارج من حرف فصاعداً. (غاية التحقيق: ٥)] قوله: "لفظ" جنسٌ قريب للكلمة، احتراز به عن الدَّوَالِّ الأربع أي: الخطّ، والإشارة، والنصب، والعقد، وعن الحركة الإعرابية والعلامة المعنوية. ثم اللفظ في اللغة: الرمي، يقال: "أكلتُ التمرة"، ولفظت النواة" إن رميتها، وفي الاصطلاح: ما يتلفظ به الإنسان قليلاً كان أو كثيراً، مُهملاً كان أو موضوعاً، حقيقةً كان أو حكماً، مفرداً كان أو مركباً، ومن قيد لفظ "الإنسان" في تعريف اللفظ يُفهم أن ما يتلفظ به الملائكة مثل:

إِنَّ فِي الْحَنَةِ نَهْرًا مِنْ لَبَنٍ لِعَلِيٍّ وَحُسَيْنٍ وَحَسَنِ

أو الجن مثل:

قَبْرٌ حَرِبَ بِمَكَانٍ قَفَرٍ وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرِبٍ قَبْرٌ

أو كلمات الله تعالى لا يقال بها اللفظ، وأجيب بأنه تعريفٌ ما يكون لفظاً بالنسبة إلينا لا مطلقاً، فما يتلفظ به المَلَكُ والجَرُّ ليس بالمُخل في المحدود، فلا ضرر في خروج أمثال ذلك عن الحد. ولا يقال: المطابقة بين المبتدأ والخبر واجبة، فوجب أن يقول: لفظاً؛ لأننا نقول: المطابقة إنما وجب بينهما إذا كان الخبر مشتقاً واللفظ غير مشتق. [غاية التحقيق: ٧]

وُضِعَ لمعنى: الوضع في اللغة: التعيين، وقيل: في اللغة جعل الشيء في حيز، فكأنَّ الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيزاً للفظ. وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء بحيث متى أُطلق أو أحسَّ الشيء الأول، فهم منه الشيء الثاني، وقيل: تعيين اللفظ للمعنى أولاً. و"المعنى" في اللغة: القصد، وفي الاصطلاح: ما يُقصد بالشيء، وذكره بعد الوضع مبني على تجريده عنه، فخرج به المهملات والألفاظ الدالة بالطبع مثل: أح؛ إذ لم يتعلّق بها وضعٌ وتخصيصٌ أصلاً، وبقيت حروف الهجاء الموضوعية لغرض التركيب لا بإزاء المعنى فخرجت بقوله: "المعنى".

لمعنى: الجار والمجرور مفعول به باللام، والجملة الفعلية صفةٌ قَوْلِهِ: لَفْظٌ. [غاية التحقيق: ٧]

مُفْرَدٌ، وهي اسمٌ، وفِعْلٌ، وَحَرْفٌ؛ لَأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا، أَوْ
لَا، الثَّانِي الحَرْفُ، وَالْأَوَّلُ: إِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِأَحَدٍ من صفتها صفة معنى أي ثابت في نفسها معناه القسم

مفرد: [بالجر صفة للمعنى، وبالرفع صفة للفظ، وبالنصب حال عن الضمير المستكن في "وضع" أو عن المعنى وإن لم يساعده اللفظ خطأ] المفرد: في اللغة: الفرد، وفي الاصطلاح: ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه بالوضع، وفي إيراد أحد الوصفين جملة فعلية والآخر مفرداً تنبيهاً على تقدّم الوضع على الأفراد حيث أتى به بصيغة الماضي بخلاف الأفراد، فإنه أتى بصيغة المفرد، وخرج به المركبات مطلقاً.

وهي: [منقسمة ومنحصرة إلى اسم...، أو صادقة على اسم...] إن قيل: الواو للجمع، والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع، فيجب أن تكون الكلمة مجموع هذه الثلاثة لا كل واحد منها. قيل: التقسيم على نوعين: أحدهما تقسيم الكل إلى أجزائه كما تقول: السكنجيين خلّ وعسل وماء، والواو فيه للاجتماع، وثانيهما: تقسيم الكلي إلى جزئياته كما تقول: الحيوان إنسان وفرس وغنم وغير ذلك، والواو فيه لمطلق الجمع الإفرادي الثابت في كل فرد، والتقسيم الذي نحن فيه من هذا القبيل، فصَحَّ إطلاق كلمة على كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة. [غاية التحقيق: ٩] **اسم، وفعل، وحرف:** إنما اختار المصنف رحمه الله الواو العاطفة مع أن الشائع في التقسيمات كلمة "أو" الدال على الانفصال الحقيقي أو منع الخلو فيها؛ تنبيهاً على تحقق الأقسام الثلاثة وعدم كون التقسيم بمجرد الاحتمال العقلي، ولفظ "أو" يدل على الاحتمال العقلي لا على التحقق. (مولوي عبد الرزاق)

اسم: الاسم عند البصريين مشتق من "اليسمو" معتلّ اللام، فأصله عندهم يسمو على وزن فعل بكسر الفاء، فحذفت اللام وعوضت الهمزة عنه، فوزنه إفع، وعند الكوفيين من "الوسم". بكسر الواو، فحذفت الواو، وعوضت الهمزة عنه. **وفعل:** الفعل مأخوذ من التلّفع وهو التضمّن، سميّ الفعل بذلك لِتَضَمُّنِهِ الفعل اللغوي وهو المصدر تسمية الدال باسم المدلول.

وحرف: الحرف مأخوذ من حرف الوادي، أي طرفه، سمي به؛ لأنه يكون في طرف الاسم والفعل.

لأنّها: [لما قسم الكلمة وحصرها في الأنواع الثلاثة شرع في تعليل انقسامها وحصرها] لأنها.... الخ هذا دليل عقلي، ومقدماته اصطلاحية ثقيلة، ومثل هذا الدليل الدائر بين النفي والإثبات منحصرة في الحد، يُسمّى في اصطلاح أهل المنطق قياساً اقترانياً مركباً من شرطيتين منفصلتين كما يقال: العدد إمّا زوج أو فرد، والفرد إمّا مركب من زوج أو فرد، أو غير مركب منها، فينتج: العدد إمّا زوج أو فرد، مركب أو غير مركب، فثبت الحصر فيه. **تدل:** دلالة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه.

الحرف: أعني الكلمة التي لا تدل على معنى في نفسها كـ من وإلى.

الأزمنة الثلاثة أو لا، **الثاني**: الاسم، والأول: الفعل، وقد عُلِمَ بذلك حدُّ كلِّ واحد منها.

الكلام: ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك
 القسم القسم
 لا يحصل

الأزمنة الثلاثة: (تركيب) الثلاثة صفة لها، والتطابق بينهما -إن الثلاثة مذكر، والأزمنة مؤنث- ثابتٌ معنيٌّ، وإذا نزل منزلة التطابق اللفظي والمعنوي، ونظيره من وجّه قوله تعالى: ﴿أَوِ الْغُلَّالِ الَّذِينَ لَمْ يُظْهِرُوا﴾ (البور: ٣١) أو بدل عنها. [حل التركيب: ٢] **الثاني**: أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة. **وقد علم**: الواو في قوله: "وقد علم" يُمكن أن يكون اعتراضية، والجملة المعترضة لمُدح الدليل المذكور ترغيباً للطالب أو تنبيهاً لمن لا يكتفي بالإشارة، بل يحتاج إلى التنبيه؛ لأن طوائف الناس على ثلاثة مراتب: الأولى أن يفهم الكلام بمجرد الإشارة بحيث لا يحتاج إلى التنبيه والتصريح، والثانية أن لا يفهم معناه بمجرد الإشارة والتنبيه، بل يحتاج إلى التنبيه، والله درّ المصنف حيث أشار إلى الحدود أولاً في ضمن الدليل ثم نبّه بقوله "وقد علم" ثم صرّح بعده بقوله: الاسم كذا، والفعل كذا، والحرف كذا، ويُمكن أن يكون عاطفةً على محذوف أي قد تبين وقد عُلِمَ.

حدّ: [ما يميّز الشيء عن غيره، سواء كان حقيقياً أو رسمياً أو لفظياً. (علوي)] إن قيل: الحد: ما يُذكر فيه ذاتيات المحدود، وامتياز الحرف والاسم عن أخويه بقيدٍ عديمي (وهو عدم الدلالة، وعدم الاقتران) والقيد العدمي لا يكون فصلاً مقوِّماً للماهية، فكيف يسمى حدّاً؟ قيل: ليس المراد بالحد ههنا الحد الحقيقي، بل المراد القول الجامع لأفراد المحدود، المانع لغيرها، المعروف للشيء، سواء كان من الذاتيات أو العرضيات أو منهما، فلا يتوجّه ما ذكرتم.

الكلام: [في اللغة: ما يتكلم به قليلاً أو كثيراً] الفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودةً لذاتها أو لا، والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكلُّ كلامٍ جملةٌ، ولا تتعكّس. (متوسط) **ما**: موصولة أو موصوفة، أي اللفظ الذي تضمّن أو لفظ تضمّن.

تضمّن كلمتين: و"ما تضمّن كلمتين" يشمل الكلام وغيره؛ لأن قولك: "غلامٌ زيد، وفي الدار" كلمتان وليس كلاماً، وقوله: "بالإسناد" ليُخرج ما ليس بكلام، وتُعني بالإسناد نسبة أحد الجزئين إلى الآخر لإفادة المخاطب. (ابن حاجب) **بالإسناد**: احتراز به عما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه، وبعض المركب من الفعل والاسم نحو: ضربك، وعن جميع الأنواع الأربعة الأخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث.

بالإسناد: المراد به أن يركّب في الحال أو في الأصل، بكلمة أو أكثر من أخرى حقيقةً كـ "زيد قائم"، أو حكماً كـ "اضرب". **ولا يتأتّى ذلك**: [هذا تقسيم الكلام وبيان انحصاره في النوعين] التركيب الثنائي العقلي يرتقي إلى ستة أقسام: الاسمان، والفعالان، والحرفان، والاسم مع الفعل، والاسم مع الحرف، والفعل مع الحرف، والكلام لا يتأتّى إلّا في اثنين منها لعدم جريان الإسناد في غيرهما. [غاية التحقيق: ١٦]

إِلَّا فِي السَّمِينِ، أَوْ اسْمٍ، وَفَعْلٍ.
 مَسْنَدٌ إِلَيْهِ مَسْنَدٌ

الاسم:

مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ. وَمِنْ خَوَاصِّهِ: دُخُولُ
 حَاصِلُ تَبْعِيَّةِ
 اللَّامِ، وَالْجَرِّ،

اسمين: لَأَنَّ وَضَعَ الْاسْمَ لِيُسْنَدَ وَيُسْنَدَ إِلَيْهِ، وَوَضَعَ الْفِعْلَ لِيُسْنَدَ وَلَا يُسْنَدَ إِلَيْهِ، وَوَضَعَ الْحَرْفَ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ، لَا لِيُسْنَدَ وَلَا يُسْنَدَ إِلَيْهِ غَيْرِهِ. (ابن حاسب) **ما:** مَوْصُولَةٌ أَيْ اللَّفْظُ الَّذِي، أَوْ مَوْصُوفَةٌ أَيْ لَفْظٌ. [حل التركيب: ۳]
دل: سَوَالٌ: تَعْرِيفُ اسْمٍ جَامِعٍ نَعْنَى شُودِ بِهِ اسْمَاءُ أَفْعَالٍ نَحْوُ: "رَوَيْدٌ وَهَيْهَاتَ" زِيرَاكَ مَقْتَرِنٌ اَنْدَنَ غَيْرِ مَقْتَرِنٍ، وَمَنْعٌ نِيزِ نَعْنَى شُودِ بِهِ أَفْعَالٍ مُنْطَلِجٌ نَحْوُ: "عَمِي وَكَادَ" كَهْ غَيْرِ مَقْتَرِنٍ اَنْدَ؟ جَوَابٌ: مُرَادُ بِهِ "غَيْرِ مَقْتَرِنٍ" اَيْنَتِ كَهْ بِحَسَبِ وَضْعِ أَوَّلِ زَرْدِيكٍ (مَقْتَرِنٍ) نَعْنَى بَاشَدِ، بَئِشِ اسْمَاءُ أَفْعَالٍ بِحَسَبِ وَضْعِ أَوَّلِ زَرْدِيكٍ نِيسْتَنَدَ اَكْرَجِ بِوَضْعِ ثَانِي زَرْدِيكٍ (مَقْتَرِنٍ) بَاشَدِ وَأَفْعَالٍ مُنْطَلِجَةٍ بِحَسَبِ وَضْعِ أَوَّلِ زَرْدِيكٍ اَنْدَ، بِوَضْعِ ثَانِي زَرْدِيكٍ نَبُودِ اَنْ بَاكِي نَدَارَدِ. سَوَالٌ: اَيْنَ تَعْرِيفُ بِفِعْلٍ مُضَارِعٍ هَمْ رَاسْتِ نَعْنَى آيَدِ چَرَاكَ دَرِ اَنْ اَحَدِ اَزْمَنَةِ يَافْتِ نَعْنَى شُودِ بَلَكِهْ دَرِ اَنْ دَوْرَمَانِهْ اَنْدَ. جَوَابٌ: دَرِ هَمْنِ دَوْرَمَانِ يَكِ زَمَانِ هَمْ مَوْجُودِ اسْتِ. (شرح عبد الرزاق)

على معنى: قَوْلُهُ: "مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى" يَشْمَلُ الْكَلِمَ كُلَّهَا. وَقَوْلُهُ: "فِي نَفْسِهِ" يَخْرُجُ الْحَرْفُ، وَقَوْلُهُ: "غَيْرِ مَقْتَرِنٍ" يَخْرُجُ الْفِعْلُ. (ابن حاسب)

غَيْرِ مُقْتَرِنٍ: مَعَا بِالْجَرِّ صِفَةٌ لِمَعْنَى، وَبِالنَّصْبِ حَالٌ عَنْهُ، وَهُوَ مَفْعُولٌ مَعْنَى، أَوْ مُسْتَلْثَى مِنْ "مَا دَلَّ"، وَبِالرَّفْعِ خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ عَنِ الْاسْمِ، أَوْ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ وَهُوَ مُضَافٌ. (حل التركيب)

خواصه: جَمْعٌ مَكْسَرٌ خَاصَّةٌ: وَهِيَ كَلِمَةٌ مَقُولَةٌ عَلَى أَفْرَادٍ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ قَوْلًا عَرَضِيًّا، وَقِيلَ: خَاصَّةُ الشَّيْءِ مَا يُوجَدُ فِيهِ وَلَا يُوجَدُ فِي غَيْرِهِ، إِمَّا شَامِلَةً لِجَمِيعِ الْأَفْرَادِ كَالْكَاتِبِ بِالْقُوَّةِ لِلْإِنْسَانِ، أَوْ غَيْرِ شَامِلَةٍ كَالْكَاتِبِ بِالْفِعْلِ لَهُ، [وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَدِّ وَالْخَاصَّةِ: أَنَّ الْحَدَّ مَطْرُودٌ مُنْعَكِسٌ، وَالْخَاصَّةُ مَطْرُودَةٌ غَيْرُ مُنْعَكِسَةٍ. (رضي: ۳۸/۱)]

دُخُولُ اللَّامِ: فِي اخْتِيَارِهِ اللَّامُ إِيْشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ **هَمْ** مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ مِنْ أَنَّ عِنْدَهُ أَدَاةَ التَّعْرِيفِ اللَّامُ وَحْدَهَا، وَزِيدَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِتَعَذُّرِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ، وَعِنْدَ الْخَلِيلِ: هِيَ اَلْ كَهْلُ، وَعِنْدَ الْمُبَرِّدِ: هِيَ هَمْزَةٌ مُفْتُوحَةٌ فَقَطْ، زِيدَتْ اللَّامُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ هَمْزَةِ اَلِاسْتِفْهَامِ. **اللام:** أَيْ لَامُ التَّعْرِيفِ الْحَرْفِيَّةِ لَا الْمَوْصُولَةَ نَحْوُ: الضَّارِبُ؛ فَإِنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى فِعْلٍ فِي صُورَةِ الْاسْمِ. [رضي: ۳۹/۱] **والجر:** لِكُونِهِ أَثَرُ حَرْفِ الْجَرِّ، وَهُوَ يَخْتَصُّ بِالْاسْمِ، فَكَذَا الْجَرُّ، وَإِلَّا يَلْزَمُ تَخَلُّفُ الْمُؤَثِّرِ عَنِ الْأَثَرِ. [غَايَةُ التَّحْقِيقِ: ۱۸]

والتنوين، والإضافة، والإسناد إليه. وهو معرب، ومبني، فالمعرب: المركب الذي
التنوين مثل اجر في الإعراب
لم يشبه مبني الأصل، وحكمه: أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا.
الغناء للتفسير

مصدران معني المعرب -

والتنوين | غير اترم واعبي، فهما غير محتقان بالاسم، بل يجيء في الفعل أيضاً | لتوين في الأصل مصدر
 به شئ أي أدخلته نونا فسمي ما به يونا شئ، أعني النون لتتوه إشعاراً بخدونه وعروصه، وهي خمسة أقسام:
 الأول: التمكن، وهو ما يدل على أمكنة الكسمة، وهي موضوعه ليعرف بين المنصرف وغير المنصرف، وهي
 خاصة الاسم، نحو: جاءني ربي، والتالي: التكثير، وهو الفارقة بين المعرفة والكرة، وهي خاصة الاسم كصه،
 وثالث: العوض، وهو ما لحق الاسم عوضاً عن المنصرف إليه كـ يومئذٍ ورائع: المقابلة، وهو ما يقابل نون
 الجمع مذكر لسالم كـ مسلمات، وإخامس: اترم، وهو ما لحق أو حر الأبيات والمصارع لتحسين الإشاء نحو:
 أَقْلِي اللّوْمَ عَاذِلَ وَالْعَبَابُنْ وَقُولِي إِنْ أَصْبَتْ لَقَدْ أَصَابُنْ

وهذا التنوين يجيء أيضاً في الفعل.

والإضافة فونه: 'والإضافة' أي كونه مصافاً بتقدير حرف آخر بالاسم؛ لأنه مستخدم معاقبة تنوين أو ما في
 حكمه من نوني التنوين والجمع، وهو مختص بالاسم، فكذلك ما يعاقبه. [غاية التحقيق: ١٩]
والإسناد إليه أي كونه مسنداً إليه، احص بالاسم؛ لأن الفعل وضع لأن يكون أذاً مسنداً فقط، فهو جعل
 مسنداً إليه يلزم خلاف وضعه. [غاية التحقيق: ١٩]

معرب | معرب مأخوذ من الإعراب، وهو الإصهار، يقال: عُرب رجل عن حخته إذا أظهرها، فالهمزة للمعدية،
 و معرب صرف أي محل إظهار المعالي مقتضية لإعراب، وهي القاعية، والمفعوية، والإضافة.
ومبني: مأخوذ من البناء المقصود منه القرار وعدم التغير.

فالمعرب: الألف واللام للعهد، والمعهود: المعرب من الأسماء لا المطلق.

المركب فونه: 'المركب' كاخس يشمل كل مركب، وخرج به ما ليس بمركب كالأصوات ونحو: 'نف، ناء،
 ناء، وفونه: الذي به شبه مبني الأصل' كالفصل خرج عنه ما ناسب مبني الأصل، وهو المنصرف، والفعل
 الماضي، والأمر غير اللام، وهو المشهور، وقيل: الحملة أيضاً. [غاية التحقيق: ٢٠]

العوامل قيل: العوامل جمع، وأقنه ثلاثة، فيرم منه أن لا يتحقق المعرب إلا باختلاف ثلاثة عوامل، ولأمر
 خلافه، وأحيب بأن اللام للجنس؛ لأن اللام إذا دخل على جمع، ولم يكن ثم معهود يُحمل على الجنس،
 فيص معنى الخمعية. [غاية: ٢٢] **لفظاً** تغيير عن نسبة 'تختلف' إلى فاعله، أو وصف مصدر محذوف، أو مفعول
 مطلق محذوف المضاف، تقديره: يختلف آخره اختلافاً ملفوظاً.

الإعراب: ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه. وأنواعه: رفع، ونصب،
 وجر، فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة. والعامل: ما به
 يتقوم المعنى المقتضي للإعراب. فالمفرد المنصرف
 يعود إلى المعرب أو الاسم المتداولة المتعاقبة حركة كان أو حرفاً حركة كان أو حرفاً اللام للعهد أي عامل الاسم يحصل أو يوجد الفاء لتفسير أنواع المعرب

ليدل بيان سلة وضع الإعراب في الأسماء. [مر رصي: ٥٢/١] وعة عائية للاختلاف، والمعاني المعتورة أي المتداولة، وهي الفاعلية، والمفعولية، والإضافة؛ إذ لولاه لانتس بعضها بعض. [غاية التحقيق: ٢٤]
رفع. إنما يذكر الألف والواو والياء مع أن الإعراب كما يكون بالرفع والنصب والجر يكون هذه الحروف أيضاً؛ لأن الرفع والنصب والجر عند المنصرف يقع على الحركات والحروف جميعاً، وإنما سمي الرفع رفعاً لارتفاع الشفة السفلى عند التنطق به، أو لرفعة مرتبته من بين أخواته لكونه علماً لما هو عمدة في الكلام، وإنما سمي النصب نصّاً لانتصاب الشفتين على حاهما عند التنطق به، أو لأنه ينصب الفصلة أي يقيمها في الكلام من غير أن يحتاج إليه الكلام، وإنما سمي الجر جرّاً؛ لأنّ عامله يجرّ الفعل إلى الاسم، أو لأن الشفة السفلى ينجرّ إلى الأسفل عند التلفظ به. [غاية التحقيق: ٢٤]

الفاعلية. إنما قال: 'الفاعلية والمفعولية' دون 'الفاعل والمفعول' ليشتمل الفاعل والمفعول وما ألحق بهما مضافه؛ لأن إزاء فاعلهما نسبة حيء بهما للإبداً بأن هما ملحقات، والتاء للتأنيث حيء بها لمطابقة الموصوف المؤنث، فيكون المعنى: فالرفع علم الحصلة المنسوبة إلى الفاعل، والنصب علم الحصلة المنسوبة إلى المفعول مثلاً. [غاية التحقيق: ٢٤]
والعامل: [لفظياً كان أو معنوياً] أي عامل الاسم شيء نسبه نحصل المعنى المقتضي للإعراب، وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة كـ 'صرب' في صرب ريد، فإنه يحصل به فاعلية ريد، وكـ 'صربت' في صربت ريد، فإنه يحصل به مفعولية زيد، وكالباء في 'مررت ريداً'، فإنه يحصل به الإضافة في ريد. [غاية التحقيق: ٢٥]
 به: الباء لنسبية أو للاستعانة.

المفرد المنصرف. [نحو: جاءني رجل، ورأيت رجلاً، ومررت برجل] لما كان الإعراب أمراً يطرأ على الأواخر على ما تقدم، وأنواعه: رفع ونصب وجر وكان الرفع بأمر متعدّد والنصب والجر كذلك، احتيج إلى تقسيم الأسماء ليُعرف ما يسحقه كل واحد من الرفع والنصب والجر، فقُسّمت باعتبار مواقعها في ذلك، فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالصّمة في الرفع، والفتحة في النصب، والكسرة في الجر، وأراد بالمفرد: ما ليس بشيء ولا جمع، وأراد بالجمع المكسر: ما ليس بجمع مصحح، وأراد بالمنصرف: ما عدا غير المنصرف على ما سيأتي بيانه. (صغير)

والجمعُ المكسَّرُ المنصرفُ بالضمّة رفعًا والفتحة نصبًا والكسرة جرًّا. جمعُ المؤنث السالم
 بالضمّة والكسرة. غيرُ المنصرف بالضمّة والفتحة. أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك
احترار عن الجمع السالم
 ادي بالألف والياء
 رفعاً نصباً وجرّاً مبتدأ مع منصوباته

والجمع المكسر: نحو: جاءني طلبة، ورأيت طلبة، ومررت بطلبة.

المنصرف: وفيه احترازٌ عن الجمع المكسر الغير المنصرف كـ "مصابيح".

بالضمّة ثم الضمة والفتحة والكسرة نداء واقعة على نفس الحركة، لا يشترط كونه عرابية أو سائية، خلاف
 حردة عن نداء فيها أنقاب النداء، والمراد بالضمّة والفتحة والكسرة أعم من أن يكون فصّة أو تقديرية، فلا يرم
 التكرار في قوله: "واللفظي في ما عداه" [غاية التحقيق: ٢٧]

رفعاً مصدرٌ بمعنى مفعول، كقوله: الفاعل رفعٌ أي مرفوع، ونصبه على حال أي مرفوعين، والعامل فيه
 حال و محرور، ودو الحال الصمير المستكن فيه، وناء في قوله 'بالضمّة' بمعنى مع، ويجوز أن يكون المعنى
 مستسان بالضمّة، ومعنى الكلام: هم مع هذه الحركة المعينة في حال كونه مرفوعين أي مصاحبين عنه بعدة،
 وكذا قوله 'والفتحة نصباً' ومثاله، وهذا من باب عطف على عامين مختلفين محوّر عند المنصرف قياساً،
 نحو: "إن في الدار زيدا، والحجرة عمرواً" على ما يجيء. [رصي: ٦٨/١]

جمع المؤنث: احتراز عن جمع المذكر الذي بالواو والياء.

السالم [صفة جمع المؤنث] احترازٌ عن جمع المؤنث المكسر كـ "جمع حمراء، فإن عربه بالخركت لثلاث.
 بالضمّة نحو: جاءني مسلمات، ورأيت مسلمات، ومررت بمسلمات، وإنما حمت الفتحة على كسره فيه،
 لأنه فرع الخيع المذكر سالم، وقد حمت فيه الفتحة (حالة نصب) على لكسرة (حالة جرّ)، فحمل في
 فرع نصب مثلاً بمر مرة فرع على الأصل. [غاية التحقيق: ٢٧] والكسرة نصباً وجرّاً، فالنصب تبع بحر
 غير المنصرف: مفرداً كان أو مجموعاً أو مكسراً، نحو: أحمد ومساجد.

والفتحة وإنما حمت الكسرة على فتحة فيه؛ لأنه لا ترك حره شبه الفعل باعتبار فرعيتين كما ستعرف
 حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما في الصورة. [غاية التحقيق: ٢٨]

أبوك ثم فرع عن بيان ما يُعرب بالحركة شرع في بيان ما يُعرب بالحروف، ففرق أبوك، وأخوك، وحموك،
 وهنوك، وهذه الأربعة مقوصات بناو دل عليه تشبيهاً: أبوا، وأخوان، وحموان، وهنوان، وأصهار: أبوا،
 وأخو، وحمو، وهنو" على وزن 'فعل' بفتح الفاء والعين. [غاية التحقيق: ٢٨]

وهنوك بكسر كاف؛ لأن احم قريب المرأة من جانب زوجها، فلا يُصاف إلا إبيها. وهنوك: هن: شيء
 مستكره ادي يستهجن ذكره كالعورة، والصفات الدميمة، والأفعال القسحة. [فوائد صيائية: ٣٩]

وَفَوْكُ، وَدَوُ مَالٍ مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ وَالْيَاءِ. الْمُشْتَبَى، وَكَلَا مُضَافًا
صاحب مالٍ مكررة موحدة رفعا صفتا حرفا مسددا
إِلَى مُضْمَرٍ، وَاثْنَانِ وَاثْنَتَانِ بِالْأَلْفِ وَالْيَاءِ. جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، وَأَوَّلُو، وَعِشْرُونَ
لا ينظر ثناتان رفعا صفتا وجرًا

وَفَوْكُ هــدُ حُوفِ الْوَاوِ، وَلامُهُ هاءٌ، وَأصلُهُ: فَوْةٌ عَنَى وَرَنُ 'فَعَلٍ' يَفْتَحُ لَهَاءً وَسُكُونٌ عَيْنٌ دَوُ عَنَى
حَمْلُهُ "فَوَاهٍ" كَثُوبٌ وَأَنْوَابٌ، فَحُذِفَ أَهَاءُ عَنَى سَبِيلُ الشَّدُودِ، فَإِذَا قُصِعَ عَنِ الْإِصْافَةِ أُبْدِنَتْ الْوَاوُ مِيمًا،
وَقِيلَ: هِمٌّ، وَإِذَا أُصِيفَ قِيلَ: فَوْكٌ. [غاية التحقيق: ٢٨] وَدَوُ مَالٍ صَيِّفٌ مَقْرُونٌ بِالْوَاوِ يَنْصَبُ: 'دَوُ' عَنَى
وَرَنُ 'فَعَلٍ' يَفْتَحُ لَهَاءً وَاعَيْنٌ، وَبِمَا أُصَافَ 'دَوُ' إِلَى لُصَاحِرِ دَوْنِ الْكَافِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُصَافُ إِلَّا بِأَسْمَاءِ الْأَحْسَاسِ
الضَّاهِرَةِ. [غاية التحقيق: ٢٨] مُضَافَةٌ بِالنَّصْبِ عَنَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ أَوَّلِكَ وَأَحْوَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ فَعْلِ الْإِعْرَابِ مِنَ
حَيْثُ الْمَعْنَى، فَيَكُونُ حَالًا مِنْ مَفْهُومِ الْكَلَامِ، وَحَالٌ مِنْ صَمِيرٍ قَوْله: 'أَلْوَاوُ' وَالْعَارِضُ مَحْمُولٌ عَنَى اسْتِقْدَامِهِ
وَالْتَأَخِيرِ، وَإِلَّا فَاحْتَالَ لَا يَفْقَدُهُ عَنَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ. [غاية التحقيق: ٢٨]

الْمُشْتَبَى سَمًا فَرَعَ مِنْ بَيَانِ مَا يَعْرَبُ بِأَحْرُوفِ ثَلَاثَةٍ، شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يَعْرَبُ بِأَحْرُوفٍ، وَرَفَعَهُ بِالْأَلْفِ وَجَعَلَهُ
وَجَرَهُ بِالْيَاءِ، فَقِيلَ: الْمُشْتَبَى رُخْ. [غاية التحقيق: ٢٩] وَكَلَا وَكَلَا كُنْتُ، فَهُمَا مُنْحَقَانِ بِالْمُشْتَبَى، وَمِنْ يَذْكُرُهُ؛
لِكَوْنِهِ فَرَعٌ كَلَا، فَذَكَرُ الْأَصْلُ يُعْنِي عَنْ ذِكْرِهِ. مُضَافًا حَالٌ مِنْ 'كَلَا'، وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَمَّا يَدَّ كَانُ مُضَافًا إِلَى
مُضْمَرٍ؛ فَإِنَّ حَكْمَهُ حِينَئِذٍ حَكْمُ الْعَصَا، حَالٌ: حَالِي كَلَا الرَّحِيصِ، وَرَأَيْتُ كَلَا الرَّحِيصِ، وَمَرَرْتُ بِكَلَا الرَّحِيصِ.
[غاية التحقيق: ٢٩] وَاسَانٌ وَأَهْمَلُ الْحَوَايِدِ ذَكَرَ اثْنَيْنِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهُوَ وَهْمٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ دَحْوُهُ فِي غَضِّ
الْمُشْتَبَى إِذْ يَبْسُ مُشْتَبَى؛ لِأَنَّ الْمُشْتَبَى: كُلُّ اسْمٍ كَانَ مَفْرُودًا لِحَقِّ بَاحِرِهِ أَلْفٌ، أَوْ يَاءٌ، وَوَاوٌ، وَيَسُّ اثْنَانِ كَذَلِكَ؛
لِأَنَّ قَوِيَّتَهُ: ثَبْتُ بَسْ شَيْءٍ، وَبِمَا 'إِثْنَانُ' اسْمُ مَوْصُوعٍ لِمُعْرَدَيْنِ بِالْإِصَالَةِ (أَسْ حَاجِبٌ) وَاثْنَانِ، وَاثْنَانِ مُنْحَقَانِ
بِهِ. (مَوْصُوعٌ مَعْشُوقٌ عَنَى) وَاثْنَانِ. ذَكَرَ 'إِثْنَانُ' مَعَ أَنَّهُ فَرَعٌ إِثْنَانٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ بَكْتَةٌ وَهِيَ 'أَنَّ' حَكْمُ التَّذْكِيرِ
وَالنَّاتِبِثِ فِي بَابِ الْعَدَدِ يَكُونُ مُخْتَلَفًا، لَئِنْ صَرَّحَ بِتَعْطِيهِمَا فِيهَا بِتَنْسِيهِ عَنَى أَنَّ التَّذْكِيرَ وَإِسَاتِبَ فِيهِمَا عَنَى مَا
عَلَيْهِ جَمِيعُ الْأَشْيَاءِ كَمَا فِي الْوَاحِدِ وَالْوَحْدَةِ.

جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ هُوَ اِجْمَاعُ بِالْوَاوِ وَالْوَاوِ، وَالْيَاءِ وَالْوَاوِ. وَأَوَّلُو [جَمْعُ دَوُ لَا عَنْ لَفْظِهِ] إِنَّمَا أَفْرَدْتُ 'أَوَّلُو'
وَعِشْرُونَ وَأَحْوَاتُهَا بِالتَّذْكِيرِ؛ لِأَنَّ جَمْعَ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ كُلُّ سَمٍ ثَبِتَ مَفْرَدُهُ، ثُمَّ أُلْحِقَ بِهِ 'أَوَّلُو' وَوَاوٌ، دَلَالَةٌ عَنَى مَا
فَوْقَ الْإِثْنَيْنِ، 'وَأَوَّلُو وَعِشْرُونَ' وَأَحْوَاتُهُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ 'أَوَّلُو' مَوْصُوعٌ وَضَعُ جَمْعِ السَّلَامَةِ، وَلَيْسَ بِهِ؛ إِذْ
يَأْتِي 'أَوَّلُو' فِي مَفْرَدِهِ، وَكَذَا عِشْرُونَ وَأَحْوَاتُهَا؛ إِذْ لَيْسَ 'عِشْرُونَ' وَ'ثَلَاثٌ' وَ'أَرْبَعٌ' أَحَادُ الْعِشْرُونَ وَالثَّلَاثُونَ
وَالْأَرْبَعُونَ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقِيلَ: لثَلَاثَ عِشْرَاتٍ مَعَ كُلِّ عِشْرَةٍ تَرِيدُ عِنْدَهَا عِشْرُونَ؛ لِأَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ،
وَأَمَّا عِشْرُونَ وَفِيهِ وَأَحْوَاتُهَا، فَإِنَّمَا جَمْعٌ عَنَى وَقَلَّةٌ وَإِنْ كَانَتْ عَنَى خِلَافِ الْقِيَاسِ [رَضِي: ٨٢ ١]

وأخواتها بالواو والياء. **التقدير فيما تعذر كـ "عصا وعلامي" مطلقاً، أو استقل**
كـ "قاضي" رفعاً وجرّاً، ونحو: مسلمي رفعاً، واللفظي فيما عداه.
غير المنصرف: ما فيه علتان من تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما، وهي:

وأخواتها أي بطوره السبع وهي ثلاثون إلى تسعون. **التقدير** [أي تقدير الإعراب] إنما قدم الإعراب تقديري على النقصي؛ لأنه قليل، فقدمه روماً للاختصار بيباه، وتعميم النقصي في كل ما عداه.
فيما تعذر 'ما' مصدرية حبيبة، أو موصوفة، أو موصولة، أي التقدير كائن في وقت تعذر تلفظ إعرابه أو في معرب أو في معرب بدي. **كعصا** المراد تمثل عصا: كل اسم مقصور، وتمثل علامي: كل معرب باحركة مصافاً إلى ياء المتكلم، وإنما تعذر الإعراب في "عصا"؛ لتعذر الحركة على الألف، وفي "علامي"؛ لأن ما قبل الياء استنحق الكسرة قبل محي، الإعراب موافقة لبياء؛ لأن الإضافة سابقة على دخول العامل؛ إذ افترد قبل المركب، فلما جاء الإعراب بالركب ودخول العامل ووجد في محله ما يباني وجوده وحج تقديره؛ إذ لو أعرب حينئذ باحركة لفظاً رُم تحريك حرف الواحد تحريكين مختلفين في حال الرفع والنصب، ومتماثلين في حال الجر، وهو مُحالٌ، فأعربناه بالحركة تقديرًا في جميع الأحوال. [غاية التحقيق: ٣٢]

مطلقاً مصدر مبني بمعنى الإطلاق، أي أطلق طلاقاً، أو حال عن علامي، ومصدق أي في الأحوال الثلاثة.
كقاضي: المراد يمثل قاضي: كل اسم متمكن في آخره ياء قبلها كسرة.

رفعاً وجرّاً في حاله الرفع والجر، لا في حالة النصب لاستقلال الصيغة والكسرة على الياء دون الصيغة، نحو: جاءني قاصي، ورأيت قاصياً، ومررت بقاصي. **ونحو** يحتمل أن يكون مرفوعاً ومضموماً على أنه عطوف على قوساً: "كـ" قاضي أو على أنه خبر مبتدئ محذوف، أو صفة مصدر محذوف، ويحتمل أن يكون محروراً على أنه عطوف على قاضي، ويكون التقدير: وكنحو: "مسلمي". [غاية التحقيق: ٣٣]

مسلمي أصبه مسموي، اجتمعت الواو والياء مع ثابتهما في الين، وأولاهما ساكنة، فثبت الواو ياءً وأدغم فيه. **رفعاً** لا يقال. ويلزم تكرار أداة التشبيه، وهو "الكاف والحو"؛ لأن التشبيه الأول في الاستقلال، والثاني في كون النقص جمعاً سامناً بالواو والياء مصافاً إلى ياء المتكلم، وإنما استقل الإعراب فيه رفعاً؛ لأن علامة الرفع فيه الواو، وقد أبدلت في حال رفع بالياء، فبما لم يبق الواو لفظاً قدر ضرورة، وأما نصبه وجره فنقطي لعدم الاستقلال؛ لأن علامتها الياء، وهي باقية بعد لإدغام، نحو: جاءني مسلمي، ورأيت مسلمي، ومررت مسلمي. [غاية تحقيق: ٣٣]
فيما عداه: أي ما عدا المعرب تقديراً كالتعذر والاستقلال. **غير المنصرف** لما ذكر في تفصيل معرب: لمنصرف وغير المنصرف، وكان غير المنصرف أقل منه، ومعرفته يعرف المنصرف عَرَفَ غير المنصرف واكتفى بتعريفه.

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبٌ

والنون زائدةٌ من قبلها ألفٌ ^{متناً} ووزنٌ فعلٍ وهذا القولُ تقريبٌ ^{أي مجاز}

مثل: عُمَر، وأَحْمَر، وطلحة، وزَيْنَب، وإِبْرَاهِيمَ، وَمَسَاجِدَ، وَمَعْدِيكَرَبَ، وعمران،

عدل وعيم وصف ووزن الفعل عجمة وعلم جمع منتهى الجموع تركيب وعجمة ألف ووزن راء وال معرفة

عدل إلخ: هو من السيط، والبيتان لأبي سعيد الأبهاري الحوي الكوفي، أي الصغبة، والتعريف، والجمعية؛ فإن اوصف، والمعرفة، والجمع لم تكن إلا أفاضاً مخصوصة، فليس من السسية في شيء، و'ثم' بترتيب الدكري دون ترتبي كما ظن، وقوله: "و'نن' إلخ أي زيادة الألف ثم النون في الآخر، فإن الاء للعهد، فيبعد اريادة، و'زائدة' حار من 'نن'؛ لأنه فاعل للنسبة، وضميره لنون فاعل له عصي كما أن الألف فاعل له معوي، فـ'زائدة' من قبيل صعة التجادب امورثة بكلام حسناً، فندفع ما ظنوا أنه لم يدل على زيادة الألف، وفيه دلالة على أن المحتر عبد المصنف ^ع، أن تأثيرهما بوصف اريادة - كما قال الكوفية - دون مشاهتهما لألف اتأيت كما قال النصرية، ولذا احتار بئتي اس الأساري الكوفي، وقوله: 'وهذا القول تقريب' أي احتيارهم اتسع بوجه أن يقال في حقهم: حيّاكم الله تعالى، في القاموس: 'اتقريب' أن يقال: حيّاك الله، أو أن كل واحد من الأمور التسعة عدة تقريبي لا تحقيقي، وصدر البيتين:

مواقع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنائ منها فما للمصرف تصويب

'أي سسة إلى اصواب، وقوله: 'ثنائ' أي ولو حكماً فيشمل نحو: حسي، وصحراء، ومساجد، ومصايح، فـ'يكن قاصراً' كما ص. (من حل الأبيات) **ومعرفة**: بالتسوين، وإلا لا يستقيم الوزن. [عاية: ٣٥] ثم. ثم لعطف لا سترحي؛ لأنه أورد لمحافظة الوزن. **زائدة**: بارفع صفة 'نن'، وبالوصف حار مؤكدة عن مضمون العجمة. **من قبلها**: 'من' بمعنى في؛ لأن 'من' في الظروف يكون بمعنى 'في'، ولا تدخل على 'قبل'، وبعد، وعند، ولدى، ولدن" من حروف الجر إلا "من". [غاية التحقيق: ٣٦]

تقريب: أي تسميتهم لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سبباً وعدة مجازاً؛ لأن كل واحد منها جزء لعدة، لا علة تامة؛ إذ باجتماع الثنتين يحصل الحكم. [رضي: ٨٧/١]

وطلحة وزينب. [في طلحة: تأنيث لفظي وعيم، وفي زينب: تأنيث معوي ومعرفة] إنما ذكر المتأنيثين لعمري التأنيث اهتماماً بشأنه لمصّة الاشتباه في اعتبار التأنيث في 'طلحة' مع التذكير الحقيقي، ولذا لا يعتبر تأنيثه في تأنيث الفعل حيث لا يقال: قالت طلحة. [غاية التحقيق: ٣٦]

وأحمد، وحكمه: أن لا كسرة ولا تنوين. ويجوز صرفه للضرورة أو للتناسب،
 وزن فعل وعلم أي غير المنصرف
 مثل: سلاسلًا وأغلالاً، وما يقوم.....
 يصح

كسرة | اسم لا وحده محذوف وهو "فيه" وإنما لا يدخل في غير المنصرف الكسرة والتنوين؛ لأنه يشبه الفعل في
 امرعيتين، لأن الفعل له فرعية من جهة افتقاره إلى الفاعل، وفرعية من جهة اشتقاقه من المصدر، وكذا غير المنصرف،
 لأن فيه عنين، فكل عنة فرع أصل بما عرف أن المعد فرع المفعول عنه، ويوصف فرع موصوف، والتأنيث فرع
 اتذكير، والمعرفة فرع النكرة، والمعجمة في كلام العرب فرع العربية، والجمع ولتركيب فرع الأفراد، والألف والنون
 فرع لفي التأنيث، وورث الفعل في الاسم فرع وزن الاسم، فاعتبر الشبه مع الإعراب محتص بالاسم - وهو الحر -
 ما يدخل فيه ما يقوى جهته من الالام والإضافة، ومنع علامه التمكن وهو تنوين. [غاية التحقيق: ٣٦]

ونحو صرفه | أي جعل غير المنصرف في حكم المنصرف بإدخال الكسرة والتنوين فيه، لا جعله مصرفاً
 حقيقة | قال الأحفش إن صرف ما لا يصرف مطلقاً أي في الشعر وغيره لغة الشعراء، وقال هو والكسائي: إن
 صرف ما لا يصرف مطلقاً لغة قوم، إلا "أفعل مث"، وأنكره غيرهما إذ ليس مشهور من أحد في اسمه، وأما
 للضرورة فلا خلاف في جوار صرفه، فلا يصرف ما فيه لألف المقصورة لعدم الضرورة، ومنع الكوفيون صرف
 أفعل من للضرورة؛ لأن من مع مجروره كالمصاف إليه، فلا يكون ما هو كالمصاف. [منحص رصي: ٩٢ ١]

للضرورة | لأن الضرورة تبيح المحذورات | أي ضرورة وزن شعر أو رعاية فافية، أما لأول فكقوله:
 صبت على مصائب لو أها صبت على الأيام صرن لياليا
 هذا البيت من مقولة فاطمة من مرثية النبي . فإن مصائب غير مصرف، وللضرورة الشعري صار
 منصرفاً بإعطاء التنوين، وأما الثاني فكقوله:

أعد ذكر نعمان لنا أن ذكره هو المسك ما كثرته يتضوع
 هذا البيت من مقولة الإمام الشافعي . لمدح الإمام الأعظم . فإنه لو فتح نون نعمان من غير التنوين
 يستقيم الوزن، لكن يقع فيه الرخايف يخرج عن السلامة. | أما الضرورة، فلأنها تُجبر رد الشيء إلى أصله،
 وأصل الأسماء المنصرف. (ان حاجب) | مثل | بما ذكر مثال التناسب دون الضرورة بشهرة بصائرهما خلاف بظائر
 التناسب؛ فإن قيل: صرف غير المنصرف لأجل اضطراب الشاعر واجب، ولأجل التناسب حائر حتى قرئ قوله
 تعالى: (السر) مؤناً وغير مؤن، فكيف يستقيم قوله: "ويجوز صرفه" إلخ؟ قيل:
 المراد بالجور ههنا الإمكان العام، فيكون معناه أن سب جوار المنصرف للضرورة، والتناسب ليس بضروري، فتناوب
 الوجوب والجواز. [غاية التحقيق: ٣٧]

سلاسلًا وأغلالاً | صرف سلاسلًا لتناسب أغلالاً وسعيًا، "سلاسلًا" جمع سلسلة وهو الرجير، وأغلالاً جمع
 غل، وهو الطوف. وما يقوم ما موصولة بمعنى التي، أو موصوفة بمعنى شيء من عنة.

مَقَامَهُمَا الْجَمْعُ وَالْفَا التَّائِيثُ، فَالْعَدْلُ: خُرُوجُهُ عَنْ صِغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ تَحْقِيقًا كـ "ثَلَاثٌ"،
 الْعَتَيْنِ مَتْنِي الْجَمُوعِ كَمَسَاجِدَ
 وَمِثْلُ، وَأُخَرٌ، وَجُمُعٌ، أَوْ تَقْدِيرًا كـ "عُمَرُ"، وَبَابُ "قَطَامٌ" فِي تَمِيمٍ.
 عَدْلٌ وَعِلْمٌ عَدْلٌ وَعِلْمٌ

الجمع وإنما قام الجمع مقام العتئين؛ لأنه صيغة متبني الجموع فكأنه جمعان، وهي: اجمع ولرومه، فهما كائنتين، وإنما قامت كل واحدة من التني التائيت مقام العتئين لرومهما الاسم لرومًا لا يفسكان عنه حد، فجعل لرومهما كئائيت ثاب، فصار كأنه سينان، فوجد سببا مع انصرف فيهما.

ألفا التائيت المنقوصة كحسي والمنمودة كحمراء. **فالعدل**: [الفاء لتفسير واللام لتعهد] معناه أن يعدل عن صيغة إلى صيغة أخرى، وهو مصدر مجهول أي كون الاسم معدولا. إن قيل: إن هذا الحد يصدق أيضا على الاشتقاق والتعيرات التصريفية تمامها قياسية أو شاذة. قيل: معناه خروج الاسم عن صيغته الأصلية خروجًا غير تصريفي أو خروجًا فيما يبحث عنه في النحو بقرينة أن انتكته حوي، وكل متكته بتكته اصطلاحه، فيخرج التعيرات والاشتقاق تمامها. (مولوي معشوق عني) [منحص عاية: ٣٧] **تحقيقًا** صفة مصدر مخدوف، أي خروجًا محققًا، ومعناه: ما يتحقق حاله بسبيل يدّ عليه غير كون الاسم غير منصرف.

كثلاث ومثلث: فيه عدل محقق، ووصف، وتحقيق العدل فيهما أن معنى 'ثلاث ومثلث' في قولك: جاء القوم ثلاث، وجاء القوم مثلث: أي جاء القوم ثلاثة ثلاثة، فـ "ثلاثة ثلاثة" هو الأصل؛ لأن أسماء العدد المستعملة هي من واحد إلى عشرة، وهو أحدها. (مولوي محمد معشوق عني) **وأخر**: فيه عدل محقق، وصفة، وتحقيق العدل فيه بأنه جمع الأخرى، وأخرى تأييث "أخر"، و"أخر" أفعل التفصيل، وقياس هذا الباب أن لا يستعمل إلا ثلاثة أوجه. باللام، أو بص، أو بالإضافة، وهي: الآخر، أو آخر من، أو آخر القوم، وهما لم يوجد أحد منها، فعلم أنها معدود من أحد هذه الثلاثة، ومع أنه تقدير الإضافة يوجب التنوين أو الساء. (من شرح الكافية)

وجمع: فإنه معدود عن جمع، أو من جماعي، أو من جمعيات؛ لأنه جمع جمعاء، وجمعاء إن كانت صفة كان حقها أن يجمع على 'فعل' كحمراء وجر، وإن كانت اسمًا محصا كان حقها أن يجمع في التكسير على 'فعالي'، وفي التصحيح على فعلاوات كصحراء، وصحاري، وصحراوات، ولما جاء 'فعل' ثبت أنه معدول من أحد ما ذكر. [عاية التحقيق: ٣٩] **تقديرًا**: أي خروجه خروجًا كائنا عن أصل مقدّر. **كفهر**: قدر فيه العدل لصورة مع صرفه؛ لأنه لم يوجد في الاستعمال إلا عمدًا غير منصرف، وغير المنصرف لا يكون بدون العتئين، ولم يوجد فيه علة أخرى سوى العلمية، فقدر فيه العدل لإمكانه وتعدده غيره، فكأنه عدل عن 'عامر' انعم. [عاية التحقيق: ٣٩] **قطام**: المعدونة من قاطمة، وأراد بها: كل ما هو على 'فعال' عمدًا بالأعيان المؤثثة من غير دوات الرءاء. [وإباب قطام غير منصرف عند تميم من الأكثر، وبعضهم يتبعون الحجار، فعدهم هو مبني]

الوصف شرطه: أن يَكُون في الأصل، فَلَا تَصْرَهُ الغَلَبَةُ، فلذلك صُرِفَ أَرْبَعٌ في "مررت بنسوة أربع"، وامتنع "أسود وأرقم" للحَيَّةِ و"أدهم" للقيد، وَضَعَفَ مَنَعٌ "أفعى" للحَيَّةِ، و"أجدل" للصَّقر، و"أحيل" للطائر.

فلا تَصْرُهُ جواب شرط محذوف: أي وإذا كان كذلك فلا تَصْرُ الوصف عنة الاسمية العارضة على الوصفية الأصلية؛ لأن العارض لا يعارض الأصل. [غاية التحقيق: ٤٠]

فلذلك [أي فلا حيل] استتراط كون الوصف في الأصل، وعدم مصرة العنة إياه. (عانة ٤٠) [نماء لتفريع، وإعلام حرف جر، و"ذلك" محرور بها، إشارة إلى شيئين على تأويل المذكور، وهما أن يكون في الأصل، وعدم مصرة العنة، أو إلى 'شرطه أن يكون في الأصل' وإحار مع محروره متعلق بـ"صرف"، وقد عطف عليه للحصر، و"صرف" ماضي مجهول، و"أربع" مفعول ما م يسم فاعله، و"في" حرف جر، و"مررت" فعل وفاعل، و"نسوة" مفعول به، و"أربع" صفة لها، وخمسة مفعول ما م يسم فاعله بـ"صرف" بصريق تنجور، وأصل هذا التركيب صرف أربع في قوسه: مررت بنسوة أربع، ثم تقتصر اعتماداً على الطائين أنهم يفهمون منه هذا المعنى بأدنى تأمل؛ لأن الصرف يدين بـ"أربع" دون "مررت بنسوة أربع"؛ لأنه مبني. [حل التركيب: ٧]

صرف أربع إن قيل: يجوز أن يكون صرف "أربع" بقوله التاء، فكيف يصح هذا التفريع؟ أجب: المراد بالتاء انتاء اللاحقة قياساً، وفي "أربع" ليس بقياس؛ لأنه فيه انتاء للمذكر لا للمؤنث، بخلاف "يعمل ويعملة"، فانتاء فيه للمؤنث. [ملخص غاية التحقيق: ٤٠]

أربع وإن اجتمع فيه انورن والوصف لغروض الوصف؛ لأن وضعه بعدد المخصوص.

وامتنع أسود [من انصرف بعدم مصرة العنة] فالأسود كان في الأصل عامّاً يقال: لكل ما فيه سود، فكثير استعماله في الحية السوداء، وكذلك أرقم ولكن ما فيه السواد والبياض، فكثير استعماله للحية التي فيها سود وبياض، وكذلك أدهم لكل ما فيه الدهمة أي السواد، فكثير استعماله للقيد من الحديد، فلا تضرها عنة الاسمية، بل امتنع من الصرف بوصفية الأصبية، فإلتامع من الصرف فيهم: الصفة الأصبية، وورن الفعل. (مووي محمد معشوق علي)

وضَعَفَ مَنَعٌ إجماع لتوهم الوصف فيها بدءاً على توهم كون اشتقاق "أفعى" من المفعلة بمعنى الخث، وأحد من أجدل بمعنى القوة، وأحيل من الخيال بمعنى نقش. [ملخص غاية التحقيق: ٤١] [ووجه ضعف مَنَعٍ الصرف في هذه الأسماء عدم الحرمة كقولها أوصافاً أصلية؛ فإنها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقاً، لا في الأصل ولا في الخيال مع أن الأصل في الاسم الصرف. (فوائد ضيائية: ٥٢)]

التأنيث بالتاء شرطه: العَلَمِيَّةُ، والمعنويُّ كذلك، وشرطُ تحتم تأثيره: الزيادةُ على الثلاثة، أو تحركُ الأوسط، أو العجمة، فـ"هند" يجوز صرفه، وزينبُ وسقَرُ وماهُ وجورُ ممتنع. فإن سُمِّيَ به مذكر فشرطه: الزيادةُ على الثلاثة، فـ"قدم" منصرف،
 علم لبلدة لعدم احرف الراءد

التأنيث بالتاء: نعم أن التأنيث على صريحين بالألف، أو التاء، فما هو بالألف متحتمة التأثير بلا شرط لمرور الألف وصفاً على ما مر، ولذا قام مقام السين، ويريد بدء التأنيث: تاء رائدة في آخر الاسم مفتوحاً ما قبلها تنقلب في اوقف هاء، فحوا: 'أحت وست' يس مؤناً بتاء، بل التاء بدل من اللام، لكن احتص هذا الإندل باموئث دون المذكر مناسبة التاء بتأنيث، والتأنيث بتاء على صريحين: أحدهما أن يكون 'تاء فيه صاهراً' بشرطه العمية، سوء كان مذكراً حقيقياً كـ'حمرة' أو مؤنثاً حقيقياً كـ'عرة' أو لا هذا ولا ذاك كـ'عرة'، فالعمية شرط تأثيره تحتماً، فلا يؤثر من دون عمية، وتأييها. أن يكون التاء مقدراً، وهو الذي سماه المنصف ^{بـ} بالمعوي، سوء كان حقيقياً كـ'هد وريب'، أو غير حقيقي كـ'حب ومصر'، والألف لا يقدر كـتاء إذ الألف لمرورها لا تحذف حتى تقدر، ولا تؤثر التاء مقدرة أيضاً إلا مع العمية. [منحص رضي: ١١٦]

كذلك: أي كالتأنيث بالتاء في اشتراط العمية، فـ'رب' منصرف مع وجود التأنيث المعوي وورن اصعل؛ لغوات العمية. تأثيره: في مع صرف أحد الأمور الثلاثة. **الثلاثة:** أي ثلاثة 'حرف مثل: ريب.

أو العجمة: [نحو: ماه وجور علم شهرين] بما اشترط في المعوي أحد هذه الأشياء؛ لأن مع الصرف لأجل النقل احاصل من تحقق العنتين، ولو لم يكن أحد الأمور الثلاثة كان موئث ثلاثياً ساكن الأوسط غير أعجمي، فيكون في غاية احمية التي من شأنها أن تعارض تقل أحد السين. فترحم تأثيره، فاشترط فيها أحد الأمور ليكون المؤث ثقیلاً، أما ثقل الأول فظاهر، والثاني؛ لأن حركة الأوسط في حكم الحرف الرابع في إفادة الثقل، وكذا الثالث؛ لأن لسان العجم ثقیل على العرب. [غاية التحقيق: ٤٢]

يجوز صرفه: لحوته عن جميع شرائط التحتم الثلاث، وم يجب صرفه؛ لوجود تأنيث والعمية. [غاية التحقيق: ٤٢]

وسقَر: نعم لطبقة من طبقات البار، ممتنع لتحرك الأوسط. **وماه:** علم البلدة، ممتنع للعجمة.

ممتنع: لأن فيها عمية وتأنيثاً معويًا مع شرط تحتم تأثيرها. **على الثلاثة:** ليكون الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث، وم يقيد تحرك الأوسط ولا العجمة؛ لضعف أمر التأنيث في الأصل بسب تقدير علامته، فيرين التذكير الطارئ في الوضع العمي ذلك الأمر الضعيف. [منحص رضي: ١٢١/١]

فقدم: [وهو مؤنث سماعي باعتبار معناه الجسسي إن سمي به مذكر] هذا جزء الشرط المحذوف أي إذا عرفت هذا فقدم ... إلخ. **منصرف:** لغوات تأنيث لفظاً، لكونه خائياً عن علامة التأنيث، وحكمًا؛ لغوات احرف الرابع الذي هو في حكم تاء التأنيث، ومعنى؛ لكونه اسم مذكر. [غاية التحقيق: ٤٣]

وعقرب ممتنع. المعرفة شرطها أن تكون علمية. العجمة شرطها أن تكون علمية في العجمة، وتحرك الأوسط، أو الزيادة على الثلاثة، فتوح منصرف، وشتت وإبراهيم ممتنع. الجمع شرطه:

ممتنع أي صرفها؛ لأنه وإن رآنا التأنيث لعمية المذكور، لكن الحرف الرابع قائم مقامه بدليل أنه إذا صغر قدم ظهر أثناء المقدرة، ويقال: 'قدمة' خلاف عقرب؛ فإنه إذا صغر يقال: 'عقرب' غير بصهار أثناء. لأن الحرف الرابع قائم مقامه، فعقرب إذا سمي به مذكور، ممتنع صرفه؛ لعمية وتأنيث الحكمي. (متوسط)

المعرفة هي ما وضع شيء معين مثل ريد. **شرطها** وذلك لأن المعارف خمس: مضمورات، وبهيمات، وهم مسيات، فلا مدخل لها في غير المنصرف؛ إذ هو معرف، وأما دو لاء ومضاف فلا يمكن فيهما مع انصرف عند من قال: غير المنصرف ما حذف منه تنوين وانكسر تبعاً لتنوين؛ لأن تنوين لا يذهبهما، وإذا لم يذهبهما تنوين ليحذف، فكيف ينعه انكسر؟ وكذا عند من قال: هو ما حذف منه انكسر والتنوين معاً، وأما عند المنصف ^١ فيمكن مع صرفهما؛ لأنه قال: هو ما فيه عتبات أو واحدة منها قائمه مقامهما، لكنه لا يظهر فيه عنده حكم مع انصرف، وهو أن لا كسر ولا تنوين؛ مشبهة الفعل، فلم يبق من حملة المعارف إلا العلم. [رصي: ١٢٣١]

علمية وهي جعل المعرفة سناً، وندمية شراً، ولم يجعل العمية سناً كما جعل البعض؛ لأن فرعة تعريف عيسى شكير 'ظهر من فرعية العمية. [هندي: ٢٤] **علمية في العجمة** أي كون الاسم علمياً في لغة العجمة: أي يكون قبل استعمال العرب له عمياً، وليس هذا الشرط بالارم، بل لو حب أن لا يستعمل في كلام العرب أولاً إلا مع العلمية، سواء كان قبل استعماله فيه أيضاً كـ 'إبراهيم وإسماعيل'، أو لا كـ 'قالون'، فإنه أحيى بلسان الروم سمي نافع به رواية عيسى خوذة قراءته. [رصي: ١٢٣١] **العجمة** أي تكون متحققة في صميم علم في العجم حقيقة كـ 'إبراهيم'، أو حكماً بأن يفقه عرب من لغة العجمة من العمية من غير تصرف فيه كـ 'قالون'، أو تحذف بعض الحروف أو قلب بعضها نحو: جرجان، وأذربيجان في كركان، ودرنگان، ونحو ذلك، وأما إذا لم يقع الأعجمي في كلام العرب أولاً مع العلمية قبل الاء والإضافة؛ إذ لا مدح، فيقبل لتنوين أيضاً مع آخر مع سائر التصرفات كالنحام، والفريد، والفرق، والندج، فيصير كالكلمة العربية. [رصي: ١٢٤١]

فوح مع أنه اسم عجمي، وفي استعمال كلام العرب منصرف؛ لانتهاء الشرط الثاني.

الجمع. [هو سب قائم مقام اسبيين] هذا جمع لواحد قائم مقام عتين، وسببه: أنه صيغة منتهى الجموع، فكانه جمع مرتين، إما تحقفاً في نحو: أكالب، لأنه جمع أكب وهو جمع كلب، أو تقديرًا في نحو: أفاضل وشبهه به؛ لأنه عني تدث بصيغة فأجرى مجراه، وأما قيد بعدية جموع النكسرة؛ لأنه لا يمتنع جمعه جمع السلامة، وإن لم يكن قياساً مطرداً عني ما يحكي في التصريف في باب الجمع، نحو: قوله **﴿إِنَّكُمْ صَوَاحِبَاتُ يَوْسُفَ﴾**، وصانعة هذه الصيغة: أن تكون أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً وبعدها حرفان، أدغم أحدهما في الآخر أو لا، =

صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ بِغَيْرِ هَاءٍ كـ "مَسَاجِدُ وَمَصَابِيحُ"، وَأَمَّا فِرَازَنَةُ فَمَنْصَرَفٌ،
حرف غاية جوع جمع التكسير مثال الجمع الذي بعد ألفه حرفان
 وَحَصَاجِرُ عِلْمًا لِلضَّبْعِ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ؛ لِأَنَّهُ مَنَقُولٌ عَنِ الْجَمْعِ، وَسِرَاوِيلٌ إِذَا لَمْ يُصْرَفْ
المتأق مع انتهاء معنى الجمع فيه مبتدأ الجملة الشرطية بحرفه
 - وَهُوَ الْأَكْثَرُ - فَقَدْ قِيلَ: أَعْجَمِيَّ حَمَلٌ عَلَى مُوَازَنِهِ، وَقِيلَ: عَرَبِيٌّ، جَمْعُ سِرْوَالَةٍ . . .
حرف الشرط غير مبتدأ محذوف أي هو

= كـ 'مساجد ودواب'، أو ثلاثة ساكنة الأوسط كـ 'مصابيح'، فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في: 'حمر' و'حسان' مع أن في كل واحد منهما اجمعية والصيغة. [ملخص رصي: ١٢٦١]
هاء والمراد بالهاء تاء التأنيث، وإنما اشترط بها؛ لأنها لو كانت مع هاء لكانت على ربة المفردات كـ "فرارة"؛ فإنه على وزن كراهية، فيدخل في قوة جمعيته فتور، فلا تقوم مقدم العنتين. [غاية: ٤٥]
وأما إلح كلمة فيها معنى الشرط، "فرارة" مبتدأ، فمنصرف حرها، وهذه الجملة جوابٌ - "أما"، ولذا أدخل الفاء فيها، وحق الفاء أن يكون في أوله، لكن أحر عن محله فلا يتناول حروف شرط والخزء، وأصله: 'مهما يكن من شيء ففرارة منصرف'، ثم اقتصر، وعنده التأنيث فيه تأويل اللفظ. [حل التركيب: ٨]
فِرَازَنَةُ. [جمع فرور، وهو شيء من الشصريح، ويقال في لعب أهدي: ورير] ذكر مثال انتهاء القيد الأخير: وهو قوله: 'بغير هاء'، دون مثال انتهاء القيد الأول وهو صيغة منتهى الجموع من نحو: 'رحا وحمر' لشبهة أمثلته. [غاية التحقيق: ٤٢] **فمنصرف**: عوات تأثير الجمع بسبب انتهاء. [هذه الجملة جواب أما]
وحصاجر جواب ما يقال: إن هذه الصيغة لا يؤثر فيها إلا الجمع، وحصاجر ممتنع مع انتفائه لصيرورته مفرداً بالتسمية، وإحكام ينتهي بانتفاء العلة، وتقرير الجواب مع انتهاء العلة بالتسمية بالقول بوجودها اعتباراً؛ لكونه مقولاً عن جمع. [هندي: ٢٦] **علما**. وبالنصب حال من الضمير الذي في غير منصرف، أي لا يصرف حال كونه علماً للضبع، أي الجنس الضبع وهي أنثى الضبعان. [رضي: ١٢٧/١]
لأنه مقول لأنه في الأصل جمع حضجر، وهو عظيم البص، سمي به الضبع لعظم بصها على الساعة، وهو غير منصرف بالجمع الأصلي القائم مقام العنتين مع وجود الشرط. [غاية التحقيق: ٤٦]
وسراويل هذا جواب سؤال مقدر، تقريره: أن الاسم الذي على هذا الوزن إنما لم يصرف إذا كان جمعاً أو مقولاً عن الجمع، وسراويل ليس كذلك، والأكثرون على أنه غير منصرف، قال:

يَمُشِّي بِهَا ذَبَّ الرِّيَادِ كَأَنَّهُ فِتْنٌ فَارِسِيٌّ فِي سِرَاوِيلٍ رَامِحٍ

أحببت عنه بوجهين. أحدهما ما أشار إليه بقوله: فقد قيل إنه لفظ أعجمي وقع في كلام العرب، حمل على مواريه، وهو مذهب سيبويه وتبعه أبو علي على أنه اسم أعجمي مفرد عرب، كما عرب 'الأجر'، لكنه أشبه من كلامهم بما لا يصرف قطعاً، نحو: فتناذيل، فحمل على ما يباسه فمع الصرف، وثانيهما ما أشار إليه =

تقديرًا، وإذا صُرِفَ فلا إشكال، ونحو: جوارٍ رفعاً وجراً كـ "قاضي". التركيب
 أي في صرف سراويل
 شرطه العلمية، وأن لا يكون بإضافة ولا إسنادٍ مثل: بَعْلَبَك. الألف والنون
 لو أو بمعنى مع

= بقوله: "لقد قيل أنه لفظ عربي، جمع سرولة" تقدير أي فرضاً؛ لأنه لما وجد غير منصرف، وعرف من قواعد العرب: أن هذه الصيغة لا يؤثر فيها إلا الجمع، أو لمقوّم عنه، ولم يوجد شيء منهما فيه، ففيل. إنه جمع تقدير، يفرص أنه جمع سرولة، يستعمل بمعنى السروية، أو سسمية كل قطعة من السروية حفصاً بقاعدة العرب كتقدير العدل في عمر. (مولوي خادم أحمد) [رصي: ١٣١/١ وغاية: ٤٧]

حمل صفة الأعجمي أو حبر بعد حبر استنداً محذوف. **وإد: صرف** وهو الأقل دل عليه قوله: وهو الأكثر.

فلا إسكان لأن السبب أعني الجمعية غير حاصل، فلا يعيد الشرط وحده. [رصي: ١٣٣/١]

ونحو جوار المراد بنحو جوار: كل جمع مفقوص على وزن فواعل، سواء كان يائياً كجوار، أو وائياً كدواغ، ولم يتعرض الواوي لصيوره بعد الإعلال مثل يائياً. [عادة التحقيق: ٤٧] **رفعاً وجرّاً** في حالة رفع والجر حكمه كفاص حسب الصورة في حذف الياء وإدخال التنوين عليه، تقول: جاءني جوار، ومررت بجوار، أما في حالة نصب فاياء مفتوحة نحو: رأيت جوارياً. ولا خلاف في نصب جوارياً وإنه غير منصرف.

الركب وهو جعل الـكـمـتين كلمة واحدة بغير حرفية أحد الحزبين، فلا يرد: 'الجمع ونسرى' عنين.

العِلْسَة لأن الـكـمـتين معاً تدحلال في وضع اعم، فيؤمن من حذف إحداهما بشرط العلمية، وتحصل القوة في مع الصرف. [رصي: ١٣٧/١] **لا يكون بإضافه** احترره عن نحو: علام ريد، لأن التركيب الإضافي يخرج لاسمه إلى الصرف، أو إلى حكم الصرف على حسب الاحتمال، فكيف يؤثر في معه. (مولوي محمد معشوق علي) [غاية: ٤٨] **ولا اسناد** احترره من نحو: تأتت شراً؛ لأنه لا يستقيم فيه، عرب مع انصرف؛ لأن مع صرف تنزع الإعراب، فإذا امتنع الإعراب من الأصل امتنع ذلك. (شرح) **مثل** حبر مستند محذوف أي هو مثل بعثت، فإنه مركب من "بعل وبث"، البعل: اسم صم، والبث: الكبير، ثم جعل عنه البد بالشاء. [غاية: ٤٨]

والنون | لو أو بمعنى مع أي الألف مع النون سبب واحد اعلم أن الألف والنون إنما يؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عبيهما معاً كامتناع دخولها على الألف، وبعد توافق السحاة في تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التأنيث حتموا: فقال لأكثرهم: تحتاج إلى سبب آخر، ولا تقوم بنفسها مقام سين كالألف؛ نقصان شبهة عن شبهة، وذلك الآخر إما اعمية كـ 'عسرن'، وإما الصفة كما في سكران، وذهب بعضهم إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر، والعلمية عنده في نحو: 'عمران' ليست سبباً، بل شرط الألف والنون؛ إذ هما تمتنع عن زيادة التاء، وهذا الانتفاء هو شرطها، سواء كانت مع العلمية أو الوصف، والوصف عندهم في نحو: 'سكران' لا سبب ولا شرط، والأول أولى. [منحص: رصي: ١٣٨/١]

إن كانتا في اسمٍ فشرطه: **الْعِلْمِيَّةُ كـ** "عمران"، أو صفةٍ فانتفاء فعلائة، وقيل: وجودُ فعلِي، ومن ثمَّ اختلفَ في رَحْمَنَ دُونَ سَكْرَانَ وَنَدْمَانَ. وزن الفعل شرطه ^{شرطه} أن يُخْتَصَرَ به كَشَمَّرَ وَضُرِبَ، أو يكونَ في أوله زيادة كزيادته غيرَ قابلٍ للتاء، ومن ثمَّ امتنعَ أَهْمُرُ ^{نسبة} وانصرفَ يَعْمَلُ، وما فيه عِلْمِيَّةٌ مؤثِّرةٌ ^{مبي للفاعل مشدداً}.

في **اسم**. الاسم قد يصلق بمقابلة لفعل واحرف، وقد يقابل اللقب والكنية، وقد يصق بمقابلة المهمل، وقد يطلق بمقابلة الصفة وهو المراد ههنا. **العلمية** أي كونه علماً، يتحقق السبب الثاني، أو ليمتنع التاء، فيتحقق اشبه بألفي التأنيث، أو ليلزم الريادة بالعمية. [عاية: ٨٢] **كـ** "عمران" عمران بالكسر أنادى، ونام پدر موسى . ونام پدر مريم . ونام أبو طالب عم يعمر . **فانتفاء** [لا يكون مؤثراً على وزن فعلائة] لتلا يتمي شبه ألفي التأنيث بدخول التاء المصوغة عنهما، يعني كما يتمي حمارة يتمي سكرانة.

وجود فعلي بعد أن كان على فعلا ليتحقق شبههما بألفي التأنيث باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث، وليتمي فعلائة بوجود فعلي؛ لأن كل فعلا ن يبيء مؤثراً "فعلي" لا يبيء مؤثراً "فعلائة". [عاية التحقيق: ٤٩] **ومن** أي ومن أجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمان، فمن قال: الشرط انتفاء فعلائة' م يصرفه لحصول الشرط؛ إذ لم يبيء رحمة، ومن قال: الشرط وجود فعلي' صرّفه؛ إذ لم يبيء 'رحمى'، ولم يختلف في منع "سكران" لحصول الشرط على المدهيين، ولا في صرف "ندمان" لانتفاء الشرط على المدهيين. [رضي: ١٤١/١] **سكران** هو غير منصرف، لذا م يظهر الحرف فيه. **وزن الفعل** هو كون الاسم على وزن يفعول أو وزن يفعول.

وصرب مبي لمفعول مشدداً كان أو محققاً، وكذا استخرج، واقتدر وعوهما مما لم يوجد في الاسم إلا مقولاً من العجم إلى العرب كـ "نقم"، أو مقولاً من الفعل إلى الاسم العلم كـ "ضرب وشمر" إذا سُمي رجل بهما. **كزيادته** وهي إحدى حروف أتى نحو: يريد، وتعيب، وأحمد، وبرجس. **للتاء** وإنما اشترط كونه غير قابل للتاء؛ لأنه إن قبلها حرح عن وزن الفعل؛ لأن الأفعال لا تقل هذه التاء، ولو قبل حرح عن المشابهة. [عاية التحقيق: ٥٠]

أهمر لوجود الشرط، وهو الريادة مع عدم قول التاء، فيوجد المشروط وهو الامتناع عن الصرف. **وانصرف** لعدم الشرط؛ لأن "يعمل" يقبل التاء بكرة حيث يقال: باقة يعمل أي قوية، فيعدم المشروط وهو الامتناع عن الصرف، أما إذا سُمي به كان غير منصرف؛ لأنه غير قابل للتاء حينئذ. [عاية التحقيق: ٥١]

مؤثره أي موجهة مع غيرها مع الصرف، سواء كانت بطريق شرعية كما في التأنيث بغير الألف، والعجمة، والتركيب، والألف وانثوي إذا كانا في اسم، أو بطريق السببية كما في العدن، ووزن الفعل، وفيه احتراز عن نحو: مساجد، وحمراء، وحبلتي إذا سُمي بها، فإن العمية غير مؤثرة فيها، لا بطريق الشرطية ولا بطريق السببية؛ لأن مع صرفها لأجل الجمع الأقصى ولزوم التأنيث؛ لأن الدال على الجمعية والتأنيث أمر لفظي يتحقق بعد العلمية وقلها. [عاية التحقيق: ٥١]

إِذَا نُكِّرَ صَرْفٌ لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ أَنَّهَا لَا تَجَامِعُ مُؤَثَّرَةً إِلَّا مَا هِيَ شَرْطٌ فِيهِ إِلَّا الْعَدْلُ وَوُزْنُ الْفَعْلِ

وقت النكر

وَهُمَا مُتَضَادَّانِ، فَلَا يَكُونُ مَعَهَا إِلَّا أَحَدُهُمَا، فَإِذَا نُكِّرَ بَقِيَ بِلَا سَبَبٍ أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ،

بأنه أي فلا يوجد

ذلك الاسم الذي كانت العلمية فيه مؤثرة

إِذَا نُكِّرَ كَلِمَةٌ إِذَا شَرَطَ وَهُوَ ظَاهِرٌ، أَوْ لِنَصْرِفٍ، فَإِنْ كَانَتْ لِمَشْرُطٍ كَانَتْ قَوْلُهُ: 'نُصْرِفُ حَوَابَ اشْرُطَ، وَالْحَمْدَةُ الشَّرْطِيَّةُ وَقَعَتْ حَرًّا لـ' مَا' الْمُوصُولَةُ، وَإِنْ كَانَتْ لِنَصْرِفٍ كَانَتْ قَوْلُهُ: 'نُصْرِفُ حَرًّا لـ' مَا' الْمُوصُولَةُ [غاية: ٥١] لِمَا: أَي لِدَلِيلٍ ظَهَرَ قَبْلَ هَذَا بِطَرِيقِ الْإِلْتِمَازِ.

تَبَيَّنَ: فِي بَيَانِ اسْبَابِ مَنَعَ الصَّرْفِ وَشَرَايِطِهَا. [غاية التحقيق: ٥١]

لَا تَجَامِعُ أَي لَا تَجَامِعُ سَبَبًا مِنَ الْأَسْبَابِ حَالَ كَوْنِهَا مُؤَثَّرَةً إِلَّا سَبَبًا هِيَ أَي اْعْمِيَّةٌ شَرْطٌ فِي ذَلِكَ السَّبَبِ، وَهُوَ التَّائِيْتُ بِعَبْرِ الْأَلْفِ فَقَطْ أَوْ مَعْنَى، وَالْعَجْمَةُ، وَشَرْكَيسٌ، وَالْأَلْفُ وَاسُونَ إِذَا كَانَتْ فِي اسْمٍ. [غاية التحقيق: ٥١] مُؤَثَّرَةٌ حَالٌ عَنِ فَاعِلٍ لَا تَجَامِعُ وَهُوَ اْعْمِيَّةٌ، أَوْ صِفَةُ مَفْعُولٍ مُقَدَّرُ أَي عِلَّةٌ مُؤَثَّرَةٌ، ثُمَّ حَذَفَ الْمَفْعُولُ وَأُفِيهِ الصِّفَةُ مَقَامُهُ. إِلَّا الْعَدْلُ اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا بَقِيَ بَعْدَ اسْتِثْنَاءِ الْأَوَّلِ، أَي لَا تَجَامِعُ مُؤَثَّرَةٌ غَيْرَ مَا هِيَ شَرْطٌ فِيهِ إِلَّا الْعَدْلُ وَوُزْنُ الْفَعْلِ كَعَمْرٍ وَاحِدٌ؛ فَإِنَّمَا تَجَامِعُهُمَا مُؤَثَّرَةٌ حَيْثُ امْتَنَعَ عَمْرٌ بَعْدَ اِلْعَمِيَّةِ، وَأَحْمَدُ لَوْرُنُ الْفَعْلِ وَاعْمِيَّةٌ مَعَ أَنَّهَا يَسْتَشْرِطُ فِيهِمَا حَيْثُ امْتَنَعَ مِنْ غَيْرِ اْعْمِيَّةٍ. [غاية التحقيق: ٥١]

إِلَّا الْعَدْلُ وَوُزْنُ الْفَعْلِ اْلْعَمِيَّةُ اْلْمُؤَثَّرَةُ تَجَامِعُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ، وَهِيَ شَرْطُ فِيهَا، وَتَجَامِعُ الْعَدْلَ وَلَوْرُنَ وَيَسْتَشْرِطُ فِيهِمَا، بَلْ هِيَ سَبَبٌ مَعَهُمَا، فَإِنْ كَانَتْ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ مَعَ الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ كَادَرِيحَادٍ، فَإِذَا نُكِّرَ بَقِيَ بِلَا سَبَبٍ لَوْرُنُ شَرْطُ أَرْبَعَةِ اسْبَابٍ، وَكَذَلِكَ كَانَتْ مَعَ ثَلَاثٍ أَوْ ثَلَاثَةٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ، وَبِكَانَتْ مَعَ الْعَدْلِ أَوْ لَوْرُنَ قَالَ اْلنُصْرَفُ - وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا مَعًا لِلْمُضَادَّةِ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ أَحَدِهِمَا كَمَا فِي حَوْ: عَمْرٍ وَاحِدٌ، فَإِذَا نُكِّرَ اْلأَسْمُ بَقِيَ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ، قَالَ: وَبِمَا قُتِلَ هُمَا مُتَضَادَّانِ لِيُصَحَّ احْكُمُ لِكُلِّ يَكُونُ كُلُّ مَا فِيهِ اْعْمِيَّةٌ مُؤَثَّرَةٌ مُنْصَرَفٌ بَعْدَ اْلشَّكْرِ، إِذْ لَوْ لَمْ يَتَضَادَّا وَجَارَ اجْتِمَاعُهُمَا مَعَ اْلْعَمِيَّةِ اْلْمُؤَثَّرَةِ فِي اسْمٍ لَكَانَ ذَلِكَ اْلأَسْمُ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ بَعْدَ اْلشَّكْرِ مَعَ أَنَّ اْلْعَمِيَّةَ مُؤَثَّرَةٌ لِقَاءَ السَّبَبِ اْلْمُسْتَعْيِينَ عَنِ اْلْعَمِيَّةِ اْلْمُؤَثَّرَةِ، وَأَمَّا بَيَانُ تَضَادُّهِمَا فَقَدْ تَقَدَّمَ. [رضي: ١٥٢/١] وَهُمَا مُتَضَادَّانِ أَي غَيْرُ مُتَحْتَمِعِينَ فِي سَبَبٍ وَاحِدٍ؛ لِاْخْتِلَافِ أَوْرَاقِهِمَا؛ لِأَنَّ أَوْرَانَ لِعَدْلٍ إِمَّا فَعَالٌ أَوْ مَفْعُولٌ أَوْ فَعْلٌ أَوْ فَعْلٌ أَوْ فَعْلٌ أَوْ فَعْلٌ كَثَلَاثٌ وَمَثَلٌ وَوَأَحْرَ وَسَحَرٌ، وَمَنْ عِنْدَ بَيَانِ قِيَمِهِ، وَقَضَاءُ عِنْدَهُمْ بَعْضًا، فَيَسْ شَيْءٌ مِمَّا وَزْنُ الْفَعْلِ. [رضي: ١٥٠/١]

أَحَدُهُمَا لِأَنَّ اْلْمُتَضَادَّانِ لَا يَجْتَمِعَانِ، فَلَا يَبْقَى بَعْدَ اْلشَّكْرِ سَبَبَانِ. [غاية: ٥٣]

بِلَا سَبَبٍ: فِيمَا هِيَ مُؤَثَّرَةٌ فِيهِ بِطَرِيقِ الشَّرْطِيَّةِ حَيْثُ يَبْعَدُ اْلشَّرْطُ عِنْدَ عَدَمِ الشَّرْطِ، فَلَا يَبْقَى فِيهِ سَبَبٌ.

وَاحِدٌ: فِيمَا هِيَ مُؤَثَّرَةٌ فِيهِ بِطَرِيقِ السَّبَبِيَّةِ لَا بِطَرِيقِ الشَّرْطِيَّةِ، وَهُوَ الْعَدْلُ وَوُزْنُ الْفَعْلِ.

وخالف سيبويه **الأحفش** في مثل **"أحمر"** علماً إذا نُكِرَ اعتباراً للصفة الأصلية بعد التكرير، ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار المتضادين في حكم واحد، وجميع الباب باللام أو بالإضافة ينجرُّ بالكسر.
 حان من معنى الملائمة
 علة النفي لا المنفي
 الوصف والعلمية
 متعلق يلزم أو اعتبار
 أي بصورة الكسر

الأحفش ذكر في بعض الشروح: الأولى رفع الأحفش؛ لأن الأحفش ثلاثة: أحدها أستاذ سيبويه وهو أبو الخطاب، والثاني تلميذه وهو أبو احس سعيد بن سعد، والثالث قريبه وهو أبو احس عبي بن سيمان، والمراد ههنا تلميذه، كذا صرح المصنف في 'شرح المفصل'، فلو نصب الأحفش كانت نسبة المحاكمة قصداً إلى الأستاذ، وهي غير ملائمة برتته، فيرم سببها قصداً إلى التلميذ فلا يعد من الملائمة. وفيه نص؛ لأن نسبة المحاكمة إلى التلميذ أعد من الملائمة؛ لأنها توجب العقوق، ولو كانت المحاكمة لإظهار الحق فلا بأس بها من كلا الخاصين، ألا ترى أنها وردت سببها إلى الأستاذ والتلميذ جميعاً في عبارة الفقهاء في قولهم: قال أبو حنيفة كذا، خلافاً لأبي يوسف معني خالف أبو حنيفة أما يوسف، وقولهم: قال أبو يوسف كذا، خلافاً لأبي حنيفة، فلا حاجة إلى مدرك في بعض الشروح من أولوية رفع الأحفش، بل انصواب هو المصوب، معني هذا يكون هذا الكلام من حيث المعنى استثناء من الصائفة المذكورة، كأنه قال: وما فيه عذمة مؤثرة إذ نُكِرَ صرف إلا مثل 'أحمر'؛ فإنه إذا نُكِرَ بعد العذمة جعله سيبويه غير منصرف. [غاية التحقيق: ٥٢] مثل **أحمر** المراد بمثل 'أحمر' كل ما كان صفة في أصله مقترناً بسبب آخر، فيدخل في هذا الحكم مثل: سكران.

بعد التكرير: إنما خالف سيبويه الأحفش؛ لأجل اعتباره الوصفية الأصلية كما اعتبرت الصفة الأصلية في 'أسود' اسمٌ نحية بالاتفاق، والأحفش لا يعتبرها؛ لأن لساقط بالعلمية التي هي وضع ثان ساقط عن درجة الاختيار؛ خلافاً 'أسود' اسماً للنحية فإن الوصف فيه معتبر؛ لأن علة الاسم عارضية، فلا يعارض الأصل بخلاف ما جعل علماً، فإنه يُخرج من الوصفية بالكلية. [غاية: ٥٣]

ولا يلزمه: [من اعتبار الوصفية الأصلية إلخ] هذا جواب عن إيراد الأحفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد روافده، وتقريره أن الوصف الأصلي لو جار اعتباره بعد روافده كان 'حاتم' غير منصرف؛ إذ فيه العذمة الخالية، والوصف الأصلي، فأجاب المصنف - ع - عن سيبويه: بأن هذا الإلزام لا يلزمه؛ لأن في 'حاتم' ما يجمع من اعتبار ذلك الوصف الرائل، بخلاف 'أحمر' استكر، وذلك لما عارض اجتماع المتضادين، وهما الوصف والعذمة؛ إذ الوصف يقتضي العموم، والعذمة الخصوص، وبين العموم والخصوص تناقض. [أرضي: ١٥٤/١] **باب حاتم** والمراد به كل علم كان في الأصل وصفاً مع بقاء عذمة. **يلزم** المستكبر يرجع إلى ما، وصغير معقول محذوف يرجع إلى سيبويه. **باللام** أي مدحول لأم التعريف عليه نحو: مررت بالأحمر. **بالإضافة** إضافة إلى غيره نحو: مررت بعمر كذا.

المرفوعات

هو ما اشتمل على علم الفاعلية. فمنه

الفاعل وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به، مثل: "قام زيد"،
على ذلك الاسم الفعل الاسم مثال الفعل

المرفوعات حبر مبتدئ محذوف، أي هذا باب المرفوعات، ولم يرجع بصمير إلى المرفوعات؛ لأن التعريف بما هو لهاية، لا لأفرادها كتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها، بل يرجع إلى المرفوع (مبسط).

هو أي مرفوع: ما اشتمل على علم فاعلية، وهو المرفوع، وإنما لم يقل: ما اشتمل على ارفع لئلا يتوهم تعريف شيء بما هو متد في المعرفة وجهة أو بما هو أحصى؛ لأن كل من لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع (مبسط).
 ما كتبه "ما" موصولة، عارضة عن اسم أو معرف، والحيلة الفعلية صفتها، أي هو اسم أو معرف. [غاية التحقيق: ٥٥]

علم الفاعلية أي علامتها، وهي الرفع ونحوه وألف، نحو: جاءني زيد، أو نوه، أو الريدال. [غاية التحقيق: ٥٥]
مسد [الفاء لتفسير، أي فمن ما اشتمل على علم الفاعلية، أو فمن المرفوعات الفاعل] وإنما قدم الفاعل على سائر مرفوعات؛ لأنه أصل المرفوعات، وسائر المرفوعات محقق به على الصحيح؛ لأن وضع الكلام بالإخبار، والفاعل جزء حصة لفعية حتى هي أصل الحمتين في الإخبار؛ إذ الأصل أن يُحجر بالفعل؛ لكونه م يوضع إلا أنه، وإذا كان الفعل هو الأصل فما يحجر عنه بالفعل وهو الفاعل أيضاً يكون فضلاً، بخلاف مبتدأ فإنه ليس بهذه المثابة، ولأن عامته لفظي وعمل مبتدأ معوي، وسفهي أقوى من معوي، وإذا كان عامته أقوى كان هو أقوى ضرورة؛ ولأن الفاعل أشد في باب التركية حيث لا يجوز حذفه إلا بسد شيء مسد، بخلاف المبتدأ. [غاية التحقيق: ٥٥]

أسد إليه الفعل بلا تنبيه، فلا تدخل في أحد تابع الفاعل بدلاً أو عطفاً أو غيرهما؛ لأن المراد في جميع حدود مرفوعات والمصنوعات والخرورات المذكورة غير التوابع فربة اسباب، وهو ذكر التوابع بعد ذلك. [هـ: ٣٢]
 أو تنبيهه يعني اسمي الفاعل، والمفعول، وصفة المشبهة، ومصدر، واسم الفعل. [رصي: ١٦١]

وقدم عليه وحترق بقوة: "وقدم عليه عن مبتدأ؛ لأن نحو: أريد في قولك: "أريد قام" مسد إليه 'قام'؛ لأن قام حبر عنه، والمسد إليه هو المحجر عنه في الخال أو في الأصل. كما مر في حد للكلام. [رصي: ١٦١]

على جهة حار بعد حار، أي واقع على طريقة قيام ذلك فعل بذلك الاسم، وصريقة قيامه به؛ أن لا يكون الفعل مسبباً للمفعول، أي لا يكون على صيغة التجهول، وفيه إخبار عن مفعول ما لم يسم فاعله، نحو: ضرب زيد، ويريد مصروف علامته؛ فإنه مما أسد إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه، لكن لا على جهة قيامه به، بل على جهة وقوعه عليه، وإنما لم يذكر الشيخ عبد القاهر والرخشري وغيرهما هذا القيد في حد الفاعل؛ لأن المفعول ما لم يسم فاعله "فاعل على اصطلاحهم. [غاية التحقيق: ٥٦]

وزيد قائم أبوه، والأصل أن يلي الفعل، فلذلك جاز "ضرب غلامه زيد"، وامتنع
 "ضرب غلامه زيداً"، وإذا انتهى الإعراب فيهما لفظاً والقرينة، أو كان مضمراً متصلاً
 أو وقع مفعوله بعد إلا أو معناها، وجب تقديمه، وإذا اتصل به ضمير مفعول، أو وقع
 بعد إلا أو معناها، أو اتصل به مفعوله وهو غير متصل،
 نحو ما ضرب عمرو، إلا زيد بالفاعل أي الفاعل
 أي مفعول الفاعل أي الفاعل على المفعول أي الفاعل

والأصل أي الأولى أن يقرر الفاعل الفعل الذي أسند إليه، بحيث لا يتخلل بينه وبين الفاعل شيء من المفاعيل ولو لاحقاً؛ لأن الفاعل كالحرف منه؛ لأن الفعل لا يعيد ندوه، ولو قال: "والأولى أن يليه" لكان أحضر وأوضح وأحسن. [غاية التحقيق: ٥٦] **فلذلك** الفاء للنتيجة، واللام للتعليل، أي لأجل أن الأصل في الفاعل أن يلي الفعل. [غاية التحقيق: ٥٦] **حار** وذلك أن يقال: إنما جاز 'ضرب غلامه زيد' مع أن ما يرجع إليه الضمير مؤخر عنه؛ لأن 'زيد' فاعل، وأصله أن يلي الفعل، فهو مقدم على الضمير تقديمه. [رضي: ١٦٣/١]

وامتنع وذلك أن يقال: إنما لم يجر ضرب غلامه زيداً؛ لأن غلامه فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعل، فهو مقدم على زيد لفظاً وأصلاً، فيكون الضمير قبل الذكر. [رضي: ١٦٣/١]

وإدا انتهى و'إدا' كلمة فيها معنى الشرط منصوبة المحل على الظرف، وعامتها جوابها، و'انتهى' ماض معروف، والإعراب فاعنه، و'لفظاً' نصب على التمييز من فعل الشرط أي من حيث التقدير و'اعل'، وأصله: "إدا انتهى لفظ الإعراب" ثم عدل عنه، أو على حذر "كون" مقدر، وتقديره: وإذا انتهى كون الإعراب لفظاً، وفيهما "جار" و"محور" متعلق بـ "انتهى"، والضمير المحرور عائذ إلى الفاعل والمفعول. [حل التركيب: ١١]

والقرينة عطف على الإعراب أي إذا انتهى القرينة حالية كانت القرينة أو مقالية - على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر، نحو: ضرب موسى عيسى، وأكرم هؤلاء هؤلاء. [غاية التحقيق: ٥٧]

مضمراً متصلاً سواء كان لمفعول شيئاً طاهرًا، نحو: صربت زيداً، أو مضمراً مفصلاً، نحو: ما صربت إلا بك، أو مضمراً متصلاً، نحو: صربتك. [غاية التحقيق: ٥٧] **إلا** نحو ما ضرب زيد إلا عمرواً.

أو معناها أي معنى 'إلا' وهو 'إنما' فإنه بمعنى 'إلا' في إفادة القصر على ما هو المشهور عند النحاة، نحو: إنما ضرب زيد عمرواً. [غاية التحقيق: ٥٧] **وحب** أما في صورة انتفاء الإعراب فيهما والقرينة؛ فلتحرر عن الالتباس، وأما في صورة كون الفاعل ضميراً متصلاً؛ فبمضافة الاتصال الفصل كما ذكر، وأما في صورة وقوع المفعول بعد إلا أو معناها؛ فشلا بقلب الحصر المطلوب. [هدي: ٣٤ وغاية: ٥٧]

ضمير أي ضمير عائذ إلى مفعول، نحو قوله تعالى: **وَيُؤْتِي السَّحَابَ نُفُوسًا** (الفرقة: ١٢٤) [غاية التحقيق: ٥٨]

معناها أي إلا، وهو إنما أي إنما ضرب عمرواً زيداً.

وَحَبْ تَأْخِيرُهُ، وَقَدْ يُحذفُ الْفعلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا فِي مِثْلِ "زَيْدٌ" لَمَنْ قَالَ: مَنْ قَامَ؟
وَلِيْلِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحَصُومَةٍ ^{مفسر} وَمُخْتَبِطٌ ^{أرفع لفاعل} مِمَّا تُطِيحُ ^{حذفًا جائزًا} الطَّوَائِحُ

تأخير أي تأخير الفاعل عن المفعول، أم في صورة انصر صميم المفعول؛ فستحذف عن لزوم لإضمار قبل
الذكر، وأم في وقوعه بعد 'لا' أو معانها؛ فتلا يقرب الحصر مقبوض، وأما في انصر المفعول؛ فلا متاع
فصل مع لانصر. [هـ: ٣٤] **لقيام** أي يوف فيه قرينة وحصولها؛ بقاء قرينة شرس، لا عنة. [هـ: ٣٥]
قرينة دنة على حذف معنى محذوف. **لن** حار وحرور صفة زيد، وكلمة 'من' موصولة، و'قن' صنته،
أي 'زيد' المفعول لئدي قال. 'من قام' كلمة 'من' هذه استفهامية مبتدأ، و'قام' حرة، والحكمة الاستفهامية
مفعول 'قن'، فـ 'زيد' يوقع في اجواب فاعل فعل محذوف، أي قام زيد، فحذف الفعل بوحود القرينة، وهو
"قام" المذكور في السؤال. [غاية التحقيق: ٥٩]

ولسك هو في قوله: 'ولسك' يس بدخلة في بيت، بل هي من عذرة المصنف، لعصف مثال على مثل،
وهو أمر غائب مبي للمفعول. وقوله: 'يزيد' غير منصرف بحسبة ووزن الفعل مرفوع على أنه مفعول ما م يس
وقوله بقوله: 'يسك'، وقوله: 'صارح' فعل محذوف؛ لأن لشاعر م أمر يسك بقوله: 'يسك يزيد' أي
على صيغة مجهول حثرت لسماع أن يسأل قال: من يسك؟ وجعل هذا سؤال مقدر كتحقيق، فأجاب بقوله:
صارح أي يسك صارح، أي عاخر من خصمه عند الخصومة، فحذف الفعل بدلالة السؤال لمقدر عيه، واللام
في قوله: 'خصومه' بمعنى أنه قد متعلق بقوله: 'صارح' وإن لم يعتمد على شيء؛ لأن الحار وحرور يكفيه
رتبة الفعل، أي يسك من عاخر عند الخصومة، أو بقوله: 'يسك' المقدر، و مراد بالخصومة خصومه غيره معه
أو خصومه مع سده، بل يسك وقت خصومة تصعب حبه وقته حبه؛ فإن يزيد كان صهير انصر عين
ومعين الضعفاء. [غاية التحقيق: ٥٩]

ليك ومعنى ست أنه يسعى أن يسكي على يزيد كل دليل لا ناصر له، وكل ففير سائل أصابته حوادث لزمان
وأهكس ماله، وما جد من يعينه، فإن يزيد ناصر كل دليل، وحار كل فقير. [عنه تحقيق: ٦٠]
ومحط عصف على صارح، أي يسك صارح ومحط وهو سائل عصابا من غير وسية، وإي يسك محط؛ لأن
يزيد معطي السائل من غير وسية. وقوله: 'مما تصبح الطوائح' أي مما تفتت حوادث ماله، متعلق بقوله: 'يسك'
مقدر أو بقوله 'محط'، وكلمة 'من' للوسية، و'ما' مصدرية، وانصرح معنى حكاية حال ماضية، والإضافة:
إلهالات. والطوائح جمع مصيحة على خلاف القياس كـ "واقع" جمع منفحة، والقياس المنصحات، والمنطحة هي
حدثه منهكة، أي يسك محط لأجل صحة الطوائح ماله أي لأجل إهلاك المنهكات ماله. [غاية التحقيق: ٦٠]

ووجوباً في مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾، وقد يُحذفان معاً في مثل: "نعم" لمن قال: أقام زيد؟

وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما، فقد يكون في الفاعلية، مثل: "ضربني وأكرمني زيد"،

ووجوباً: في مثل: ٥٨. "أحد من المشركين استجارك" (سورة ٦) انشصاب 'جور' ووجوباً على أنهما مصدران بقوة 'يُحذف'، أي يحذف حذفاً جائزاً، وإما كان الحذف واحداً مع وجود مفسر، جو: 'استجارك' لظاهره؛ لأن العرض من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر، فهو أصح منه ثم فتح إلى مفسر؛ لأن الإلهام يجوز في التفسير إما كان لأجل المقدر، ومع الإصهار لا إلهام، والعرض من الإلهام ثم لتفسير إحداه وقع في نفوس حديث سهم؛ لأن نفوس تشوق هذا سمعت منهم إلى لعنه مقصود منه، ونيف في ذكر شيء مرس؛ منهما ثم مفسراً توكيداً ليس في ذكره مرة، [رصي: ١٧٤] في مثل. ولم حذف الفعل على سبيل وجوب، ففي كل موضع به مفسر كقوله تعالى: ٥٥. "أحد من المشركين استجارك" (سورة ٦) "أحد مرفوع، بأنه فاعل فعل محذوف، أي إن استجارك أحد، وإما وجب حذفه؛ لأنه فسر هذا الفعل بعده، فهو أي به لزم جمع والمفسر والمفسر، وهو غير جائز؛ لأن ذكر المفسر يصير حشواً بلا فائدة، وإما قسماً: به فاعل فعل محذوف، ولم يقل: إنه مبتدأ محذوف حرة؛ لأن 'إن' حرف اشترط، وحروف شرط يجب أن تدخل على الفعل بقصاً أو تقدير. (متوسط)

وقد يُحذفان: أي وقد يُحذف الفعل والفاعل جميعاً في جواب من قال: أقام زيداً فيقال في جوابه: نعم، أي نعم قام زيد، فيجوز حذف الفعل والفاعل، ويجوز إظهارهما، وبما قدر الحصة الفعلية لا لاسمياً أي امتداداً والآخر. يكون الجواب مطابقاً للسؤال. (متوسط) الفعلان وإما ذكر الفعيل لأصانة الفعل، وتنازع لا يختص بالفعيل، بل يجري في غيرهما من الصفات أيضاً، نحو: زيد صارب ومكرم عمرو، وكسر شريف وكريم نوه، وغير ذلك، وهذا بيان لأقل ما يتحقق فيه تنازع، ولا يختص لتنازع بالفعيل، بل يجري في أكثر منهما أيضاً، جو: ما جاء في الصلاة المأثورة 'كما صليت، وسميت، وباركت، ورحمت، وترحمت على إبراهيم؛ فإن هذه خمسة تنازع في 'على إبراهيم'. وإما قيد بالظاهر احترازاً عن مفسر، فإن التنازع لا يجري فيه بل يبحق كما بينه، وليس فيه جوار إعمال كل واحد منهما؛ فإذا قلت: 'ضربت وأكرمت' على صيغة التثنية أو المحاص، أو ضربت وأكرمت على صيغة العائ، أو 'ضربت وأكرمت' مع ضمير محاص، كان كل من الفعلين متصل به ما يقتضيه ولا يمكن إعمال أحدهما فيما اتصل بالآخر؛ لأن المتصل يجب اتصافه بعامه أو بما هو كحرفته، ولا يتصل بعام آخر، فبما لم يجر في المتصل ما يجر في المتصل طرداً لاسم، وإما قيد بقوة: 'بعدهما'، لأن لاسم الظاهر إذا كان مقدماً أو متوسطاً يبحق بالفعل الأول، لأنه يستحقه هو قبل التثنية الثاني، فلا يكون فيه مجال تنازع، فلا يكون من هذا الباب كقولك: زيدا ضربت وأكرمت، وضربت زيدا وأكرمت. [غاية التحقيق: ٦٠]

ظاهراً: مفعول تنازع؛ لأن تنازع متعدي إلى مفعولين. بعدهما: صفة صاهراً، أي ظاهراً وفعلاً بعدهما

وفي المفعولية، مثل: "ضربتُ وأكرمتُ زيداً"، أو في الفاعلية والمفعولية مختلفين، فيختارُ البصريونَ إعمالَ الثاني والكوفيونَ الأولَ، فإن أعملتَ الثاني أضمرتَ الفاعلَ في الأول

على طبق مذهب البصريين إذا اقتضى العامل

الفاعل والمفعول وهو عنى بصريين: أحدهما أن لأول يقتضي فاعلية ولاخر مفعولية، نحو: صرحتي وأكرمتي زيداً، وأكرمتي وصرتي زيداً، والثاني أن لأول يقتضي مفعولية ولاخر فاعلية، نحو: ضربت وأكرمتي زيداً وأكرمت وصرتي زيداً، وأشار إلى هذين البصريين بقوله: 'مختلفين' أي متعاكسين في الاقتضاء، فيكون الأقسام الأربعة مذكورة بالفعل صريحاً لا كناية. (متوسط)

مختلفين [في الاقتضاء يعني يقتضي الأول الفاعل والثاني المفعول، وبالعكس]، لانه على أنه حال من الفعلين المقدس الدس هما فاعلاً المصدر انصاف إليهما المذلول بالصغير المستكن في 'فقد يكون' العامل في قوله: 'في فاعلية ومفعولية' بواسطة العطف، أي وقد يكون تاريخ الفعلين واقعاً في فاعلية والمفعولية معاً حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء، فيكون العامل في حال وصاحبها ذلك المصدر، فيتحد عمل احدهما وصاحبها، ولا يمكن أن يكون حالاً من فاعلية ومفعولية؛ لأنه يقع رائداً غير محتاج إليه، ولأنه لو كان كذلك لوجب تأنيته، ويمكن أن يقال: إنه خبر كان المحذوف، أي إن كان فعلاً مختلفين عملاً بأن كان أحدهما رفعا والآخر ناصباً، وربما قيد بعض 'مختلفين' بدفع وهم من بوهم أن مثل: ضربت ضربت زيداً، وصرتت ضربت زيداً من هذا الباب؛ لأنه ليس منه؛ لأن الفعل الثاني تأكيد للأول. وإنما قال في فاعلية ومفعولية وم يقل في الفاعل والمفعول: يسور مفعول ما م بسم فاعله، واحار واجرور. [هكذا في العاية: ٦١. ومتوسط] (موبوي محمد معشوق عني)

البصريون [الاختلاف بين حاة المنصورة والكوفة في الاحتمار والأوبوية دون الحوار (عاية التحقيق: ٦١)] البصريون: كسر الاء، والقياس فتحه، وكان لكسر مفصل بين المسوب إلى المنصورة تعني حجارة، والمسوب إلى مدة المنصورة، أي تختار سحاة المسوبة إلى المنصورة هكذا. [عاية لتحقيق: ٦١]

إعمال: أي يختار البصريون إعمال الفعل الثاني مع تخوير إعمال لأول؛ لأنه أقرب، وأن إعمال لأول يستلزم مفصل بين العمل والمعمور ناحتي، ود خلاف الأصل؛ إذ الأصل في المعمور أن يبي غممه، واستقصاء لاستعمال على ذلك في القرآن كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَكَلَتْ مِنْهُ يَدَاكَ﴾ (حجف: ١٥) حيث أعمل الثاني. بدلو أعمل الأول قبل: قرؤوه لاختيار إصمار المفعول في ثاني عند إعمال الأول، وبالقوع في كلام المصحاء. [عاية: ٦١] (موبوي معشوق عني)

الأول: أي يختار حاة الكوفة إعمال الأول مع تخوير إعمال الثاني؛ لأن الأول أسبق الصائين، فهو أولى بأعضاء المطلوب، وأن إعمال الثاني يستلزم الإصمار قبل الذكر ولا كذلك إعمال للأول، فكان أولى. [عاية: ٦٢]

فإن أعملت الفاء للتفسير وبدأ تفسير إعمال الثاني؛ لأنه الأولى ولاكثر استعمالاً في كلام المصحاء والمذهب المختار.

على وفق الظاهر دُونَ الحذفِ خلافًا للكسائي، وجاز خلافًا للفرّاء وحذفتَ
 المفعول إن استُغني عنه، وإلا أظهرتَ، وإن أعملت الأول أضمرتَ الفاعلَ في الثاني
 على صق مذهب الكوفيين ^{مع}
 والمفعول على المختار إلا أن يمنع مانع،

وفق الظاهر. أي على موافقة الاسم الظاهر لوقع بعد الفعلين في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.
 [عاية التحقيق: ٦٢] **دُون الحذف.** أي دُون حذف الفاعل؛ لأن حذفه لا يخور توقف الفعل عليه، وعدم
 استقلاله بدونه، إلا إذا سُدَّ شيء مسدده كما في 'ما جاعني إلا ريد، وصرب ريد'، خلاف الإضمار قبل الذكر؛
 فإنه جائز في العمدة بشرط تفسير نحو: **هـ** **فَلَهُمْ مَا حَذَفَ** (الإحلاس ١) [عاية التحقيق: ٦٢]

خلافًا: مفعول مطلق لفعل محذوف، أي يخالف القول بالإضمار دُون حذف خلافًا لإح. [عاية التحقيق: ٦٢]
للكسائي. [فيه يقول بحذف الفاعل دُون إضماره حررًا عن إضمار قبل الذكر، وهو مردود لما عنه أن اعرب
 لا تحذف الفاعل. (عاية تحقيق: ٦٢)] ويظهر أثر الخلاف في صورة لتثنية وجمع دُون الواحد لكون الضمير
 بارزًا فيهما ومستترًا فيه، فيقال: صرباني وأكرمي الريدان عند القائنين بالإضمار، و'صربني وأكرمي الريدان'
 عند الكسائي. [عاية: ٦٣] **وحار:** حمة معترضة لبيان خلاف امرء، والو اعترضية، أي حاز إعمال الثاني عند
 اقتضاء الأول الفاعل. **خلافًا للفرّاء:** [فيه يمنع حوار ذلك بروم أحد المحظورين. الإضمار قبل الذكر، أو حذف
 الفاعل. (مولوي معشوق علي) **وحذفت المفعول** ب. اقتضى لأَو المفعول، تحررًا من التكرار.

إن استغني [هذا شرط استغني عن إجراء تقدم ما يعي عنه] احترر من أن يكون المفعول ثانيًا من باب 'عميت'،
 كقولك: حسبي مطبقًا، وحسب ريدًا منطبقًا؛ لأنك لو حذفت المفعول الثاني، حذفت ما لا يسوغ حذفه، وسيأتي
 في نابه. وإن أضمرته أضمرت مفعولاً قبل الذكر، فلما لم يسغ حذف ولا إضمار، وجب العدول إلى الظاهر.
 (شرح كافي) **وإلا أظهرت** أي إن لم يستغن عنه بأن كان مفعولاً ثانيًا من باب 'عميت'، وكان الأول
 مذكورًا أظهرت المفعول، نحو: حسبي مطبقًا وحسبت ريدًا منطبقًا، فإن 'حسبي وحسبت' ما تارعا في
 'منطبقًا' الأخير وأعمل فيه 'حسبت' وجب إظهار مفعول 'حسبي' وهو 'منطبقًا' لأَوّل لتلا يلزم الانقصار
 على أحد المفعولين. [عاية: ٦٣] **والمفعول.** في لفعل الثاني إذا اقتضى المفعول، نحو: صربني وصرته ريد.

على المختار أي على القول المختار وم تحذوه وإن حار حذفه أيضًا. **إلا أن يمنع.** استثناء امرء، أي أضمرت
 المفعول في جميع الأوقات إلا وقت مع اتباع عن الإضمار والحذف، فحينئذ وجب إظهاره، نحو: حسبي وحسبتها
 منطبقين الريدان منطبقًا؛ فإن 'حسبي وحسبتها' تارعا في 'منطبقًا' حيث أعمل 'حسبي'، فجعل 'الريدان'
 فاعله، و'منطبقًا' مفعوله، وأضمر المفعول الأول في 'حسبتها' وأظهر الثاني، وهو 'منطبقين' مانع، وهو أنه
 لو أضمر مفعولًا خالف المفعول الأول، ولو أضمر شيئًا خالف المرجع، وهو قوله: 'منطبقًا'. [من عاية التحقيق: ٦٣]

فتظهر، وقول امرئ القيس:

متداً

كفاني ولم أطلب قليل من المال

ليس منه لفساد المعنى. **مفعول** م **ن** **بسم** فاعله: كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه، وشرطه: إضافة مصدر إلى الفعل موصولة براد بها الفعل كلمة كل بيان الإعراد أي سرده بعده مفعول

فتظهر: لأنه إذا امتنع الإضرار والحذف، فلا سبيل إلا إلى الإظهار.

وقول امرئ: سندس كوفيون على أن يعمل فعل لأول أو من يعمل فعل سي بقول امرئ قيس وهو:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

وجه الاستدلال به أن كفاني ولم أصب سارعا في 'قيس'، و'كفاني' انقضى رفع 'قيس'، و'لم أصب' انقضى نصبه، وهو مختار يعمل لأول مع أنه يرم منه حذف مفعول من شيء، وهو يرم حذف شيء على تقدير يعمل شيء، فلو أن يعمل فعل لأول أو من يعمل فعل شيء، لم يختره امرؤ قيس مع روم حذف؛ لأنه فصيح، والفصيح لا يختار إلا الأوضح، (متوسط)

ليس منه: نجاب المصنف عن استدلال لكوفيين من حجاب بقصرين بقوة 'ليس' منه لفساد معنى، أي ليس **هد** أنت ثم تخرج فعلا صدهر؛ لأنه إن كان منه تفسد معنى؛ لأنه يرم منه اجتماع تقيصين، وحدث مسي على معرفة مقدمتين، أحدهما: أن لم لا يفسد ثاني لا لفساد لأول، فهو دحل أو على مثلت صار ذلك أنت مفسد، وهو دحل على انقي لصار مشد، والثابتة: أن حكم المعطوف على جواب 'لو' حكم جواب 'لو'، وإذا تفررت هاتان المقدمتان، فيقول: لو تخرج 'كفاني' ولم أطلب في 'فيل من المال' من حيث انقي يرم منه اجتماع تقيصين؛ لأن قوله: 'أن ما أسعى لأدنى معيشة' مست، فيكون مفعلا بعد دحل 'لو' عليه، فم يكن سعيه لأدنى معيشة، وإذا لم يكن سعيه لأدنى معيشة لم يكن طائلا لقييل من المال، وإذا كان أطلب فيلا من مال في حكم جواب 'لو' يكون مشد، فيكون طائلا لقييل من المال، وإذا يرم أن يكون طائلا لقييل من مال، وإن لا يكون طائلا لقييل من مال، وهو اجتماع تقيصين وبه محال، وإذا لم يكن من هد لدب، فمفعول م أصب محدوف، وتقديره: لم أصب منك وبحد، ويدل عليه آيت الثاني هد بيت وهو قوله:

ولكنما أسعى لجد مؤئل وقد يدرك الجد المؤئل أمثالي

(متوسط)

مفعول أي مفعول فعل م يذكر فاعله، وإنما لم يقصه بـ 'مه' كما فصل المتداً لشدة تعنته بالتفاعل حتى سماه بعض النحاة كصاحب 'الكشاف' واشبح عند القاهر فاعلاً. [عناية التحقيق: ٦٤]

وشرطه (تركيب) وشرطه 'متداً' مضاف إلى كناية يرجع إلى إقامة المفعول، وهو المذكور معنى لدلالة قوله: 'أقيم'.

أَنْ تُغَيِّرَ صِيغَةَ الْفِعْلِ إِلَى فِعْلٍ أَوْ يُفْعَلَ، وَلَا يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ عَلِمْتُ، وَالثَّلَاثُ مِنْ بَابِ أَعْلَمْتُ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ كَذَلِكَ، وَإِذَا وُجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ

أَنْ تُغَيِّرَ إلخ: و"أَنْ" حرف ناصبة، 'تُغَيِّرُ' مستقبل مجهول منصوب بها، و'صيغة' مفعول ما لم يسم فاعله مضاف، و'المفعول' مضاف إليه، وإن 'حرف جر'، و'فعل' محرور به، وم يظهر لحر فيه؛ لأنه متمتع من التصرف سور والعمية؛ لأنه سم ماص مجهول بعدم اقترانه بامرئ، ولحارمع محروره متعق - 'تُغَيِّرُ'، والخمسة تأويل المصدر لدخول 'أَنْ' عليه خبره. [حل التركيب: ١٤]

إِلَى فِعْلٍ. [أي إلى ما يصم أوله، ويكسر ما قبل آخره، فهو يعم 'أفعل، وافتعل، وستمفع، وفعل، وفوعل، وفعل، وتفعّل، وأمثله] قد قيل: كيف يدحل في هذا الشرط خو: 'افتعل، وستمفع'، وغيرهما مما بي للمفعول؟ قيل: في الكلام حذف معصوف أي إلى 'فعل، ويُفعل'، وخوهما مما بي للمفعول، أو يقرب: امراد بقوله "فعل ويفعل" محرد المقص، واللمط إذا أريد به محرد اللمط يكون عنماً، والعم يصح تأويله بصيغة اشتهر مسماه كما في: 'سكن فرعون موسى' أي سكن حمار عدد قاهر، ولصفة اشتهرة مسمي 'فعل، أو يفعل'، كون أحدهما ماصياً مجهولاً، والآخر مصارعاً مجهولاً، أو كونه صيغة اسمي سمفعول، فيكون المعنى أن يعبر الفعل إلى الماضي المجهول، أو المضارع المجهول، أو أن تعبر صيغة الفعل المسمى للفاعل إلى صيغة المسمى للمفعول. [عاية تحقيق: ٦٥]

أَوْ يُفْعَلَ: أي ما يصم أوله في المضارع، ويفتح ما قبل آخره حتى يعم 'يُفْعَل، ويُستفع، ويفعل' وأمثله، لكنه اقتصر على الثلاثي؛ كونه أصلاً نبراعياً. [رصي: ١٨٩/١] **من باب علمت:** أي لا يقع المفعول الثاني من باب علمت قائماً مقام الفاعل؛ لأن المفعول الثاني من باب علمت مسند إلى المفعول الأول إسناداً تاماً دائماً؛ لكونهما مسنداً وحرّاً في الأصل، فهو وقع مقام الفاعل، فكان مسنداً ومسنداً إليه في حالة واحدة، وهو غير جائز. (متوسط)

والثالث: أي لا يقع المفعول الثالث من باب أعلمت خو: 'أعلمت ريداً عمرو' حيز الناس' موقع الفاعل؛ لأن المفعول لثالث يكون مسنداً إلى المفعول الثاني، فهو وقع موقع فاعل، فكان مسنداً ومسنداً إليه في حالة واحدة، وإنه غير جائز. [إد حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسنداً؛ لأن الثالث من باب علمت هو الثاني من باب علمت، والذي راد نسب الظمرة هو المفعول الأول؛ إذ معنى 'أعلمت ريداً عمرو' فاضلاً: 'صيرت ريداً يعلم عمرو' فاضلاً. [رصي: ١٨٩/١] **أعلمت:** فلا يقال في 'أعلمت ريداً عمرو' فاضلاً: 'أعلم فاضلاً ريداً عمرو'.

كذلك: أي المفعول له والمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب أعلمت في أنهما لا يقعان موقع الفاعل، أما الأول فلأن المفعول به جواب 'لم'، ويطلق السؤال عن المية قبل تمام الحكم، وأما الثاني فلأن المفعول معه لو 'سند إليه الفعل، فلا يخو: إما أن تحذف الواو عند إسناد الفعل إليه أم لا، فإن حدثت، يتغير ماهية المفعول معه، ويخرج عن كونه مفعولاً معه، وإن لم تحذف، يجمع الإسناد إليه؛ إذ الواو يجمع الإسناد إليه. [عاية التحقيق: ٦٥]

تعيّن له، تقول: "ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره". فتعيّن زيد، فإن لم يكن فالجميع سواء، والأول من باب أعطيت أولى من الثاني، ومنها المتدا والخبر، فالمبتدأ: هو الاسم.

تعيّن له [لأن المفعول به أقرب إلى الفعل من سواه] فلا وسطه في الكلام مع غيره من متاعيل التي تقع موقعه. وهي لمفعول مضيق لذي سن لتأكيد، وحرف الزمان والمكان، والمفعول به هو سبعة حروف حر. زيد مفعول ما به ستة وعنه ضرباً مفعول مضيق لسويع باعتبار الضمة. شديد قيد انصرف بالتشديد، نسبة على أن المصدر لا يقوم مقام فاعل فلا قيد محض. داره مفعول به بواسطة حرف حر. فتعني اداء تعيّن، وهذا تعيّن على تمثيل مذكور. فان لم يكن أي فإن لم يوجد مفعول به، وجميع أعني حرف زمان، ومكان، ومصدر، وخار وحرور. سواء في مقامه مقام فاعل، فأنت مخبر في ذهب زيد يوم الجمعة أمام الأمير دهايا شديداً في داره في إقامة أي واحد منها مقام الفاعل. فأني واحد منها أقمت مقام الفاعل، رفعت وجعلت ما سواه منصوباً. (متوسط)

من باب أعطيت نرد باب "عطيت": كل فعل متعدي إلى مفعولين، ناسبهما غير الأول. [غاية التحقيق: ٦٦] أولى في إقامته مقدم فاعل؛ لأن مفعول أول من "عطيت ربة درهماً فيه معنى صداعية؛ إذ هو عدم أي أحد، وكذا المفعول الأول من "كسوت ربة حبة" فيه معنى إفاعلية؛ إذ هو مكس، وفي الثاني منهما معنى منفعية؛ لأنه مأخوذ ومكسسي. وم فيه معنى الفاعلية فهو نور ونسب بإقامته مقدم فاعل، ويجب إقامته عند نسس، خو. أعطى زيد عمرو، فإن كل واحد من مفعوليه يصح أن يكون أحد ومأخوذاً، خلاف أعطيت زيد درهماً، فإن الثاني لا يصح أن يكون أحد، بل تعين كونه مأخوذاً، فلا نسس في إقامته. [غاية التحقيق: ٦٦]

ومنها المتدا والخبر مبتدأ مقدم الخبر، واحسنه عطف على قوله فمعه الفاعل. أي من المرفوعات مبتدأ وخبر، أنت لصمير ههنا لتأنيث المعاد (مرجع)، وذكر ثم لتذكير الخبر. وفي بعض النسخ "ومنه المتدا والخبر" أي ولم اشتمل على عدم لفاعلية مبتدأ والخبر. وفي بعض النسخ مبتدأ والخبر، فعلى هذا يكون "مبتدأ مبتدأ" أي ومنها مبتدأ وخبر أو منه، وبما حذف الخبر اكتفاء بما ذكر في فاعل، وبذلك حذف ذلك في سائر المرفوعات لآيه. وبما جمع مبتدأ وخبر في فصل واحد لمكان تلازم بينهما على ما هو الأصل؛ إذ الأصل فيهما إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر، وأما حذف أحدهما فحلاف لأصل، أو لاشتراكهما في كون عدميهما معنوي وغير ذلك. [غاية التحقيق: ٦٧] المتدا والخبر أفرادهم في أحد؛ لأن أحد مثنى سماوية، فإد حلتف شيئين في السامية لا يجتمع في حد، فأفرد المنصف. لكن منهما حداً، وقدم منهما ما هو لأكثر في كلامهم. [أص: ١٩٦، ١] هو الاسم: في قيد الاسم احتراز عن الفعل؛ لأنه لا يقع مبتدأ، وإيراد بالاسم أنه من أن يكون اسماً، لفظاً أو تقديراً. [غاية التحقيق: ٦٧]

المجرد عن العوامل اللفظية مُسنداً إليه. أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام رافعة لظاهر، مثل: "زيد قائم، وما قائم الزيدان، وأقائم الزيدان"، فإن طابقت مفرداً جاز الأمران. والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة.....
 الاسم احترر به عن المبتدأ الأول

المجرد: احترر به عن الأسماء التي لا تكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسمي أن وكان واسمي ما ولا، والمفعول الأول من باب علمت، وإثاني من باب أعلمت. (متوسط)

العوامل: أي عوامل المسوبة إلى اللفظ أي ما يكون مؤثرة في اللفظ **مسنداً إليه:** [حال من ضمير مسنك في قوة: مسجود] احترر به عن الأسماء المجردة عن عوامل اللفظية التي هي في حكم الأصوات التي يعقها اسهائم، وهي الأسماء غير المركبة مع غيرها، واحترر أيضاً عن حبر المسند؛ لأنه وإن كان مجرداً عن عوامل اللفظية، لكنه يست مسنداً إليه بن مسنداً به. (متوسط) أو **الصفة:** مراد بالصفة سم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وخاري غيرها كالمسبوب، خو: ما قريشي أحوك، وإنما قد لصفه بكونها واقعة بعدها يحصل لاعتماد، وفيه احترار عن قوئ: قائم ريد، فإن صفة ليست بمتداة لعدم الاعتماد، وكمة أو مع لحو دون جمع، وليست لئشث ونشكيت فلا يدي تعريف خلاف لأحشش وكوفيين؛ إذ هي لتقسيم محدود دون احد. [غاية التحقيق: ٦٨]

أو ألف الاستفهام: وكه بعد 'هل' الاستفهامية وغيرها، خو: ما قائم اريدان، وإن قائم اريدان، وأقائم اريدان، وهن حسن اريدان. [رصي: ١٩٨١] **رافعة:** بأن كانت لصفة مفردة ولصاهر يدي بعدها متى أو مجموع

لظاهر: إنما قيد بالصاهر احترر عن الصفة لرافعة مصمرا، خو: أقائم الزيدان؛ فإن رافعة لضمير غائد إلى اريدان، ولو كانت رافعة لصاهر لم يجر تشبيهاً؛ ما عرف أن رافع لفاعل إذا قدم عليه لا يثنى ولا يجمع، فكان أقائم حراً مقدماً على امتد، ليس إلا. [غاية التحقيق: ٦٨] **ريد قائم:** من مسند الأول يدي هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية. **وما قائم الزيدان** مثال لصفة الواقعة بعد حرف نفي.

وأقائم: قيل: إن اسم فاعل ههنا من مبررة المصدر، وحرة محذوف، وتقديره: أقيام اريدان كائن كم من فعل مبرر له الاسم في قوله تعالى: **سَوَّاهُ عَلَيْهِمُ الْآذِينَ هُكُتُ تَدْرُهُمُ ه**، (سورة ٦)، وقيل: ليس تقدير الخبر متمم مع بقائه على اسم الفاعل، وأن يقدر قائم اريدان في عنث أو في ضئ. [حل التركيب: ١٥]

طابقت مفرداً: أي إن وافقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسماً مرفوعاً مفرداً، واقعاً بعدها، بأن كانت الصفة والاسم المرفوع بعدها مفردين. [غاية التحقيق: ٦٩]

الأمران: أحدهما كون الصفة متداً، وما بعدها فاعلها السادة مسد الخبر في تمام حمة، وإثاني كون الصفة حراً، وما بعدها متداً، خلاف ما إذا طابقت متى أو مجموعاً، خو: أقائم زيدان، وأقائمون الريدون، فإنها حينئذ حرة، ليس إلا. [غاية التحقيق: ٦٩] **المجرد:** [شامل لمسند بقسميه] احترر عن حبر 'إن، وكان' وغيرهما، وإنما قال المجرد، ولم يقل الاسم المجرد؛ لأن حبر المبتدأ قد يكون غير اسم، خو: ريد يصرب. (متوسط)

المذكورة، وأصل المبتدأ التقديم، ومن ثم جاز 'في داره زيد'، وامتنع 'صاحبها في الدار'.

وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما، مثل: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾^(البقرة: ٢٢١)
 أي الأولى في المبتدأ
 كون الأصل فيه التعريف
 ما زائدة أو صفة لوجه

مذكورة وهو الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف اعني أو ألف الاستفهام رافعة صاهره، واخبر به عن لقسم الذي من استنداء. [هذه: ٤٢] **القدم** [تقدم المبتدأ على الخبر] لأن استنداء موصوف معنى والخبر صفة، والموصوف مقدم على صفه، أو لأنه عمده اليب وخبر عمدة لإفادة، وليست أهم، ولأنهم يبق وأخرى بالتقديم، خلاف فعل والفاعل، فإن الأهم هو فعل دون فاعل؛ لأنه يدل على تتحدد واحداث، وعرض من خمسة الفعلية هو الدلالة على التحدد والحدث خلاف استنداء واخبر؛ فإن الأهم هو المبتدأ، لأن فيه الدوام وشات، وهو تعرض من خمسة لاسمية. [غاية تحقيق: ٧٠] **من ثم** أي لأجل أن أصل استنداء التقديم.

حاز أي إن في مثل: ثم حاز هذا مع كون الضمير عند ريد متأخر، فيرم لإصهار قبل الذكر؟ فإنا: لأن أصل المبتدأ التقديم، فالتقدير: 'ريد في داره' فالعود إلى ريد عند الضمير نقضاً وقته تقديراً [رصي: ٢٠٢] **وامتنع صاحبها** ولأجل هذا امتنع أن يقال: صاحبها في الدار؛ لأنه يرم لإصهار قبل الذكر لقضا ومعنى: لأن الضمير الذي في صاحبها يعود إلى الدار، وهو مقدم على دار فصح ومعنى: 'ما تقدمه حص فصح، وأما تقدمه معنى فإن صاحبها مبتدأ، وحقه أن يكون مقدماً على الخبر. (موسط) **وقد** [مع كون لأصل فيه تعريف] كلمة قد لتفصيل، أي فتما يكون مبتدأ نكرة، وهذه إشارة إلى أن الأصل في استنداء التعريف، لكونه محكوماً عليه، والأصل فيه لتعريف. [غاية تحقيق: ٧٠] **نكرة** علم أن جمهور لائحة على أنه يجب كون مبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصص ما؛ لأنه محكوم عليه، وحكم على شيء لا يكون إلا بعد معرفته. وقال من انهضق وما أحسن ما قال: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت؛ وذلك لأن العرض من الكلام إفادة المحاض، فإذا حصلت خبر الحكم، سواء تحققت المحكوم عنه شيء أو لا، ثم خلق أنه يقع استنداء نكرة من غير تخصيص في كثير من الموضع حصول الفائدة، أحدها: ما يعجبه على مذهب سبويه، وشي: مبتدأ الذي هو فاعل في المعنى. نحو: شر أهر داب، وانت: المبتدأ الذي خبره ظرف أو حاز ومجرور، والربيع: كلمات لاستفهام، نحو: من نوب؟ والخامس: ما بعد 'أو' أو 'إلا' وشخص بصيرت، وإسادس: ما بعد 'أما'، نحو: ثم علام فيس عندك، وإسابع: خوب، نحو هوب: 'أرجل' في جواب 'من جاء؟' أي: 'أرجل جاءني'، وغير ذلك مما لا يحصى ولا يصحده. [رصي: ٢٠٢] **بوجه ما** ما زائدة أو صفة بوجه أي بوجه أي وجه.

ولعبد الخ [أي كإحاح عند مومن أنفع من كإحاح عبد مشرك وهذا تعليل لسهولة عن مواصلة المشركين وبرعب في مواصلة مؤمنين]. فإن قوله: 'ولعبد' مبتدأ تخصص بالصفة؛ لأن قوله 'ولعبد' يتضمن مؤمن والكافر، فإذا وصف بالمؤمن، صار مخصصاً، وحصل فيه نوع تعين. [غاية التحقيق: ٧٠]

و أرجلٌ في الدار أم امرأة، وما أحدٌ خيرٌ منك، وشرُّ أهرَّ ذنانٍ، وفي الدار رجلٌ،
 وسلامٌ عليك. والخبر قد يكون.....

و **أرجل**. فإن قوله "رجل" متبدأ تخصص بالعلم بثبوت خير لأحد الحسين عند انتكمت: لأن "أم" انحصت لمعاداة سهمرة لسؤال عن التعيين بعد العلم بثبوت خير لأحدهم عنده، فإذا كان الخبر معيولاً صار متممة انحصت: إذ لصفة من شأنها أن تكون معيولة للسمع قبل إحرائها على الموصوف، خلاف الخبر: فإن من شأنها أن يكون مجهولاً قبل إحرائها على المحرر عنه، وهذا قيل: الصفات قبل العلم بها إحصار، والإحصار بعد العلم بها صفات، فصار المتبدأ كأنه تخصص بالصفة. [غاية التحقيق: ٧٠] وما **أحد** فإن قوله "أحد" متبدأ عند بني تميم، تخصص بصفة العموم، لأن السكرة في سياق النفي نعم، فهذه المتمثل للمتبدأ على مذهب بني تميم: لأن "أما ولا" المشبهتين بـ ليس لا يعملان عندهم على ما يعرف، [غاية التحقيق: ٧١]

و **شر** هذا مثل بصيرت في ظهور أمارات الشر ومخائله، ذكره المبدائي، فإن قوله: "شر" مسدأ بكثرة تخصص بالصفة المقدرة، تقديره: شر عظيم أهرَّ الكلب لا شر حقير، وذلك لأن اتسوين فيه منعظيم، فيدل على الصفة، أو تخصص بكونه فاعلاً في المعنى حيث كان في الأصل: "أهرَّ شر ذنان" جعل "شر" بدلاً من ضمير المستتر في "أهرَّ"، وأصدر من الفعل فاعل معي، ثم قدم بغير انحصار: لأن تقديم ما حقه التأخير يوجب انحصار، فيكون المعنى: "أما أهرَّ ذنان إلا شر"، وإنما قدروا التقديم والتأخير مع أنه وجه بعيد عن الفهم لضرورة تصحيح وقوع السكرة متبدأ، ثم اعلم أن المهر ينكح بالساح المعتاد قد يكون خير، بأن يكون الخاني حياً أو نحرًا أو حجرًا عن مسرة، وقد يكون شر، بأن يكون الخاني لقياً أو عدواً، وأهر له ساح غير معتاد يشاهده به، وتخشى منه سوء، وهذا لا يكون إلا شرًا، فعلى الأول يصح انحصار بالسكرة إلى الخير، وعلى الثاني لا يصح انحصار: لأنه لا يكون إلا شرًا، فيقدر الموصوف حتى يصح انحصار، فيكون المعنى: "شر عظيم لا خفير أهر ذنان"، والمراد بدي نان الكلب. [غاية التحقيق: ٧١]

و **في الدار رجل** فإن "رجل" متبدأ تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف، فتعين كونه حكماء، لأنه إذا قيل: "في الدار" علم أن ما بعده موصوف باستقراره في الدار، فكانه محصن بالصفة. [غاية التحقيق: ٧١]

و **سلام عليك** سلام متبدأ تخصص بكونه مسنوناً إلى انتكمت: إذ أنصه: سمعت سلاماً عليك، فحذف فعله كما يحذف أفعال المصدر، فصار "سلاماً عليك"، فعلم من انصب إلى الرفع لقصد الاستمرار والدوام في الدعاء. [غاية التحقيق: ٧١] و **الخبر الخ** أي خبر المتبدأ يكون حملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف، لأن الحكم كما يقع بالمرء يقع بالحملة، وفي كلمة "قد" إشارة إلى أن الأصل في الخبر الإفراد: لكونه أحد جرني الكلام، والمراد بالحملة مصبغاً، سواء كانت حرة أو بشائية وهو الصحيح، وقد أسّ الأساري ونص الكوفيين: الخبر لا يكون جملة إنشائية بدون تأويل.

جملة مثل: "زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه"، فلا بد من عائِد، وقد يُحذف، وما وقع ظرفاً فالأكثر على أنه مقدَّرٌ بحمئة. وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدرُ الكلام، مثل: "مَنْ أبوك؟"

جملة لم يقيد كونهما خبرية، فكانه نزع الجمهور في أن الإنسانية لو كانت فسمية صح أن يكون خبراً مبتدأ، ومنهم من معو متمسكين بما لا يصلح تحته، وقد نزع لسيد شريف هؤلاء متمسكاً بأن خبر يجب أن لا يكون حالاً من أحده إلا ثانوياً، مثلاً: إذا قلب زيد صريره، فصب انصبوب صفة قائمه بمتكلمه نسب من أحسن زيد إلا باعتبار كونه متعلقاً لمضرب، أو كونه مقولاً في حقه، أو استحفاظه أن يقال فيه ذلك. (عف)

مثل [هد نظير حمئة خبرية، فريد مبتدأ، وأبوه مبتدأ ثان، وقائم خبر مبتدأ ثان، وخمسة لاسمية خبر مبتدأ لأول] ونصير خمسة الإنسانية قوله تعالى: **فريد** فريد مبتدأ، وقائم فعل، وأبوه فاعله، وخمسة الفعلية خبر مبتدأ لأول **من عائِد** أي بد كان

الخبر حمئة، فلا بد من عائِد يعود من الحمئة إلى المبتدأ لأن حمئة من حيث هي هي مستقلة بنفسها، فإذا تعلقت بشيء، تحتاج إلى عائِد أي رابط يربطها، فمير كان ذلك الرابط أو غيره كاللام في **عنه** [عبه: ۷۲]

وقد يحذف أي عائِد بقرينه، نحو: لم أكره ستمين، وسمعت منون يدرهم، أي بكر منه وامنون منه بقرينه أن تابع من وسمعت لا يسعر غير ذلك. [عبه: ۷۲] **وما وقع طرف** أي خبر لذي وقع صرفه، نحو: زيد في لدر وعمره من أكرامه، فأكثر المحاذ على أنه مصدر حمئة، أي متعلق بفعل محذوف من الأفعال العامة لدلالة ظرف عليه. [عبه: ۷۳] وقع صرف في ما وقع صرفه فوقع أو حاد عن أوقع في ما وقع على خلاف وقع في وقع، واختلاف كره، أو "وقع" واقع ست این ست که "وقع" نزديك بعض نحة از افعال ناقصه است، و نزديك بعض ز افعال تامه، ای چیز است که ظرف واقع شود زمان باشد یا مکان یا جاری بحری ظرف چون جار مجرور، پس اکثر نحة یعنی بصریان بر آنند که آن خبر مقدر یعنی موقل بجملة است بتقدير فعلی از افعال عامه چر که فعل، اصل است در عمل، و نزديك کو فیان مقدر است بمقر، بتقدير اسم فعلی از افعال مذکوره، چه اصل در خبر افراد است. بد آنکه

افعال عموم نزو ارباب عقول کون است وثبوت است ووجود است وحصول

و د کون لما نسب سابقاً أن أصل المبتدأ المقدم شرح في بيان موجبات تقديمه وتأخيره.

ما له صدر الكلام كاستفهام، نحو: من أبوك؟ وشرط نحو: من بكرمي فإن أكرمه، وصمير نشان نحو: هم زيد منطق، ودحوون لام الاستدعاء على مبتدأ، نحو: ربه مصعب، والشعجب نحو: ما أحسن ريداً. [عبه: ۷۳]

من أبوك فإن من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام، وهو الاستفهام بمعنى هد أبوك أم دك؟ أو ريد أبوك أم عمرو أم غيرهما؟ [هندي: ۴۵]

أو كانا معرفتين، أو متساويين، نحو: "أفضل منك أفضل مني"، أو كان الخبر فعلاً له، مثل: "زيدٌ قام"، وجب تقديمه. وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام، مثل: "أين زيد"، أو كان مصححاً له، مثل: "في الدار رجل"، أو لمتعلقه ضمير في المتبدأ، مثل: "على التمرة مثلها زيدا". أو كان خبراً عن "أن"، مثل: "عندي أنك قائم".

كثير منها خبر مبتدأ مع الاسم والخبر أي ما يمسد مسد الخبر كالاتمهام

كان معرفتي أي المتبدأ والخبر معرفتين، نحو: زيد المصنق، أو السطوق زيد. **أفضل منك** فإن أفضل منك مبتدأ، و"أفضل مني" خبره، وكلاهما متساويان في رتبة التخصيص؛ لأن كلاهما فعل التخصيص مع "من". [غاية: ٧٣] **قام** فإن قام خبر وهو فعل للمبتدأ، فإنه لو قدم اشته المتبدأ بالفاعل. **تقديمه** أي تقدمه المتبدأ على الخبر في المواضع المذكورة، أما في الأول فتلا يظل صدرته، وأما في الثاني وثالث فتلا يلتصق المتبدأ بالخبر، أما في الرابع فتلا يلتصق المتبدأ بالفاعل. **المفرد** إما قيد الخبر بالمفرد، لأنه إن كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه، مثل: "ريد من أوه؟" إذ الاستمهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها التقدم على صدر جملة من الحمل، بحيث لا يتقدم عليها أحد ركي تثت الحملة. [رضي: ٢٣١ ١]

أين فإن "ين" خبر مفرد مشتمل على ماله صدر الكلام، وهو الاستمهام. فإن قيل: الخبر في "أين ريد" جملة؛ لأنه ظرف، وما وقع ظرفاً فالأكثر على أنه مقدر جملة، فكيف قال: إنه خبر مفرد قيل: جوابه ما مر من أن المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة؛ إذ الضمير المستكن أمر اعتزاري لا صوري. [غاية التحقيق: ٧٤]

مصحح له أي تقدمه الخبر على المتبدأ بصحته ويخصه بحجيء المتبدأ بكرة، وإن لم تقدم يبقى بلا تخصيص. **في المتبدأ** بأن يتصل بالمتبدأ ضمير يعود إلى الخبر، فإن لم يقدم الخبر بزم الإصمار قل الذكر، وإذا غير حائر. **على التمرة مثلاً** فإن قوله: "مثلاً" مبتدأ، وقد اتصل به ضمير عائد إلى متعلق الخبر، وهو التمرة تتعلّق الخبر وخبره — 'حصل' أو 'حاصل' الذي هو خبره، وهذا المتعلق ساد مسد الخبر، أو يقال الخبر هو مجموع قوله: 'على التمرة'، ومتعلق الخبر هو التمرة فقط تتعلّق الجزء بالكل، والضمير المتصل بالمتبدأ عائد إلى التمرة الذي هو متعلق الخبر، وقوله: "ريداً" تغيير عن انتاء لإضافة مراب عن الموصوف، أي "حصل أو حاصل على لتمررة ريد مثلاً في مقدار"، وقيد هذا الكلام به؛ لأن التمرة تؤكل في العرب مع الريد، فالاسم المهمل المحتاج إلى التمييز هو المثل لإتمامه. [غاية التحقيق: ٧٤] **ريد** ريد بفتحين: كف أب وكف شير، ويهدي مسكه غويده.

عن أن [بأن يقع "أن" مع اسمها وخبرها المفعولة بالمفرد متبدأ] إما تعين تقدمه خبر الذي يقع بـ "أن" لثلاثينس "أن" المفتوحة بـ "إن" المكسورة؛ لأن المكسورة لا تصلح أن يكون مع اسمها وخبرها متبدأ، نكوكها جملة والمتبدأ مفرد، لذا تعين أن ما بعد الخبر هي "أن" المفتوحة لا غير. [رضي: ٢٣٣/١]

وَجَبَ تَقْدِيمُهُ، وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ، مِثْلُ: 'زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ'، وَقَدْ يَتَضَمَّنُ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ، فَيَصَحُّ دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ، وَذَلِكَ الْأِسْمُ الْمَوْصُولُ بِفَعْلٍ أَوْ ظَرْفٍ، أَوْ الْكِرَّةُ الْمَوْصُوفَةُ بِهِمَا، مِثْلُ: 'الَّذِي يَأْتِينِي أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دَرَاهِمٌ'، وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دَرَاهِمٌ. وَلَيْتَ وَلَعَلَّ

هَذَا يَصِيرُ مَوْصُولًا هَذَا يَصِيرُ الْكِرَّةُ الْمَوْصُوفَةُ

وَجَبَ تَقْدِيمُهُ | على المبتدأ في هذه المواضع، جزء لقوله: 'وإذا قصص' مع ما عطف عنه | ويجب أيضا تأخير المبتدأ الذي بعد 'لا' لقطا، نحو: ما قاله لا يريد، أو معنى نحو: إنما قاله رداً؛ لأنك إن قدمته من دون 'إلا' انعكس الحصر، وإن قدمته مع 'إلا' جاز لتقدمه أداة لاستثناء على الحكم في لاستثناء الفرع، ولا يجوز ذلك. [رسمي: ٢٣٤١] **وَقَدْ يَتَعَدَّدُ** وذلك بعدد حائر إن تم معنى مدونه، نحو: ريد عام عاقل، ووجب إن م يسه مدونه نحو: هذا حين حاصص، وأيضا يجوز أن يعطف أحد خبرين على الآخر بالواو أو غير الواو، أما إذا يرجع ضمير أحد الخبرين إلى مجموع مبتدأ فلا بد من الواو، نحو: هما مدع وجاهل، أي أحدهما عام ولاخر جاهل. (مبوي معشوق علي) **الخير** لأنه حكم، وقد يحكم على شيء بأحكام متعددة كما في صفات.

وَقَدْ يَتَضَمَّنُ وذلك ما فيه من الإلهام، وذكر ما يصح أن يكون شرطا من فعل مذكور بعد أو تقدرا بمعنى انصرف، فإذا قصد أن الأول سبب لتثاني حتى، كأنه هذا العرض كما في الشرط. (موسط)

معنى الشرط. وهو كون شئ مبروماً للأول، وقيل كون الأول سببا لتثاني **فَيَصَحُّ** فاء لتعطف وهو معصوف على قوة: 'يتضمن'. واللام في الخبر معهد، أي فيصح دخول فاء الجزائية في خبر مبتدأ، قد قصد سمية الأول لتثاني أو ملارمه الثاني للأول. ولا فلا، وقيل: إذا قصد السمية أو الملارمه، فالفاء واجبة في خبر؛ بدل على قصد السمية أو الملارمه. ولا لم خبر، ويمكن أن يحمل كلام الشيخ على هذا، وإنما قال: 'فيصح' ولم يقل: 'فيجب'؛ لأن قصد السمية والملارمه في خبر الحوار دون الواو، أو يرد بقوله: 'فيصح' لا يجمع، والصحيح أن فاء عند قصد السمية أو ملارمه حائزة لا واجبة، لأن الخبر كاخبراء، فمن حيث إنه ليس خباء سرور حقيقة جاز تحركه منها مع قصد السمية أو الملارمه، نحو: الذي يأتيه درهم. [غاية التحقيق: ٧٥]

فَلَهُ دَرَاهِمٌ فاء جواب المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط، وقوله، أو في مدر ليس شرط بين انشروصين، بل هو من باب عطف عبارة على عبارة، أي يقال: 'يأتي' أو يقال في مدر، مكار 'يأتي'، ومنته بصير اسكرة الموصوفة وهو كل رجل يأتي أو في مدره درهم، أي يقال: يأتي، أو يقال في مدر موصوع يأتي [غاية: ٧٥]

وليت ولعل: هما حرفان من حروف المشبهة بالفعل.

مانعان بالاتفاق، وألحق بعضهم 'إن' بهما. وقد يُحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً، كقول المستهّل: "الهلال والله"، والخبر حوازاً، مثل: "حرجت فإذا السبع"، ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره، مثل: "لولا زيدٌ لكان كذا"،

مانعان: [من دخول الفاء في الخبر] لأنه يؤدي إلى تناقض معوي؛ ودلت لأن خبر يبت ولعل غير محكوم عليه بالصدق والكذب، وما يقع بعد فاء خبر محض يشمل الصدق والكذب، فكان في جمع بينهما وبين لقاء تناقض. (شرح)

وألحق بعضهم حذف 'إن' المكسورة المشددة، فقال بعضهم وهو سويّه. لا يجوز دخول الفاء، وأجار الأحفش، فكان الأول نظر إلى أن بشرط لا يدخل 'إن' فيه، فكذا ما يشبه الشرط، ومن أجاره نظر إلى أن 'إن' لا يتغير بها معنى الإخبار، بخلاف "لمت ولعل". [كذا في الرضي: ٢٤١/١]

إن بهما: إن قيل كما اختلف في 'إن' المكسورة حتم في "ن" مفتوحة، وفي كأن وكُنْ أيضاً، فما وجه تخصيص 'إن' المكسورة ببيان الاختلاف؟ قيل: لعل القوم بالمتع في 'إن' المكسورة مرجوح دليل استعمال القرآن، ففيها خلاف لا اختلاف، وفي غيرها اختلاف، فبين في 'إن' المكسورة أن إحقاقها بهما قول البعض على خلاف الأكثر، كد قيل [غاية التحقيق: ٧٧] لقيام قرينة لعصية أو عقية.

كقول المستهّل: أي مثل مقول مبصر هلال، أو رفع اصوت عند رؤية هلال.

الهلال: [أي هذا الهلال لقربة حالية] فإن قيل: لم يَجْعَل من باب حذف الخبر بتقدير اهلال هذا؟ قيل: لأن المنصود نفسه لا تعينه بالإشارة، وإنما أتى بالقسم مثلاً يثوهم أن احمر اهلال ساكن لأجل الوقف، وحشيد لا يتعين أن يكون مرفوعاً، بل يحتمل أن يكون منصوفاً على تقدير 'نصر'، وإنما حصن لقسمه حرجاً على عادة العرب؛ فإن عادته أن يذكروا تقسم في كلامهم كثيراً. [غاية التحقيق: ٧٧] فإذا السبع: فإن السبع متدأ خبره محذوف، أي فإذا السبع موجود أو حاصل، ولقربة لحذف هذا الخبر هي 'إذا' للمفاجأة؛ فإنه ليطرف، وهو يس على الفعل لعام كالوجود والحصول، فلا يصح أن يكون 'إذا' خبر؛ لأنه طرف رمان عند الزجاج، وهو اختيار العامة، وهو لا يصح حرجاً عن الخنة، ولعام في معنى المفاجأة، والفاء معصوف، وهو معصوف على قوله: "حرجت" أي حرجت مفاجأة رمان وجود السبع، فكون من حيث المعنى عطف الفعلية على الفعلية. [غاية التحقيق: ٧٨]

ووجوباً: عطف على قوله حوازاً، أي قد يُحذف الخبر حذفاً واحداً. **فيما التزم:** كلمة "ما" موصوفة، أي في تركيب السرم فيه غير الخبر في موضع الخبر، أي في تركيب سد فيه غير خبر مسد الخبر مع قرينة، أو مصدرية حسيه أي في وقت التزم غير الخبر في موضع الخبر. [غاية التحقيق: ٧٨] **لولا زيد:** أي كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاماً يجب حذفه؛ لسد جوازه مسدّه 'أي لولا زيد موجود لكان كذا'. [هندي: ٤٨]

ومثل: 'ضربي زيدًا قائمًا، وكل رجل وضيعته، ولعمرك لأفعلن كذا'.

خبر إن وأخواتها: هو المسند بعد دخول هذه الحروف، مثل: "إن زيدًا قائمًا"، وأمره كأمر خبر المبتدأ إلا في تقديمه.
شأنه في حكمه

ومثل أي كل مبتدأ كان مصدر صورة، أو سأويه مصافح إن مدخل أو مفعول أو كنهما، وعنده حال مفردة وحملة، كان سم تفصيل مصافح إن دخل مصدر، حب حذف حرة عند حال مسند، حو: ضربي زيدًا قائمًا أو قائمين، وإن صيرت زيدًا قائمًا، وأكثر ضربي التوسيق ملونًا، وأخطب ما يكون الأمير قائمًا، وفي ضربي زيدًا قائمًا" مذهب: فذهب البصريون إلى أن تقديره: 'ضربي زيدًا حاصل إذا كان قائمًا' بجعل "قائمًا" حالًا أو كان قائمًا، وإذا صرفا مستقر وقعا خبر بمسند بني سبب حقة. وقال كوفون تقديره: 'ضربي زيدًا قائمًا حاصل' جعل قائمًا من معنقات المسند، وبزمنهم حذف خبر من غير سبب شيء مسند، وتفيد المبتدأ مقصود عنه من سبيل الاستعانة، وقيل: تقديره. 'ضربي زيد ضربي أو صربه قائمًا' حذف مصدر مثله وقعا خبرًا، وقيل هو مبتدأ لا خبر له، وضعفهما ظاهر. [هندي: ٤٨]

وكل رجل أي كل رجل وحرفته متقاربان أو مقروبان، وإذا زاد أن كل مبتدأ عطف عليه شيء أو تعني مع، "يجب حذف خبره لإغناء الواو التي تعني" مع" عنه ولسدها مسند. [هندي: ٤٨]

ولعمرك أي عمرك وماؤث ما قسم به، ويرد: أن كل مبتدأ يكون مقسمًا به حب حذف حرة لسد الخواص مسنده [هندي: ٤٩] **خبر إن** مسند محذوف الخبر، أي منه خبر **إن وأخواتها** أي أمتاها وأشاهبها من الحروف خمسة: هاء من حروف مشبهة، وهي: **هـ، و، كـ، سـ، لـ** [هندي: ٤٩]

المسند ويرد به المسند إلى سم إن لا تنعية. **هذه** أي هذه حروف، وهي **إن وأخواتها**.
وهي هي مسند بعد دخول **إن**. **خبر المبتدأ:** في أقسامه من كونه مفردًا أو جملة، وفي أحكامه من كونه موحداً أو متعدداً، أو مذكور أو مخدوف، وفي شريطة من أنه إذا كان حملاً فلا بد من عائدا، وقد يخالف خبر مبتدأ في أن خبرها لا يكون مفردًا متصفاً لما له صدر الكلام. [هندي: ٤٩]

لا في تقديمه أي في جميع الأوصاف: إلا في هذه صفة حيث يفرقان فيه حورًا وامتناعًا، فقد حر تقديم خبر مسند، وهو خبر مسند خبر **إن**؛ لأن في تقديمه قلب صورة عمده استصفة، ولا حصاص عن عمل جعل، وهي تأخير المنصوب عن المرفوع، ولو قال: "إلا في التقديم" لكان أصوب. [هندي: ٤٩]

إلا إذا كان ظرفاً. خبر 'لا' التي لنفي الجنس: هو المسند بعد دخولها، مثل: "لا غلام رجل ظريف فيها"، ويحذف كثيراً، وبنو تميم لا يثبتونه. اسم 'ف' ولا' المشبهتين بس. هو المسند إليه بعد دخولهما، مثل: "ما ريد قائماً، ولا رجل أفضل منك"، وهو في "لا" شاذ.

الأ حرف استثناء، وإذا ظرف من ظروف ارمائية مضاف، و'كان' من الأفعال لاقصة، ويستكن في اسمه، و'صرفاً' حره، والخصة في موضع آخر بوصافة 'إذا' بيها، وهو مستثنى من قوة: في تقديره، إذ هو متعدد تقدير، لأنه مصنف شأوه تقدم كل حر إلا تقدم حر يكون صرفاً، فيكون هذا الاستثناء الثاني موجباً؛ لأنه من الأول، وهو منفي، فيكون أمر الطرف في التقدم كأمر حر المستند أو على محذوف، وتقديره: ولا في تقدمه الخبر على اسمها في جميع الأوقات إلا وقت كونه ظرفاً. [حل التركيب: ١٧] إذا كان أي التقدم غير حائر في جميع الأوقات إلا وقت كونه ظرفاً، فحينئذ يجوز أن يتقدم حيث يتوسع في الطرف ما لا يتوسع في غيره. [هدي: ٤٩]

حبر لا مستند محذوف خبر أي منه حبر 'لا'. لنفي الجنس أي سفي حكمه الجنس؛ إذ لا رجل قائم مثلاً لنفي القيام، لا سفي الرجل. دخولها بلا تنعية لقريبة ذكر التوسع بعده. ظريف فـ'صريف' هو المسند بعد دخول 'لا' التي سفي الجنس، وإذا أورد هذا مثال، وم يورد مثل مشهور، وهو 'لا رجل صريف مثلاً ينوهه' كـ'الصريف صفة لرجل حملاً على محل. (متوسط) فيها أي في الدر، حبر بعد حبر، لا صرف صريف ولا حال. [هدي: ٥٠]

ويحذف أي يحذف حبر 'لا' هذه كثيراً إذا كان الخبر عاملاً كالتوحد والحاصل وغير ذلك، لدلالة سفي عنه نحو: 'لا إله إلا الله، ولا فتى إلا عتي'، ولا سيف إلا ذو الفقار، أي: لا إله موحود إلا الله. (متوسط)

وبنو تميم يحتمل معنيين: أحدهما لا يشتون حرها أصلاً، لا لقصاً ولا تقدير، ويقولون: معنى 'لا أهل ولا مال': سفي الأهل ومال، فلا يحتاج إلى تقدير الخبر، والثاني أنهم لا يشتون حرها مضافاً فائدين بوجوب الحذف. [أغية التحقيق: ٨١]

اسم مستند محذوف الخبر أي منه اسم 'ما ولا'. [هدي: ٥٠] المشبهين [أي التي والدخول على لاسميه] صفة 'ما ولا'، ويتعلق به قوله: ليس. [هدي: ٥٠] هو المسند إليه أي لذي أسد إليه حره ويكون غير تابع كم

مر، فلا يرد (يدخل) "أوه" في 'ما ريد أوه قائم'، و"أحوك" في 'ما ريد أحوك قائم'، وخرج به ما ليس بمسند إليه، وقوله: "بعد دخولهما" طرف المسند إليه، وخرج به غير اسم 'ما ولا'. [هدي: ٥٠] ولا رجل وإنما

نفي بالكسرة؛ لأن 'لا' لا يعمل إلا في الكسرة، بخلاف 'ما'، فإنها تعمل في الكسرة والمعرفة. [أغية التحقيق: ٨٢]

لا شاذ: أي إخراج حكم 'ليس' أو تشبيهه بـ'ليس' في 'لا' شاذ قصور شبهها بـ'ليس' لأن 'ليس' سفي الحار، و'لا' لنفي الاستقبال في المضارع ولحل في الاسم، فيقتصر عملها على مورد السماع، نحو: قول الشاعر.

من صد عن نراها فأننا ابن قيس لايراح

[أغية التحفة: ٨٢]

النصبوبات

هو ما اشتمل على عِلْمِ المفعولية. فمنه **المفعول المطلق**: وهو اسم ما فعله فاعل فعلٍ . . .

نصبوبات | ما فرح من ترويعات شرح في نصبوبات، وفيها على انحرورت، كثرتم وخفة نصب. (هندي: ٥٠) | مسد، وهو ضمير متصل لا محل له من الإعراب، وقوة، ما اشتمل حره، ويحتمل أن يكون قوة: نصبوبات حره مشدّد محذوف، والتقدير: هه ذكر انصبوبات، وقوة، 'ما شتمل' حمة مستأنفة، لأنه ما قال: هه ذكر انصبوبات، فكأن سأل: ما انصبوبات؟ فقيل: 'هو ما اشتمل على علم المفعولية' وهو النصب، 'لأف، وإيا، خو، ريت ريت، أو أنا، أو تريد، ولتاء في مفعولية يحتمل أن يكون مصدقة الموصوف، 'ماء مسه، في الحصة المسبوبة إلى المفعول، فيدخل الملحقات. [غاية التحقيق: ٨٢]

فمه أي ما شتمل على علم المفعولية، والفاء لتفسير. **المفعول المطلق** | مسدًا مقدم الخبر، ويسمى مصنفًا لأن نصه غير مقدر حرف، وإنما قدم بفاعيل؛ لأنها أصل نصبوبات. (هندي: ٥٠) | قدم مفعول مطلق، لأنه مفعول حقيقي ندي وجهه فاعل الفعل المذكور منه، ولأجل قيام هذا مفعول صدر فعلاً؛ لأن صدرية ريد في قولك: 'صرب ريد صرباً' لأجل حصول هذا المصدر منه، 'ما المفعول به، خو، صرب ريت، والمفعول فيه، خو: صربت قدمت يوم خمسة، فبما مما فعله الفاعل المذكور وأوحد، وكذا المفعول معه، وأما المفعول به فهو وإن كان مفعولاً بتداعل، 'صارباً' منه، إلا أن فاعليه ليست لقيام هذا المفعول به، ألا ترى أن يكون المفعول رتراً في قولك 'رترتك صمعا' ليس لأجل قيام صممع به، بل لأجل الريادة، فإن أن مفعول مطلق 'خص بالفاعل من المفعول له، فهو أحق بتقدم ذكره، 'بصلاً لا فعل، لأنه مفعول مصبوق، ذكر أو لم يذكر، خلاف المفعول له قرب فعل بلا عنة. [رصي: ٢٦٥]

ما | عبارة عن حدث. لأن ما فعله فاعل فعل هو حدث ليس إلا، لكن يرد عليه خو: رتت، وجملاً في كلا منهما مفعول مصبوق، وليس لحدث؛ لأن معاهما: التراب والحجر، وهما اسماء عي. وأحيب بأنه حدث حكماً، لأنه دعاء بالهلا، فأجرها بحري المصدر؛ لأنه إذا قال الدعي: 'رتراً وجملاً' لم يرد بهما معاهما الحقيقي، بل أراد به هلاك هلاكاً بالتراب والحجر. [من غاية التحقيق: ٨٢] **فهه** يرد على قوة 'فعله فاعل فعل"، خو. مات مؤب، 'حسم حسامة، وشرف شرفاً، فإن كلا منها مفعول مطلق مع أنه ليس مما فعله فاعل فعل، إذ ليس صدور كل منها من جهته، وأحيب أن الفاعل ما كان قابلاً للموت والحسمة والشرف عند فعلاً ما حكماً، وكذا يرد عليه صربت صرباً نصبة المجهول؛ فإنه ليس مما فعله فاعل، بل فعله مفعول ما لم يسم فاعله وأحيب بأنه فاعل حكماً، ويرد على قوله، 'فعل' خو. ريد صارب صرباً؛ فإنه مما فعله فاعل الصفة، لا مما فعله فاعل الفعل. وأحيب أن المراد بالفعل المعوي (وهو الحدث) وهو أعم من الفعل الاصطلاحي والصفة [غاية التحقيق: ٨٢]

مذكورٍ بمعناه، وقد يكون للتأكيد والنوع والعدد، نحو: "جلستُ جُلوسًا، وجلسةً،
 وجلسةً"، فالأول لا يشي ولا يجمع بخلاف أخويه، وقد يكون بغير لفظه نحو:
 قعدتُ جُلوسًا، وقد يُحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا، كقولك لِمَنْ قدم: "خير مَقدم"
 ووجوبًا سماعًا، مثل: سقيًا، ورعيًا، وخييةً، وجدعًا، وحمدًا، وشكرًا، وعجبًا، وقياسًا
 منفاك الله سقيًا رعاك الله رعيًا عاب عبية شكرت شكرًا

مذكور يرد على قوله: 'مذكور' مصادر التي م يذكر فعلها، نحو: فصررت الرقاب، وشكرًا، وحمدًا، و'حبيب' بأنه مذكور تقديرًا وحكمًا، فالمذكور 'نعم' من أن يكون حقيقة كما إذا كان مذكورًا بعينه، نحو: صبرته صبرًا، أو حكمًا كما إذا كان مقدّرًا، نحو: صبرت الرقاب، وشكرًا، وحمدًا. [من العاية مع الريادة: ٨٢] **عجاء** أو رد عليه 'صبرته سوسًا' فإنه مفعول مصق وليس بمعناه، أقول: إنه قائم مقام المصدر لنوع بأنه حذف مصاف وأقيم انصاف إليه مقامه، تقديره: صبرته صبرت سوسًا. **للتأكيد** حيث لا يريد مفهومه على مفهومه لفعل.

النوع: حيث دل على بعض نوعه، **وحلقة** بكسر الحيم، بضم سوع أي حسنت نوعًا من جنوس.
وحلقة: بفتح الحيم، بضم العدد أي حسنت مرة واحدة. **لا يشي ولا يجمع**. [لأن الفعل لا يشي ولا يجمع] فكذلك مفهومه، ولأنه دل على الماهية المعروفة عن دلالة على التعدد، والتثنية وجمع يستلزمان التعدد. [هدي: ٥١]
أخويه أي النوع والتعدد والاحتمار كل منهما للتعدد. **بغير لفظه** أي يجوز كون المفعول المصق من غير لفظ الفعل؛ لأن شرطه أن يكون معنى الفعل، لا من لفظه كما ذكرناه في تعريفه، نحو: قعدتُ حبوسًا. (متوسط)
الفعل اللام للعهد، أي الفعل الناصب للمفعول المصق. **لقيام** أي وقت حصول قرينة حاله أو مقالية.

حوارًا صفة مصدر محذوف أي يحذف حذفًا جائزًا للإيجاز والاقتصاد، مع حصول العرض بالتقرينة. [عاية: ٨٣]
خير مقدم. فإن 'خير' اسم تفصيل، ومصدريته بما باعتبار الموصوف أي قدمت قدومًا خير مقدم، ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه، فأخذ حكمه، وإما باعتبار انصاف إليه؛ لأن اسم التفصيل له حكم ما أصيب إليه. [عاية التحقيق: ٨٣] **سماعًا**: صفة لقوله: 'وجوبًا' أي حذفًا سماعيًا، أو حذفًا مسموعًا، أو مفعول مطلق، أي حذف سماع [عاية: ٨٣] **وجدعًا** و **جدعًا**: قطع لألف، أو لأد، أو اشقة، أو الياء. [ارضي: ٢٧٢]
وحمدًا. أي حمدت حمدًا، واستعمل الفعل في ما نقل من نحو: 'حمدت حمدًا' ليس بصحيح، وبعضهم قيلوا وحبوب الحذف في نحو: 'حمدًا' له، وشكرًا به 'استعماله مع اللام. [هدي: ٥٢] **وعجاء** أي عجبت عجبًا، فإنه لم يستعمل إظهار عامل هذه المصادر في كلامهم، وهذا معنى وجوب الحذف سماعًا. [هدي: ٥٢]

وقياسًا والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلي، يحذف الفعل حيث حصل ذلك انصاط، والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل أو المفعول بعد المصادر، مضافًا إليه أو نحرف الجر، لا لبيان النوع احتراز عن نحو: قوله تعالى: ٥٥ مكرًا مكرًا ٥ (برهيم ٤٦) ٥ وسعى بها سعيًا ٥ (إسراء ١٩)، وبما وجب حذف الفعل مع هذا انصاط؛ لأن

في مواضع، منها: ما وقع مثبتاً بعد نفي، أو معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبراً عنه، أو وقع مكرراً، نحو: ما أنت إلا سيراً، وما أنت إلا سير البريد، وإنما أنت سيراً، وزيدٌ سيرا سيرا، ومنها: ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة،

أي يسير سيرا مثل السكر
مثل معنى النفي
من ما وقع مكرراً
نصير فيه

في جـ. مبتدأ محذوف. أي وذلك في موضع **ما وقع** أي موضع مصدر فيه ويرى حذف فعله محذوف خبره، ونسباً من حذف. [هـ. ي. ٥٢] **منها** أي ما أتت به لا نفي فيه نحو ما زيد يسير سيرا لا يجب حذفه **بعد نفي** صرف وقوعه، وفيه حذر عن نحو: ما زيد سيرا، فيه نحو: صهر فعده، لقول: ما زيد يسير سيرا، [غاية التحقيق: ٨٤] **داخل**: أي داخل ذلك النفي أو معناه.

على اسم فيه حذر عن نحو: ما سرت، لا سير بريد. **لا يكون حراً** أي لا يصح ذلك مصدر خبر عن ذلك الاسم، بأن يكون ذلك الاسم اسم عين وذلك مصدر اسم معنى، واسم معنى لا خبر عن حثه. وفيه حذر عن نحو: ما سيري إلا سير شديد، فإنه لم يصح نصبه. [غاية التحقيق: ٨٤]

أو وقع ويرى جمع من مصنفين لأشهر كهذا في توفيق بعد اسم لا يكون خبر عنه. [هـ. ي. ٥٢] **مكرراً** كقول: ما سيرا سيرا، وكذلك ما أتت به، كأنه جمع التكرار وإنما مقام ذلك فعل محذوف منه، وذلك ما جمعه سهر. ونسب ذلك من: صيرت صيرت صيرت، فإن في ذلك حذف فعل جائز، كقوله: نعي. **كأنه** أي كأنه لا يكون خبراً، وإنما المراد تكرار المصدر في موضع خبر عما لا يصلح أن يكون خبر عنه صاهر كما في "زيد قتلاً قتلاً". (صغير) **سير البريد**: يقال له بالفارسية "بيك"، مثال المعرفة.

ومنها وعلم أن حقيقة هذا القسم أن يذكر حمة صلبة أو حربة، تنصب مصدر يصب فيه فوند وأعرض، وقد ذكر منه ذلك الخليل وأعرض بأخاط مصادير مضبوطة على أنه منفعلة مضطربة عقب ذلك الحمة وحذف فعله، وذلك، لأن ذلك لأعرض تحصل من ذلك المصدر مضمون، فيصح أن يقوم من نصب ذلك المصدر على حمة متقدمة مقده من نصب ذلك لأعرض أي لفعل خاصة به، فبما صح ذلك وبكرت ذلك فوند، يستقل

ذكر لفعل قبلها، فبم فم من نصب مصدر يدي هو أعرض مقده مضطربة، فوجب حذفها. [ر. ص. ٢٨٣] **لأنه** خبر عما يكون تفصيلاً لمضمون جملة دون أثره، نحو: زيد يسافر سفراً قريباً أو بعيداً. [هـ. ي. ٥٢] **مضمون جملة** خبر عما إذا وقع تفصيلاً لأثر مضمون مقده، نحو: زيد يسافر سفراً قريباً أو بعيداً. [هـ. ي. ٥٣] **متقدمة** ويرى قبل حمة بالمتقدمة؛ لأنه لا يكون إلا كذلك لا متبع تقدم تفصيل شيء على شيء، ومثاله قوله تعالى: **مفسدة** (محمد: ٥)، ومضمون شد لوثاق، وأثره من أو الهدء أو الاسترقاق وغير ذلك.

مثل: ﴿فَشَدُّوا الْوُثَاقَ فِيمَا مَنَا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ﴾، ومنها: ما وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه، نحو: "مررت به فإذا له صوت صوت حمار، وصراخ صراخ الشكلي". ومنها: ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره، نحو: "له عليّ" اللسان والأغلال (محمد: ٤) مصدر فيه حال لثلاث الجملة

فَامَا مَنَا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة؛ لأن قوله: 'فَشَدُّوا الْوُثَاقَ' جملة متقدمة. ومضمونها شدّ لوثاق، وأثر شدّ لوثاق ذلك تفصيل وهو: لقتل، أو لاسترقاق، أو لن، أو قعد، فوجب حذف فعلهما، أي هبما تمون من، وهما يقدون فداء، والعداء مصدر من فدى بقدى مثل كتاب، وإنما وحب حذف الفعل في هذه الصورة سد الجملة المتقدمة مستنداً بحذف ما استنهاه من جهة أنه تفصيل لأثر مضمونها. [غاية التحقيق: ٨٥] **للتشبيه**، أي لأجل تشبيه شيء بدلت مصدر، فالتشبيه: هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في المعنى، وفيه احتراز عن نحو: مررت به فإذا له صوت صوت حمار، فإن صوت شالي ليس للتشبيه، بل هو بدل من الأول. [غاية التحقيق: ٨٥]

علاجاً أي كون ذلك المصدر دالاً على الحدث كالفعل، وفيه احتراز عن نحو: 'مررت به فإذا له رهد رهد'، اصبحاء، أو عدم علم لفقهاء، فإن الواجب فيه إرفع مقدور المعالجة بدلة على الحدث. [غاية التحقيق: ٨٥] **بعد جملة**: صرف 'وقع'، وفيه احتراز عن نحو: صوت زيد صوت حمار، فإن صوت حمار مصدر وقع لتشبيه دلاً على الحدث، لكنه ليس بعد جملة. [غاية التحقيق: ٨٥] **معناه**: صفة سم، أي مشتملة على سم كائن بمعنى المصدر، وفيه احتراز عن نحو: مررت بزيد فإذا له صفة صوت حمار، فإن الصفة ليس بمعنى الصوت. [غاية تحقيق: ٨٥] **وصاحبه**: عطف على اسم، وفيه احتراز عن نحو: مررت بالند فإذا له صوت صوت حمار. [هدي: ٥٣]

صوت صوت حمار: فقوله: 'صوت حمار' مصدر وقع لتشبيه علاجاً بعد جملة، وهي قوله: 'له صوت' فهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت، ومشتملة على صاحب الصوت، وهو الذي صدر منه الصوت، وهو الضمير في "ه" لأنه راجع إلى الشخص الذي صدر منه الصوت، فوجب حذف معناه، أي يصوت صوت حمار، بمعنى يصوت صوتاً مثل صوت الحمار. [غاية: ٨٥] **صراخ** عطف على الصوت الأول، أي فإذا له صراخ. **الشكلي**: أي يصرح صراخ شكلي بمعنى يصرح صراحاً مثل صراخ الشكلي، الصراخ هو الصوت، والشكلي: المرأة التي مات ولدها، وإنما أورد مثالين؛ لأن المصدر الأول مضاف إلى السكر، وثاني إلى المعرفة. [غاية التحقيق: ٨٥] **لا محتمل**: صفة جملة، أي لا محتمل لثلاث الجملة غير ذلك المصدر أو غير ذلك مضمون، وفيه احتراز عما سيأتي في الصائفة الآتية. **نحو له عليّ إلخ**: "نحو حمر متداً محذوف مضاف، و له حمر مسد، و عليّ حال أي واحداً عليّ، و آف متداً مضاف، و درهم مضاف إليه، و عترفاً مفعول مصق بمعنى

ألف درهم اعترافاً، ويُسمَّى تأكيداً لنفسه. ومنها: ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره، نحو: ريد قائم حقاً، ويسمَّى تأكيداً لغيره. ومنها: ما وقع مثنى، مثل: ليك، وسعديك. **المفعول به**: هو ما وقع عليه فعل الفاعل، نحو: "ضربتُ زيداً". وقد يتقدم

الف درهم ألف درهم مبدئ، وعني حرره، وأنه متعلق الحر، أو عني لعكس، فـ اعترفاً مصدر وقع منصوب حمته. وهي قوة: أنه عني ألف درهم؛ لأن مضمونه الاعتراف لا محتمل لها سواء، فوجب حذف فعله أي عرفت هذا ألف عترفاً، ولا عترف. لإقرار بشيء عن معرفته، وفي بعض النسخ وقع عرفاً مكان اعترافاً، وهو اسم من الاعتراف، وهو ينصب نصب المصادر. [غاية التحقيق: ٨٦]

ويسمى تأكيداً أي هذا المصدر تأكيداً لنفسه، أي تقريراً لمدى لاتحاد مدلول مصدر وحمته. [غاية: ٨٦]
لها محتمل غيره حمته صفة حمته، أي ثبتت الحمته محتمل غير ذلك المنصوب. [غاية تحقيق: ٨٦]
حقاً مصدر وقع مضمون حمته، وهي قوله: "ريد قائم"؛ لأن مضمونه الصدق والحق، ولها محتمل غيره وهو كذب وساطن، فوجب حذف فعله، أي حق هذا كلاماً، وهذا الحر حق أي صدقاً. [غاية تحقيق: ٨٦]
لغيره فإن مصنف معني لتوكيد معرته لتوكيد دفع حمته غيره، وهو ليس بشيء، لأنه في مضمونه لتوكيد نفسه، فسعي أن يكون المعبر مؤكداً كأنفس. [رصي: ٢٩٣]

وقع مصدر فيه حال كونه دلاً على تكرير وتكثير. **ليك** أنت بصاعقتك إنسان بعد إنسان.
وسعديك أي أسعد إسعاداً بعد إسعاد، والمصادر في هذا الباب سماعية، وإن كان الخذف قياساً. [هدي: ٥٤]
المفعول به ما فرغ من حيث المفعول المصنوع شرع في حيث المفعول به فقام

ما وقع عليه والمراد بوقوع فعله بعتقه شيء لا يعقل، لا بعد تعقل ذلك الشيء، ولا يرد عليه مفعول فيه؛ لأن تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الأمر بالعكس؛ لأن الفعل يدل على انحراف المكان بالانحراف. (متوسط)
فعل والمراد به الدعوي دون الاصلصلاحي، والمرمان لازم بوجود الفعل دون تصور ماهية، فيتوقف عليه وجود فعل لا تعقل ماهيته. [هدي: ٥٤] **الفاعل** لا فائدة في قوله: "الفاعل"، ولو قال ما وقع عليه الفعل كان أحصر، إلا أن يقال: قصد فيه الحيثية، فلا يرد عليه المفعول فيه وغيره مما يتوقف عليه الفعل. [هدي: ٥٤]

وقد يتقدم: (ثم ما فرغ من تعريف المفعول به شرع في بيان أحكامه). [غاية] أي قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه، لأنه مفعول قويّ تعلقه بعامله، فيتعلق به متقدماً أو متأخراً، إلا أن يمنع مانع تقدّمه، كوقوعه في حيز إن وغير ذلك، وإنما حصرت الفعل بالذكر لأصالتها وإن كان التقدم لا يختص بالفعل، بل يجري في غيره من عوامل ما لم يمنع مانع، أو المراد بالفعل العامل، أو في الكلام حذف معصوف أي على الفعل وغيره من عوامله. [غاية: ٨٧]

على الفعل، نحو: زيداً ضَرَبْتُ. وقد يُحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك "زيداً" لمن قال: مَنْ أَضْرِبُ؟ ووجوباً في أربعة مواضع: الأول سماعيٌّ نحو: "امراً ونفسه، وترك امراً مع نفسه
وَأَنْتَهُوا خَيْرَ الْكَمِّ" ^{مفعول قوب}، وأهلاً وسهلاً، والثاني المنادى: وهو المطلوب إقباله بحرفٍ
(السنة: ١٧١)

على الفعل: هذا الحكم يمس محتضناً بالمفعول به، من المفعولات خمسة فيه سواءً إلا المفعول معه، ودلت مراعاة أصل ابواب إدهي في الأصل لعطف، فموضعها أثناء الكلام. [رضي: ٣٠٢ ١] **وقد يحذف:** [ثم ما فرع عن بيان بعض أحكام مفعول به شرع في بيان حكم آخر فقال] يعرف وجهه مما تقدم في المفعولات من قوله: 'وقد يحذف الفعل لقيام قرينة حواراً' في مثل 'زيد' من قال: من قام؟ **لقيام قرينة:** أي وقت حصول قرينة دالة على الحذف، وتعيين المحذوف. **زيداً:** بتقدير 'أضرب زيداً' بقرينة السؤال. [هندي: ٥٤]

وجوباً: ووجوباً عطف على حواراً، وفي 'لمصرف'، وأربعة محروور بها، 'مواضع' جمع موضع وهو النوع، محروور بالإضافة، وفي بعض النسخ في أربعة أبواب، وهو صحيح أيضاً، والخار مع محروور متعلق بما تعقب به 'وجوباً'. [حل التركيب: ٢٠] **وجوباً:** عطف على حواراً، أي ويحذف الفعل حذفاً واحداً.

في أربعة: وفي احصر على الأربعة بصر؛ لتحقيق وجوب الحذف في المنصوب على الإغراء بتقدير نحو أكرم، وحافظ، نحو: شأنك ولحج وإصلا، وكذا في المنصوب على امدح أو الذم أو اترحم بتقدير "أعني" نحو: احمد لله حميد، وأتالي زيد الفاسق، ومررت به المسكين. [غاية التحقيق: ٨٧] **الأول سماعي:** متداً وحبر، أي اسباب الأول سماعي، أي مقصور على اسماع، وإنما قدم السماعي على القياسي؛ لأنه أقل منه. [غاية: ٨٧]

وانتهوا: أي انتهوا يا معشر البصري عن اثبت أي قولكم: **بَيِّنْ لِي ثَلَاثَةً** (المدنية: ٧٣) واقصدوا خيراً لكم، وهو اتوحيد. [غاية التحقيق: ٨٧] **وأهلاً وسهلاً** أي أتيت أهلاً لا أحانب، ووطيت سهلاً من ببلاد لا حرناً 'أحرر بفتح الحاء' وسكون الزاء: المكان الحسن والصيب، هذا الكلام يقوله امرور والمضيف للزائر والصيب؛ لتصيب قسه وإصاة الأسس والأففة من جهته، يعني أنا من أهلك، وأتيت أهلك لا الأحانب، ومزلي بث سهل ليس لا مشقة عنيث في مربي. [غاية: ٨٧] **والثاني:** ثم ما فرع عن السماعي شرع في القياسي، وفراد من الثاني اسباب الثاني من الأبواب الأربعة التي يجب فيها حذف الفعل ناصب للمفعول به. [غاية: ٨٨]

المنادى: وإنما وجب حذف الفعل؛ لأن حرف النداء نائب مانه، فهو ذكر الفعل يرمي الجمع بين النائب والمنوب. [غاية التحقيق: ٨٨] **إقباله:** مفعول ما م يسم فاعله لقوله: 'المطوب' أي وهو الاسم الذي يطلب إحضار مسمى ذلك لاسم. [غاية التحقيق: ٨٨] **بحرف:** متعلق بالمنصوب، أي بواسطة حرف من حروف اداء الخمسة، وهي: "يا، وأياً، وهياً، وأي، والهمزة". [غاية التحقيق: ٨٨]

نائبٍ مَنَابٍ أَدْعُو لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا. وَيُنْبِئُ عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ إِنْ كَانَ مَفْرَدًا مَعْرِفَةً، نَحْوُ:
 "يَا زَيْدٌ"، وَ"يَارَجُلُ"، وَيَا زَيْدَانِ، وَيَا زَيْدُونِ". وَيُخَفِّضُ بِلَامِ الِاسْتِغَاثَةِ، نَحْوُ:
 "يَا زَيْدُ"، وَيُفْتَحُ لِإِحْقَاقِ أَلْفِهَا، وَلَا لَامَ فِيهِ، نَحْوُ: يَا زَيْدَاهُ"، وَيُنْصَبُ
 المعرفة قبل النداء
 منبئ على الألف
 أي ألف الاستغاثة

ماب طرف "نائب"، وبما حذف "في" فيه مع أنه ليس من الجهات الست؛ لكونه جاريًا بحرى لفظ المكان لكونه ذا ميم وفيه معنى الاستقرار، أي بواسطة حرف قائم مقام لفظ "أدعو وأنادي"، وفيه احتراز عن "أصب إقبال ريد، وأنادي ريدًا، أو أدعوك" ونحو ذلك، فإنه وإن كان مطلوب الإقبال لكن لا بواسطة حرف نائب ماب "أدعو". [غاية: ٨٨] **لفظًا** تفصيل للمنادى أو لحرف، وهو الأطهر، أي ودلت الحرف إما أن يكون مفوضًا، مثل قوله: يا داودُ، أو مقدرًا مثل قوله تعالى: **يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ عَلَى نَاوٓثٍ** (يوسف: ٥٠) [غاية: ٨٨]

وسى ثم لما فرغ من بيان حقيقة المنادى شرع في بيان حكمه، فقال: [غاية التحقيق: ٨٨]

ما يرفع قبل النداء أي حالة الإعراب من حركة أو حرف، أي يبنى على الضم إن كان رفعه قبل النداء بالضم، وعلى الألف إن كان رفعه بالألف، وعلى الواو إن كان رفعه بالواو. [غاية التحقيق: ٨٨]

مفردًا أي مفردًا كاملاً ليس فيه إضافة، ولا شبهة إضافة، واحترازه عن المضاف والمضارع به. [هدي: ٥٥]
معرفة صفة "مفردًا"، أو خبر آخر "كان" لآزم التعدد؛ إذ الحكم لا يتم بأحد الآخرين، وفيه احتراز عن السكرة، نحو: يا رجلاً معين، والمراد بالمعرفة أعم من أن يكون معرفة قبل النداء أو بعده، ولهذا أورد المثالين للمبي بالضم. [غاية التحقيق: ٨٨] **يارجل** مثال للمعرفة بعد النداء إذا قصد به الرجل المعين.

ويخفف ثم لما فرغ من بيان سوء المنادى، شرع في بيان ما يعرض عليه ويصير معرناً، فقال:

بلام الاستغاثة [أي لام يدخل المنادى وقت الاستغاثة، وكذا بلام التعجب. (هدي: ٥٥)] هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى إذا استغث به، نحو: يا لله، أو تعجب منه، نحو: يا لئماء، وهي لام التحصيص أدحت علامة للاستغاثة والتعجب، وإنما احتيرت من بين الحروف لمناسة معاها لمعناها، إذ المستعاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحصار بعرفته من بين أمثاله. [رضي: ٣١٧/١]

ويصح أي ويفتح المنادى المستعاث عند إحاق ألف الاستغاثة به، وحينئذ لا يكون اللام معها لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الألف؛ لأن اللام يخص المستعاث والألف يفتحه، فلو جمع بينهما لزم أن يكون مخصوصاً ومفتوحاً معاً، وإنه محال، ويجوز إحاق الهاء للوقف. (متوسط)

ويصب أي ويصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة وما سوى المستعاث لفظاً أو تقديرًا إن كان معرناً قبل دخول حرف النداء، وما سواهما المضاف، نحو: يا عبد الله، والمشابه بالمضاف، نحو: يا طالعاً جبلاً، والسكرة الغير اسمية، نحو: "يا رجلاً" لغير معين، وبما يصب هذه الأشياء الثلاثة لكونها مفعولاً على حقيقة وعدم علة الساء، =

ما سواهما، نحو: "يا عبد الله، **ويا طالعا جبلاً**، **ويا رجلاً**" **لغير معين**.

نظير المضاف

وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد، والصفة، وعطف البيان، والمعطوف بحرف

= أما الأول؛ فلعدم مشابته لكاف الخطاب من حيث الإفراد، وأما الثاني فلكونه مشابهاً للمادى المضاف من حيث أن كل واحد منهما عاملٌ فيما بعدهما متمم ومختصّ بهما، فكأنه عدم مشابته لكاف الخطاب من حيث الإفراد، وأما الثالث؛ فلكونه نكرة. اعلم أن جميع الأسماء المضافة جاز أن يكون منادى إلا المضاف إلى المضمّر المخاطب، فلا يقال: "يا غلامك"؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين؛ لأن الغلام مخاطب من حيث أنه مادي، وغير مخاطب من حيث أنه مضاف إلى المخاطب لوجوب تغيرهما. (متوسط)

ما سواهما. أي ما سوى المفرد المعرفة من كل وجه، والمستغاث، سواء كان مع لام الاستغاثة أو مع ألفها، كذا في الشروح. [غاية التحقيق: ٩٠] **ويا طالعا** نظير المضارع للمضاف، والمراد بالمضارع للمضاف: كل اسم غير مضاف تعلق به شيء هو من تمام معناه، إما معمول الأول كالمثال المذكور في المتن، وإما معطوف عليه على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد، نحو: 'يا ثلاثة وثلاثين' علماً أو لا، وإما صفة هي حملة أو ظرف، نحو: "يا حافظاً لا تنسى، ويا شاعراً لا شاعر اليوم مثله"،

والأيا نخلة من ذات عرق

فإن كلاً من ذلك مضارع للمضاف، بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فإنه نكرة، وليس بمضارع للمضاف أصلاً، نحو: يا رجلاً صالحاً. [غاية التحقيق: ٩٠] **لغير معين** الجار والمجرور حال من قوله: "يا رجلاً" أي يا رجلاً حال كونه مقولاً لرجل غير معين كما في قول الأعمى، هذا مثال النكرة، وإنما أحرّ مثال النكرة عن مثال المضاف والمضارع له؛ لأن لنكرة خرجت عن المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر، بخلاف المضاف والمضارع له، فهما خرجا عنه بقيد الإفراد المقدم. [غاية التحقيق: ٩٠] **وتوابع المادى** لما فرع من بحث مبادئ شرع في توابعه، فقال. [غاية التحقيق: ٩٠] **السي**. غير المستعاث بالألف؛ فإنه مبني على الفتح لا يرفع توابعه، وغير المنهزم؛ فإن صفته لازمة الرفع ولا تصب كما سيحيى، وهذا القيد احتراز عن توابع المنادى المعرب، فإنها إن كانت غير البديل والمعطوف غير دي اللام، فهي منصوبة أو محرورة لا غير. [هندي: ٥٦] **المفردة** أي من كل وجه، وهو احتراز عن المضاف والمضارع له. **من التأكيد** والمراد بالتأكيد التأكيد المعنوي؛ لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً وباءً، وقد جاء إعرابه رفعاً ونصباً، كقول الشاعر:

ألا يامطر مطرٍ مطراً يا نصر نصرٍ نصراً

وهو غير غالب، ويحتمل أن يكون المختار عند المصنف إعرابه رفعاً ونصباً، كما هو غير الأغلب، ولذلك أطلق التأكيد ولم يقيد بالمعنوي، فقال: من التأكيد. [غاية التحقيق: ٩٠]

الممتنع دخول "يا" عليه، تُرفعُ على لفظه، وتُنصبُ على محلّه، مثل: "يا زيدُ العاقلُ، والعاقلُ"، والخليلُ في المعطوف يختار الرفع، وأبو عمرو النصب، وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل. وإلا فكأبي عمرو، والمضافة تُنصب،
المعطوف

توابع المادى المضافة إضافة معوية

المنع محذور على أنه صفة سلبية لقوله: 'المعطوف بحرف' وواقعته قوة: 'دخول يا عليه' [غاية التحقيق: ٩١]
دخول يا عليه أي المعصوف بالحرف الذي يتمتع دخول يا على ذلك المعطوف وهو المعصوف باللام، وفيه احتراز عن المعصوف بالحرف غير المنع دخول يا عليه، وهو المعصوف بغير اللام، خو: يا زيد ويا عمرو من المعطوفات، فإن حكمه وحكم المدل حكمه المسمى المستقل. [غاية: ٩١] **ترفع** حيز لقوله: "توابع المادى" أي ترفع تلك لتوابع. [غاية التحقيق: ٩١] **على لفظه** أي لفظ مسمى؛ شبه الصفة بالرفع في العروض والاصرد، أم الاطراد؛ لأنه يصح أن يقال: كل مسمى مفرد معرفة مصموم كما يقال: كل فعل مرفوع، أم عروض؛ لأن صفة المادى عرست بدخول 'يا' عليه، وعروضها في الفاعل بدخول العامل. [غاية التحقيق: ٩١]
محلّه أي محل المادى؛ لأن محله نصب على المعوية. [غاية التحقيق: ٩١] **والخليل** [اس أحمد، أستاذ سبويه] ثم ما بين حوار الوجهين في توابع المادى المسمى شرع في بيان لاحتلاف الواقع في أحد الوجهين في واحد منهما، وهو المعصوف بالحرف المنع دخول 'يا' عليه فقال الخ. [غاية التحقيق: ٩١] **في المعطوف** المذكور، أي المعصوف بالحرف المنع دخول 'يا' عليه. [غاية التحقيق: ٩١] **يختار الرفع** الخمسة حيز لقوله: 'والخليل' أي يقول بأولوية الرفع، وبما يختار الرفع؛ لأنه مسمى ثان معنى؛ لأنه أيضاً مطلوب إقباله بحرف نائب مدب أدعوه؛ لأن الواو قامت مقام يا، لأنه يقتضي الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه، فكأنه باشره يا، فيختار فيه حركة هي أثر "يا" تبيهاً على أنه مسمى ثان معنى. ولم يُس؛ لأن اللام يتمتع دخول 'يا' عليه صريحاً. [غاية: ٩١]
النصب لأن دا اللام لا يباشره يا، فيختار فيه ما هو أثر "دعوه" لا أثر "يا". [هذي: ٥٧]
ان كان كالحسن أي إن كان المعصوف المنع دخول يا عليه مثل الحسن، أي من الأسماء الأعلام لمعرفة بلام التعريف التي يخور انشراح الألف واللام عنها، يختار أبو العباس الرفع كالخليل؛ لأنه حينئذ يمكن انشراح الألف واللام منه، وتقدير حرف البدء فيه، فيكون وجود اللام فيه كعدمه، فيعرب بإعراب يدل على أنه مسمى ثان. (متوسط)
وإلا وإن كان المعطوف المنع دخول يا عليه مما لم يخز انشراح الألف واللام منه، نحو: الحجم والصعق، فإنه يختار نصب كأبي عمرو؛ لأنه لما لم يكن انشراح الألف واللام منه لم يكن تقدير حرف البدء فيه، وكان تابعاً مسمى. فالأولى أن يكون تابعاً محله. (متوسط) **والمضافة** عطف على قوله: 'المفردة' أي توابع المادى المسمى إذا كانت مضافة إضافة حقيقية لم يخز فيها إلا لنصب؛ لأن المادى إذا وقع مضافاً لم يخز فيه إلا للنصب، فتوابع المادى إذا كانت مضافة، فبصريق الأولى أن لا يخور فيه إلا للنصب لبعدها عن حرف البدء الذي هو موجب للبناء. (متوسط)

والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقاً، والعلم الموصوف بـ "ابن" ^{من المنادى المبني} أو ابنة مضافاً إلى علم آخر يختار فتحه. وإذا نودي المعروف باللام قيل: "يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل، ويا أيها الرجل"، والتزموا رفع الرجل؛ لأنه المقصود بالنداء وتوابعه؛ ^{بتوسط هذا}

والبدل والمعطوف: أي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر، وهو الذي لا يجمع دخول "يا" عليه، حكمه حكم المنادى المستقل، سواء كان بدلاً أو معطوفاً على المنادى المبني أو المعرب، سواء كان مفرداً أو مضافاً، فإن حكمها مثل حكم المنادى المستقل، فإن البدل والمعطوف إن كانا مفردين معرفتين لم يجر فيهما إلا الساء، وإن كانا مضافين لم يجر فيهما إلا الصب، وإنما كان حكمهما في الإعراب والبناء حكم المنادى المستقل، أما في البدل؛ فيكون حرف النداء مقدراً فيه، وأما في المعطوف؛ فلا؛ لأن حرف العطف قائم مقام حرف النداء. (متوسط) **غير ما ذكر** أي غير الممتنع دخول "يا" عليه بأن لم يكن ذا اللام. **مطلقاً** سواء كانا مفردين، أو مضافين، أو مصارعين لمضاف، أو بكرتين، أو محتنتين؛ لكونهما في حكم تكرير العامل. [غاية التحقيق: ٩٢]

والعلم: المنادى الذي هو العلم، وفيه احتراز عن نحو: يا رجل بن زيد. **الموصوف:** احتراز عن نحو: يا زيد ابن عمرو في الدار. **إلى علم** احتراز عن نحو يا زيد ابن أخينا. **يختار** وإنما احتير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها، والكثرة ماسة للتحفيف، فحقوقه تلفظاً بفتحة، وخطأً تحذف ألف ابن وابنة [رصي: ٣٣٧/١] **وإذا نودي** أي إذا قصد نداؤه، بظيره قوله تعالى: **يا أيها النبي** (سج ٩٨) أي إذا أردت قراءته. [هدي: ٥٨] **أيها** بتوسط أي مع هاء التسيه.

ويا أيها الرجل بتوسط "أي وهذا جميعاً، فالرجل صفة هـ، وهذا صفة أي المشاركة اسم الإشارة لأي في الإهام، بل "أي" أو عمل في الإهام لتأوله المفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث بفظ واحد. [غاية التحقيق: ٩٣] **والتزموا:** أي التزم الحاة رفع الرجل في مثل: "يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل" وإن كان صفة، وكان حقها حواز الوجهين كما مر. [غاية التحقيق: ٩٣] **المقصود بالنداء:** أي لأن الرجل هو المقصود الأصلي بالنداء، لا أي واسم لإشارة، بل هما وسيتان لندائه، ألا ترى أنك لو حدثت الرجل بطل النداء، ولو حدثت الصفة لم تبطل، فالتزموا رفعه تسيهاً على أنه منادى حقيقة وإن كان صفة لـ "أي" صورة. [غاية التحقيق: ٩٣]

وتوابعه: مجرور معطوف على الرجل، أي التزم الحويون رفع توابع الرجل مفردة كانت أو مضافة، نحو: يا أيها الرجل الكريم، ويا أيها الرجل صاحب الفرس. [غاية التحقيق: ٩٣] ورفع توابعه؛ لأنها حوت على معرب مرفوع، فلا تكون إلا مرفوعة، مضافة كانت أو غير مضافة، فذلك تقول: يا أيها الرجل ذو المال، ولا تقول: ذا المال. (ابن حاجب)

لأنها تنابع ^{توابع الرجل} ^{اسم} **معرب**، وقالوا: "يا الله" خاصة. **ولك في مثل:** "يَا تَيْمَ عَدِيَّ" الضمُّ والنصب. والمضافُ إلى ياء المتكلمِ يجوز فيه: **يَا غَلَامِي**، **وَيَا غُلَامِي**، **وَيَا غُلَامَ**، **وَيَا غُلَامًا**، **وبالهاءِ وقفًا**، وقالوا: **يَا أَبِي**، **وَيَا أُمِّي**، **وَيَا أَبَتِ**، **وَيَا أُمَّتِ** فتحًا وكسرًا، . . .

معرب مرفوع فيكون مرفوعة مثل متبوعها، بخلاف "يا ريد الظريف"، فإنه تابع مبني. [غاية التحقيق: ٩٣]

وقالوا إشارة إلى جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: أتم قلتم: إذا بودي المعروف باللام قبل: "يا أيها الرجل"، و"الله" معرف باللام، فوجب أن يقال: "يا أيها الله" لكنه لا يقال كذلك، بل يقال: "يا الله". وجوابه أن يقال: إنما يقال: "يا الله" ولم يقل: "يا أيها الله"، إما لأن اللام الذي في "الله" ليس للتعريف، بل هو عوض عن حرف أصلي، وهو الهمزة الأصلية في "الله"، وإما لعدم الإذن الشرعي في إطلاق الأسماء المهمة على الله تعالى. (متوسط)

ولت في مثل اعلم أن لك في المنادى إذا كرر بلفظه مضافاً إلى اسم آخر، نحو: يا تيم عدي لا أبا لكم، لا يلبسكم في سوءة عمرو. يجوز الضم والنصب في الأول مع نصب الثاني، أما ضم الأول فظاهر؛ لأنه منادى مفرد معرفة، فينبى على الصم، وكذلك نصب الثاني ظاهر؛ لأنه إما منادى مضاف وحرف بدائه محذوف، وإما تأكيد للأول. وأما نصب الأول فإما على تقدير أن يكون مضافاً إلى "عدي" المذكور، و"تيم" الثاني تأكيد لفظي للأول، وإما على تقدير أن يكون مضافاً إلى "عدي" المحذوف، وتقديره: "يأتيم عدي يأتيم عدي"، حذف الأول لدلالة الثاني عليه، وإما قال: الصم والنصب، ولم يقل: الضم والفتح؛ لأنه معرب حينئذ لكونه مضافاً على ما ذكرناه. (متوسط)

نحو قد الوجوه الأربعة أي تركيب مفتوح الياء، وساكها، ومحذوفها، ومقلوب يائها ألفاً. [هندي: ٥٩] **يا علامي** فاعل يجوز، أي يجوز فيه مثل: يا علامي سكون الياء، وأصلها الفتح ككاف الخطاب، والسكون للتخفيف. [هندي: ٥٩]

ويا علام بخذف الياء، والاكتفاء بالكسرة. **ويا علاما** بقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة؛ لكون الفتحة أحف، أو بخذف الياء وعوض الألف عنها. [هندي: ٥٩] **ويا شاء** أي يجوز إلحاق الهاء بالكل، فتقول: ويا علاميه، ويا غلامه، ويا غلاماه للفرق بين الوصل والوقف. (متوسط)

وقالوا يعني إذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم "أباً وأماً"، يجوز فيه ما يجوز في سائر الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم، ويجوز فيه روائد، وهي يا أبت ويا أمت بكسر التاء بقلب الياء تاء ومناسبة الكسرة بالتاء، ويا أبت ويا أمت بفتح التاء لكون التاء بدلاً عن حرف متحرك بالفتحة، ويا أبتا ويا أمتا بتعويض الألف والتاء عن الياء، ولم يقل: يا أبتى؛ لأن التاء بدل عن الياء، فلو اجتمعتا لزم اجتماع البدل والمبدل منه، وهو غير جائز. (متوسط)

وبالألف دون الياء، ويا ابن أمّ، ويا ابن عمّ خاصةً، مثل: باب "يا غلامي"، وقالوا:
يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ.

وترجيم المنادى جائز، وفي غيره ضرورةً، وهو حذفٌ في آخره تخفيفاً. وشرطه: أن

آخر الاسم مفعول له أي لأجل التخفيف

لا يكون مضافاً ولا مُستغاثاً ولا جُملةً، ويكون.....
المنادى لأن الحصة تحكى كما هي

ويا ابن أمّ أي إذا كان المنادى مضافاً إلى الـعم أو الأم، المضافين إلى ياء المتكلم، يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو: يا غلامي، فتقول: يا ابن أمي، ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها، ويا ابن أمّ ويا ابن عمّ بحذف الياء اكتفاء بالكسرة، ويا ابن أمّا ويا ابن عمّا بفتح الياء ألفاً، ويجوز فيه وجه آخر، وهو يا ابن عمّ بحذف الألف والاكْتفاء بالفتحة، وإنما جاز فيه هذا الوجه مع أنه لم يحز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في اللغة المشهورة؛ لأنه أثقل من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لزيادة التركيب، وإنما قال خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في غيرهما، سواء كان المضاف غير الابن نحو: يا غلام أمي أو عمي، وكان المضاف إليه غير الأم والعم نحو: يا ابن أخي، أو كان المضاف والمضاف إليه غيرهما نحو: يا غلام أخي أو يا غلام عملي، وإنما احتصنا هذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما. (متوسط)

اس عمّ بحذف الألف والاكْتفاء بالفتح؛ لكثرة الاستعمال وطول اللفظ ونقل التضعيف. [غاية التحقيق: ٩٥]
وترجيم المنادى إنما كثر الترجيم في المنادى دون غيره؛ لكثرتة ولكون المقصود في النداء هو اسادى له، فقصد سرعة الفراغ من النداء والإفصاء إلى المقصود، فحذف آخره احتياطاً. [رضي: ٣٦٠/١]

وشرطه [أي شرط جواز الترجيم في المنادى] شروط ترجيم المنادى خمسة، أربعة منها عدمية متعينة، وهي: أن لا يكون مضافاً، ولا مضارعاً له، وأن لا يكون مستغاثاً، ولا يكون مندوباً، ولا يكون جملة، والشرط الآخر ثبوت غير متعين، بل هو أحد الشرطين: أحدهما: كونه عمّاً رائداً على ثلاثة أحرف، والثاني: كونه بناءً تأنيث، وإنما لم يذكر المصنف - مصارع المضاف؛ لأن حكمه حكم المضاف، وإنما لم يقل: ولا مندوباً؛ لأن المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى. [رضي: ٣٦١/١] **ان لا يكون مضافاً** أي عدم كون الاسم مضافاً؛ لأن آخر المضاف وسط حكماً، وانه ترجم يقتص بالآخر، والمضاف إليه غير المضاف، فلا مساع للترجيم في آخرهما، وأما نحو: "يا صاح" في صاحبي فشاذ، ولو قال: "فشرطه أن يكون معرفاً" لكان أولى. [هدي: ٦١]

ولا مستغاثاً لأن المطلوب فيه مد الصوت، واحذف يافيه. [هدي: ٦١]

ويكون: أي وشرطه أن يكون المنادى.

إِذَا عَلِمًا زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَإِنَّمَا بِنَاءِ التَّائِيثِ. فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ زِيَادَتَانِ فِي حَكْمِ
 الْوَاحِدَةِ كَأَسْمَاءَ وَمُرَوَّانَ، أَوْ حَرْفٍ صَحِيحٍ قَبْلَهُ مَدَّةٌ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةٍ
 قبل ذلك الحرف

إِذَا عَلِمًا أما كونه علمًا فبعدم الاشتباه فيه لشهرته بخلاف غير تعلمه، وأما كونه زائداً على الثلاثة فمثلاً يلزم
 إحلال الأسمية، وأجاز الكوفيون ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط، نحو: يا عم، لقيام حركة الوسط
 مقام الحرف الزائد كما في مع الضروف في نحو: سقر' وهو ضعيف؛ لأن جعل الحركة مسزلة الحرف (اربع)
 غير مطرد في كل مكان، وإلا لكان مثل: "هدهد" هماسياً، وليس كذلك، وأجاز بعضهم ترخيم الثلاثي الساكن
 الأوسط نحو: يا زي في يا زيد، وهو أضعف من ذلك. [من غاية التحقيق: ٩٦]

بِنَاءِ التَّائِيثِ فلا يشترط فيه أن يكون علمًا، وأن يكون على ثلاثة أحرف؛ لأنه لو رُخِمَ لم يحدف منه إلا ثاء
 التائيث، وهو ليس من نفس الكلمة، فلم يلزم الإحذف في نفس الكلمة بسبب حذفها، ولكن يشترط فيه أن
 لا يكون صفة، نحو: فاسقة؛ لأنه لو رُخِمَ يحدف ثاء لاتيس بصيغة المذكر. (متوسط)

فَإِنْ كَانَ ثم لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في تفسير كمية المحذوف فقال. [غاية التحقيق: ٩٧]
فِي حَكْمِ الْوَاحِدَةِ صفة 'زيدتان' أي زادتان كائنان في حكم الواحدة بأن تكونا زيدتا معاً بمعنى واحد
 بمعنى 'احتملتا دفعة واحدة' بمعنى واحد، وفيه احتراز عن نحو: "أرضاء" فإن الثاء والألف فيه زادتان، ولكلها
 يستأ في حكم الواحدة؛ لأن الألف زيدت أولاً للإحراق، ثم زيدت الثاء لتأنيث، فلا يقاربان رُخِمَ. [غاية: ٩٧]
كَأَسْمَاءَ ورنه: فعلاء، وأصله: 'أوسماء' من الوسامة، فقلبت الواو همزة كما في "أحد وإياث"، ففي آخره
 زادتان وهي الألف والهمزة في حكم الواحدة. [غاية التحقيق: ٩٧]

كَأَسْمَاءَ وَمُرَوَّانَ يعني 'ألف' والهمزة في 'أسماء' زيدتا معاً بمعنى تأنيث، والألف والنون في 'مرؤان' زيدتا معاً
 بمعنى التكثير، وكذا ياء لينة في 'نصري'، والألف والنون في 'زيد'، والواو والنون في 'زيدون'، والألف
 والياء في 'هدهد'، فيقال فيها: يا أسم، ومرؤ، ويصبر، يا زيد، يا ريد، يا هدد. [غاية التحقيق: ٩٧]

أَوْ حَرْفٍ عطف على قوله: "زيدتان"، أي أو كان في آخر الاسم الذي أريد ترخيمه حرف صحيح.
مَدَّة المدة حرف علة ساكنة، حركة ما قبلها يوفقها، والمراد هنا بـمدة: المدة الزائدة لكلاً يرد نحو: مختار، فإنه
 لو رُخِمَ لا يحدف منه إلا الراء؛ لأن الألف أصلي. [غاية التحقيق: ٩٧]

وَهُوَ أَكْثَرُ النون والحال أي والحال أن الاسم الذي في آخره حرف صحيح قبله مدة أكثر من أربعة أحرف،
 نحو: منصور، وعمار، وإدريس. [غاية التحقيق: ٩٧] **أَرْبَعَةٍ** وفيه احتراز عن نحو: سعيد، وثمود، وعمار، فإنه
 لا يحدف منها حرفان لثلاث يرمز إحلال الأسمية يحدف الحرفين [غاية التحقيق: ٩٧]

أَحْرُفٍ حُدِفَتْ، وَإِنْ كَانَ مُرَكَّبًا حُذِفَ الْأِسْمُ الْأَخِيرُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَحُرِفَ
وَاحِدٌ، وَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ عَلَى الْأَكْثَرِ، فَيَقَالُ: يَا حَارِ، وَيَا ثَمُو، وَيَا كَرُو، وَقَدْ يُجْعَلُ
اسْمًا بِرَأْسِهِ، فَيَقَالُ: يَا حَارُ، وَيَا ثَمِي، وَيَا كَرَا. وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا صِيغَةَ النَّدَاءِ فِي الْمُنْدُوبِ..

حذفنا: جراء لشرط، أي حذف الحرفان، فإذا رَحِمَ نحو: منصور وعمار وإدريس، قيل: يا منص ويا عم ويا
إدر. [غاية التحقيق: ٩٧] **مركبًا:** غير المركب الإصافي والإسادي، كعبك وخمسة عشر عمين.
الاسم: فيقال في بعث: يا بعل، وفي خمسة عشر: يا خمسة؛ لسرول الاسم مسرلة تاء التأنيث في كونها كلمة
على حدة صارت متمزلة آخره من الكلمة. [هندي: ٦١] **غير ذلك:** أي غير ما كان في آخره ريدتان، أو
حرف صحيح فيه مدة، أو أكثر من أربعة أحرف. [هندي: ٦٢] **فحرف واحد:** أي فالمحدوف منه حرف
واحد؛ لخصو المقصود وعدم ما يوجب حذف أكثر من حرف واحد، وإنما أتى بها بالحمل على الاسم لكون هـ
القسم كثيرًا مستمرًا، فيقال في يا حارث: يا حار. [غاية: ٩٧] **الأكثر:** الاستعمال الأكثر. ففي ما قلناه كما كان.
فيقال: انفاء للتعبير أي لأنه يقال، أو جواب شرط محدوف، أي وإذا كان كذلك فقال، أو للعطف على
الاسمية اساقفة المؤولة بالفعية، كأنه قيل: يجعل المحدوف ثابًا فيقال [غاية التحقيق: ٩٧]
ويا ثمو: يواو بعد ضم في 'يا ثمود'، ولو جعل المحدوف سببًا مسببًا ولو أو آخرًا، لوجب قلبها ياء؛ نوقوعها
طرفًا بعد صمة للثقل. [هندي: ٦٢] **ويا كرو:** يواو مفتوحة بعد فتحة في ياكروان، ولا يقلب الواو ألفًا
لتحركها وافتتاح ما قبلها لتحقيق المنع، وهو وقوع الساكن بعدها، وهو الألف المحدوف الذي هو في حكم
الثابت، ولو لم يكن في حكم الثالث يقلب الواو ألفًا ويقال: ياكرا، لارتفاع المنع. [غاية التحقيق: ٩٧]
اسمًا: أي اسمًا مستقلًا بنفسه غير مني عنى ما كان يجعل المحدوف سببًا مسببًا، كأنه م يحدف عنه شيء، فيكون
له في ذاته وإعلاله ونصحيته حكم نفسه لا حكم الأصل [غاية التحقيق: ٩٨]

يا حار: بالصم في يا حارث عنى أنه اسم برأسه، كأنه اسم مفرد معرفة برأسه، فيصم. [غاية التحقيق: ٩٨]
وياثمي: في يا ثمود: لأنه لما جعل "ثمو" اسمًا برأسه صارت الواو طرفًا بعد صمة، فلا جرم قلبت ياء وكسر ما
قبلها، كآدب. [غاية التحقيق: ٩٨] **ويا كرا:** في ياكروان؛ لأنه لما جعل كرو اسمًا برأسه ارتفع مانع الإعلال،
وهو وقوع الساكن بعد الواو، فانقلبت ألفًا؛ لتحركها وافتتاح ما قبلها. [غاية التحقيق: ٩٨]
صيغة: أعني حرف استدعاء، وهو 'يا' فقط في المندوب مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب؛ لأن المنادى هو
المطلوب إقباله بحرف نائب مباد أدعو بمضاً أو تقديرًا، والمندوب هو المتفجع عليه بـ'يا' أو 'وا'، فـ'يا'
صيغة النداء يستعمل في المندوب أيضًا لمشاهدة المندوب المنادى من حيث التخصيص؛ لأن كل واحد منهما
مخصوص من بين قومه، ولكن المندوب احتض بـ"وا" ليكون مضاً على الندبة. (متوسط)

وهو المتفجع عليه بـ"يا" أو "وا"، واختص بـ"وا". وحكمه في الإعراب والبناء المنصوب الاسم
 حُكْمُ المُنَادِي، ولك زيادة الألف في آخره. ^{المنصوب} فإن خفت اللبس قلت: ^{أي المنصوب} وا غلامك ^{مثل}يه،
 وا غلامكم ^{شرط}وه، ولك الهاء في الوقف. ولا يُندب إلا المعروف، ^{بزيادة الألف جراء}

المتفجع عليه أي الاسم الذي يتفجع أي يحزن لأجله. في الإعراب تغيير، أي من حيث الإعراب والبناء.
 حكم المُنَادِي فكما أن المُنَادِي إذا كان مفردًا معرفة ينى على الصيغة فكذلك المنصوب، وإذا كان مضافًا
 منصوب فكذلك المنصوب، إلا أن المنصوب لا يقع بكثرة، ولا مشاهدًا لمضاف، وكذلك حكم توبع المنصوب
 مفردًا أو مضافًا، كحكم توبع المُنَادِي مفردًا أو مضافًا، وإنما كان حكمه مثل حكم المُنَادِي في الإعراب والبناء؛
 لأنه لما أُجري مجراه في صيغته، أُجري مجراه في أحكامه من الإعراب والبناء. (متوسط)

ولك زيادة الألف أو ما يقوم مقام الألف في آخر المنصوب؛ لأن المنصوب فيه مدّ الصوت والتطويل، إلا إذا كان
 المنصوب مضافًا أو موصولًا، ما ألحق بآخر المضاف إليه والصلة. (متوسط)

زيادة الألف إضافة للمصدر إلى المفعول وهو مبتدأ، وفاعل 'حار' المقدر. [هـدي: ٦٣] اللبس أي لبس ذلك
 النمط بغيره، عدلت عنها إلى غيرها من حروف المدد ماسيًا لما في آخر الاسم من كسرة أو صفة، فإدبت
 علامتك خطاب المؤنث قلت: إلح. [غاية التحقيق: ٩٨] و علامك به نالها إذ لو ردت الألف وقيل: وإعلامك به،
 لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب المذكر، فزيدت الياء مناسبة حركة الكاف. [غاية التحقيق: ٩٨]
 و علامك به. وإذا بدت علامك بخطاب الجمع قلت: وإعلامكم بالواو، إذ لو ردت الألف وقبل:
 وإعلامكم به، لزم لبس خطاب الجمع بخطاب لثنية، فزيدت الواو لمناسبة حركة الميم؛ لأن الميم أصله المضممة،
 وقيل: زيدت الواو لمناسبة الجمع. [غاية التحقيق: ٩٨]

ولك اهاء أي حائر لك، أو حائر لك زيادة الهاء، أي هاء السكتة لبيان حرف المد، وهي الألف في الوقف
 لا في الدرح، واختير اهاء مع زيادة الألف والواو والياء، فيقال: وإريده، وإعلامكم به، وإعلامك به، فالهاء
 مبتدأ مقدم الخبر، أو فاعل "حار" المقدر، وقوله: "في الوقف" طرف قوله: "لك" أو طرف "حار" المقدر أو
 ظرف الزيادة المقدر مضافة إلى اهاء. [غاية التحقيق: ٩٨]

المعروف المراد بالمعروف المشهور: علمًا كان أو لا؛ ليعبر اسناد معرفته في بدته والتفجع عليه؛ لأنه إذا كان
 مندوب مشهورًا، لا يلام البادب في البدنه عليه، فهو لم يكن علمًا وكان المتفجع عليه مشهورًا بذلك الاسم، حار
 نديته، ولو كان علمًا غير مشهور لم يندب. (مولانا خادم أحمد رحمه الله)

فلا يقال: وا رجلاه، وامتنع "وا زيد الطويلة" خلافاً لـيونس. ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس، والإشارة، والمستغاث، والمندوب، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾، وآيها الرجل، وشذ أصبح ليل،
لقيام قرينة مقارناً اسم كذلك يا يوسف لقرينة المقام
 (يوسف: ٢٩)

فلا يقال أي لا يقال هذا اللفظ لرجل غير معين. [هندي: ٦٣] **وامتنع:** يريد أن الصفة لا يلحقها علامة الندبة، وإنما يبحق الموصوف عند الخليل خلافاً ليونس، فإنه يجوز إلحاق علامة الندبة بالصفة، واستدل الخليل على مذهبه بأنه لو جاز "وا زيد الطويلة" جاز جاءني زيد الطويلة؛ لأن كل واحد منهما غير المندوب. (مولوي معشوق علي)
اسم الجنس أي ما كان بكرة قبل النداء؛ لأن المعروف للجنس هو حرف النداء، فيحذفه يلتبس المعروف بالكرة، ولأن الياء فيه ناتئة عن اللام في التعريف، فلو حذف يلزم فيه حذف النائب والمبوب، ولأن نداء لم يكثر كثرة نداء العلم، فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الدهش إلى أنه منادى. [هندي: ٦٣]

المستغاث والمندوب لأن انطوب فيهما مد الصوت، والحذف ينافيه. [هندي: ٦٣]
نحو فبقي بعد هذه المستثنيات من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم، سواء كان مع بدن عن حرف النداء كلفظ "الله"، فإنه لا يحدف منه إلا مع إبدال الميم المشددة منه، نحو ألهم، أو بغير بدل، نحو: يوسف أعرص أي يا يوسف ولعظ "أي" إذا وصف بذي اللام، نحو: أيها الرجل وأيها الرجل، أي يا أيها الرجل ويا أيها الرجل، فلا يجوز الحذف من "أيها" وأيها، من غير أن يتصف هذا بذي اللام. والثالث: المضاف إلى أي معرفة كانت، نحو: رسا آتيا أي يا ربنا ونحو: علام زيد افعل أي يا علام زيد. والرابع: الموصولات، نحو: من لا يزال محسناً، ويا من، وأما المصمرات فشد بداؤها نحو: يا أبت، ويا إياك. [من الفوائد: ١١٧ والعاية: ٩٩]

يوسف قيل: يوسف عري، وقيل: عربي، وليس بصحيح؛ لأنه لو كان عربياً لاصرف لخلوه عن سبب سوى التعريف، كذا في "الكشاف"، وفيه نظر؛ لأن امتناع صرفه لا يمنع عربيته لمكان فرض العدد فيه بأن يجعل معدولاً حالة العربية عن يوسف بكسر السين، فعن مضارع من آسف يوسف كما قيل في شمس بن مالك بن ضم السنين أنه معدول من شمس بن مالك مفتحتها. [الهداد] **وآيها الرجل** أي يا أيها الرجل؛ لأن صورة آيها يختص بالنداء. **وشذ** هذا جواب عن سؤال يرد عليه، وهو أن "ليل" في قول العرب اسم جنس مع أنهم حذفوا منه حرف النداء، وكذا محبوق، وكذا كرا، وجوابه أنه شاذ، لا يقاس عليه. [غاية التحقيق: ١٠٠]

أصبح ليل ومعنى "أصبح ليل": ادخل في الصباح يا ليل، أو صر صاحياً يا ليل، فالهزمة للدخول أو للصيرورة، هذا في الأصل قول المرأة التي طلقها امرؤ القيس مستعيثة إلى الليل بالانقضاء لتحلص منه، ثم صار مثلاً يضرب في شدة طلب الشيء. [غاية التحقيق: ١٠٠]

وافقد محنوق، وأطرق كرا. وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً، مثل: "ألا يا اسجدوا".

والثالث: ما أضمر عامله ^{نفس} على شريطة ^{حذف جائر} التفسير: وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه ^{موصولة، أو موصوفة} مشغول عنه بضميره أو متعقبه، لو سُلِّط عليه هو أو مناسبه لنصبه، مثل: "زيداً ضربته، ^{معرض عن ذلك الاسم}

وافقد محنوق ومعنى 'افتد محنوق': افتد حسنت يا محنوق! أي أعط اعداء وحسن حسنت يا محنوق، أي يا من عصر حنقه نعم، هذا مثل في التحريض على تعريض النفس من الشدة. [غاية التحقيق: ١٠٠]

وأطرق ومعنى أصرق كر: أحقق عقت يا كروا! لنصدد: فإن من هو أكبر منك وهو العامة قد صيد وحمل من سدو بن انقرى، يقر: أصرق الرجل إذ سكت وبصر إلى الأرض، والكرو ن طائر ضعيف صويل العنق، وقيل هذا بقول رقعة العرب يصاد به الكرون، وذلك لأن الكرون يخاف من سعادة بدا لم ير سعادة بمشي على هيئته، يمد عنقه ويرفع رأسه، فإذا رآه ينتصق بالأرض كيلاً يراه، فصار مثلاً يصرب فيما يد أمر شخص ضعيف صعيماً بالانقياد، يد نقد من هو أعنى وأقوى منه. [غاية التحقيق: ١٠٠] كرا في كرا شدود ثلاثة أوجه: حذف حرف النداء من اسم الجنس، وترخيم غير العلم، وجعل المرخم اسماً برأسه.

فريسه أي دلة على حذفه وتعيينه. [هندي: ٦٤] ألا يا اسجدوا فإنه يحذف 'لا' على أنه حرف تسيه، ويقف على يا، وهو حرف لنداء، فيبتدئ سجداً بصم همرة، فعلى هذه القراءة كان اسنادى محدوفاً، أي ألا يا قوم سجداً بقافية امتناع دحور حرف لنداء على الفعل، بخلاف قراءة من قرأ ألا يسجدوا بتشديد 'لا'، ويسجدوا على صيغة مضارع، فإنه ليس من هذا باب. [غاية التحقيق: ١٠٠] والثالث أي ساب اثلت من أبواب لأربعة نبي بحث في حذف الفعل سبب لمفعول به [غاية التحقيق: ١٠٠] على شريطة أي إضماراً وقع على شريطة هو تفسيره بما بعده، فهو من قبيل إضافة العام إلى الخاص. [هندي: ٦٤]

فعل مسند قوله: 'عده حره، أو فاعل قوله: 'عده. لو سُلِّط عليه' الحمة اشراطية صفة ثانية للفعل أو شبهه، أي لو سبط نفس ذلك الفعل أو شبهه لفظاً. [غاية التحقيق: ١٠١]

هو تأكيد بضمير سبط، وبكده يصحح 'ل يعصف عنه قوله 'أو مناسه' أو مناسه أي لو سبط مناسب ذلك الفعل أو شبهه في موضعه.

لنصبه حرر عن مثلي. زيد بل صرته، فإنه سم، وبعده فعل مشعل عنه بضميره، وبكده لو سبط عنه لم ينصبه؛ لأنه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله. (صغير)

زيداً ضربته: نظير ما اشتغل عنه بضميره لو سبط عليه نفسه لنصبه. [غاية التحقيق: ١٠١]

وزيدًا مررت به، وزيدًا ضربت غلامه، وزيدًا حبست عليه، يُنصبُ بفعل مضمر محذوف يفسره ما بعده، أي "ضربت، وجاوزت، وأهنت، ولابتست". ويُختارُ الرفعُ بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود أقوى منها

ريداً مررت به. يصير ما اشتعل عنه ضميره حرف جرّ، أو سبط عليه ما هو معناه، وهو 'جاورت' بنفسه. [غاية التحقيق: ١٠١] **وريدا ضربت** إلخ يصير ما اشتعل عنه متعلقه أو سبط عنه لازم، وهو 'أهنت' بنفسه. [غاية التحقيق: ١٠١] **حبست عليه** أي انتظرت لأخيه، يصير ما اشتعل عنه ضميره أو سبط عنه لازم معناه، وهو "لابتست" لنصبه. [غاية التحقيق: ١٠١]

ما بعده. من فعل، أو شبهه، أو مناسبه مشتعل بضميره، أو متعلقه. [غاية التحقيق: ١٠١]

وحاورت في 'ريداً مررت به'؛ لأن معنى 'مررت' المتعدي باسم 'جاورت' أي حاورت ريذا مررت به، وإن قدرت 'مررت' لا ينصبه؛ لأنه لا يتعدى بنفسه. [غاية التحقيق: ١٠١]

وأهنت. في 'ريداً ضربت غلامه' أي أهنت ريذا ضربت غلامه؛ لأنه لازم معناه؛ لأن أهانة المولى من بؤس ضرب غلامه، وإن قدرت 'ضربت' كدنت؛ لأنك ضربت غلامه لا ريذاً. [غاية التحقيق: ١٠١]

ولابتست في 'ريداً حبست عليه'؛ لأنه لازم معناه؛ لأن كونه محبوساً لأخيه يستلزم كونه ملائماً ملازماً به. فإحاصل أنه إن أمكن تقدير نفس الفعل المفسر قدره، وإن لم يمكن: فإن أمكن تقدير الفعل بمعنى الفعل المفسر قدر، وإن لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر. [غاية التحقيق: ١٠١]

ويختار الرفع فيه إشارة إلى جوار النصب، أي يجوز نصب ويختار الرفع في الاسم المذكور، أعني الاسم الذي بعده فعل أو شبهه، مشتعل عنه ضميره أو متعلقه. [غاية التحقيق: ١٠١] **خلافه** أي عند عدم قرينة النصب التي يكون النصب معها مساوياً للرفع، أو مختاراً، أو واحداً نحو: ريذاً، صرته، فإن الرفع والنصب جائزان فيه بوجود قريتهما، لكن الرفع أقوى من النصب؛ لأن النصب مقتض لحدف، ورفع يبيس كدنت. (متوسط)

عند وجود إلخ. يريد أن الرفع مختار أيضاً وإن وجدت قرينة النصب، إذا وجد أقوى منها من فرائض الرفع، ومثاله: قام ريذاً وأما عمرو فقد صرته، وقام ريذاً وعمرو بصرته بكر، فإن قولك: 'قام ريذاً' و'صرته' من انقراض التي يختار معها النصب على ما سيأتي، إلا أنه لما وجدت أما ريذاً للمفاحاة - وهما من فرائض الرفع - يرفع الرفع من حيث أن 'أما' حرف يقع بعد المتداً عالياً، وإذا كان كدنت يرفع الرفع بها، ما كان عليه قبل ذلك من سلامته عن التقدير والحدف، وكذلك إذا صفحية. (صغير) **أقوى منها** أي من قرينة خلاف الرفع، يعني لو وجد قرينة الرفع وخلافه، ولكن قرينة الرفع أقوى من قرينة خلافه. [غاية التحقيق: ١٠٢]

كأما مع غير الطلب، وإذا للمفاجأة. ويُختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب،
 المقارن وبعد حرف النفي والاستفهام، و"إذا" الشرطية و"حيث"، وفي الأمر والنهي؛ إذ هي
 حو ما ويدا صريته أريد صرته
 مواقع الفعل، وعند خوف لبس المفسر بالصفة، مثل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾.
 عطف على قوله: في الأمر واسهى (القمر: ٤٩)

غير الطلب احتراز من الصب، وهو الأمر واسهى ونحوهما؛ لاختيار النصب حينئذ نحو: 'جاءني إحنك، فأما ريداً
 فأكرمه' و'جاءني القوم، فأما عمرو لا يصرة' وقيل: لا يقع الفعل بعد إذا المفاجأة أصلاً، فيجب الرفع. (كبير)
 ونحو: الص لما فرع من بيان اختيار الرفع شرع في اختيار النصب، وقدمه لقلّة مواضعه وشرف استعانه عن
 الحذف والتقدير، أي يخور الرفع بالابتداء وعدم المواضع، ويختار الصب بالعطف أي بسبب عطف الاسم المذكور
 بدون "أما" و"إذا المفاجأة" على جملة فعلية للتناسب؛ لأنه أمر مطلوب عندهم؛ لأن التناسب بين الحملتين
 المعطوفتين بكوهما استيتي أو فعيتين أو غير ذلك من محسات الوصل بالنعطف، ولا يذهب عيث أن التحسين
 من الأمور المطلوبة، فيكشف كراهة الحذف بالمصوبة كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ دُونِ ذَلِكَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ﴾ (نور: ٣١)
 فإنه عطف على ﴿وَمِنْ دُونِ ذَلِكَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ﴾ (نور: ٣١) من غير "أما" و"إذا". (كبير)

الشرطية أي المسبوبة إلى الشرط، حو: يد، ريداً صريته أصرته، واحترازه عن إذا المفاجأة، وعند امرد يجب
 النصب بعدها. [هدي: ٦٥] حو: عطف على يد، نحو: حيث ريداً أكرمه. وفي الأمر والنهي عطف على
 قوله: "بعد" أي في وقت وقوع الأمر والنهي بعده نحو: ريداً أصره أو لا تصره. [هدي: ٦٥]

دهي أي هذه المواضع أي ما بعد حرف الاستفهام والنهي وإذا الشرطية وحيث. وما قبل الأمر والنهي. [هدي: ٦٥]
 موقع الفعل أي مواضع وقوعه، فلا جرم يختار الصب بتقدير الفعل؛ لأن النفي والتردد والداعي إلى
 الاستفهام في الغالب ملحقات الأفعال دون الدوات، وكذا معنى الشرط الذي تضمنه 'إذا' و'حيث' مع عدم
 رسوخهما فيه، بخلاف سائر أدوات الشرط. [هدي: ٦٥]

بالصفة يعني أن ما يكون مفسراً على تقدير النصب يتنس بالصفة على تقدير الرفع، وبصفة لم يحصل المقصود.
 [إعانة التحقيق: ١٠٣] أنا كل شيء، بصب "كل"، وهو رفع بالابتداء وجعل قول "حقناه" حراً له، حيث لسه
 بالصفة باحتمال كون قوله: "بقدر" حراً، وهو خلاف المقصود، فيكون المعنى: كل شيء هو مخلوقا كائن بقدر،
 والمقصود كل شيء مخلوق لما بقدر، والأول غير مقصود حيث يكون حقناه حينئذ فيداً على ما هو الظاهر في
 الصفة، فيوهم كون بعض الأشياء غير مخلوقة الله كما هو مذهب المعتزلة في أفعال العباد الاختيارية، وهذا حصل
 الخواص عما أورد في بعض الشروح من أن حاصل المعنيين واحد، ولا ضير في الاحتمال. [هدي: ٦٦]

ويستوي الأمران في مثل: "زيدٌ قام وعمرُوا أكرمته". ويجب النصبُ بعد حرفِ الشرطِ ^{في الاسم المذكور} وحرف التحضيض، مثل: "إن زيدا ضربته ضربك، وألا زيدا ضربته". وليس "أزيدا" ^{بعد} ذهب به" منه، فالرفع، وكذلك ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ ^{لأرم} (الفرع ٥٦)

الأمران أي الرفع والنصب في الاختيار، أي أيَا قصدوا منهما يكون مختاراً. في مثل أي يختار النصب في ما إذا عطف الجملة التي وقع فيها ذلك الاسم على جملة دات وجهين، أي جملة اسمية خبرها فعلية، فيصح رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل، والوجهان مستويان خصوص التماسب فيهما، ففي الرفع يكون اسمية، فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية، وفي النصب يكون فعلية، فيعطف على الصغرى وهي فعلية. [هـدي: ٦٦]

بعد حرف الشرط سواء كان صريحاً كما في "إن" و"لو" غير "أما"، أو تصمماً كما في "متى" و"حيثما"، و"أيما"، بخلاف ما إذا لم يكن راسخاً في الشرط كـ: "إذا" الشرعية و"حيث". وإنما يجب النصب بعدها؛ لأن الشرط يستلزم انفعال، وذلك لأن الشرط إنما يدخل في ما كان فيه احتمال وتردد، وما ذلك إلا في الأفعال بخلاف "أما" فإنها وإن كان حرف الشرط إلا أن الرفع مختار بعدها على ما تقدم. [غاية التحقيق: ١٠٤]

وحرف التحضيض: [وهي: هَلَّا، وألا، ولولا، ولوما] وإنما يجب انصب بعدها لاختصاصها بانفعال؛ لأنها وضعت للوم والتوبيخ على ترك الفعل إذا دخلت على الماضي، وعلى الحث والتحريض على الفعل إذا دخلت على المستقبل، فإذا وقع اسم بعدها وجب أن يقدر فعل ناصب له يفسره ما بعده، لئلا يخرج عن وضعها، وهو اختصاصها بالفعل. [غاية التحقيق: ١٠٤]

إن زيدا ضربته مثال حرف الشرط، أي إن صرت زيدا ضربته ضربك. **وألا زيدا ضربته** مثال حرف التحضيض، أي ألا ضربت زيدا ضربته. **وليس أريته ذهب به منه** أي وليس قوتنا أريد ذهب به من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير؛ لأن شرطه أنه لو سلط الفعل الواقع أو مناسبه عليه لنصبه، وهما ليس كذلك؛ لأن "ذهب" لو سلط على زيد لم ينصبه ولا مناسبه؛ لأن مناسبه "ذهب" أذهب، وهو لم يقتض النصب، فالرفع لأرم على الابتداء، والجملة التي بعده خبره. (متوسط) **وكذلك**، يريد أنه ليس من هذا الباب أيضاً؛ لأنه موهوم؛ إذ هو اسم وبعده فعل مسلط على ضميره، فيتوهم المتوهم أيضاً أنه لو سلط عليه لنصبه، فيدخله في هذا الباب، وهو علط؛ لأن تقدير تسليطه على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى المراد ههنا: "أنهم فعلوا كل شيء في الزبر" حتى يصح تسليطه على ما قبله، وإنما المعنى: "وكل شيء مفعول هم ثابت في الزبر" وهو مخالف لذلك المعنى، فوجب أن لا يكون من هذا الباب، فيجب رفعه. (صغير)

وغو: **الرَّائِيَةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ خَلْدَةٍ** الفاء بمعنى الشرط عند المبرد، وجملتان عند سيبويه، وإلا فالمختار النصب. ^{أب العباس}
الرابع التحذير: وهو معمول بتقدير اتق تحذيرًا مما بعده، أو ذكّر المحذّر منه مكرّرًا،

الرابعة: جميع شروط حصة فيه؛ لأن ما بعد فاء قد يعمل فيما قبلها، نحو: 'ورثت فكر'، لأن فاء ترفع ما تقعو فيه على رفع ولم يرفعوه بسبب لا شاذ، فمثل الحدة لإحراجه عن صاصله مذكورة، فلا يرفع صدق ترفع على غير المختار من حسب أن يرفع في النصب غير محذور، فقال المبرد: فاء بمعنى شرط، فلا يجوز تعليله ما في حيرها، والكلام عند سيبويه جملتان؛ إذ قوله: 'الربة' مبتدأ، وقوله: 'وارثي' عطف عليه والخبر محذوف، أي حكم الربة والراي فيما ينشئ عليكم، أو خبر مبتدأ محذوف على نحو: ساب. والعص، والتقدير هذا ساب حكمه ربه والراي وقوله: 'فاحذروا' بيان حكمها، وهو ابتداء الكلام، وبقاء فيه عبده رتبة أو تفسير، وخبره خمسة لا يعمل في جزء خمسة أخرى، فيمتنع تسييطه، فلا تدخل في صاطقه. [هندي: ٦٧]

الفاء: مبتدأ، وقوله: 'معنى شرطه فيه' خبره، وحصة معينة لقوله: 'وكذلك نحو: ربه والراي' ويجوز أن يكون ربه والراي مبتدأ، وقوله: 'معنى شرطه' خبر المبتدأ، وجملة خبره. [هندي: ٦٧]

معنى الشرط: لأنه صرف مستقر، ولام فيه معنى لذي، فلا يكون فيه ذلك لامساح تستط ما بعد فاء على ما قبلها، فتعين فيه الرفع على أنه مبتدأ متصل بمعنى الشرط. [هندي: ٦٧] **عند سيبويه:** ظرف لمفهوم الكلام أي حكم بذلك عند سيبويه. **وإلا فالمختار:** أي إن لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه، كان مختار النصب كما في الفراءة الشاذة؛ لأنه من باب 'ما أصغر عامده على شريطة التفسير' ومعه فربه النصب محذور، وهو نصب أعني الأمر كما مر. (متوسط) **الرابع:** لبيان الحال، أو تبيين أن يريد نسبة إلى ثلاثة سابقة سابقة، أي ربع لأبواب لأربعة، أو ربع ثلاثة أي يجب فيها حذف صاحب المفعول به. [هندي: ٦٨]

التحذير: [اسم نوع من نوع المفعول به صلاتاً، وكان في الأصل مصدرًا، وإنما يجب حذف الفعل في التحذير عدم فرصة في ذكره] وهو في اللغة التحذير، وسمي التحذير لأنه من باب 'ما أصغر عامده على شريطة التفسير' ومعه فربه النصب محذور، وهو نصب أعني الأمر كما مر. (متوسط) **الرابع:** لبيان الحال، أو تبيين أن يريد نسبة إلى ثلاثة سابقة سابقة، أي ربع لأبواب لأربعة، أو ربع ثلاثة أي يجب فيها حذف صاحب المفعول به. [هندي: ٦٨]

التحذير: [اسم نوع من نوع المفعول به صلاتاً، وكان في الأصل مصدرًا، وإنما يجب حذف الفعل في التحذير عدم فرصة في ذكره] وهو في اللغة التحذير، وسمي التحذير لأنه من باب 'ما أصغر عامده على شريطة التفسير' ومعه فربه النصب محذور، وهو نصب أعني الأمر كما مر. (متوسط) **الرابع:** لبيان الحال، أو تبيين أن يريد نسبة إلى ثلاثة سابقة سابقة، أي ربع لأبواب لأربعة، أو ربع ثلاثة أي يجب فيها حذف صاحب المفعول به. [هندي: ٦٨]

تحذيرًا: مفعول له للتقدير، أو مصدر قد جعل حينًا، وهو ظرف للتقدير، أي قدر اتق وقت تحذير المفعول. [هندي: ٦٨] وفيه احتراز من قولك: 'إياك'، من قال: من تنقي؟ لأنه ليس من هذا الباب (صغير)

مثل: **إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، وَإِيَّاكَ وَأَنْ تَحْدِفَ، وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ.** وتقول: **إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ،**
 وَمِنْ أَنْ تَحْدِفَ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَحْدِفَ بِتَقْدِيرِ مَنْ، وَلَا تَقُولُ: **إِيَّاكَ الْأَسَدَ** لامتناع تقدير مَنْ.
 تقول إِيَّاكَ ^{متلبيساً} بتقدير من الأسد في الاسم الصحيح. **المفعول فيه:** هو ما فُعل فيه فعل مذكور من زمانٍ أو مكانٍ.

إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ: هذا نظير القسم الأول، وأصله اتقت والأسد، إلا أن صميري الفاعل والمفعول إذا كانا شيئاً واحداً وجب إبداء الثاني بالنفس في غير أفعال اقنوب، فصار اتق نفسك والأسد، فلما حُدِفَ اتق لضيق المقام حذفت النفس برؤال ضرورة اجتماع صميري الفاعل والمفعول، فأبدل المتصل بالمفصل لعدم ما يتصل به، فوه: 'وَالْأَسَدَ معصوف على إِيَّاكَ، ومعناه: اتق نفسك أن تتعرض للأسد، واتق الأسد أن يهتكك. [عناية التحقيق: ١٠٧]

وإِيَّاكَ وَأَنْ تَحْدِفَ: هذا أيضاً نظير لقسم الأول، والمصنف - أورد له بطيرين؛ لأنه إذا جاء المخدر منه بعد المحذر، فإنما 'أَنْ' يكون مع 'أَنْ'، أو لا يكون معها، فالذي يعبر 'أَنْ' يحور فيه وجهان فقط: كونه مع الواو، ومع 'مِنْ' مثل: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، وإِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ، والذي مع 'أَنْ' يحور فيه هذان الوجهان مع حوار الوجه الثالث، وهو حذف الجار نحو: إِيَّاكَ وَأَنْ تَحْدِفَ، وإِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَحْدِفَ، وإِيَّاكَ أَنْ تَحْدِفَ، ويعور حذف الجار في الذي مع 'أَنْ'؛ لأن 'أَنْ' حرف موصولة طوبية بصفتها، كقولها مع الحملة التي بعدها تتأويل اسم، فلما طال عطف ما هو في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التحفيف قياساً بحذف حرف الجر الذي هو مع المحرور كشيء واحد، خلاف إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ؛ لأن حرف الجر لا يحدف عن بابه، وحذف حرف العطف ممتنع مصفاً. (مولانا حادام أحمد - ٥٠)

وَأَنْ تَحْدِفَ: قال عمر بن الخطاب: إِيَّاكَ وَأَنْ تَحْدِفَ أَحَدَكُمْ الْأَرَبَ؟ والحذف: الرمي بالعصا، كما أن الحذف نداء والنداء المعجمتين: الرمي بالحصاة، وإنما هي عن رمي العصا إلى الأرب؛ لأن ذلك يقتضيهما، فلا محل. [عناية: ١٠٧]

والطَّرِيقَ الطَّرِيقَ: نظير المخدر منه مكرر، أي اتق لطريق أو عتدها، وكذا الصبي الصبي، والحدار الحدار، والأسد الأسد، أي اتق الصبي أن تطأه، واتق الحدار أن يسقط عليك، واتق الأسد أن يهتك، وتكرر المخدر منه للتأكيد. [عناية التحقيق: ١٠٧]

المفعول فيه: مبتدأ محذوف خبر، أي منه المفعول فيه بقرينة ما سبق. **ما فُعل فيه:** إد 'المفعول فيه' في الاصطلاح: اللفظ الذي مسماه شيء فعل فيه. [الهدى: ٦٩] **فعل مذكور:** أمراد بالفعل الفعل اللعوي وهو الحدث، لا الفعل الاصطلاحي الذي هو قسيم الاسم والحرف، فيتناول الفعل واسمي الفاعل والمفعول والمصدر. [عناية التحقيق: ١٠٨]

مذكور: احتراز من نحو: يوم الجمعة طيب؛ فإنه وإن كان فعل فيه فعل لا محالة، لكنه ليس مذكور.

من زمان: إشارة إلى أقسام المفعول فيه، والزمان هو اليوم والليلة وأحزاهما، وما يتركب منهما، والمكان ما يشعله الجسم. (متوسط) **زمانٍ أو مكانٍ:** حقيقيين أو اعتنايين، نحو: سرت يوم الجمعة حنكك، وجسنت قدوم زيد الشمس، أي وقت قدوم زيد في مكان ظهور أثر الشمس؛ إد المصدر قد يجعل حيناً. [الهدى: ٦٩]

وشرطُ نصبه تقدير "في"، وظروفُ الزمان كلها تقبلُ ذلك، وظروفُ المكان إن كان مبهمًا قبلَ ذلك، وإلا فلا، وفُسِّرَ المبهَمُ بالجهات الست، وحُمِّلَ عليه "عند" و"لدى" وشبههما؛ لإبهامهما، ولفظ "مكان" لكثرتِه، وما بعد "دَخَلْتُ" ^{على المكان} على الأصح. وينصبُ ^{لنحو دون وسوى} بعاملٍ مضمَر، وعلى شريطةِ التفسير.

وشرط: أي وشرط نصب المفعول فيه أن لا يكون 'في' مملوطة؛ لأن 'في' لو كانت مملوطة امتنع نصبه، وإلا رُم كونه معرَّبًا بإعرابين مختلفين لفظًا في حالة واحدة، وأن يكون 'في' مقدرة؛ لأنها يوم تكن مقدرة ككان استمًا صريحًا ولم يكن مفعولاً فيه. (متوسط) **وظروف الزمان كلها** سواء كان مبهمًا أو محدودًا، سواء كانت معرفة أو بكرة. **ذلك:** أي تقدير 'في' أو النصب بتقدير 'في' نحو: سرت حينًا أي حين قعودك وخرجت يومًا أو يوم الجمعة. **إن كان مبهمًا:** أي إن كان طرف المكان مبهمًا، قبل النصب بتقدير 'في' نحو: جئست حيف المسجد، وإن لم يكن مبهمًا بل كان معيَّنًا، لم يقل النصب بتقدير 'في' لعدم دلالة الفعل عليه، وبيان ذلك أن الفعل كصرب مثلاً يدل على الزمان المعين، ولم يدل على المكان المعين نحو: المسجد، وادار، والسوق، ويدل على المكان المبهَم؛ لأن الصرب مستترم لمكان من الأمكنة، ولما كان كذلك قبل ظروف الزمان النصب بتقدير 'في'، ولم يقل ظروف مكان لنصب بتقدير 'في' إلا ما كان مبهمًا. (متوسط) **المبهم:** ما كان ظروف المكان مبهم قليلًا ينصب بتقدير 'في' والمعين غير قابل له، وجب تفسير المكان مبهم فصره، فقال: المكان المبهم هو الجهات الست؛ وهي الحيف، والقدام، والقوق، والتحت، ويسمين، والشمال. (متوسط) **وشبههما لإبهامهما:** أي 'عند' و'لدى' وكذا شبههما، والمراد: الإبهام اللغوي، وإلا لا يستقيم الحمل. [هندي: ٧٠]

ولفظ مكان: وما هو بمعناه إذ كان الفعل موافقًا له في إفادة معنى الاستقرار، نحو: جئست مجسث، وقمت مقامك، ووضعك موضع فلان إن غير ذلك من دوات المبهَم مما يجري هذا الجرى. [عاية التحقيق: ١١٠]

لكثرتِه: أي كثرة استعماله دون إبهامه. **وما بعد "دَخَلْتُ":** [وما يقاربه من نحو: برت وسكنت نحو: دحنت ادار، أي برت المكان، وسكنت القرية] أي وحمل على المكان مبهم ما بعد 'دحنت' من الأمكنة المعينة كقولك: 'دحنت الدار' على المذهب الأصح لكثرة الاستعمال، وإنما قال على الأصح: لأن في 'دحنت' خلافًا، فقد بعضهم: به متعد، فما بعده حينئذ مفعول به، فلا يكون من هذا القبيل، والأصح وهو مختار المصنف أنه غير متعد؛ لأن مصدره فعول وهو من ابصادر الازمة عائنا، ولأن نصيره وهو وخت - ويقصه وهو خرجت - لازم، فيكون كذلك قياسًا له عيهما. (متوسط) **مضمَر:** حوارًا بلا شريطة التفسير، نحو: يوم الجمعة في جواب من قال: متى سرت؟ [هندي: ٧١] **وعلى شريطة:** والضابط أن يتقدم ظرف بعده فعل أو شبهه، مشتعل عنه ضميره أو متعلقه، نوسلط عليه نصبه، والأوجه هو اختيار الرفع مع جواز النصب، =

المفعول له: هو ما فُعِلَ لأجله فعل مذكورٌ، مثل: "ضربته تأديبًا، وقعدتُ عن الحرب جُبْنًا" خلافًا للزَّجَاج، فإنه عنده مصدرٌ. وشرطُ نصبه تقديرُ اللام، وإنَّما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المَعْلَل به ومقارنًا له في الوجود.

الفعل المذكور

= كـ 'يوم الجمعة سرت'، واختيار النصب مع جواز الرفع نحو: يوم الجمعة سرت فيه، ويوم الجمعة صم فيه، أو (يوم الجمعة) لا تصم فيه، وصمت يوم الجمعة، ويوم السبت سافرت فيه، وإذا يوم الجمعة سافرت فيه، وإذا يوم الجمعة سافرت فيه تصمته، وحيث يوم الجمعة سافرت فيه ضمته، وتساويهما في جملة ذات وجهين مثل: يوم الجمعة سار فيه عند الله، ويوم الخميس سار فيه، فيستوي الرفع والنصب في يوم الخميس؛ لأن الحملة الأولى ذات وجهين، فكبرى اسمية والصغرى فعلية، ووجوب النصب نحو: أن يوم الجمعة سرت فيه، وهذا يوم الجمعة صمت فيه، هذا تمام ما فهم من بعض الشروح. (كثير) **المفعول له:** متندأ مخذوف الخبر، أي منه المفعول له.

فعل لأجله: وفي هذا القيد احتراز عما لا يفعل لأجله فعل كسائر المقاعيل الملحقات.

فعل مذكور: حدث لا الفعل الاصطلاحي، فيتناول الفعل وما شبهه من اسمي الفاعل، والمفعول، والمصدر.

مثل ضربته: أورد المصنف **ضرب** للمفعول له مثالين؛ لأن ما فعل لأجله فعلٌ على صريحين: علة عائية، وعلة مؤثرة، فالأول مثال الأول؛ لأن التأديب علة عائية، أي عرضٌ للضرر، حيث فعل لأجله الضرر، والثاني مثال الثاني؛ لأن الجبن علة مؤثرة للعود. (مولوي محمد معشوق علي **رحمته**)

خلافًا للزجاج: أي التأديب واحس في المثالين المذكورين مفعول به خلافًا للزجاج، فإن التأديب عند الزجاج في قوسا: صرته تأديبًا له 'مصدر' من غير لفظ الفعل، فكأنه قال: صرته ضربًا وأدبته تأديبًا له، وهو ضعيف؛ لأن المفهوم منه عند العرب العلية، وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية. (متوسط) **وشرط نصبه:** أي شرط نصب المفعول له أن يكون اللام مقدرة غير ملفوطة؛ لأن اللام لو كانت ملفوطة لكان محروراً، فلم يمكن نصبه مع اجر، ولو لم يكن مقدرة لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول به. (متوسط) **حذفها:** أي تقدير اللام، فيكون قوله: 'حذفها' من باب وضع المظهر موضع المضمرة، وعبر عن التقدير بالحذف بتشبيهه على جريان الاصطلاح بإطلاق كلا النصبين. [أغاية التحقيق: ١١٢] **فعلاً:** احتراز عما إذا كان عيناً نحو: جئت لسمن.

لفاعل الفعل: احتراز عما إذا كان فعلاً لغيره نحو: جئت حيثك حيثك إياي. **ومقارنًا له إلخ:** أي اتخذ رماهما، واحتتر به عما إذا لم يكن مقارنًا له في الوجود، نحو: أكرمتك اليوم بوعدي بذلك أمس، وإنما اشترط حذف اللام بهذه الشرائط لأنه بهذه الشرائط يشبه المصدر، فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر، بخلاف ما إذا احتل شيء منها، ولأن أكثر علل الأفعال كدلت، فوجودها يكون ظاهرًا في العلية موافقًا لما هو العالب، فيستعني عن إظهار اللام بخلاف ما إذا احتل شيء منها، كذا ذكره المصنف **رحمته** في شرح المفصل. [هدي: ٧٢]

المفعول معه: هو مذكورٌ بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى. فإن كان الفعل لفظاً وجاز العطف، فالوجهان، مثل: "جئتُ أنا وزيدٌ، وزيداً"، وإلا تعين النصب، مثل: جئتُ وزيداً، وإن كان معنى وجاز العطف تعين العطف، نحو: ما لزيدٍ وعمرو،

ملفوظاً للحال
تعتبر نصب

المفعول معه | مبتدأ محذوف خبر، أي منه المفعول معه | أي الذي فعل تصاحته أن يكون الفاعل مصاحباً له في صدور الفعل عنه، نحو: استوى الماء والخشبة، أو المفعول به في وقوع الفعل عليه، نحو: كفاك وزيد درهم، فقله: 'معه' مفعولٌ ما به يسم فاعله، أسند إليه المفعول كما أسند إلى آخر وخروج في المفعول به، وفيه، ولد، والصمير راجع إلى اللام (الموصولة)، وتندر عن نصه ما حوره بعض الحاة من إسناد الفعل إلى لزم النص، وتركه منصوباً جرماً على ما هو الأكثر، وإليه ذهب في قوله تعالى: **وَمَعَ شَمْعٌ سَكَمٌ** (البقرة ٩٤) على قراءة النصب، وفي بعض الخواشي: أن هذا لرأي شريف حدث، وقيل: الوجه أن يفعل من قبل:

وقد حيل بين العبر والنزوان

فإن مفعول ما به يسم فاعله الصمير راجع إلى مصدره أي حمل أحيونه؛ لأن 'بني' لزوم انصرفه لا بقاء مقام الفاعل، فعلى هذا معناه لذي فعل فعل تصاحته على أن يكون مفعول ما به يسم فاعله صمير راجعاً إلى مصدره، والصمير لخروج الموصول. **بعد الواو** أي معنى مع، اختر به من سائر مضاعف

لمصاحبة معمول الخ | اختر به عما لا يكون معمول فعل نحو: زيد وعمرو أحوك، أو يكون معمول فعل لكن لا مصاحبة نحو: جاءني زيد وعمرو، حور محي، عمرو قبله أو بعده، وفي في الحاشية: حور به عن كل رجل وصبعته، ولا يخفى غيبث أنه بما يستقيم هذا الاحتمار أو قدر حور من حور: مقدرات أو مقروبات، أما ما قدر مفرداً ويعطف قوله: 'وصبعته' على الصمير المتصل، أي كل واحد مقرون هو وصبعته كما سبق في الحاشية، فلا؛ لأنه على هذا، يكون من فيل 'جئت أنا وزيد' فتعين لنصب (كذا في الفوائد وموسط، وشرح هدد)

لفظاً أو معنى: أي سواء كان الفعل تظلياً أو معنوياً نحو: استوى ماء والخشبة، وماتت وزيداً، أي ما تصح. [هـدي: ٧٢] **وحاز العطف** أي عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل. **فالوجهان** حائزان اعطف وكونه معمولاً معه؛ إذ لا مانع من واحد منهما [إعانة لتحقيق: ١١٣] **أنا وزيد، وزيداً** نصب على أنه مفعول معه، والرفع على العطف لحواره عكس التأكيد. [هـدي: ٧٣] **جئت وزيداً** متبع به اعطف بعد تأكيد الصمير المرفوع المتصل بالمتصل، فتعين نصب على أنه مفعول معه. [إعانة لتحقيق: ١١٣]

وحاز العطف اعطف على 'كان' أو 'جاء'، أي وقد حاز. **ما لزيد** وكنه ما استغفاه من 'زيد' حره، أي أي شيء حصل لزيد، وبما تعين اعطف فيه ليكون العامل جند لفظياً، وهو اللام الذي في مثل: لأنه في حكم تكرير العامل، فلا حاجة إلى جعله معمولاً بعامل المعنوي الذي هو عامل ضعيف، فلا يفسد إليه فلا حاجة وضرورة، وذهب الرمحشري إلى أن العطف محتار لا متعين. [إعانة لتحقيق: ١١٣]

وإلا تعين النصب، مثل: "مالكٌ وزيدٌ، وما شأنك وعمروا"، لأنَّ المعنى ما تصنع.

الحال: ما يُبين هيئةَ الفاعِلِ أو المفعول به، لفظاً أو معنى، نحو: "ضربت زيداً قائماً، وزيدٌ في الدار قائماً، وهذا زيدٌ قائماً". وعاملُها الفعلُ، أو شبهه.....
عامل الحال

وإلا تعين النصب: أي إن م جر العصف فيما يكون الفعل معنى، تعين النصب على أنه مفعول معه لتعذر العصف، فيجب الرجوع إلى تقدير ما يستقيم. [غاية التحقيق: ١١٣] **مثل: مالك** كلمة 'ما' استهامة متداً و'لث' حره، أي شيء حصل لث مع ريد. **ماشاك** كلمة 'ما' استهامة متداً، و'شأنت' حره، أي أي شيء أمرك مع ريد، وإنما لم يجر العطف في المثالين؛ لأن الكاف ضمير محرور، ولا يجوز العطف على الضمير المحرور إلا بإعادة الخار، وإنما تعين النصب على المفعول معه؛ إذ لا واحد سواه. [غاية التحقيق: ١١٣]

لأن المعنى: وإنما حص هذا المثال بالدليل دون الأول؛ لأن دلالة النصب على معنى الفعل ظاهر، ولا كذلك لفظ أشاء؛ لأنه اسم لا يلزم تضمه معنى فعل، بل يتضمن معنى الفعل بقرينة الشأن؛ لأنه بمعنى الفعل واضع، فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى فعل، فهو مع الاستفهام يدلان على الفعل. [غاية التحقيق: ١١٣]

الحال: لما فرع من المصاعيل شرع في الملحقات. **هيئة.** فحرج بالهيئة غير من الهيئة، سواء كان مبيناً لمدات كاتمير أو لا يكن، وخرج بإضافة الهيئة إلى المفاعل والمفعول به استحقاقاً لهما، ورايت ريد اراك؛ لأن 'الراكب' من هيئة ريد، لا بالنظر إلى كونه فاعلاً ومفعولاً به، وإنما قد لمفعول بقوله 'به'؛ لأن باخال لا يقع بياناً لساائر المصاعيل، لكونها مفصلة بالنسبة إلى المفعول به. (متوسط)

لفظاً أو معنى. تفصيل للمفاعل والمفعول به بعد تمام الحد، فلو قلت: ريد قائماً أحوك، لم يجر لعدم القاعية والمفعولية في زيد، لا لفظاً ولا معنى. [غاية التحقيق: ١١٣]

نحو ضربت إلخ مثال الحال عن المفاعل والمفعول به المقتضيين؛ لأن 'قائماً' يَحتمل أن يكون حالاً عن التاء وهو فاعل لفظاً ويَحتمل أن يكون حالاً عن ريد، وهو مفعول به لفظاً. [غاية التحقيق: ١١٣]

وريد: مثال 'المفاعل' معنى، فإن 'قائماً' حال من ريد، وهو ليس بمفاعل بضم؛ لأنه متداً، بكنه فعل معنى؛ لأنه فاعل 'حصل' أو 'حاصل' الذي هو محذوف من حيث المعنى. (متوسط) **وهذا ريد قائماً** مثال للمفعول به معنى، لأن قائماً حال عن ريد، وهو مفعول به معنى، تقديره: أشير إلى ريد قائماً. **الفعل** لأنه الأصل في العمل نحو: ضربت ريداً قائماً. أو **شبهه** أي شبه الفعل لمكان الشبه، ومعنى شبه الفعل ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه كاسم المفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفصيل، والمصدر، نحو: ريد داهب راكناً، وريد مصروب قائماً، وريد حسن صاحكاً، وهذا سرُّ أصيب منه رضاء، وضربي ريداً قائماً. [غاية التحقيق: ١١٤]

أو معناه. وشرطها أن تكون نكرةً وصاحبها معرفةً غالباً. وأرسلها العراك، ومررتُ به وحده، ونحوه متأولٌ. فإن كان صاحبها نكرةً وجب تقديمها.

الحال

أو معناه. أي معنى الفعل، ويعنى الفعل ما يستتبط منه معنى الفعل، ولا يكون من صيغته كالظرف المستقر. واسم الإشارة، واسم الفعل، وحرف النداء، والتمني، والترجي، والتشبيه، وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل نحو: ريد في الدار قائماً، وهذا ريد قائماً، وعيث ريداً ركباً، وبيا ريد ركباً، ويثث عبداً قائماً، ولعنه في امدار قاعد، وكأه نسد صائلاً. [غاية التحقيق: ١١٤] نكرة. أي كونه نكرةً فلا تلتبس بالصفة في نصب، ولأن النكرة أصل وانغرض يخص بها، فالتعريف رند على العرض، ولأنها لا تحتاج نصب معناه إلى التعريف؛ لأن المقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب إلى الفاعل والمفعول. والنكرة كافية فيه. [هندي: ٧٤]

وصاحبها لأنه محكوم عليه في المعنى، فكان أصله التعريف كاستدأ، ولأنه إذا كان نكرةً كان بيانه بالوصف أو من بيان الحدث المنسوب إليه بالحال. [هندي: ٧٤] غالباً. متعلق بفهوم قوله: 'وصاحبها معرفة' لا بتشكيل الحال؛ لأنه واجب لا غالب، أي يتعرف صاحبها تعريفاً عاماً أو في غالب الاستعمال أو زماناً غالباً. [هندي: ٧٤] وأرسلها العراك. هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: 'نتم قنتم: شرط الحال أن يكون نكرة، والعراك في قومه: وأرسلها العراك' حال مع كونه معرفة، وكذا 'وحده' حال مع كونه معرفة؟ وجوبه أن يقال: ما در الدليل على عدم حوار وقوع الحال معرفة، احتاج هذا إلى تأويل، فتأويله أن العراك مصدر عن حال محدود، وتقديره أرسل الحمار تعترك العراك، ومررت به مفرداً وحده، فيما حذف فاعل قيل: إن 'العراك' و'وحده' حال على سبيل المحار تسمية بمعمول باسم الفاعل، أو تقول: إنه مصدر واقع موقع حال النكرة، أي أرسلها معتركة، ومررت به مفرداً. (متوسط) وأرسلها العراك: وتما البيت:

وأرسلها العراك وم يدها ولم يشفق على نغض الدخال

البيت سيد يصف حمار الوحش والأش بقوه. 'أرسل حمار الوحش الأش'، وكان المراد بالإرسال. البعث والتحية بين المرسل وما يريده، أي أرسلها معتركة متراحمة، وم يدها أي م يجمعها من العراك، ولم يشفق أي م يخف على بعض الدخال، أي على أنه م يتم شرب بعضها ماء بالدخال، والدخال أن يشرب المغير، ثم يرد من العطل إلى الخوض، ويدخل بين بعيرين عصشابين ليشرَب منه ما عساه م يكن شرب منه، ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض، أو المعنى على نغض مثل نغض الدخال، [فوائد ضيائية: ١٣٧]

وجب تقديمها: أي وجب تقديم الحال على صاحبها، نحو: جاءني راكباً راحل؛ لأنه لو أحر لانتس بالصفة في مثل قولنا: صرت راحلاً مجزئاً، عن ثيابه، فقدم في سائر المواضع وإن لم يتنس طرئاً ساب. (متوسط)

ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف، ولا على المجرور على الأصح. وكلُّ ما دلَّ على هيئة صحَّ أن يقع حالاً، مثل: هذا ^{أي ذي الحال} بسراً أطيّب منه رطباً. وقد تكون جملة خبرية، فالاسمية بالواو والضمير، أو بالواو، أو بالضمير على ضعف،
نحو: جئتكَ والشمس طالعة

المعوي. صعبه إلا إذا كان ذا الحديثين. نحو: زيد قائماً كعمرو قاعداً. [هندي: ٧٥]

بخلاف الظرف. فإنه يتقدم على العامل المعنوي حيث يسع فيه ما لا يسع في غيره لكثرة وروده في الكلام، نحو: أكلت يوم نكث ثوب. [هندي: ٧٥] **ولا على المجرور.** أي ولا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على المذهب الأصح، فلا يقال: مرّ ريد راكبة همد؛ لأن الحال تابع لصاحب الحال، والتابع لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع فيه، والمجرور لا يتقدم على الحار. كدلت الحال لا يتقدم عليه، وإنما قال على الأصح؛ لأن الكوفيين جوزوا تقدم الحال على ذي الحال المجرور. (متوسط)

هذا بسراً [السر هو ما بقي فيه حموضة] فإن "بسراً ورطباً" وقعا حالين، لدالتهما على هيئة السرية والرطوبة، مع أهمهما ليسا بمشتقين، معناه هذا الثمر المشار إليه مفصل حار كونه بسراً على نفسه حال كونه رطباً، ولا يلزم تفصيل الشيء على نفسه؛ لأنه مفصل باعتبار حالة السرية، ومفصل عليه باعتبار حالة الرطوبة، ولا يبعد أن يكون الشيء الواحد مفصلاً باعتبار ومفصلاً عليه باعتبار، وبولا اختلاف الاعتبارين لما جار ذلك، ثم إنهم احتملوا في عامل في "بسراً" بعد ما اتفقوا على أن العامل في "رطباً" أطيّب، قال بعضهم: العامل فيه أطيّب، وهو الأصح. [غاية التحقيق: ١١٧]

وقد تكون جملة. لأن بيان الهيئة كما يكون بامرئ يكون بالجملة، وفيد بالخبرية؛ لأن الإنشائية لا يكون ثبوتهما في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه، فقوله: "خبرية" احتراز عن الإنشائية؛ لأنها لا يقع حالاً، ولا حراً، ولا صفة. [هندي: ٧٥] **فالاسمية.** إذا وقعت حالاً متبوعاً. **بالواو** نحو: جاءني ريد وأبوه قائم، وإنما احتاحت إلى الواو؛ لأن الاسمية خارجة عن أصل الحال، وهو الانتقال وعدم التقرير. [هندي: ٧٦]

والضمير: وإنما احتاحت إلى الضمير؛ لأن الجملة من حيث هي هي مستقلة، فإذا تعلقت بشيء يحتاج إلى الرابطة. [غاية التحقيق: ١١٨] **على ضعف.** وإنما ضعف بالضمير وحده؛ لأنه رابط عام لا يدل على ارتباط خاص بالخاية مع تحقق ما ياباه، وهو فوت ما هو الأصل في الحال، بخلاف الواو وحدها؛ لأنها دالة على ارتباط الخاص، وهو ارتباط الحالية. [هندي: ٧٦]

والمضارع المثبت بالضمير وحده، وَمَا سَوَاهُمَا بالواو، والضمير، أو بأحدهما، ولا بدّ في الماضي المثبت من "قد" ظاهرة أو مقدّرة. ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر: راشدًا مهديًا، ويجب في المؤكدة، مثل: زيدٌ "أبوك" عطوفًا، أي أحقّه، وشرطها أن تكون مقرّرة لمضمون جملة اسمية.

وحده يعني من غير واو؛ لأنه من مرّة اسم الفاعل في المعنى، وحرّ عليه في اللفظ، فأجري مجراه في الاستغناء عن الواو، واحتيج إلى الضمير كما في الأصل إلى الضمير. (صغير)

سواهما أي ما سوى الاسميتين والمضارع المثبت. أو **أحدهما** [بلا ضعف، وفيه ترك المراضتين] وهي على ثلاثة أقسام. مضارع مضي، وماض مضي، وماضٍ مثبت، اشتركت في أن يكون بالواو، والضمير، أو بأحدهما وهو إما بالواو وبما بالضمير، وذلك على ثلاثة أقسام، فصارت تسعة أوجه: جاءني زيد وما ينكمه علامه، أو ما يتكلم علامه، وما ينكمه عمرو، جاءني زيد وقد حرج علامه، أو قد حرج علامه، وقد حرج عمرو، جاءني زيد وما حرج علامه، أو حرج علامه، وما حرج عمرو. (صغير) **في الماضي المنسوب** وبني قيد الماضي ناشت؛ لأنه لو كان مفياً يجب "قد" ظاهرة ولا مقدّرة، لعدم الاحتياج إليها، لأنه إذا بقي الفعل الماضي، استمرّ ذلك المعنى إلى الحال حكم الاستصحاب، فمحتاج إلى "قد" خلاف الثبوت، فإنه يحتاج في ستمره إلى فاعل مثبت. (متوسط)

ظاهرة لأن الماضي يدل على الانقضاء، والحال يدل على عدم الانقضاء، فلا بد من "قد" تقريب الماضي من الحال. (متوسط) **مقدّرة** كقوله تعالى: **أذهب** بقرية عاتكة، **وأستقنه** خلاف ذلك (متوسط)

حذف العامل أي عامل الحال إذا دلّ القرينة على حاية كانت أو مقببة، وبإضافة حذف إصافه المصدر إلى المنعول [عناية التحقيق: ١١٩] **راسدًا مهديًا** أي ذهب حال كونك راشدًا مهديًا، أي مدلولاً على لطريق المسقيبه الموصل إلى المقصد، فحذف 'أذهب' بقرية حال مخاطب. [عناية التحقيق: ١١٩] **في المؤكدة** والحال المؤكدة هي التي لا ينتقل ذو الحال منها مادام موجودًا عائناً، واستقنه خلاف ذلك (متوسط)

أبوك عطوفًا فإن الأب لا ينتقل عن نصف مادام موجودًا عائناً، وإنما يجب حذف عاممه؛ لأن الأب يشعر بالعطف، وبإثبات العطف له فاستغنى عن التصريح بالعمل الذي هو 'أنسه' أو 'أثمه' أو 'أثقه' أو 'أثت' أو 'أحق' فحذف عاممها ولم يستعمل، فهذه حال حال عن المنعول 'و' عن الفاعل. (متوسط) **وسرطها** [شرط وجوب حذف عامل حال المؤكدة] أي وشرط هذه الحال أن يكون تأكيداً ومقرّره وناعه **مضمون** حمة اسمية، لأنها لو كانت تأكيداً مقرّرة مضمون حمة فعلية، يكن فعلها واحب حذف، كنه جائر (متوسط)

التمييز: ما يرفع الإبهام المستقر عن ذاتٍ مذكورة أو مقدرة. فالأول عن مفرد مقدار غالباً، إمّا في عددٍ، نحو: عشرون درهماً وسيأتي، وإمّا في غيره، نحو: رطل زيتاً، ومنوان سمنًا، وقفيزان بُرّاً، وعلى التمرة مثلها زُبداً، فيُفردُ إن كان جنساً
رفع عدد أو زمان عاقل
في غير العدد مع كونه مقدراً
عندي

التمييز: مبتدأ محذوف خبر، أي من المنصوبات التمييز، أو من اسحققات بالمفعول التمييز. [هندي: ٧٦]

ما يرفع الإبهام: جس يدخل فيه التمييز وغيره، كالحال والصفة وأشاههما. [رصي: ٩٠/٢]

المستقر: أي الصفة الثابتة في الوضع، وفيه احتراز عن الصفة التي ترفع الإبهام عن المشترك نحو: رأيت عبداً حارياً. [عاية: ١٢٠] **عن ذات:** قال: 'عن ذات' احترازاً عن الحال، فإنه يرفع الإبهام، ولكن لا عن ذات. [رصي: ٩٠/٢]

مذكورة أو مقدرة: صفتان لذات، إشارة إلى قسمي التمييز، فالمذكورة نحو: رطل زيتاً، والمقدرة نحو: طاب ريد نفساً، فإنه في قوة قولنا: طاب شيء مسوب إلى ريد، و'نفساً' يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر فيه. [فوائد صيائية: ١٤٥]

فالأول: أي القسم الأول من التمييز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد مقدار. (من الفوائد وأهداد)

عن مفرد: أي عن مفرد تام بالتشوين نقصاً، أو تقدير، كثلثة عشر، أو بنون تشبيه، أو بنون الجمع، أو بنون تشبيه بنون الجمع كعشرين، أو بالإضافة، والمراد بالمفرد ما يقاس السعة، إما في الخمسة، أو في شيهها، أو في الإضافة. [عاية: ١٢١]

مقدار: صفة مفرد، وهو ما يعرف به قدر الشيء، وهو العدد، والكيل، والوزن، والمساحة، والمقياس.

في عدد: صفة نقوله: "مفرد" أي مفرد كائن إما في العدد، هذا من باب ضرفية الجرني للكني. [عاية: ١٢١]

عشرون: مثل "عشرون درهماً" دون أحد عشر، ليكون مثلاً لأمرين: العدد، والتام بالنون، كذا في الحاشية.

درهماً تمييزاً: يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة هي مفرد مقدار، وهو العدد. [عاية التحقيق: ١٢١]

وسياتي: بيان العدد أو ذكر تمييز العدد. **رطل:** مثال الكيل والتام بالتشوين، والرطل نصف من يفتح الراء أو كسرهما، والكسر هو الأفصح، والمراد بالرطل ما يكافئ له لا أخشعة المحصورة، وهو مهم، وقوله: 'رَيْتاً' يرفع إبهامه. [عاية: ١٢١] **رَيْتاً:** دهن الريتون يقتصر من ريتون فح ومدرّك، والأول يسمى ريت الإيفاق؛ لأنه يتخذ اسفكة، وقال الفيس. هذا الوجه من الحرافات، بل الإيفاق مشتق من الإيفاقين، وهو في لغة الروم ثمر عصي نصير. (ترتيب سعدي) **ومنوان:** مثال 'مورون' والتام بنون التشبيه، وأنوان تشبيه من، وهو مرادف المدّ. [عاية: ١٢١]

وعلى التمرة مثلها: مثال مقياس والتام بالإضافة، قوله: "مثلها" متداً، وقوله: "على التمرة" خبره واجب التفيد؛ لأنه معاد الضمير في المتداً. [عاية التحقيق: ١٢١] **في فرد:** التمييز عن المفرد وجوئاً.

جساً: نحو: عندي رطل زيتاً؛ لأن الجس ما يقع محرداً عن التاء على القليل والكثير، فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه كالماء والتمرّة والزيت والصرب، بخلاف رجل وفس. [هندي: ٧٧]

إلا أن يُقصدَ الأنواعُ، ويُجمعُ في غيره، ثمَّ إنَّ كانَ بتوِين أو بنون التثنية، جازت الإضافة، وإلا فلا، وعن غير مقدارٍ، مثلُ: "خاتمٌ حديدًا"، والخفضُ أكثرُ. والثاني عن نسبةٍ في جُملةٍ أو ما ضاهاها، مثل: "طابَ زيدٌ نفسًا"،
حاصلة فعية
مثال الجملة أي صاب زيدٌ نفسًا

إلا أن يقصد الأنواع. مستثنى مفرغ، والمراد بالأنواع ما فوق لواحد، أي يعرّد في جميع الأوقات، إلا وقت قصد الأنوع المحتفمة، فحينئذ يخور أن ينشئ قصد السوعين، ويجمع قصد الأنوع المحتفمة، فيقال: عندي رطل ريتين، أو ريوثًا. [غاية التحقيق: ١٢١] **ويجمع:** وإنما كتفى بذكر الجمع؛ لأنه ما حار الجمع فاشتبه أو، ولأن المراد به الجمع اللعوي، فيتناول التثنية أيضًا. [هندي: ٧٨]

في غيره أي في غير الجنس، فيقال: عندي عدس ثوب، أو ثوبين، أو ثوبًا. [غاية التحقيق: ١٢١]
بتوِين. أي متلصبا بتوِين صاهر، وبما فيدناه به؛ لأنه يوم يكن تنوين كما في خمسة عشر و'كم' الاستفهامية، لا يضاف لمبتدئ إلى المميز، ولكن الإصلاق أو، فإن لإضافة فيه حائزة مع كون تنوين مقدرا نحو: 'كم' أخيرة، وإنما لا يجوز إضافة خمسة عشر، و'كم' الاستفهامية لمانع آخر. (الهداد) **الإضافة:** البيانية لحصول لعرض همد، وهو أسيان مع الحقة تترك تنوين واسون، وإنما التزمت الإضافة في ثلاثة رجال، ومائة رجل، وأخواتهما طلبًا للتخفيف بترك التنوين لكثرة استعمال العدد. [هندي: ٧٨]

وإلا فلا. أي وإن لم يكن بتوِين أو بنون تنبية، فلا يخور الإضافة، ودلت تعددها؛ لأنه إن كان مثل عشرين درهمًا تعددت بإضافته؛ إذ لا يستقيم حذف النون مع الإضافة ولا بقاؤها، فتعددت، وكذلك على التمرة مثنها ريدًا؛ إذ لا يمكن إضافة مثنها إلى ريد مع بقاء ضمير، وإن حذف فسد المعنى. (صغير) **غير مقدار** أي مما يس بكن، أو ورن، أو عدد، أو مقياس. عطف على قوله. 'عن مفرد مقدار غالبًا'. [هندي: ٧٨]

خاتم حديدًا. فإن خاتم مهم باعتبار الجنس، ثم بتوِين، فقتضى تمييز. [هندي: ٧٨]
أكثر: استعمالاً لحصول العرض مع الحقة، وقصوره عن طلب التمييز؛ لأن الأصل في المبهمة المقادير، وغيرها ليس بهذه المثابة. [هندي: ٧٨] **والثاني:** أي ما يرفع الإهام عن ذات مقدرة.

عن نسبة. أي يرفعه عن ذات شأت عن سعة - وهي المنسوب إليها في الأصل - خاصة في جملة. [هندي: ٧٨]
أو ما ضاهاها: [عن سعة حاصه في ما ضاهاها] من امضاهاها، وهو مشابهة أي فيما شبه الحمة فعية، وهو سم الفاعل نحو: لخص ممتني ماء، أو اسم المفعول نحو: الأرض مفخرة عيونًا، أو الصفة المشبهة نحو: ريد حسن وجهًا، أو اسم التفضيل نحو: ريد أفضل أنا، فإن هذه لصقات مع ضمائر ليست بحمة، لكن يشابهها؛ لأنها منسوبة إلى فاعلها كما أن الفعل منسوب إلى فاعله. [غاية التحقيق: ١٢٢]

وزيدٌ طيبٌ أبًا، وأبوةٌ، ودارًا، وعلمًا، أو في إضافة، مثل: "يعجبني طيبه أبًا، وأبوةٌ، ودارًا،
مثال لما يشبه الجملة
 وعلمًا، والله درّه فارسًا". ثم إن كان اسمًا يصح جعله لِمَا انتصب عنه جاز أن يكون له
التمييز عن النسبة
 ولتعلقه، وإلا فهو لتعلقه، فيطابقُ فيهما ما قصد إلا إذا كان جنسًا، إلا أن يقصد الأنواعُ،
التمييز في الصورتين

أنا وأبوة ودارًا وعلمًا. تكثير الأمثلة يشير إلى كثرة أصناف التمييز حيث يكون اسمًا للمنتصب عنه، أو لتعلقه
 عينًا، أو عرضًا من الأمور الإضافية أو غيرها، فالأب يختل أن يكون له، ويختل أن يكون لتعلقه، وهو عين
 إضافي، والأبوة والدار والنعيم متعلقات، فالأبوة عرض إضافي، والدار عينٌ غير إضافي، والعلم عرضٌ غير إضافي،
 وعرضٌ مثال الفرع بذلك ليستدل به على ذلك في الأصل. [هندي: ٧٨]

درّه: الدر في الأصل الدس، وفيه حير كثير للعرب؛ إذ به معاشهم فأريد به الخير أي لله حيره فارسًا، والفارس
 اسم فاعل من الفراسة بالفتح، مصدرٌ فرس بالضم، أي حذق بأمر الحيل، وأما الفراسة بالكسر، فمن
 التفريس. [فوائد صيائية: ١٤٩] وهذا القول إنما يستعمل في التعجب أي الخير الصادر من الممدوح ليس مما صدر
 عنه، بل هو من صنع الله تعالى، أي لله ما صدر عن الممدوح من خير.

اسمًا يصح: الحمة الفعلية صفة لقوله: "اسمًا" أي اسمًا يصح جعله اسمًا لما انتصب التمييز عنه، وعبارة عنه، وهو
 ما نسب إليه عامل التمييز كريد في "طاب ريد أبًا"، وجعله منتصبًا عنه من باب الجحار لما أن التمييز لم ينتصب
 عنه، لكن لما كان سببًا لنتصب حيث انتصب باعتباره سببًا للفعل إليه، سمي منتصبًا عنه محارًا. [غاية التحقيق: ١٢٣]

جار: الحمة جراء الشرط أي جار أن يكون التمييز اسمًا ما انتصب عنه، وعبارة عنه. [غاية التحقيق: ١٢٣]
 ولتعلقه: [أي ومتعلق ما انتصب عنه] نحو: طاب زيد أبًا، فقوله: أبًا يصح أن يجعل اسمًا لريد، ويترجم بقوله:
 خوش است زید از آن رو که او پدر است، ويصح أن يجعل اسمًا لتعلقه ويترجم بقوله خوش است زید از آن رو که او پدر است. [هندي: ٧٩]
 فهو: أي فالتمييز لتعلق ما انتصب عنه.

ما قصد: من الأفراد، والشبهة، واجمع، أي إن كان المقصود الأفراد أي بالمفرد، وإن كان المقصود المثنى أي به،
 وإن كان المقصود اجمع أي به. [هندي: ٧٩] جنسًا: أي في فطابق في جميع الأوقات إلا وقت كونه جنسًا يقع
 على القليل والكثير، فيفرد لما مرّ، نحو: طاب زيد علمًا. [هندي: ٨٠]

إلا أن يقصد: استثناء مفرغ أيضًا، والمراد بالأنواع ما فوق الواحد، أي يفرد التمييز إذا كان جنسًا في جميع
 الأوقات إلا وقت قصد الأنواع المختلفة، فحينئذ يطابق ما قصد من النوعين أو الأنواع، فيقال: طاب ريد
 عمين، أو علومًا. [غاية التحقيق: ١٢٤]

وإن كانت صفة كانت له وطبقه. واحتملت الحال. ولا يتقدم التمييز على عامله،
والأصح أن لا يتقدم على الفعل خلافاً للمآزني والمبرد.

المستثنى: متصل، ومنقطع، فالمتصل: هو المخرج عن متعدد لفظاً أو تقديرًا بـ "إلا" وأحوالها،
يسمى مفصلاً بـ "أي الاسم المخرج" نحو: ما جاءني إلا ريد

صفة: أي اسم فاعل، أو مفعول، أو صفة مشبهة، أو اسم تفضيل. [هندي: ٨٠]

كانت له: أي كانت بث الصفة صفة لمصوب عنه؛ لأن الصفة مستدعي موصوفا، فاندكور أولى حمل الصفة
عليه، فبدل صاب ريد وند، كان ريد هو ريد، ولا حمل أن يكون به وند، خلاف لاسم حو: صاب
بـ "أ"، فيه حمل أن يكون لأب هو ريد، ويحمل أن يكون له أب كما ساء. [عناية التحقيق: ١٢٤]

وطبقه: أي مضاف إلى مصوب عنه في إفراد، وسببه، والجمع، وتذكير، والتأنيث تكون عديمة
الجنس. [هندي: ٨٠] | الحال: لاستدعاء المعنى على الخافية، حو: صاب ريد فارساً، أي من حيث إنه فارس،
فإن كان ريد وند. [هندي: ٨٠] | ولا يتقدم التمييز: لما ريد كان معمولاً بغير فعل؛ فصعقه، وما ريد كان
معمولاً بفعل؛ فكونه من حيث معنى فاعلاً بفعل، حو: صاب ريد أن ي صاب أبوة، أو مطاوعه، حو: فحرا
لأرض ممد أي فحرا بعبود، لا لا يتقدم لامتناع ثبات فعل لإحسان، وفيه ما فيه. [هندي: ٨١]

على لفعل: يعمل مع فوه في العمل، وذلك؛ لأن التمييز كان، وأصل فعل لإحسان مجمع، ولأن التمييز
كان معمولاً بغير فعل فهو ضعيف العمل، ولا يعمل مؤخر، وند كان معمولاً بفعل، فهو من حيث المعنى
فعل بفعل حو: صاب ريد أن ي صاب أبوة [عناية التحقيق: ١٢٤] | خلافاً للمآزني: أي في رأي عثمان
مدري، وفي بعض مبرّد، وهو يسمي في عثمان مدري، فهو يسمي في حسن لأحسان مدري هو يسمي سبويه
وهو ممد مبرّد، فاحر يتقدم على عامله كان فعلاً، أو سمي لفعل، ومنعول، ووفقهما مبرّد، وهو
يسمي الكسائي، وهو أساد كوفّة أحد العرب، سبع بعد أن فوه العمل. [عناية التحقيق: ١٢٥]

مستثنى: أي من المنعوت مستثنى، ويرد أنه يعرفه كونه كالمشترط صلاحي، ومشرط لا يعرف تعريف
جامع وبـ "ممكن تعريفه". [هندي: ٨٠] | هو المحرّج: حو: ريد عن غير محرّج عن شيء، ويرد عليه أن المحرّج
لا يكون إلا عن متعدد، فيكون قوله: عن متعدد مستدرك، وأجيب: بأنه وإن كان مستدرك لكنه ذكره
ليبيان التفصيل، وهو قوله: "لفظاً أو تقديرًا". [عناية التحقيق: ١٢٦]

بـ "إلا" وأحوالها: حو: ريد عند أخرج عن متعدد لفظاً أو معنى، حو: جاءني أقوم أسنى عنهم ريد،
و"مستثنى عنهم ريد" [هندي: ٨١] | وأحوالها: أي أحوال، لا وهي: غير، وسوى، وحشا، وس، ولا يكون

والمنقطع: المذكورُ بعدها غير مخرج. وهو منصوبٌ إذا كان بعد "إلا" غير الصفة في كلام موجب، أو مُقدِّماً على المستثنى منه، أو منقطعاً في الأكثر، أو كان بعد "خلا، وعدا" في الأكثر، أو "ما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون".

بعدها بعد إلا غير الصفة، وأحياناً غير مخرج عن متعدد هو: ما جاء في أقوم، لا حمراً مصوب: اعلم أن هذا للكلام شروع في بيان أن مستثنى في أي موضع وحب النص، وفي أي موضع جازب النص، وفي أي موضع محفوض، فابتدأ بالصورة لأون أعني وحب النص، وهي في خمسة موضع (متوسط) غير الصفة. وإنما قيد "إلا" بغير صفة؛ لأن "إلا" لو كانت للصفة في حب النص، لم يكون مستثنى بعده تابعاً لما قبلها، كقوله تعالى: **لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ** (الب، ٢٢)، فقط لله بعد، لا شيء هي صفة، أي آله غير الله، فالرفع بالتبعية على الصفة. (متوسط)

في كلام موجب. وإنما قل في كلام موجب؛ لأنه لو كان في كلام غير موجب في حب النص، جازب ما جاء في أقوم، لا ريداً، فريد بخور رفعه على سبيل من أقوم، ويقصد على الاستثناء، وقد حب نص ههنا لا مخرج البذل، وامتناع حمل "إلا" على الصفة. (متوسط)

موجب: والمراد بالموجب أن لا يكون نفي، ولا كذب، ولا استعظام، هو: جاء في أقوم، لا ريداً. (متوسط) أو مقدماً: [أي إذا كان المستثنى مقدماً] وإنما وحب نص، إذ كان مقدماً على مستثنى منه، لأنه لا يصح أن يكون بدلاً ولا صفة، لامتناع تقدم البذل على إسناده، وقد انصفت على موضوع (متوسط)

أو منقطعاً: وثالث من المواضع التي وحب نص مستثنى فيها أن يكون مستثنى منقطعاً عن الأكثر هو جازبي أقوم، لا حمراً، وبذلك وحب نصه حينئذ؛ لأنه منع سبيل لامتناع كونه أحد الأقسام الأربعة (متوسط) في الأكثر. وأربع من مواضع وجوب نص المستثنى أن يكون بعد "خلا" و"عدا"، عند الأكثرين، فهو جازبي أقوم عند ريداً، وخلا ريداً، وإنما وحب النص؛ لأنه معقول به، وحب نص معقول به، وإنما قل في الأكثر، لأهما حرفاً حرراً عند بعضهما، فيكون ما بعدهما محفوضاً. (متوسط)

ما خلا، وما عدا إلخ. والخامس من مواضع وجوب نص المستثنى بعد "ما خلا" و"ما عدا" وليس ولا يكون. وإنما وحب نصه بعد "ما خلا" و"ما عدا"؛ لأن "ما" مصدرية لا تدخل إلا على فعل، فوجب أن يكون خلاً و"عدا" بعد "ما" فعيل، فاعنيها مضمر، والمستثنى بعدهم معقول به، فوجب نصه، فهو: جازبي أقوم ما خلا ريداً، وما عدا ريداً أي ما خلا بعضهم ريداً، أي جازبي أقوم حتى بعضهم ريداً، فهو مصدر في موضع آخر =

ويجوز فيه النصب، ويختارُ البَدَلُ في ما بعدَ "إلا" في كلامٍ غير مُوجِبٍ وذِكْرُ المستثنى منه، مثل: "ما فعلوه إلا قليلٌ،^{على الاستثناء} وإلا قليلاً". ويُعَرَّبُ على حَسَبِ العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكورٍ وهو في غير الموجب؛ ليفيد،^{بالنصب على الاستثناء}
الكلام أو الاستثناء

= أي حايًا بعضهم ريدًا، وإنما وجب نصب المستثنى بعد 'ليس' و'لا يكون'؛ لألهمما فعلاان ناقضان، اسمهما مضممر فيهما، والمستثنى بعدهما حرهما، ويجب نصب حرهما، فوجب نصب تقول: حاءني القوم ليس ريدًا، ولا يكون ريدًا، أي ليس بعضهم ريدًا، ولا يكون بعضهم ريدًا. (متوسط)

البَدَلُ أي بدل بعض؛ إذ البَدَلُ بعد 'إلا' لا يكون إلا كذلك. **غير موجب**. احتراز عن موجب، فإنه قد تقدم أنه منصوب. **وذكر المستثنى منه**: احتراز عن مثل قولك: ما صربت إلا ريدًا، فإنه لا يجوز فيه النصب. **ويعرب** المستثنى على حسب مقتضى العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور، وإنما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب لصحة المعنى، ولم يجر في الموجب لعدم صحة المعنى، فإن مقتضى العمل المنقذ مفاعل يرفع ما بعد 'إلا' بأن يكون فاعلاً له نحو: ما حاءني إلا ريد، وإن اقتضى العمل المفعول به نصب كونه مفعولاً به نحو: ما صربت إلا ريدًا، وإن اقتضى العامل المصدر نصب كونه مصدرًا نحو: ما صربت إلا صرعة، وكذلك في سائر الأشياء، ويسمى مفرغًا. (متوسط)

غير مذكور: فإن قيل: يصح الإبدال إذا كان المستثنى منه مذكورًا أيضًا على حسب العوامل، يقال: ما حاءني أحد إلا ريد، وما ريت أحدًا إلا ريدًا، وما مررت بأحد إلا بريد، وما وجه تخصيص هذا القسم بكونه معرفًا على حسب العوامل؟ قيل: معناه: ويعرب على حسب العوامل بلا تنعية إذا كان المستثنى منه غير مذكور، وأبدل فيما إذا كان المستثنى منه مذكورًا معرب تبع المبدل منه، بخلاف المستثنى المفرغ فإنه لما حذف المستثنى منه وأقيم هذا مقامه، سمي باسمه حقيقة أو مجازًا على حسب الاختلاف، وأعرب على اقتضاء العامل بلا اعتماد أو بلا تنعية. فإن قيل: إذا كان عامل المبدل منه حرف جاز تكريره في البَدَل، كقوله تعالى: **لَسَ شَصْعَتُهُ مِّنْ مَّهْجَةٍ** (الأعراف ٧٥)، فإسدل اندي بعد 'إلا' إذا كان عامل المبدل منه حرف جاز، جاز تكريره في البَدَل أيضًا، نحو: ما مررت بأحد إلا بريد، فهذا اسوع من البَدَل معرب لعدمه بلا تنعية أيضًا، كما إذا كان المستثنى المفرغ في قولك: ما مررت إلا بريد، معربًا عاملاً بلا تنعية، قيل: معناه: ويعرب على حسب العوامل بلا تنعية أسنة إذا كان المستثنى منه غير مذكور، وإذا كان مذكورًا أو أعرب المستثنى بعامل يجوز فيه إعرابه بتكرير العامل بلا تنعية، ويجوز إعرابه بتنعية؛ لأن تكرير عامل المبدل منه في البَدَل جائز لا واجب، فاعرفه. [عاية التحقيق: ١٢٩]

مثل "ما ضربني إلا زيد" **إلا أن يستقيم المعنى**، مثل: قرأت **إلا يوم كذا**، ومن ثم لم يجوز "ما زال زيد إلا علماً". وإذا تعدّر البدل على اللفظ فعلى الموضع، مثل: ما جاءني من أحدٍ إلا زيد، ولا أحد فيها إلا عمرو، وما زيد شيئاً إلا شيء لا يُعاب به؛ لأن "من" لا تزداد بعد الإثبات، و"ما ولا" لا تُقدّران عاملتين بعده؛ لأنهما عملتا للنفي **كلمة**

زائدة أي في الدار
أي حمل البدل
جميع الأيام
بعد لائت

ما ضربني إلا زيد أي ما ضربني أحد إلا زيد؛ إذ عدم ضرب جميع أساس ممكن، خلاف جاءني إلا زيد بتقدير "جاءني كل واحد إلا زيد"، فإنه ممتنع؛ لأنه لا يعيد مكان الاستحالة، ولا قرينة على تقدير المستثنى منه الخاص، وكذلك "ضربني إلا زيد" بتقدير "ضربني كل واحد إلا زيد". [غاية التحقيق: ١٣٠]

إلا أن يستقيم المعنى: استثناء من قوله: 'وهو في غير الموح' أي عدم ذكر المستثنى منه إنما هو في غير موح إلا أن يستقيم المعنى، فإنه حينئذ يعود عدم ذكر المستثنى منه في الإثبات أيضاً، نحو قولك: قرأت إلا يوم الجمعة حوار أن يقرأ كل يوم إلا يوم الجمعة. (متوسط) **إلا يوم كذا** من يوم السبت، أو يوم الجمعة، أو نحو ذلك.

ومن أي ومن أجل أنه لا يعود عدم ذكر المستثنى منه في الموح، يعر أن يقال: ما زال زيد إلا عاد؛ لأن 'زال' للنفي، و"ما" لنفي (أيضاً)، فيكون "ما زال" للإثبات؛ لأن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإثبات، فمعناه ثبت زيد إلا علماً، وهو غير جائز كما مر. (متوسط) **فعلى الموضع**: أي فيحمل على الموضع، أو فهو محمول على محل المستثنى منه عملاً بالمختار على قدر الإمكان. [هندي: ٨٤]

لا يُعاب به: أي لا يبالي به، ولا يلتفت إليه، وهو صفة شيء، وإنما وصف المستثنى بـ "لا يُعاب به" ليكون المستثنى معاكراً للمستثنى منه. [غاية التحقيق: ١٣١] **لأن** وهذا أي تعدد المدن في الأمثلة الثلاثة المذكورة.

الإثبات: فالمستثنى من النفي إثبات، فهو أحد قور إلا زيد في المثال الأول من لفظ أحد' انحرور بـ 'من' رائدة، ثم زيادة من في الإثبات؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل، وهذه الكلمة لا تزداد في الإثبات على أصح المذهب، فتعين بدلها من محل 'أحد'؛ إذ محله الرفع على القاعية، وعدمه الفعل دون 'من' رائدة. [غاية التحقيق: ١٣١]

وما: عطف على قوله: 'من' أي: ولأن ما المشبهة بليس، و"لا" التي لنفي الجنس. **عاملتين**، تمبير، أو حال، أو مفعول ثان لقوله: "لا تقدّران" على تضمين التقدير معنى المحل، أي لا تحلان عاملتين. [غاية التحقيق: ١٣١]

لنفي: أي لأجل النفي؛ لأنه مدار حملها على ليس، وإن، وهو عنة حمتهما عليهما، أو جزء لعه، وعلى التقديرين الأخيرين انتفاؤه انتفاء العلة المنحصرة. [هندي: ٨٤]

وقد انتقض النفي بـ "إلا"، بخلاف "ليس زيدٌ شيئاً إلا شيئاً"؛ لأنها عملت للفعليّة، فلا أثر فيها لنقض معنى النفي لبقاء الأمر العاملة هي لأجله، ومن ثمّ حاز "ليس زيدٌ إلا قائماً"، وامتنع "ما زيدٌ إلا قائماً". ومخفوض بعد "غير، وسوى، وسواء"، وبعد "حاشا" في الأكثر، وإعراب "غير" فيه كإعراب المستثنى بـ "إلا" على التفصيل.

مكوه حرف جر
مستعمل في الاستثناء

١- إلا في مثل الثاني، والثالث؛ لأنها بعد اسمي توجب الإنثاء، وتقاء اعادة المستحصرة يوحي انتفاء حكمه، فهو بدل قوه؛ إلا زيد في مثال اشقي من لفظ 'أحد' كانت 'لا' عاملة في البدل النصب وإن لم يعمل في البدل منه اسمي، فيتم عملها في الإنثاء لما ذكرنا أن البدل في حكم نكير العامل، وكذا لو بدل قوه؛ "إلا شيء" في مثال الثالث من بعض 'شيئاً' كانت 'ما' عاملة في الإنثاء، فتعين إبدالها من المحل؛ إذ محل البدل منه في المثال الثاني ارفع على الانتفاء، وفي الثالث ارفع على الحرية، وعامليهما معوي. [غاية التحقيق: ١٣١]

الاستنباط لا يُعْلم به حيث حور إبداله من المقطع. **معنى النفي** انقضى ههنا مصدر مني نعمعون، أي لا ينافي معنى اسمي بالآ. **لقاء الأمر الخ** يتعق مفهوم قوه؛ فلا أثر أي انتهى أثر نقض معنى لنفي لقاء الأمر حتى عملت "ليس" لأجل ذلك الأمر وهو المعنية، وإذ أثر ضمير العامه؛ لأنها صفة حارية على غير من هي به، وبذا أثبت. [غاية التحقيق: ١٣١] **ومن** أي ومن أجل أن 'ليس' عملت بمعنية؛ ولأنه لا أثر لنقض معنى اسمي في انتقاض عملها، وثم للإشارة إلى امكان الاعتباري. [هندي: ٨٤]

إلا فاسماً بالنصب على أنه حر ليس مع كونه مشتقاً بالآ **وسوى** [بالإضافة؛ لأن كلا منهما لا به الإضافة] قوه؛ 'سوى' مقصورة، وفيه لغتان، كسر لسين وهو المشهور، وضمها، و'سواء' ممدود بفتح سين، وهما ههنا غير منون على الحكاية، وإن نوتتهما جاز أيضاً. [غاية التحقيق: ١٣١]

في الأكثر أي في قول أكثر المحوئين، وما قال في الأكثر حرراً عن قول المترد، فإنه على قوله قد يكون فعلاً بمعنى 'حاشا' كما في لدعاء اسقول: الله اعرفن، ومن سمع دعائي حاشا شيطان. [غاية تحقيق: ١٣٢]

وإعراب غير ثم لما دخلت كلمة "غير" في الاستثناء، وهو اسم متمكن لاند له من الإعراب، شرح في بيان إعرابه، فقال. **إلا على التفصيل** المذكور من وجوب النصب في مستثنى من الموجب، واستقدم، واسقط، وجوره مع احتيار البدل في غير الموجب انتفاء، والإعراب على حسب العوامل في الناقص حو. حاء في القوم غير زيد' بنصب لا به، 'وما جاءني غير زيد' أحد، 'وما جاءني القوم غير حمار' بالنصب، 'وما جاءني أحد غير زيد' بالرفع على البدل، والنصب على الاستثناء، 'وما جاءني غير زيد' على التفریع، وكذا لو قي. [هندي: ٨٥]

و"غير" صفةٌ حملت على "إلا" في الاستثناء، كما حُمِلَت "إلا" عليها في الصفة
 إذا كانت تابعة لجمع منكورٍ غير محصور لتعذر الاستثناء. مثل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا
 آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، وضعف في غيره. وإعرابُ "سوى وسواء" النصب على
 الظرف على الأصح. (الأنباء: ٢٢) حمل إلا على الصفة غير إعراب
 بناء على الصيغة

وغير: متداً بتأويل 'لفظ غير'، وحيثه قوله: 'صفة' أي في الأصل يد هو معنى مغائر، يقال: مررت برجل غير زيد
 أي مغائر له، وانضمير في قوله: 'حملت' للصفة أو لغير بتأويل الكلمة، أو باعتبار حمل الصفة عليه، والحمية
 الفعلية صفة لقوله: 'صفة' أو مستأمة؛ لأنه لما قال: 'غير صفة'، كأن سائلاً قال: فكيف تكون بالاستثناء؟
 فقال: حملت إلخ. [غاية التحقيق: ١٣٢] في الاستثناء حال، أي حال كون "إلا" واقعة في الاستثناء، أو تمييز
 أي من حيث إنها واقعة في الاستثناء، أو ظرف لمفهوم الكلام، أي حملت على 'إلا' وشاركته في الاستثناء،
 فالاستثناء محل الشركة، فكان ظرفاً. [غاية التحقيق: ١٣٢]

كما حملت: صفة مصدر محذوف أي حملاً مثل حمل 'إلا' في الصفة. حال، أو تمييز، أو ظرف على طريقة
 قوله: في الاستثناء. إذا كانت. صرف، لقوله: 'حملت إلا'، أي كما حملت 'إلا' عليها في الصفة إذا كانت
 "إلا" تابعة لجمع منكور، أي واقعة بعد جمع منكور. [غاية التحقيق: ١٣٢]

لجمع منكور: وفي قوله: 'الجمع منكور' احترازٌ عن اجمع المعروف حيث يراد به الاستغراق أو العهد، فإن أريد
 به الاستغراق يعنى التناول حتماً، وإن أريد به العهد يعنى عدم تناول جزءاً، فسم يتعذر الاستثناء. [غاية: ١٣٢]
 غير: أي غير متحقق تناول المستثنى، وعدم تناوله. غير محصور: احتراز عن العدد، نحو: لفلان عني مائة إلا واحداً؛
 لأنه حينئذ لم يتعذر الاستثناء. [غاية التحقيق: ١٣٢]

الاستثناء: إذ المتصل يرمح دحوله جزءاً، والمنقطع يرمح عدم دحوله جزءاً، والجمع المنكور غير المحصور يتناول
 جماعة غير معينة لا يحزم فيها تناول المستثنى ولا عدمه، فتعذره كلاً اسوعين من الاستثناء. [غاية: ١٣٢]
 فيهما آلهة: أي في السماء والأرض أمر الآلهة وأثر قدرته، والآلهة جمع إله.

لفسدتا: أي لحربتنا، ولخرجتنا عن هذا النظم، فـ'إلا' في الآية واقعة بعد جمع منكور غير محصور، وهو قوله:
 'آلهة'، فحملت على الصفة بمعنى غير. [غاية التحقيق: ١٣٢] في غيره: أي في غير الجمع المنكور المذكور.

على الأصح: وإنما قال على الأصح نفيًا لقول من يحريهما بحرى "غير" في جواز وقوعهما غير طرف، فيحيزون
 في السعة: مررت بسواك، وجاءني سواك. [غاية التحقيق: ١٣٣]

خبر "كان" وأحوالها: **هو المسند بعد دخولها، مثل:** "كان زيد قائماً"، وأمره كأمر خبر المبتدأ، ويتقدم معرفة. وقد يُحذف عامله في نحو: "الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير"، وإن شراً فشر"، ويجوز في مثلها أربعة أوجه، ويجب الحذف في مثل: "أما أنت مُنطلقاً انطبقت" أي لأن كنت مُنطلقاً.

حرف كان مبتدأ محذوف الخبر، أي من الملحقات خبر "كان" وإحدى أحوالها، وستعرفها في قسم الفعل إن شاء الله تعالى. [هـدي: ٨٦] **هو المسند بعد دخولها** أي خبر 'كان' وأحوالها هو المسند بعد دخول 'كان' أو إحدى أحوالها، فقوله: 'مسند' شاملاً للخبر المبتدأ وخبر 'إن' وأحوالها، وخبر 'ما ولا'، فمما قال: بعد دخول كان أو إحدى أحوالها حرج خبر المبتدأ، وخبر 'إن' وأحوالها، وخبر 'ما ولا'، مثله: كان زيد قائماً، فقائماً هو المسند بعد دخول 'كان'. (متوسط) **وأمره:** [أي: وحكم خبر كان وشأنه] أي وحكم خبر 'كان' وأحوالها حكم خبر المبتدأ في جواز وقوعه مفرداً أو حمّة، سواء كانت تلك حمّة اسمية أو فعلية، وفي وجوب اشتغال حمّة الواقعة خبر 'كان' على عائد إلى اسمها، وفي جواز تقدم الخبر على الاسم، فتقول: كان زيد قائماً، وكان زيد أبوه قائماً، وكان زيد قائماً أبوه، وكان قائماً أبوه. (متوسط) **كأمر خبر المبتدأ:** أي في قسمه وأحكامه وشرائطه.

ويتقدم: أي يتقدم خبر كان وأحوالها على اسمها، حال كونه معرفة ظاهرة الإعراب؛ لعدم انس لاقترانها بقرينة وهي نصب نحو: كان اصطفى زيد، بخلاف ما إذا لم يكن صاهرة الإعراب، فحينئذ لا يتقدم على اسمها بدون قرينة؛ للروم النسب نحو: كان موسى عيسى، وبخلاف خبر المبتدأ، فإنه إذا كان معرفة ظاهرة الإعراب، فإنه لا يتقدم على المبتدأ مكان الاسم. [عناية التحقيق: ١٣٣] **عامله:** أي عامل خبر 'كان' دون أحوالها عند قيام قرينة، وإنما احتضت 'كان' باحذف أكثرها، ولا يُحذف ذلك إلا في مثل قوله: الناس إجماع. [عناية التحقيق: ١٣٤]

حيراً فحيراً: أي إن كان عملهم خيراً فجزأؤهم خيراً، وإن كان عملهم شراً فجزأؤهم شراً. فحذف 'كان' واسمها؛ بدلالة حرف الشرط التي لا يليها إلا الفعل عليه، وحذف المبتدأ أيضاً بدلالة الفاء التي في جواب الشرط عليه؛ لاقتضائها حمّة اسمية. [عناية التحقيق: ١٣٤] **مثلها:** أي في مثل هذه الصورة، أو في مثل هذه المسألة، وهو كل موضع يجيء بعد 'إن' اشترطية اسمياً، وجزأؤها اسمياً، ويحذف اسمها. [عناية التحقيق: ١٣٤]

أربعة: نصب الأول والثاني بتقدير "كان" مع الاسم في الموضعين، أي إن كان عملهم خيراً، فيكون جزأؤهم خيراً، والثاني رفعهما بتقدير "كان" مع الخبر في الأول، وتقدير المبتدأ في الثاني، أي إن كان في عملهم خيراً، فجزأؤهم خيراً. وثالث نصب الأول ورفع الثاني، أي إن كان عملهم خيراً، فجزأؤهم خيراً، والرابع رفع الأول ونصب الثاني، أي إن كان في عملهم خيراً، فيكون جزأؤهم خيراً. [عناية التحقيق: ١٣٤]

مطلقاً: انطبقت اللام حذفاً قياساً، ثم حذف 'كان' اختصاراً، فوجب رد المتصل مفصلاً تنعذر الاتصال، ورديدت 'ما' بعد 'أن' في موضع كان عوضاً عنها ودلالة عليها، فصار الكلام: أما أنت منصقاً انطبقت (صغير)

اسم "إن" وأخواتها: هو المسند إليه بعد دخولها، مثل: إن زيدًا قائمٌ.

المنصوب — "لا" التي لنفي الجنس: هو المسند إليه بعد دخولها يليها نكرة مضافاً أو مشبهة به، مثل: لا غلامَ رَجُلٍ ظريفٌ فيها، ^{لنفي الحكم عن الجنس} ولا عشرين درهماً لك. فإن كان مفرداً، فهو مبنيٌّ ^{نظير المضاف} على ما ينصب به. وإن كان معرفة، أو مفصلاً بينه وبين "لا" ^{نظير المشبه بالمضاف}
 .

اسم: [متداً محذوف الخبر، أي ومن الملحقات اسم "إن"] وبما انتصب اسم "إن" وأخواته لشبهه بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضي وراء المرفوع لا في كونه فصلة حيث يشترك فيه الحال والتمييز والمستثنى المنصوب. [غاية: ١٣٤]

اسم إن وأخواتها (تركيب) "اسم" متداً مضاف، و"إن" مضاف إليها، وأخواتها عطف عليها، وهو متداً ثان وعائد إلى "اسم إن"، المسند إليه أي اسدي أسد حبرها إلى "اسم إن" خبر متداً ثان، و"بعد" صرف مضاف، دخولها أي دخول إن أو إحدى أخواتها مضافاً إليها، والمتداً الثاني مع حبره خبرٌ للمتداً الأول، أو خبر الأول محذوف أي: ومنه اسم "إن". [حل التركيب: ٣٤] **أخواتها** أي أمثالها، على الاستعارة المصريح بها.

المسند إليه واحترزه عما إذا كان مسنداً إليه. **المنصوب** [متداً محذوف الخبر] وبما لم يقل: "اسم لا" لأن اسمها على الإصلاق ليس من المنصوبات، بل هو قد يكون مسياً، نحو: لا رجل في الدار. [غاية التحقيق: ١٣٥]

بعد دخولها صرف "المسند إليه"، فيه احتراز عن نحو: المتداً وسائر أصناف المسند إليه من غير دخول "لا" النافية للجنس. [غاية التحقيق: ١٣٥] **يلها** أي يلي المسند إليه لفظة "لا"، أي يقع بعد "لا" بلا فاصلة.

نكرة حال من الضمير المستكن في يليها، أي حال كون ذلك المسند إليه نكرة، وكذلك قوله. "مضافاً" أي حال كون ذلك المسند إليه مضافاً أو مشبهة به، أي بانصاف في تعينه شيء هو من تمام معناه. [غاية التحقيق: ١٣٥]

أو مشبهة به احتراز عن النكرة المفردة، فإنها مسية. **فيها** خبر بعد خبر، وبما أتى بقوله: "فيها" ولم يكتف بقوله: "ظريف"؛ لئلا يلزم الكذب بغير طرفة كل غلام رجل. **فإن كان** اسم "لا" التي لنفي الجنس.

مفرداً: أي غير مضاف ولا مشبه به، ولا يجوز أن يكون الضمير عائداً إلى "المنصوب بلا" حيث لا يستقيم الحمل؛ لأن "المنصوب بلا" ليس بمفرد، ولا يترتب على هذا شرط قوله: "فهو مبني"؛ لأن هذا الضمير حينئذ كان عائداً إليه أيضاً فيفسد المعنى، بل الضميران عائداً إلى اسم "لا" المذكور حكماً؛ إذ المطلق المذكور بدلالة انقياد أي فاسم "لا" مبني. [غاية التحقيق: ١٣٥] **ما ينصب به** للحقة ولموافقة حالة الإعراب على ما ينصب به من الفتحة، أو الألف، أو الياء. وينصب مسنداً إلى الضمير، أي على ما ينصب هو به، أو إلى ضمير قوله: "به" على تقدير: على ما يقع النصب به، والأول أصوب. [هندي: ٨٧]

بينه وبين لا أي بين الاسم ولا، والظرف مفعول ما لم يسم فاعله [غاية التحقيق: ١٣٦]

وجب الرفع والتكرير. ومثل: "قضية ولا أبا حسن لها" متأول. وفي مثل: لاحول ولا قوة إلا بالله ^{على الابتداء} خمسة أوجه: فتحهما، وفتح الأول ونصب الثاني، ورفعها، ورفعهما، ورفع الأول على ضعف وفتح الثاني. وإذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل، ^{على أن لا لنفي الجنس} على "لا".

والتكرير مطابقة السؤال. [هدي: ٨٧] أما الرفع في المعرفة فلامتناع أثر 'لا' انافية للجنس فيها، وأما في المفعول لضعف 'لا' عن التأثير مع المفعول. [من غاية التحقيق: ١٣٦] ومثل جواب سؤال، وهو أن يقال: أبو الحسن معرفة لكونها عملاً، فإنه كنية على س أي طاب. ولا رفع فيه ولا تكرير، فأجاب بأنه متاوّن بالكرة أي بتقدير امثل، أي هذه قضية ولا مثل أي حسن لها، وهو في المعنى نكرة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، أو صفة اشتهر هذا العلم بها أي هذه قضية ولا حاكم لها، ودلت: لأن عينا كان مشهوراً بالحقومة، قال: "أفضاكم علي" وظهره قولهم: "لكل فرعون موسى" أي لكل حار قاهر عادى، قيل: هذا قول الصحابة كانوا يقولون عند انقضاء، ومعناه هذه قضية مشككة لا يسبق بالحكم فيها غير أبي الحسن. أو معناه هذه حكم وليس أبو الحسن حاضراً فيه. [غاية التحقيق: ١٣٦]

لاحول ولا قوة إلا بالله ثم قيل في تفسير قول: 'لاحول ولا قوة إلا بالله' مرفوعاً إلى النبي ﷺ لاحول من معصية الله تعالى إلا بعصمته، ولا قوة على صاعة الله إلا بعونه، أي لا رجوع ما عن معصية الله إلا بعصمته، ولا طاقة لنا في طاعة الله تعالى إلا بتوفيقه. [غاية: ١٣٧] فتح الاسمين على أن لا فيهما لنفي الجنس. **ونصب الثاني** حملاً على مقصده، وقولاً بأن 'لا' فيه رائدة لتأكيد النفي. ورفعها: اشالت فتح الأول على أن 'لا' فيه لنفي الجنس، ورفعها أي رفع الثاني على أن 'لا' فيه رائدة لتأكيد النفي، وأنه معصوف على محل الأول؛ لأن محله الرفع على الابتداء. [غاية التحقيق: ١٣٦] ورفعهما أي رفع الاسمين على عدم الساء، واحمل على الابتداء لمطابقة السؤال؛ لأنه حيث جوب من قال: أحول لنا أم قوة؟ ورفعهما في المكرر غير المفعول لمناسبة السؤال وإن كان فيه محاجة قياسية [غاية: ١٣٦] على ضعف. لأن عمل 'لا' معي 'ليس' ضعيف؛ لقصور شبهه به.

لم يتغير. أي لم يتغير تأثير 'لا' في استبعاد، ولا في التابع؛ لأن الهمزة لا تنصل عمل عاملي، تقول: ألا رجل في اندار، ألا علام رجل فيها، بخلاف ما إذا دخل الحار عليه، فإنه يتغير العمل نحو: آديتي بلا جرم، وخدمته بلا مال. [غاية التحقيق: ١٣٧] فإن قيل: لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق إلا في المعرب، وقولك: 'لا رجل في اندار، ولا علام فيها' مبني فكيف يقال: لم يتغير العمل؟ قيل: المراد بالعمل ههنا العمل المعوي دون الاصطلاح، أو المراد بالعمل أعم من أن يكون حقيقياً كما في 'لا علام رجل فيها'، أو شبيهاً به كما في 'ألا رجل فيها' فإن فتحه يشبه النصب في العروض، والاطراد. وأما في قول الشاعر:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً

ومعناها: الاستفهام، والعرض، والتمني. ونعت المَبْنِيَّ الأوَّل مفردًا يليه مَبْنِيٌّ ومعرَّبٌ رفعًا
 ونصبًا، مثل: لا رجلٌ ظريفٌ، وظريفٌ، وظريفًا، وإلا فالإعرابُ. والعطفُ على
 اللفظ وعلى المحل جائزٌ في مثل: لا أب، وابنًا، وابنٌ. ومثل: "لا أبا له، ولا غلامي
 له" جائزٌ تشبيهاً له بالمضاف
 يحذف النون

= فتقديره: ألا ترونني، أو محمول على الضرورة لما عرف من امتناع توين المبني إلا لأجل الضرورة حتى قيل بأن
 قوله: "سلام الله يا مطرٌ علينا" شاذ قبيح. (الهداد) ومعاها. أي معنى الهزمة الداحضة على "لا".
 الاستفهام قال الأندلسي: لا أعرف أحدًا يلحق ألف الاستفهام أداة النفي، فتكون الألف مجرد الاستفهام، بل
 لابد وأن تكون للإنكار، أو التوبيخ، أو التمني، أو العرض، وقال السبكي: إن حال "لا" في العرض كحاله قبل
 اهزمة، ونعته المصنف، ورد ذلك الأندلسي وقال: هذا خطأ؛ لأنه إذا كانت عرضًا كانت من حروف الأفعال،
 فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو: ألا ريذاً تكرمه. (الهداد) والعرض نحو: ألا تنزل يا، فحسن إليك.
 مفرداً حال من ضمير قوله: "المبني" أي حال كون النعت مفردًا. [غاية التحقيق: ١٣٧]
 يليه حال مترادفة أو متداخلة، أي حال كون النعت مفردًا يلي اسمي من غير فصل بينهما. [غاية التحقيق: ١٣٧]
 مبني حملاً على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما معنى لدلالتهما على شيء واحد، ولمكان الاتصال بينهما إذ الكلام
 في النعت غير المفصول، ولتوجه النفي إليه؛ لأن الصفة هي المعينة من حيث المعنى. [غاية التحقيق: ١٣٧]
 ونصباً حملاً على لفظه من حيث أن فتحه يشبه النصب في العروض والاصطاد كحركة المنادى، وقوله: 'رفعاً
 ونصباً' مصدران بوعيان بقوله: 'معرَّب' ومصوبان على نزع الحافض أي معرب برفع ونصب. [غاية: ١٣٧]
 وإلا أي وإن لم يكن كذلك بأن كان غير أول، أو مصافاً، أو مشبهاً به، أو مفصولاً. [هدي: ٨٩]
 والإعراب مبتدأ محذوف الخبر، والحملة جراء الشرط، أي فالإعراب واجب رفعاً ونصباً لعدم علة البناء حينئذ
 كما ذكرنا نحو: لا غلام رجل ظريف في الدار، ونحو: لا رجل ظريف كريم فيها، ولا رجل راكب فرس
 عدي، ولا رجل حير ملك في البلد، ولا رجل في امداد كريم. [غاية التحقيق: ١٣٨]

والعطف لما فرع عن بيان حكم نعت المبني شرع في بيان حكم المعطوف عليه فقال. [غاية التحقيق: ١٣٨]
 حانر في مثل أي: والعطف من غير تكرير "لا" على المبني مع "لا" على الفتح جائز على لفظ المبني وعلى محله، نحو:
 لا علام وجارية برفع جارية على محل "لا غلام"، ونصبها على لفظ "لا علام". (متوسط) ومثل اعلم أنه يجوز أن
 يقال في مثل "لا أب له ولا علامير له": لا أبا له ولا علامي له، أي يجوز أن يعطى له حكم الإضافة تشبيهاً له
 بالمصاف مشاركته المضاف في أصل المعنى؛ لأن المضاف -وهو أبوه وعلاماه- بمعنى أب له، وعلامان له. (متوسط)

لمشاركته له في أصل معناه، ومن ثم لم يجر "لا أبا فيها"، وليس بمضاف لفساد المعنى خلافاً لسيوييه. ويحذف كثيراً في مثل: لا عَلَيْكَ أَيُّ لَّا بِأَسْ عَلَيْكَ.

خبر "ما ولا" ^{سمة لا} مشبهتين بـ ليس: هُوَ الْمَسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهِمَا، وَهِيَ لُغَةٌ حِجَازِيَّةٌ، وَإِذَا زِيدَتْ "إِنْ" مَعَ "مَا" أَوْ انْتَقَضَ النْفِيُّ بِـ "إِلَّا" ^{صفة ما ولا}،

ومن ثم أي ومن أجل أن حوار 'لا أبا له ولا علامي به' من أجل التشبيه بالإضافة من حيث مشاركته به في أصل معناه لم يجر أن يقال: 'لا أبا فيها'؛ لعدم مشاركته بمضاف في أصل معناه، وذلك؛ لأن الإضافة ههنا لا يكون معنى 'أي' (متوسط) وليس بمضاف أي قوساً: 'لا أبا به، ولا علامي به' ليس بمضاف إلى الصمير كما ذهب إليه سيوييه، فإن سيوييه ذهب إلى أن 'أبا' في قولنا: 'لا أبا له مصاف إلى الهاء، واللام زائدة بتأكيد الإضافة، والمصنف * أشار إلى بطلان مذهب سيوييه، فقال: إنه ليس بمضاف؛ لأنه لو كان مصافاً لفسد معناه، وذلك؛ لأن معنى 'لا أبا به' لا أبا، وحينئذ بقي 'لا' بلا خبر، وهو غير جائز، وعمل 'لا' في المعارف وهو غير جائز (متوسط) خبر ما: مبتدأ محذوف الخبر، أي منه خبر 'ما، ولا'.

ليس في النفي والدخول على الاسم، ويتعلق بالمشبهتين. بعد دحوسها أي بعد دخول "ما ولا"، إضافة المصدر إلى الفاعل، واحترر به عما إذا كان مسنداً بغير دحوسهما كخبر المبتدأ ونحوه. [هـدي: ٩٠] وهي أي انتصاب خبر 'ما، ولا'، والتأنيث باعتبار خبر. [هـدي: ٩٠] حجازية أي وعة بعمار 'ما، ولا' عمل 'ليس' وعة أهل الحجاز؛ لأن بني تميم لا يعمومها عمل 'ليس' بدحوسهما على القيتين أعني الاسم، والفعل (متوسط) وإذا زيدت هذه إشارة إلى أشياء تصل عمل 'ما، ولا'، أحدها: 'إن' إذا زيدت بعد 'ما'، فإنه يصل عمل 'ما' لضعف عملها بالمفصل بينها وبين معمولها، نحو: ما إن زيد قائم، وأشار المصنف إليه بقوله: 'فإذا زيدت إن مع ما'، وثانيها: أنه إذا انتقص النفي بلا حو: ما زيد إلا قائم، وإنما يبطل عملها حينئذ؛ لأنها إنما تعمل بسبب المشاهدة بليس لأجل النفي، وقد بطلت حينئذ، فيصل عملها، وأشار إليه بقوله: 'إذا انتقص النفي بلا'، وثالثها: أنه إذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها، حو: ما قائم زيد، ضعفتها في عمل، فم تقو في تصرف (متوسط) أو انتقض: إنما يبطل عملها حينئذ؛ لأنها إنما تعمل بسبب المشاهدة بليس لأجل النفي وقد بطلت، فيصل عملها؛ إذ الحكم ينتفي بانتفاء عنه المحصورة أو حرثها، ونقر عن يونس حوار الأعمال مع الانتقاص تمسكاً بقول الشاعر:

وما الدهر إلا مجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً

وقول الآخر:

وما حق الذي يعثو غماراً ويسرق ليله إلا نكالا

أو تقدّم الخبر بطل العمل، وإذا عطف عليه بموجب فالرفع.

أي غير ما ولا

المجرورات

هو: ما اشتمل على علم المضاف إليه. والمضاف إليه: كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف متدا. فالتقدير
حرف الجر لفظاً أو تقديرًا مرادًا.

= وأجيب بأنه ليس في البيتين تنصيص على الإعمال؛ جواز أن يكون 'محو' أو 'نكالاً' محمولاً على حذف الفعل أي وما الدهر إلا يشبه محوًا، وعلى جعل 'معدنًا' مصدرًا مبنيًا، وجعل التركيب من باب 'ماريد لإسيرًا' أي وما صاحب الحاجات إلا يعدب معدنًا، وقس عليه تأويل البيت الثاني. [غاية التحقيق: ١٤٠]
وإذا عطف عليه أي إذا عطف على حرف 'ما، ولا' بحرف عطف موجب هو 'بل، ولكن' بطل عملهما لصلان ما هو سبب عملهما وهو النفي، فالرفع حملاً على محل حرف 'ما، ولا' من حيث هو المتدا في الأصل نحو: ماريد قائماً بل قاعد، ولكن قاعد. (متوسط) بموجب أي بحرف عطف موجب أي مثل ما بعده، ومفيد لإيجاب النفي، وهو 'ن، ولكن' مثل، ماريد قائماً بل قاعد، ولا رجل قائماً ولكن قاعد، وأما إذا عطف بحرف غير موجب مثل: ماريد قائماً ولا قاعد، فحكمه حكم مامر من المعطوفات [هندي: ٩٠]

المجرورات: متدا، أو حرف متدا محذوف، أي هذا ذكر المجرورات. [غاية التحقيق: ١٤٠]

هو ما اشتمل: 'و' هو' في 'هو ما اشتمل' فصل أو متدا، و'ما' حرف المجرورات أو حرف 'هو'، أي هو اسم أو معرف اشتمل على علم المضاف إليه، وهو الجر، والياء. [غاية التحقيق: ١٤٠] كل اسم: "كل اسم" تسيهاً على أن المضاف إليه لا يكون إلا اسماً. ونحو قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ عِندَ رَبِّهِ﴾ (سائده ١١٩)، ﴿سَبِّحْ فِي عَشْرِ﴾ (النمر ٨٧) بتأويل المصدر، أي يوم نفع الصادقين ويوم الفخ في الصور، فيكون المراد بالاسم أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً. [غاية التحقيق: ١٤٠] شيء: وإنما قال: شيء "تسيهاً على أن المضاف قد يكون اسماً، وقد يكون فعلاً نحو: علام ريد، ومررت ريد. [غاية التحقيق: ١٤٠]

بواسطة حرف الجر: وإنما قال: "بواسطة حرف الجر" احترازاً عما نسب إليه شيء لا بواسطة حرف الجر كسنة الفعل إلى الفاعل أو المفعول به بلا واسطة. [غاية التحقيق: ١٤٠] لفظاً أو تقديرًا: نحو: علام ريد، وحاتم قصة، وهما غيران، أي بواسطة تلفظ حرف احر أو تقديره، أو حيران لـ "كان" المحذوفة أي ملموطاً كان أو مقدرًا. [هندي: ٩١] مراداً: حال أي حال كون ذلك المقدر مراداً أي طاهرًا أثره أي محروراً ما بعده، وفيه احتراز عن نحو: صمت يوم الجمعة، فإن الحذف فيه غير مراد. [غاية التحقيق: ١٤١]

فالتقدير: [الماء لتفسير أي تقدير حرف الجر] فقوله: "التقدير" مبتدأ، وقوله: "شرطه" مبتدأ ثان، وقوله: "أن يكون" مضاف اسماً حرف المتدا الثاني، والحملة حرف المتدا الأول، أي: شرطه كون المضاف اسماً. [غاية التحقيق: ١٤١]

شرطه أن يكون المضاف اسمًا مجردًا تنوينه لأجلها وهي معنوية ولفظية، فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معموها، وهي إمّا بمعنى اللام في ماعدا جنس المضاف وظرفه، وإمّا بمعنى "من" في جنس المضاف، أو بمعنى "في".....

شرطه أي شرط تقديره أن يكون المضاف اسمًا لا فعلاً، بخلاف تلفظ الحرف حيث لا يشترط فيه أن يكون المضاف اسمًا نحو: مرتت ريد. [غاية التحقيق: ١٤١] **نونه** مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "بجردًا" وهو صفة قومه: 'اسمًا'. **لأجلها** أي لأجل الإضافة كـ 'علام ريد، وصارب عمرو، وحسن الوجه، وضارب ريد، وضارب ريد' فلا يجوز 'العلام زيد، والصارب زيد' بسقوط التنوين لأجل اللام لا لأجل الإضافة. [غاية التحقيق: ١٤١] **معنوية** أي منسوبة إلى المعنى؛ لأنها تنفيد معنى في المضاف تعريفاً أو تخصيصاً. [هندي: ٩٢] **لفظية** أي منسوبة إلى اللفظ فقط لإفادتها التحميف فيه دون المعنى لعدم سرانيتها إليه. (حامي) **فالمعنوية** أي فعلاية المعنوية كون المضاف كذا أو المعنوية ذات كون المضاف كذا، وإلا لا يستقيم الحمل. [هندي: ٩٢] **صفة**: احتراز عن نحو: ضارب زيد، والحسن الوجه.

معموها احتراز عن حروح نحو: مضارع مصر، وكريم اسد؛ لأنه صفة غير مضافة إلى معموها، فكونه غير صفة مضافة إلى معموها إمّا بأن يكون غير صفة كـ 'علام ريد أو يكون صفة لكنها تكون مضافة إلى غير معموها كما مر. [هندي: ٩٢] **بمعنى اللام** ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يخور التصريح بها، بل يكفي قاعدة الاحتصاص بني هو مدلول اللام، فقولت: 'صور سياء' و'يوم الأحد' بمعنى اللام، ويصح إصهار اللام في مثله، فالأولى إدد أن نقول: نحو: "صرب اليوم، وقبيل كربلا" بمعنى اللام كما قاله نافي النجاة، ولا نقول: إن إضافة المصروف إلى المصروف بمعنى في، فإن أدنى ملاسة واحتصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام، كقول أحد حاملي الحشة صاحبه: 'أحد صرفت'، ونحو: 'كوكب لخرقاء' لسهيل، وهي التي يقال لها إضافة لأدنى ملاسة. [رصي: ٢٣٨ ٢]

في ماعدا موصولة أو موصوفة، أي في المضاف الذي عدا جنس المضاف وظرفه. [هندي: ٩٢] **المضاف وظرفه** يعني إذا م يكن المضاف إليه من جنس المضاف ولا ظرفه، وهو ما إذا كان المضاف إليه ما ياب للمضاف نحو: علام ريد، أو أخص منه مصباً نحو: يوم الأحد، وعدمه فقه. [غاية التحقيق: ١٤٢] **جنس المضاف** أي في المضاف إليه الذي هو جنس المضاف، ويعني يكون المضاف إليه جنس المضاف أن يكون بينهما عموم وحصوص من وجه كما مر، وهذا معنى قول بعض المحققين، وهو أن يصح إطلاقه على مضاف وعني غيره أيضاً، فعلى هذا "عض القوم، ويوم الأحد، وعدمه فقه، وجميع القوم، وعين ريد، وطور سياء" وسعيد كرر كلها بمعنى اللام، بعضها لعدم صحة إطلاق المضاف إليه على المضاف، وبعضها لعدم إطلاقه على غيره. [هندي: ٩٢]

في ظرفه، وهو قليلٌ مثل: غلام زيد، وخاتم فضة، وضربُ اليوم، وتفيد تعريفًا مع المعرفة، وتخصيصًا مع النكرة. ^{مثال الإضافة باللام} وشرطها تجريدُ المضاف من التعريف، وما أجازته الكوفيون ^{الإضافة بمن} من "الثلاثة الأثواب" ^{المضاف إليه} وشبهه من العدد ضعيفٌ. واللفظية أن يكونَ المضاف صفةً مضافة إلى معمولها، مثل: ضاربُ زيد، وحسن الوجه، ولا تفيدُ إلا تحفيظًا في اللفظ،

في ظرفه أي في المضاف إليه الذي هو طرف المضاف، سواء كان طرف رمان أو طرف مكان نحو: ضرب اليوم، وقيل كربلاء. [غاية التحقيق: ١٤٣] وهو قليل أي كون الإضافة معنى "في" قليل في الاستعمال. وصرب اليوم مثال الإضافة بمعنى "في" وأعلم أن إحصاء المعنوية في الأقسام الثلاثة استقرائي. [هندي: ٩٣] تعريف مع المعرفة [أي تعريف المضاف] وإنما أفادت هذه تعريفًا مع المعرفة؛ لأن وضعها على أن يفيد أن بين المضاف والمضاف إليه خصوصية ليست لغيره فيما دس عليه لفظ المضاف، فلذلك أفادت التعريف. (صغير) وتخصصًا [تخصص المضاف] نحو: غلام رجل، فإن التخصيص تقبيل الشركاء، ولا شك أن الغلام قبل إضافته إلى رجل كان مشتركًا بين غلام رجل، وعلام امرأة، فلما أضيف إلى رجل حرج عنه غلام امرأة، وقّت شركاء. [فوائد صيائية: ١٧٨] تجريد المضاف لأن الإضافة إن كانت إلى معرفة أدى إلى إجماع بين تعريفيين، وهو مطروح في لعنهم، وإن كان إلى نكرة لم يستقم؛ لأن تعريفه أوسع من تخصيصه. (صغير) وما أجازته هذا جواب عن سؤال مقدر وارد على ما ذكره من قبل، وهو أن شرط الإضافة تجريد المضاف من حرف التعريف، والكوفيون يقولون: "الثلاثة الأثواب" و"الأربعة الدراهم"، و"الخمس الكتب"، وأجاب عنه بأنه صعب لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء؛ لأن استعمال الفصحاء "ثلاثة الأثواب". (متوسط) من العدد نحو: الخمسة الدراهم، والمائة الديار. واللفظة [أي علامة الإضافة اللفظية تحذف المضاف من المتدا] أي الإضافة اللفظية متدا، وأن حرف ناصبة، 'يكون' ناقصة، والمستتر فيه اسمُه عائد إلى المضاف، 'صفة' حيرة، و'مضافة' نعت ها، وإلى معمولها أي معمول الصفة متعلق بمضافة، والخمسة خيرها. [حل التركيب: ٣٧] المضاف صفة احتراز عما إذا لم يكن صفة كغلام زيد. [هندي: ٩٤] صفة وهي اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة. [غاية التحقيق: ١٤٥] مضافه إلى معمولها وفي قوله: "مضافة إلى معمولها" احتراز عما إذا كانت الصفة مضافة إلى غير معمولها، نحو: مصارع مصر، وكرمه العصر، وضارب زيد أمس، فإنه إضافة معنوية. [غاية: ١٤٥] حسي الوجه إضافة الصفة المشبهة إلى الفاعل. إلا تحفيظًا ولا يفيد تعريفًا ولا تخصيصًا لكونه بتقدير الانفصال. في اللفظ حقيقة أو حكمًا، والتحفيظ تحذف التووين المقدرة نحو: 'حواج بيت الله، وضاربك' تحفيظ في اللفظ حكمًا؛ إذ المقدّر كالمفوض، فإن قيل: ما فائدة قوله: 'في اللفظ'؟ قيل: فائدته الإشارة إلى وجه التسمية، أو تحقيق التقابل صريحًا. [هندي: ٩٤]

وَمِنْ ثَمَّ جاز "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ الْوَجْهِ"، وَاَمْتَنَعَ "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنَ الْوَجْهِ"، وَجاز "الضَّارِبُ زَيْدٌ"، وَ"الضَّارِبُ زَيْدٌ"، وَاَمْتَنَعَ "الضَّارِبُ زَيْدٌ" خِلَافًا لِلْفَرَاءِ، وَضَعَفَ:

الْوَاهِبُ الْمَائَةُ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا

عبد تذكّر مائة

وَمِنْ ثَمَّ: أي ومن أجل أن الإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفاً، ولا تفيد تعريفاً، ولا تخصيصاً. [هـدي: ٩٤] حار: حصول المطابقة سكرة الصفة والموصوف حيث م تعد لإضافة المقضية إلا تخفيفاً، ولو أفادت تعريف لا تمتنع عدم مطابقة. [هـدي: ٩٥] وَاَمْتَنَعَ: سكرة الصفة مع تعريف الموصوف، ولو أفادت الإضافة المقضية تعريف لحار حصول المطابقة. [هـدي: ٩٥] وَجَارِ الضَّارِبُ زَيْدٌ: حصول التخفيف حذف بون تشبیه. وَالضَّارِبُ زَيْدٌ: لحصول التخفيف حذف بون اجمع. وَاَمْتَنَعَ: عدم حصول لتخفيف بهذه الإضافة؛ إذ التمييز حدث لأجل اللام، فم يحصل بالإضافة تخفيف، وكذا تمتع 'الحسن وجهه'، و 'الحسن وجه' بالإضافة ونحو ذلك، عدم انتخفيف مع ك اشاي يتضمن صفة معرفة بى لسكرة أيضاً. [غاية تحقيق: ١٤٦] لِلْفَرَاءِ: لأن الفراء حوره ساء على أن الإضافة سابقة على الألف واللام، أو حملاً على اضرار مرجح، واضراريت، وجواب الأول أن اللام سابقة على الإضافة؛ لأنه تحقيق ذت لاسمه، والإضافة لتحقيق عارض من عوارضه، وهو انتخفيف، وتحقيق ادت سابق على تحقيق الصفات. (متوسط) وَضَعَفَ: جواب سؤال مقدر، تقريره: أن 'عندها' في هذا، لشعر عصف على مائة المضاف إليها الواهب، فهو كالواهب عندها، فيكون كالضارب زيد، فهو امسح 'ضارب زيد' لرم متاع مثله، وهو حار بدين الوقوع؛ فأجاب مُصَفِّ: * عنه: وضعف يعني هذا القول ضعيف، لا بقوى في الصفة، حيث يستدل به. (موسوي محمد معشوق علي -) الْوَاهِبُ: والبيت بتمامه:

الْوَاهِبُ الْمَائَةُ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا عَوْذًا يَرْجِي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

أي مدوحه لواهب المائة، الهجان أي البص من السوق يستوي فيه اجمع والواحد، و'هجان صفة بمائة أو بذر عنها، أو من قبيل الثلاثة لأثوب' كما هو مذهب الكوفيين، 'وعندها' أي راعيتها تشبیهاً به باعد تقديمه حق خدمتها، أو عنده حقيقة بإضافته إليها لأذن ملايسة عوداً بدين المعجمة جمع عند، أي حديثات التثنية حار من المائة. يرجى 'بازء المعجمة والحيم على صفة المعلوم المذكور أي يسوق وقاعه ضمير العبد، و'صفاتها' منصوب على المفعولية، أو على صيغة المحذور المؤث و أضفائها' مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، وحقيقة الأمر لا تنكشف إلا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة. [هوند صياثية: ١٨٢] [و معنى آن ست که ای کسیکه بخشنده است صد شتر سفید باینده ایشان یعنی شتر بآن ایشان. (سراج المتعممين)]

وإنما جاز "الضارب الرجل" حملاً على المختار في "الحسن الوجه"، و"الضاربك" وشبهه فيمن قال: إنه مضاف حملاً على "ضاربك". ولا يُضاف موصوف إلى صفة، ولا صفة إلى موصوفها، ومثل مسجد الجامع، وجانب العربي، وصلاة الأولى، وبقلة الحمقاء متأول.

وإنما حار: هذا جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: إن من الواجب أن يتمتع 'الضارب الرجل' بياء على ما ذكرته لعدم إفادته التحفيف؟ وأجاب عن ذلك أن يقال: إنما حار حملاً على 'الحسن الوجه' مشابته له من حيث أن المضاف في صورتين صفة معرفة بلام التعريف، والمضاف إليه يعرف بلام التعريف. (متوسط)

والضاربك جواب سؤال آخر، وهو أن يقال: جاز 'الضاربك'، وشبهه على الإضافة مع عدم التحفيف؛ لأن سقوط التنوين لأجل اللام دون الإضافة. [غاية التحقيق: ١٣٧] فيمن في قول من قال وهو سيويه ومن تابعه. إنه مضاف دون من قال: به غير مضاف، والكاف منصوب محل على المعوية، والتنوين محذوف لاتصال الضمير، فإنه حينئذ لا يحتاج جوازه إلى حمل. [غاية التحقيق: ١٤٧]

حملاً على صاربك. فأجاب أن انقياس كان يقتضي عدم حوار، لكنه إنما حار حملاً على صاربك. وإضافته تفيد التحفيف حذف التنوين المقدرة؛ إذ التنوين الساقطة لاتصال الضمير، وعوه من غير اللام، والإضافة مقدرة، فإذا اعتبرت الإضافة سقطت من التقدير، فحصل التحفيف في اللفظ حكماً، إذ المقدّر كالمحفوظ، ووجه الحمل مشاركتها في حذف التنوين قبل الإضافة. [غاية التحقيق: ١٤٧] ولا يضاف لثلاث يلم جمع بين الصدين، وهو تبعية الصفة لكونها صفة، وعدمها لكونها مضافاً إليها، ولأن موصوف أحص أو مساو، والمضاف لا يخور أن يكون أحص أو مساوياً؛ للزوم كونه مبائناً أو أعم، فيتبينان. [هندي: ٩٦]

إلى موصوفها: لأن إضافتها يستلزم تقدم الصفة على موصوفها، أو تأخر المضاف عن المضاف إليه، وكلاهما ممتنعان. [غاية التحقيق: ١٤٨]

ومثل إلخ: هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن قولكم: "لا يضاف الموصوف إلى الصفة مفقوص بقول العرب: 'مسجد الجامع، وجانب العربي، وصلاة الأولى، وبقلة الحمقاء'، وذلك؛ لأن الجامع صفة للمسجد، والعربي صفة للجانب، والأولى صفة للصلاة، والحمقاء صفة للبقلة؛ لأنه يقال: المسجد الجامع، والجانب العربي، والصلاة الأولى، والبقلة الحمقاء، وجوابه أنه متأول أي ما دل الدليل على أنه لا يخور إضافة الموصوف إلى صفة، وحب التأويل على أنه لا يخور إضافة هذه الأشياء لثلاث يلم ترك الدليل، وتأويله أن تقدير هذه الأشياء 'مسجد الوقت الجامع، وجانب المكان العربي، وصلاة الساعة الأولى، وبقلة الحمة الحمقاء'، فإنه كما يوصف المسجد بالجامع، فكذلك يوصف الوقت بالجامع، وهكذا القول في البواقي. (متوسط)

ومثل "جرد قطيفة، وأخلاق ثياب" متأول. ولا يضاف اسمٌ مُمَّاثلٌ للمضاف إليه في العموم والخصوص كـ"ليث، وأسد، وحس، ومنع" لعدم الفائدة، بخلاف "كلّ الدراهم، وعين الشيء" فإنه يختصُّ به. وقولهم: "سعيد كرز" ونحوه متأول.

جرد قطيفة هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: إن قولكم: "لا يضاف صفة إلى موصوفها" مقصور بقوله: 'جرد قطيفة، وأخلاق ثياب'، وذلك؛ لأن 'جرد' صفة قطيفة، و'أخلاق' صفة ثياب؛ لأنه يقال: قطيفة جرد، وثياب أخلاق، وأجاب عنه بأنه متأول؛ لأنه لما دلّ الدليل على امتناع إضافة الصفة إلى الموصوف، وجب تأويل هذه الأشياء لكلاً ينزّم ترك الدليل، وتأويلها: أن هذه الإضافة بمعنى 'من' وليس 'جرد' صفة للقطيفة، ولا أخلاق صفة لثياب وإن كانت صفة في قولنا: قطيفة جرد، وثياب أخلاق؛ لأنه لما حذف الموصوف واستعملت الصفة مقام الموصوف، استعني عن إيراد الموصوف، ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمالات، وهو أن 'جرد' من أي حس هو، والأخلاق من أي حس هي، 'توا موصوفاتها، وأضافوها إلى موصوفاتها بأن لها، لا نظراً إلى أنها إضافة الصفات إلى موصوفاتها، فقلوا: 'جرد قطيفة، وأخلاق ثياب'، وهذه إضافة بمعنى 'من'. (متوسط)

ولا يضاف أي لا يضاف أحد المترادفين والمتساويين إلى الآخر. [حاشية معصاء على شرح الحامي: ١٨٥]

في العموم بأن يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر، يعني لا يضاف أحد لآخرين اسمائين في العموم والخصوص إلى الآخر، سواء كانا متساويين كإسمان وناطق، أو مترادفين كليث وأسد. [عانة: ١٤٩]

كليث وأسد مثال مترادفين في الأعيان. **وحس ومنع** مثال مترادفين من المعاني، فلا يقال: ليث الأسد، ولا مع حس لعدم الفائدة المطلوبة من الإضافة، وهو التعريف والتحصيل؛ لامتناع كون شيء معرفة نفسه، ومتخصصاً بنفسه.... ولا يسد المعنى بتوجهه إلى التقيّد، وبقاء أصل فعل موجهاً. [عانة التحقيق: ١٤٩]

فإنه يخص لعمد لتعيين، أي فإن أنصاف إليه لا يمتثل أنصاف في العموم والخصوص، بل يختص، فإن الكل نعم من دراهم، 'والعين' أعم من الشيء؛ لأن 'الكل' قل الإضافة جار أن يكون دراهم أو دينار وغيرهما، 'والعين' قل الإضافة يَحْتَمِلُ الموجود والمعدوم، وبعد الإضافة يختص 'الكل' بالدراهم، و'العين' بالموجود؛ لأن الشيء لا يطلق إلا على الموجود، فكان أنصاف عاماً، وأنصاف إليه خاصاً، فلا يكون من باب إضافة أحد لثمائيين إلى الآخر، فيبعد الإضافة حصيص أنصاف بامصاف إليه. [عانة التحقيق: ١٤٩]

وقولهم سعيد كرز هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: سعيد كرز اسمان متمثلان في العموم والخصوص؛ كونهما علمين برجل واحد، وأضيف أحدهما إلى الآخر، وأنتم قستم: لا يجوز إضافة أحد لثمائيين إلى الآخر؟ وأجاب عنه بأنه متأول؛ لأنه لما دلّ الدليل على أنه لا يجوز إضافة أحد لثمائيين إلى الآخر، وجب =

وإذا أضيفَ الاسمُ الصحيحُ أو الملحقُ به إلى ياء المتكلم، كُسِرَ آخرُهُ والياءُ مفتوحة
 نحو: علامي ودلوي وظلي
 أو ساكنة، فإن كان آخره ألفاً تثبت. وهذيلُ تقلّبها لغير التثنية
 لتخفيف اسم قبيلة

= تأويله لئلا يرم ترك الدليل، وتأويله: أن المراد بالمصاف هو المسمى والمندلول، وبالمصاف إليه الاسم واللفظ، فإذا قلت: جاءني "سعيد كرز" كأنك قلت: جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه، ولم يكن التأويل بالعكس؛ لا متناع إساد المحيى وشبهه إلى اللفظ، وم يضاف اللفظ إلى الاسم، فم يقل: كرز سعيد؛ لأن انقلب أوضح من الاسم، وإضافة الاسم إلى اللفظ أولى من العكس. (متوسط) **الصحيح** أي الذي يس في آخره حرف عنة، والصحيح في كلام النحاة يقع على هذا إذ خنهم عن أواخر الكلمة [هدي: ٩٧]

الملحق به أي بالصحيح وهو ما كان آخره واوًا أو ياءً قلبه ساكن كدو وظلي، وإنما كان محققًا بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليه الحركة؛ معارضة حفة السكون ثقل الحركة، ولأن حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة السان. ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني في الانثناء، كذا بعد السكون. [هدي: ٩٧] **مفتوحة** إذا الأصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يرم لا يبدء بالسكن حقيقة أو حكمًا، والأصل فيما بي على الحركة افتتح لفتح [هدي: ٩٧] **فإن كان آخره** يعني إن لم يكن الاسم صحيحًا ولا ملحقًا به، فلا يخلو آخره من أن يكون ألفًا، أو واوًا، أو ياءً، والألف تثبت في البعة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كـ "مسماي" أو لا كـ "فتاي"، و"حلاي" و"مغري". [رصي: ٢٩٣/٢]

تثنت الألف نحو 'عصاي، ورحاي' على البعة الفصيحة لعدم الموجب للانقلاب.

تقلبها أي تغير قلب الألف التي ليست للتثنية، كأنهم لما رأوا أن الكسر يرم ما قبل الياء بتدسب في صحيح والملحق به، ورأوا أن حروف المد من جنس الحركة على ما ذكرنا في أول الكتاب، ومن ثم نابت عن الحركة في الإعراب، جعلوا الألف قبل الياء كالفتحة قبها، ويعبروها إلى الياء لتكون كالكسرة قبها. [رصي: ٢٩٣/٢]

لغير التثنية وأما ألف التثنية فلم يعبروها لئلا يمتس الرفع بعيره بسبب قلب الألف، وأما في المقصور فارفع والنصب والجر ملتصق بعضها بعض، لكن لا بسبب قلب الألف ياءً، بل لو بقيت الألف أيضًا لكان الالتئاس حاصلًا، فإن قيل: فكان الواجب على هذا أن لا يقلب واو الجمع في "جاءني مسلموي" لئلا يمتس الرفع بعيره؟ قلت: بينهما فرق، وذلك أن أصل الألف عدم القلب قبل الياء حقتها كما هو في البعة المشهورة الفصيحة، وإنما حور هذيل قبها لأمر استحساني، لا موجب عندهم أيضًا، فالأولى تركه إذا أدى إلى اللبس، خلاف قلب الواو في 'مسلموي'، فإنه لأمر موجب لقلب عند الجميع، وهو اجتماع الواو والياء وسكون أوهما، ولا يترك هذا الأمر المطرد للارتكاس لالتئاس يعرض في بعض المواضع، ألا ترى أنك تقول: 'مختار' و'مضطر' في الفاعل والمفعول معًا، وقد جاء في شعر قبل الألف ياء مع الإضافة إلى كاف الضمير غير الياء، قال: شعر =

يَاءٌ، وَإِنْ كَانَ يَاءٌ أَدْغَمَتْ، إِنْ كَانَ وَאוً قَلِبَتْ يَاءً، وَأَدْغَمَتْ، وَفُتِحَتِ الْيَاءُ لِلْسَّاكِنِينَ.
وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَـ "أَحْيَ وَأَيُّ"، وَأَجَازُ الْمَبْرَدُ "أَخِيَّ، وَأَيُّيَّ"، وَتَقُولُ: "هَمِي وَهْنِي"، وَيُقَالُ:
"فِي" فِي الْأَكْثَرِ وَفِيهِ. وَإِذَا قُطِعَتْ قِيلَ: "أَخْ، وَأَبْ، وَحَمْ، وَهَنْ، وَفَمْ"، وَفُتِحَ الْفَاءُ أَفْصَحُ
مِنْهُمَا، وَجَاءَ "حَمَ" مِثْلُ "يَدَ"، وَخَبِءَ، وَدَلَوُ، وَعَصَاً مَطْلَقًا، وَجَاءَ "هَنْ" مِثْلُ "يَدَ" مَطْلَقًا،
فِي كَوْنِ آخِرِهِ وَאוً غَائِظَةً

يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا إليكَا

لضربين بسيفنا فعيكا

[رضي: ٢٩٣/٢]

يَاءٌ، وَدَعِمَ فِي يَاءِ امْتِكَمَ مَقُولٌ: عَصِيَّ وَرَحِيَّ. **أَدْعَبَ** دَبَّ بَاءٌ فِي يَاءِ امْتِكَمَ لِاجْتِمَاعِ امْتِكَمٍ حَوْ: 'مُسْمِي'
فُتِحَ الْمِيمُ، وَ'مُسْمِي' كُسِرَ هَا، وَفَاصِي. **فَلَسَ يَاءٌ** لِاجْتِمَاعِ لَوَاوٍ وَلْيَاءٍ، وَالْمَوْنُ سَاكِنٌ كـ 'مَرْمِي'
الْيَاءُ، فِي يَاءِ امْتِكَمَ فِي صُورِ اثْنَلَاثٍ مَذْكُورَةٍ فِي مَا كَانَ حَرَّةً أَلْعَا، أَوْ بَاءً، أَوْ وَاوً [غاية: ١٥٠]
لِلْسَّاكِنِ فِي لُزُومِ تَقْدِيرِ امْتِكَمَ عَلَى تَقْدِيرِ امْتِكَمَ، فَيُفْصَحُ حَرَرٌ عَنْ دَبَّ [هندي: ٩٨]
وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ **أَحْ** هَذَا بَشَارَةٌ إِلَى كَيْفِيَّةِ حَوْ فِي يَاءِ الْإِصَافَةِ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ، مَقُولٌ فِي 'أَحْ، وَأَبْ: أَحْيَ، وَأَيُّ كَمَا يُقَالُ
فِي بَدَ، وَدَمَ: بَدِي، وَدَمِي، مَعَادُ أَنْ لَامَ الْفِعْلِ مَحْدُوفٌ مِنْ أَحْ، وَأَبْ كَمَا هُوَ مَحْدُوفٌ مِنْ يَدَ، وَدَمَ، وَكَمَا يُقَالُ
فِي يَدَ وَدَمَ: بَدِي وَدَمِي مِنْ غَيْرِ رَدِّ لَامَ الْفِعْلِ، فَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي 'أَحْ وَأَبْ: أَحْيَ وَأَيُّ مِنْ غَيْرِ رَدِّ لَامَ الْفِعْلِ (مَتَوَسِّطٌ)
وَإِحَارَ رَدِّ لَامَ الْفِعْلِ فِي أَحْ، وَأَبْ، فَيَقُولُ: أَحْيَ، وَأَيُّ مَعَ رَدِّ لَامَ الْفِعْلِ، وَدَعَامَهُ فِي لِيَاءِ امْتِكَمَ بِقُوَّةٍ وَأَيُّ
مَالَتْ دَوَّاحًا بَدَارَ، وَأَحْيَبَ بِنَا لَا سَمَّ أَنْ الْمَصَافِ إِلَى يَاءِ امْتِكَمَ هُوَ الْأَبْ حَوَارُ أَنْ يَكُونَ أَيُّ جَمْعُ الْأَبْ،
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَبْ يَجْمَعُ عَلَى أَيُّ وَإِنْ كَانَ شَاذًا، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فلما تبين أصواتنا بكين وفدينا بسايبنا

(متوسط)

هَمِي وَهَمِي أَيُّ يُقَالُ فِي حَمَ وَهَنْ: هَمِي، وَهَمِي كَمَا يُقَالُ فِي يَدَ وَدَمَ: بَدِي وَدَمِي مِنْ غَيْرِ رَدِّ لَامَ
الْفِعْلِ. [هندي: ٩٨] **وَفَسِي** [تَعْوِيضُ اسْمِهِ عَنِ الْوَاوِ وَهُوَ لَيْسَ بِمَصْبُوحٍ] وَالْأَفْصَحُ بَرْدُ الْوَاوِ اخْتِدَافًا، وَفَسِيهَا
يَاءً، وَإِدْغَامُهَا فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ. [غَايَةُ التَّحْقِيقِ: ١٥١]

مِهْمَا أَيُّ مِنْ صَمْعِهَا وَكُسْرُهَا لِدَلَالَةِ فَتْحِ ائْعَاءِ عَلَيْهَا. [غاية: ١٥٢] **مِثْلُ بَدَ وَحَبَاءَ** [فِي كَوْنِهِ مَهْمُوزٌ
مَعْرُوفًا بِخَرَكَاتِ الثَّلَاثِ] أَيُّ حَكَمَهُ مِثْلُ حَكَمِ يَدَ فِي حَذْفِ لَامَ، وَجَعَلَ الْإِعْرَابَ عَلَى ائْعَاءِ. [غاية: ١٥٢]
عَصَا فِي كَوْنِهِ مَقْصُورًا مَعْرُوفًا بِخَرَكَاتِ التَّقْدِيرَةِ. **مَطْلَقًا** مُتَعَلِّقٌ بِأَكْلِ أَيُّ فِي حَالَةِ الْإِفْرَادِ وَالْإِصَافَةِ

وذو لا يُضاف إلى مضمَر، ولا يُقَطَّعُ.

التواضع: كُلُّ ثَانٍ يَعرَابُ سَابِقَهُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ. **النعت:** تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي مَتَبَوِّعِهِ مُطْلَقًا. وفائدته تَحْصِيسٌ أَوْ تَوْضِيحٌ، وقد يكون لمجرد الشاء أو الذم.

وذو لا يضاف بل يضاف إلى اسم حسن الظاهر، لأن "ذو" وضع ليتوصل به إلى جعل اسم الحسن صفة الاسم نحو: مررت برجل ذي مال، والصمير ليس باسم حسن. [غاية التحقيق: ١٥٢] **ولا يقطع.** 'ذو' عن الإضافة لوضعها لازمة للإضافة إلى اسم الحسن الظاهر، وما جاء مصافاً إلى مضمَر نحو: لَهِمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَدَوِّهِ أَيُّ أَصْحَابِهِ، ومقطوعاً عن الإضافة كقول الشاعر ولكي أريد به الدنيا 'أَيُّ أَصْحَابِهَا فَتَدُ، وجاء في 'ذو' انتصيف وانقصر. [غاية التحقيق: ١٥٢] **التواضع.** اللام للنحس، فلا يلزم تعريف الأفراد.

بأعراب سابقه اخار والمحذور صفة ثان، أي كل ثان يلتصق بأعراب سابقه، وفيه احتراز عن خبر "كان"، وإذ، فإنهما وإن كانا ثابتيين لكليهما ليس بأعراب سابقهما [غاية التحقيق: ١٥٢] **واحدة** أي من مقتضي واحد، فرفع عاقل في 'جاءني رجل عاقل' من جهة داعية موصوفة لا من جهة داعية أخرى، وكذا رأيت رجلاً عاقلاً، ومررت برجل عاقل، وكذا سائر التواضع، وعرف، وفيه احتراز عن خبر مبتدأ، والمفعول الثاني، وحال بعد الحال، ونحو ذلك مما هو ثوان بأعراب سابقه لا من جهة واحدة، بل بأعراب الثاني من جهة أخرى. [غاية: ١٥٢]

النعت. لما فرغ من بيان التواضع شرح في تقسيمها، وهي خمسة: النعت، والعطف بالخرف، والتأكيد، والتدني، وعطف البيان فقال 'النعت'. [غاية: ١٥٣] وإنما قدم النعت لكثرته جهات تبعه؛ لأنه يتبع السعوت في الإعراب، والتعريف والتشكيك، والأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، بخلاف سائر التواضع. **تابع:** حسن من حيث أنه يدخل فيه سائر التواضع، وفصل من حيث أنه يخرج عنه غير التواضع. **مطلقاً.** أي غير مقيد بحال النسبة، احتراز عن التأكيد، فإنه وإن دل على معنى في متبوعه هو اشتمال والاحتماع، لكن مقيداً بحال النسبة، فاحفظه، فهذا مما سمح به حاضري، وفي جمعه احترازاً عن إحال مصر حروجه بقوله: 'تابع'. [هندي: ١٠٠]

تخصيص: التخصيص عند الحاجة عبارة عن "نقل الشيوع والإيهام" في الكرات، نحو: رجل عام، فإن قوله: 'رجل' كان حسب البوصع محتملاً لكل فرد من أفراد الرجل، فإذا وصفته بعالم زالت الشيوع والاحتمال، وخصصته بفرد من الأفراد المتصفة بالعلم، والتوضيح عبارة عن 'رفع الاحتمال الحاصل في المعارف' نحو: ريد انتاجر عندما، فإن قوله: 'ريد' كان يختص بالتاجر وغيره، فلما وصفته بالتاجر رفعت الاحتمال. [غاية: ١٥٤]

لمجرد الشاء: أي لمحض الشاء من غير تخصيص وتوضيح، وحدث إذا كان الموصوف معبواً عند المحاص بدت الموصوف قبل ذكره نحو: بسم الله الرحمن الرحيم. [غاية: ١٥٤] **أو الذم:** لمجرد الذم نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

أو التوكيد، نحو: "نفخة واحدة". ولا فصل بين أن يكون مشتقاً أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عمومًا، نحو: "تسمي"، و"ذي مال" أو خصوصًا، مثل: "مررت برجل أي رجل، ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا". وتوصف النكرة بالجملة الخبرية، ويلزم الضمير. وتوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه، نحو: "مررت برجل حسن غلامه"، فالأول يتبعه في الإعراب،
الموصوف

أو التوكيد: أو مجرد التأكيد، إذا كان موصوف على معنى ذلك الموصوف بالتضمن. [غاية التحقيق: ١٥٤]

واحدة: فإن 'واحدة' للتأكيد إذ الوحدة يفهم بالثناء في نفخة. [هندي: ١٠٠]

المعنى: أي وضع دلالة على معنى في متنوعة في جميع استعمالاته كسبوت، و'دو' المضاف إلى اسم الجنس، فإن هما موصوف في جميع الموضع، إما صاهر أو مقدرًا، فمراد بالموضوع لغرض المعنى عمومًا: لوصف العام، وقد حددته، ومن الحمد موضوع كدلت كل موضوع فيه ألف ولام كـ 'لدي' و'بني' وهما، و'دو' لخاصية؛ لأن 'لدي' قد بمعنى إقائه. [رصي: ٣١٦ ٢] **عموماً** أي دلالة عامة أو وصفاً عاماً، أي في جميع الاستعمالات.

أو خصوصاً أي دلالة خاصة أو وصفاً خاصاً أي في بعض الاستعمالات. **برجل** أي رجل كامل بأن 'أي' لا يقع صفه لسكرة في موضع مدح. **الرجل** فإن اسم الجنس إنما يقع صفة بنسبهم.

هذا لأن اسم الإشارة لا يقع إلا صفة للعلم أو بمضاف إلى العلم، أو إلى مضمرة، أو إلى مثله. [هندي: ١٠٠]
وتوصف النكرة الخ لأن الدلالة على معنى في متنوعة كما يوجد في المفرد كدلت يوجد في جملة، و'ما' الإشائية فلا يقع صفة، ولا خبر، ولا صفة، ولا حالاً؛ لأن الإشائية لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات شيء شيء فرع ثبوته في نفسه. [هندي: ١٠٠] **حال الموصوف** الخبر والمحرور مفعول ما لا يسم فاعله، أي يوصف حالة قائمة بالموصوف نحو: مررت برجل حسن، والحسن حال قائمة بالرجل. [هندي: ١٠٠]

حسن علامة فالحسن حال قائمة بالعلم، وهو متعلق بموصوف. ثم اعلم أن متعلق الموصوف: هو الذي بينه وبين موصوف علاقته، إما فرية من نسب كمررت برجل قائم بوجه، أو مدح كمررت برجل حسن علامة، أو محبة كمررت برجل صويل ثوبه، أو بعبدة كمررت برجل قائم علام أبيه. [غاية التحقيق: ١٥٥]

فالأول: أي لنع بحال موصوف. **يتبعه في الإعراب الخ** مكان لاتحاد بين الصفة والموصوف في ما صدف عليه، وقيامه بالموصوف، ويوجد من هذه الأمور في كل تركيب أربعة: الإعراب، وواحد من التعريف والتشكيك، وواحد من الأفراد والتشبيه والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث. [غاية التحقيق: ١٥٥]

والتعريف والتذكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث. والثاني يتبعه في الخمسة الأول وفي البواقي كالفعل. ومن ثم حسن "قام رجل قاعد غلمانه"، وضعف "قاعدون^{الموصوف} غلمانه"، ويجوز "قعود غلمانه". والمضمر لا يوصف ولا يوصف به، والموصوف^{الموصوف} أحص

والثاني: أي النعت بحال متعلق بالموصوف.

في الخمسة الأول. جمع الأولى. أراد بالخمسة الأول: الرفع، والنصب، والجر، والتعريف، والتذكير، ويوجد من هذه الأمور في كل تركيب اثنين: الإعراب، والواحد من التعريف والتذكير. [غاية التحقيق: ١٥٥]

وفي البواقي. أي باقي الأمور المذكورة من الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث. كالفعل: أي مع الفاعل الظاهر اندي بعده، في المطابقة في التذكير والتأنيث، وتعيين الإفراد؛ لأن النعت في هذا القسم يشبه الفعل من حيث أن كلا منهما مسند إلى ما بعده، فكما أن الفعل يجب تذكيره إذا كان الفاعل مذكراً، ويجب تأنيثه إذا كان الفعل مؤنثاً حقيقياً، ويجب إفراده إذا كان الفاعل مصهراً، مثنى أو مجموعاً، فكذا النعت بالنسبة إلى ما بعده، بخلاف الخمسة الأولى، فتقول: مررت برجل قائمة جاريته، و امرأة قائم غلامها، أو برجلين قائم أبوهما، وبرجال ذاهب عنهم كما يقال: قامت جاريته، وقام غلامها، وقام أبوهما، وذهب عنهم. [غاية: ١٥٦]

ومن ثم: أي ولأجل كون النعت في هذا القسم في باقي الأمور المذكورة كالفعل. قاعد غلمانه. فاعل قاعد كما حسن يقعد غلمانه. قاعدون غلمانه. كما ضعف 'يقعدون غلمانه'؛ لأنه كالفعل، والفعل إذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع، وإنما ممتنع جوار كونه من باب 'أكلوي البراغيث'. [هندي: ١٠١] ويجوز قعود: مع أن 'غلمانه' فاعل 'قعود' لعدم حريانه على الفعل؛ لأن جمع التكسير في حكم المفرد، فكانه م يجمع. [هندي: ١٠١]

والمضمر: لأن ضمير المتكلم والمحاطب أعرف المعارف، فتوضيحهما تحصيل الحاصل، وحمل عليهما ضمير العائب، وعلى الوصف الموضح وصف المادح والذم وغيرهما طرداً لباب. [هندي: ١٠١]

ولا يوصف به: وإنما لا يوصف به؛ لأن الموصوف^{الموصوف} أحص... ولأن المضمر محدد عن اموصوفية ما عرفت، وغيره دونه في التعريف، فلا يقع موصوفاً له. [هندي: ١٠١] والموصوف: أي: والموصوف يجب أن يكون أعرف من الصفة أو مساوياً لها في التعريف والتذكير، لئلا يكون سفرع مربة على الأصل في الدلالة على الذات امرادة، ويجب أن يكون أحص من الصفة أو مساوياً لها من حيث المفهوم، لا من حيث الخارج، ألا ترى أن 'الضاحك' في قولنا: مررت بالحيوان الضاحك أحص من الحيوان من حيث الخارج، لكنه أعم منه من حيث المفهوم؛ لأن مفهومه: شيء له حكم ضحك، وشيء له ضحك أعم من أن يكون حيواناً أو غيره. (متوسط)

أو مُساوٍ، ومن ثم لم يُوصَفْ ذو اللام إلا بمثله، أو بالمضاف إلى مثله، وإنما التزم وصفُ
باب "هذا" بذى اللام للإيهام، ^{أي ما فيه لام التعريف} ومن ثم ضُعِفَ "مَرَرْتُ بهذا الأبيض"، وحَسُنَ "هذا العالم".
العطف: تابع مقصودٌ بالنسبةَ مَعَ متبوعه، ويتوسَّطُ بينه وبين متبوعه أحدُ الحُرُوفِ
العشرة، وسيأتي، مثل: "قام زيدٌ وعمروٌ". وإذا عُطِفَ على المرفوع المتصل،

ومن ثم أي لأجل أن شرط موصوف أن يكون أحص أو مساوياً. إلا بمثله أي بالاسم المعروف بلام التعريف نحو:
قام الرجل العالم. إلى مثله أي إلى المعروف باللام ولو بالواسطة نحو: مررت بالرجل صاحب الفرس، لأن غيرهما من
المعارف أحص منه ألتة. [هـدي: ١٠٢] وإنما الرد هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: يرم مما ذكرته أن
يخور وصف أسماء الإشارة بالاسم المضاف إلى الاسم المعروف بلام التعريف أو المضاف إلى مثله؛ لأن اسم الإشارة
أحص من الاسم المضاف إلى المعروف بلام التعريف، ومساو للمضاف إلى منهم، لكنه لم يجر بالاتفاق؟ وأجاب عن
ذلك بأنه انتم وصف باب "هذا" بالاسم المعروف بلام التعريف للإيهام، وتقديره: أن منهم يطلب صفة تعين داته،
ويدل على داته، والأسماء الدالة على الدوات هي أسماء الأجناس، وتعريفها باعتبار معناها إنما هو باللام. (متوسط)

ومن ثم أي من أجل أن المقصود من صفة المنهم بيان الذات وكشف الجنس. [عاية التحقيق: ١٥٦]
الاص وإن كانت الصفة ذا اللام من حيث أن النياص عام، لا يختص بنحس واحد؛ لأنه يوجد في لأحاس
الكثيرة، فلا يكون فيه بيان الجنس. [عاية التحقيق: ١٥٨] هذا العالم لأن العلم يختص بنحس واحد، وهو
الإنسان، فتبين به أنه إنسان، وتبين به الجنس. [عاية التحقيق: ١٥٨] تابع فقوله: 'تابع' يشاور أتوابع كلها،
وقوله: 'مقصود بالنسبة' يخرج كلها سوى ابدن؛ لأن اللمت، والتأكيد، وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة
بل أتى بها للعبير وهو المتبوع، وقوله: 'مع متبوعه' يخرج البدن؛ لأن البدل وإن كان مقصوداً بالنسبة لكن متبوعه
ليس بمقصود بالنسبة كما يخفى في البدل. (متوسط) سيأتي بيان الحروف العشرة في قسم الحروف.

وعسرو فـ "عمرو" تابع مقصود بسنة القيام إلى زيد. المرفوع المتصل أي إذا عطف على الصمير المرفوع
المتصل اسم أكد أولاً بمصمر مفصل، ثم عطف عليه ذلك الاسم، نحو: صررت أنا وزيد؛ لأن الصمير إذا كان
مرفوعاً متصلاً، اشتد اتصاله بالفعل حتى كأنه جزء من الفعل، فكره عطف الاسم عليه إلا بعد أن أكد بمفصل
حتى كان العطف على المفصل، وإنما قال: المرفوع؛ لأنه لو كان منصوباً أو محروراً حار العطف عليه بلا تأكيد
بمفصل نحو: صررتك وزيداً، ومررت بك وزيد، وإنما قال: المتصل؛ لأنه لو كان مفصلاً حار العطف
بلا تأكيد بمفصل نحو: أنا وزيد. (متوسط)

أَكَّدَ بِمَنْفَصِلٍ مِثْلُ: "ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدًا"، إِلَّا أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ، فَيَجُوزُ تَرْكُهُ مِثْلُ: "ضَرَبْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدًا". وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ أُعِيدَ الْخَافِضُ نَحْوُ: "مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ"، وَالْمَعْطُوفُ فِي حَكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجْزِ فِي "مَا زَيْدٌ بِقَائِمٌ"، أَوْ "قَائِمًا"، وَ"لَا ذَاهِبٌ عَمْرُو" إِلَّا الِرْفَعُ، وَإِنَّمَا جَازَ "الَّذِي يَطِيرُ فَيَعْصِبُ زَيْدُ الدَّبَابِ"؛

فعل جـ

أَنْ يَفْعَ أَي أَكْدَهُ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ إِلَّا وَقْتُ وَقُوعِ فَصْلٍ. [عَايَةُ التَّحْقِيقِ: ١٥٩]

فصل: سواء كان الفصل قبل حرف العطف، كقوله:

فَلَسْتُ بِنَازِلٍ حَتَّى أَلْقَى بِرَحْلِي أَوْ خِيَالَتَهَا الْكَذُوبُ

أَوْ بَعْدَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: **وَمَنْ يَرْجُ الْكَافِرَ لَا يَأْتِ بِشَيْءٍ** (الأنعام: ١٤٨)، فَإِنَّ الْمَعْطُوفَ هُوَ "أَنَاقُوسًا"، وَ"لَا" زَائِدَةٌ لِتَأْكِيدِ الْمَعْنَى. وَمَعَ الْفَصْلِ قَدْ يُؤَكَّدُ بِالْمَنْفَصِلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: **وَمَنْ يَرْجُ الْكَافِرَ لَا يَأْتِ بِشَيْءٍ** (شعراء: ٩٤) وَ**وَمَنْ يَرْجُ الْكَافِرَ لَا يَأْتِ بِشَيْءٍ** (الحج: ٣٥) فَنَدَا قَالَ: "وَيَجُوزُ تَرْكُهُ". [رَصِي: ٣٥٧/٢] تَرْكُهُ: أَيِ التَّأْكِيدِ لِطَرَيَانِ (حَدُوثِ) الْفَتْوَرِ فِي الْمَعْطُوفِ بِاعْتِثَارِ الْبَعْدِ عَنْ امْتِنَاعِ زِيَادَةِ التَّابِعِ عَلَى امْتِنَاعِ فِي لَدَرَجَةِ بَاعْتِثَارِ اسْتِقْلَالِهِ، فَيَلْزَمُ اسْتِقْلَالُ الْمُتَوَعِّعِ لِمُعَارَضَةِ هَذَا الْفَتْوَرِ. [هَدْي: ١٠٣] وَرَبْدٌ. فَإِنَّهُ عَطَفَ عَلَى التَّاءِ، وَجَارَ مَكَانَ الْفَصْلِ، **مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ**. وَمَرَرْتُ بِعَلَامَتِكَ وَعَلَامِ زَيْدٍ، وَإِنَّمَا وَجِبَ إِعَادَةُ الْخَافِضِ لِثَلَاثِ يَرْمِ الْعَطْفَ عَلَى جِزْءٍ كَنَمَةٍ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ كَالْخَرَاءِ مِنَ الْحَارِ، لِشِدَّةِ اتِّصَالِهِ بِالْحَارِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ لَا يَفْصِلُ عَنِ الْحَارِ أَصْلًا، فَلَوْ عَطَفَ عَلَيْهِ بَدَلُ إِعَادَةِ الْحَارِ لَرُمَ الْعَطْفُ عَلَى جِزْءِ الْكَلِمَةِ. [عَايَةُ التَّحْقِيقِ: ١٦٠]

وَالْمَعْطُوفُ: أَيِ حَكْمِ الْمَعْطُوفِ مِثْلَ حَكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي كُلِّ مَا جَارَ وَامْتَنَعَ وَوَجِبَ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، مِثْلًا إِذَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ صَمِيرٌ كَحَبْرِ الْمُنْتَدِ إِذَا كَانَ حَمَلَةً أَوْصَلَةً 'الَّذِي'، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَعْطُوفِ كَذَلِكَ، وَاعْتَمَدَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمَعْطُوفُ فِي حَكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: يَا زَيْدَ وَالْحَارِثَ، وَرَبَّ شَاةٍ وَسَخْنَتَهَا، مَعَ امْتِنَاعِ دَحْوِ حَرْفِ السَّاءِ عَلَى مَا فِيهِ اللَّامُ، وَامْتِنَاعِ دَحْوِ 'رَبِّ' عَلَى الْمَعَارِفِ. (مَتَوَسُّطٌ) **وَمِنْ**. أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنْ الْمَعْطُوفُ فِي حَكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِيمَا يَجِبُ فِيهِ وَيَمْتَنَعُ. [عَايَةُ التَّحْقِيقِ: ١٦١]

وَلَا ذَاهِبٌ: أَيِ رَفَعَ ذَاهِبَ عَنِ أَنَّهُ حَبْرٌ لِقَوْلِهِ: 'عَمْرُو' وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَيَكُونُ عَطْفُ حَمَلَةٍ عَلَى حَمَلَةٍ، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ وَالْحَرُّ بِالْعَطْفِ عَلَى مَعْمُولِي عَامِلٍ وَاحِدٍ أَيِ بِعَطْفِ "ذَاهِبٌ" عَلَى "قَائِمٌ" أَوْ "قَائِمًا"، وَعَطْفُ عَمْرُو عَلَى زَيْدٍ لَا امْتِنَاعَ عَمَلِ "لَا" فِي حَبْرِهَا الْمُتَقَدِّمِ. [عَايَةُ التَّحْقِيقِ: ١٦١] **وَإِنَّمَا حَارَ** هَذَا جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يَقَالَ: يَلْزَمُ مِمَّا ذَكَرْتُمْ أَنْ يَمْتَنَعَ أَنْ يَقَالَ: "الَّذِي يَطِيرُ فَيَعْصِبُ زَيْدُ الدَّبَابِ"؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا "فَيَعْصِبُ زَيْدٌ" مَعْطُوفٌ عَلَى "يَطِيرُ" الَّذِي هُوَ صِلَةُ "الَّذِي" مَعَ عَدَمِ الضَّمِيرِ فِي "فَيَعْصِبُ زَيْدٌ"، وَوُجُودِ الضَّمِيرِ فِي "يَطِيرُ" =

لأنها فاء السببية، وإذا عطف على عاملين مختلفين لم يجوز، خلافاً للفرء إلا في نحو: "في الدار زيد، والحجرة عمرو" خلافاً لسيبويه.

التأكيد: تابع يُقرّر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وهو لفظي ومعنوي، فاللفظي التأكيد

تكرير اللفظ الأول نحو: جاءني زيد زيد،

= لكونه صلة الذي؟ وجوابه أنا لاسم أنه يمتنع أن يقال: 'الذي يطير فيعصب زيد اندباب' لأنه إنما يمتنع لو كان الفاء لعطف المحض، لكنه ليس كذلك؛ لكونه لنسبة أيضاً؛ لأنه في تقدير 'الذي إن طار عصب زيد اندباب' والذي يؤكد ما قلنا امتناع 'الذي يصير'، ويعصب زيد اندباب' فتبين أنه حيء به للسببية لا للعطف المحض. (متوسط) لأنها أي لأن الفاء في قوله: 'فيعصب' لم يجر في صورة ما نحو: زيد في الدار، وعمرو الحجرة، وإن زيدا في الدار، وعمرو الحجرة؛ لأن الواو حرف ضعيف، فلا تقوم مقام عاملين مختلفين فيعمل عملهما، ولأن الواو في 'إن زيدا في الدار وعمرو الحجرة' إذا قام مقام 'إن'، ومقدم 'في' فقد وقع بين "في" وبين معموله فاصل أحسب؛ إذ التقدير: في عمرو الحجرة، وإنما قال: عاملين مختلفين احتراراً عما إذا عطف على معمولي عامل واحد، فإنه جائز اتفاقاً نحو: صرب زيد عمرو، وبشر خالد؛ لعدم المانع المذكور. [غاية التحقيق: ١٦١]

خلافاً للفرء فإنه يجوز مطلقاً قياساً على العطف على معمولي عامل واحد.

إلا في نحو: مستثنى مفرع، أي لم يجر في صورة ما، إلا في صورة تقدم الجور على المرفوع، والمصوب. في الدار زيد إلخ: فإنه جائز، وهو مذهب الأعمم وغيره من البصريين المتأخرين، وهو الذي احتاره المصنف، فاحجرة عصف على الدار، والعامل فيه 'في'، و'عمرو عصف على زيد، والعامل فيه الابتداء، والجور مقدم على المرفوع في المصوب والمعطوف عليه، وإنما جاز العطف في هذه الصورة؛ لأنه مسموع من العرب. [غاية التحقيق: ١٦٢]

خلافاً لسيبويه: فإنه منعه مصقاً، وإليه ذهب البصريون المتقدمون، وحمل الأئمة المذكورة على حذف المصوب وإبقاء المضاف إليه على إعرابه. [غاية التحقيق: ١٦٢] تابع إلخ فقوله: 'تابع' يشمل جميع التوابع، فمما قال: 'يقرر أمر متبوع'، خرج العطف بخرف، واندلج لأنها لا يقرران أمر المتبوع، فقوله: 'في النسبة' خرج عنه لعت، وعطف البيان؛ لأنها وإن كانا يقرران أمر المتبوع، لكنهما لا يقرران أمر المتبوع في النسبة، بل في تعيين دأهما، وما قال: "أو الشمول" دخل فيه مثل "كل، وأجمع" وتوابعهما، نحو: جاني القوم كلهم، فإن "كلهم" وإن لم يقرر أمر متبوع في النسبة، لكنه يقرر أمر متبوع في الشمول، فطبق التعريف على التأكيد. (متوسط)

النسبة أي نسبة الحكم إلى المتبوع. أو الشمول: أي شمول نسبة الفعل إلى المتبوع. وهو لفظي. عائد إلى التأكيد معي التقرير.

تكرير اللفظ الأول: أي فالتقرير اللفظي تكرير اللفظ الأول، أو التأكيد اللفظي ما به تكرير اللفظ الأول.

ويجري في الألفاظ كلها، والمعنوي بألفاظ محصورة وهي نفسه، وعينه، وكلاهما،
 وكلة، وأجمع، وأكع، وأتبع، وأبصع، فالأولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما،
 تقول: نفسه، ونفسها، وأنفسهما، وأنفسهم، وأنفسهن. والثاني للمثنى تقول:
 في جمع المذكر العاقل بحسب المذكر المؤكد

في الألفاظ كلها أي في الاسم نحو: جاءني زيد زيد، وفي الفعل نحو: ضرب ضرب زيد، وفي الحرف نحو: إن
 إن ريذا قائم، وفي المفرد كما ذكرنا، وفي المركب نحو: جاءني زيد جاءني زيد. (متوسط) [أي في الأسماء،
 والأفعال، والحروف، والحمل، والمركبات التقييدية، وغيرها. (غاية التحقيق: ١٦٤)]

وأبصع بالصاد المهملة، وقيل: بالضاد المعجمة كذا في الرصي، ثم الثلاثة الأخيرة مؤكدات لأجمع، وقيل:
 لا معنى لها مفردة كحسب بس، فإن قوله: "بس" لا معنى له مفردًا، بل ضم إلى حس لتزيين الكلام لفظًا،
 وتقويته معنى. وقيل: "أكع" من حول كتيع أي تام، و"أبصع" من بصع العرق أي سال، و"أتع" من البتع
 بفتححتين، وهو طول العنق مع شدة مغرزه. [غاية التحقيق: ١٦٤]

يعمان أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع، في المذكر والمؤث، فلو اُحد المؤث تعير الضمير فقط، تقول في
 "نفسه" و"عينه": "نفسها" و"عينها"، وتعير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤث وجمعهما نحو: "الرجلان
 والمرأتان، أنفسهما وأعييهما"، وقد يقال: "نفساهما وعياهما" على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب،
 وأول أولي، لأن نحو: "قنوبكما أولى من قناكما"، ويحور فيهما الأفراد، وكذا كل مثنى في المعنى مضاف إلى
 متصمه يختار فيه لفظ الجمع على لفظ الأفراد، ولفظ الأفراد على لفظ التثنية، فالأول كقوله تعالى:
 لِي اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُبُورُكُمْ (التحریم: ٤) والثاني كقول الشاعر:

حمامة بطن الواديين ترثي سبقت من النعر فوادي مصرها

والثالث كقول الآخر:

ومهمين فدفدفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين

(رضي: ٣٨٩/٢ و ابن ناظم)

وأنفسهما. وإنما قيل في التثنية بصيغة الجمع لإلحاقها بالجمع، أو لكونها أقل المجموع، وبعض العرب يقول في
 التثنية: نفساهما، وعياهما، والأور أور. [غاية التحقيق: ١٦٥] وأنفسهن في جمع المؤث وفي غير العاقل من المذكر.

والثاني أي القسم الثاني كلاهما، لما سمي النفس والعين أوليين سمي الثالث ثانياً.

للمثنى تقول: في المذكر المثنى نحو: ما جاءني الرجلان كلاهما.

كِلَاهُمَا وَكِلْتَاهُمَا. وَالْبَاقِي لغيرِ الْمُثَنَّى باختلاف الضمير في "كله، وكلها، وكلهم، وكلهن" والصَّيغ في البواقي تقول: "أجمع، وجمَعَاء، وأجمَعُونَ، وجمَع"، وَلَا يُؤكِّد بـ"كُلّ" و"أجمع" إلا ذو أجزاءٍ يصحُّ افتراقها حسًّا أو حُكْمًا، مثل: "أكرمتُ القَوْمَ كلَّهم، واشتريتُ العبدَ كلَّهُ"، بخلاف "جاء زيدٌ كله". وإذا أكَّد الضمير
دون الصيغة
نحو: الرجال والقوم

وكلَّهما في الموثَثِ المثنى نحو: جاءني المرأتان كلتاها. **والباقِي** أي الباقي بعد الثلاثة، وهي: كنه، وأجمع، وأكّنع إلى آخره يقع تأكيدًا لغيرِ المثنى، سواء كان مفردًا أو مجموعًا، مذكرًا أو مؤنثًا، لكن باختلاف الضمير في "كل" تقول: اشتريتُ العبدَ كله، وجماعِي القومَ كلَّهم، اشتريتُ الحاريةَ كنهًا، وجماعِي النساءِ كلَّهن، اصبغ في البواقي، وهو "أجمع" وتوابعه تقول: اشتريتُ العبدَ كنه، أجمع، وأكّنع، وأصبغ، و"جماعِي القومَ كلَّهم، أجمعون، أنتعون، أصبغون، أكتعون"، واشتريتُ الحاريةَ كنهًا، جمعاء، كتعاء، بصعاء"، و"جماعِي النسوةِ كنهن، جمع، كتع، صبغ، تنع". (متوسط) **والصبغ** واختلاف الصبغ دون الضمير. **أجمع** أحجارٌ مستدأٌ محدوف، فتقديره. وهي أجمع..... إلى آخرها، وجاز أن يكون كلٌّ منها بدل البعض من البواقي، فيكون مجرورًا [حل التركيب: ٤٢] **أجزاء** مفردًا كان أو جمعًا، فالمراد بالأجزاء: الأمور المتعددة، فيتناول الأفراد والأجزاء أي ذو أمور متعددة. [عناية التحقيق: ١٦٥] أو **حكمًا** نحو العبد، فإنه يفترق أجزاؤه حكمًا بالنسبة إلى بعض الأفعال كالشراء والبيع، ولا يفترق أجزاؤه حكمًا بالنسبة إلى بعضها كالحجيء والذهاب. [عناية التحقيق: ١٦٥] **أكرمتُ القومَ كلَّهم** تأكيد القوم، ونظير دي أجراء يصح افتراقها حسًّا. [هندي: ١٠٧] **كله** تأكيد العبد، هذا بصير ذي أجزاء يصح افتراقها حكمًا؛ لأن العبد يصح افتراق أجزائه في حكم الشراء؛ لأنه يمكن شراء نصفه، أو ثلثه، أو ربعه. [هندي: ١٠٧] **حاء** **ريد** **كله** فإنه لا يصح لعدم صحة افتراق أجزائه ريد حسًّا - وهو ظاهر - ولا حكمًا كما في حكم الحجيء؛ لأنه لا يمكن حجيء نصفه، أو ثلثه، أو ربعه، وإنما اشترط ذلك؛ لأن الكلية والاجتماع لا يتحققان إلا في ذي أجزاء يصح افتراقها حسًّا أو حكمًا. [عناية: ١٦٥] **ويد** **أكّد** أي إذا أكّد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين، وجب تأكيد ذلك المرفوع المتصل بالضمير المفصل أولًا، ثم تأكيده بالنفس والعين؛ لأنه لو أكّد المضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين بلا تأكيده بالضمير المرفوع المفصل لالتبس التأكيد في بعض المواضع بالفاعل نحو: زيدٌ أكرمني هو نفسه، فإنه لولا المرفوع المفصل لالتبس التأكيد بالفاعل، فحمل عليه ما لم ينس التأكيد فيه بالفاعل نحو: صربت أنت نفسك ريدًا لأطراد الباب. (متوسط) **أكّد الضمير** أي إذا أريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل.

المرفوع المتصل بالنفس والعين أكد بمنفصل مثل: "ضربت أنت نفسك". و"أكتع" وأخواته أتباع لأجمع، فلا تتقدم عليه، وذكرها دونه ضعيف.

البدل: تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه، وهو بدل الكل، والبعض، والاشتمال، والغلط. فالأول: مدلوله مدلول الأول، والثاني: جزؤه، والثالث: بينه وبين الأول ملازمة بغيرهما، والرابع أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره،

بدل الكل بدل الكل أي بعد غلطك بدل الغلط نفس

المرفوع وإنما قيد المصير بالمرفوع؛ لحواز تأكيد الصمير المصوب والمحذور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو: ضربتك نفسك، ومررت بك نفسك. (متوسط) المتصل وإنما قيد المرفوع بالمتصل؛ لحواز تأكيد الصمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيد بمنفصل آخر نحو: أنت نفسك فاعل. (متوسط)

بالنفس والعين. وإنما قال بالنفس والعين؛ لحواز تأكيد المرفوع المتصل بـ"الكل وأجمعون" بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو: "القوم جاءني كلهم أجمعون" لعدم التناس التأكيد بالفاعل ههنا؛ لأن الكل وأجمعين بيان العوامل قليلاً بخلاف النفس والعين، فهما يبيان العوامل كثيراً. (متوسط) وأخواته أصابع. أي أخواته "أكتع" أي مثله ونظيره، وهما أتبع وأبضع. فلا تتقدم (تركيب) مضارع معروف. والمستتر فيه فاعله عائد إلى أكتع وأخواته، وهذه الحملة جراء شرط محذوف، وتقديره: وإذا كان كذلك، فهي لا تتقدم. [حل التركيب: ٤٣] فلا تتقدم أي فلا تتقدم "أكتع، وأتبع، وأبضع" على "أجمع" لكونها أتباعاً له، ثم يقدم "أكتع" على أخويه في الصحيح، ثم "أتبع" على "أبضع" عند الزمخشري، وتبعه المصنف . . . فيقال: 'جاء القوم كلهم أجمعون وأكثعون وأتبعون وأبضعون، وعند العدادية والحرولي يقدم "أبضع" على "أتبع"، وقال ابن كيسان بابتداء أيهم شئت بعد أجمع. [غاية: ١٦٦] وذكرها أي ذكر 'أكتع، وأبضع، وأتبع' دون 'أجمع' ضعيف للزوم ذكر الشئ بدون الأصل.

دونه أي دون المتنوع، وهو ظرف أو حال، أي متجاوزاً عن المتنوع. تابع يحترق بقوله: "تابع مقصود مناسب إلى المتنوع" عن سائر التوابع سوى العطف بالحرف، ويقول: "دونه" عن العطف بالحرف. [غاية: ١٦٦] والاشتمال. أي يختص غالباً بالاشتمال البدل على المبدل منه، نحو: سلب زيد ثوبه، أو بالعكس نحو: هـ

البدل الأول. أي يتحد ما صدقاً عليه، والأول عبارة عن المبدل منه. [هدي: ١٠٨] جزؤه. أي جزء المبدل منه نحو: ضربت زيداً رأسه. بغيرهما أي بغير الكنية والجزئية، نحو: سلب زيد ثوبه، وأعجني زيد عنمه. أن تقصد إليه بكسر الصاد من باب ضرب يضرب أي أن تقصد إلى البدل.

بغيره. أي بغير البدل، وهو المبدل، ولم يقل: بالمبدل ولا بالمتنوع. لأنه حيث لم يذكر بحيث كونه مبدلاً أو متنوعاً، بل بخشيته كونه غلطاً، فلم يذكره باسم المتنوع، ولا باسم المبدل. [هدي: ١٠٨]

ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين، وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل:
﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾، ويكونان ظاهرين، ومضميرين، ومختلفين، ولا يُبدل ظاهرٌ
 من مضمَرٍ بَدَل الكَلِّ إِلَّا مِنَ الغَائِبِ نحو: ضَرَبْتُهُ زَيْدًا.
 (العلق: ١٦) نحو: جاءني زيد أخوك

ويكونان معرفين أي البدل والمبدل منه يكونان معرفتين، ويكونان نكرتين، ويكون البدل نكرة والمبدل منه معرفة، ويكونان بالعكس، فهذه أربعة، والبدل أيضًا على ما ذكرنا أربعة، فيصير المجموع ستة عشر، وهو حاصل من ضرب أربعة في أربعة، مثال الأبدال الأربعة إذا كانا معرفتين: زيد أخوك، زيد رأسه، زيد عمه، زيد الحمار، ومثال الأبدال الأربعة إذا كانا نكرتين: رجل علام لزيد، رجل رأس له، رجل علم له، رجل حمار له، ومثالا إذا كان ابدل منه نكرة وابدل معرفة: رجل علام زيد، رجل رأسه، رجل عمه، رجل حماره، ومثالا إذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة: زيد علام له، زيد رأس له، زيد علم له، زيد حمار له. (متوسط)

وإذا كان نكرة أي إذا كان بدل النكرة من المعرفة نعت النكرة؛ لأن البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه، فكره أن يكون مسحطاً عنه من كل الوجوه، فأني بالصفة لتلك النكرة ليكون كالخبر بقصاصة فيه. (متوسط)
بالناصية فإن قوله: 'ناصية' نكرة أُنْذِت من المعرفة، وهي 'الناصية'، فوصفت بصفة كاددة. [عاية: ١٦٧]

ويكونان ظاهرين أي البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين، ويكونان مضميرين، ويكون ابدل منه ظاهراً والبدل مضمراً، ويكونان بالعكس، فهذه أربعة أقسام، والبدل أيضًا أربعة، فيكون المجموع ستة عشر، وهو حاصل من ضرب أربعة في أربعة، مثال الأبدال الأربعة في إبدال الظاهر من الظاهر: زيد أخوك، زيد رأسه، زيد عمه، زيد الحمار، ومثالا في إبدال المضمَر من المضمَر: زيد صرته إياه، زيد قطعتة إياها، وجهل الريدين كرهتهما إياه، وحمار الريدين كرهتهما إياه، ومثالا في إبدال المضمَر من المظهر: صرته زيداً، يده زيد قطعت زيداً، وجهل زيد كرهته زيداً، وحمار زيد كرهته زيداً، ومثالا في إبدال المظهر من مضمَر: زيد ضربته أخاك، وزيد قطعتة يده، وزيد كرهته جهله، وزيد كرهته حماره. (متوسط)

ظاهر من مضمَر فلا يقال: مررت في المسكين، وبك زيد. **بدل الكل** مفعول المطلق، وإنما لم يبدل لكلاً يصير المقصود أنقص دلالة من غير المقصود مع اتحاد ما صدقا عليه؛ يكون ضمير المتكلم والمحاطب أعرف بالمعارف، بخلاف بعثت وخلاف غير 'بدل لكل' من الأندلس لعدم الاتحاد وإفادة ابدل عما م يقده لبدل نحو: ضربتني رأسي في بدل العصب، وخدمتني علمتي في بدل الاشتغال، وأتيتني علامي في بدل العطش، وقال ابن مالك الضمير الواجب الاستتار في 'أفعل، ويفعل، وتفعل، وأفعل لا يبدل عنه بدل ما، سواء كان بدل الكل أو غيره استقياحاً لإبدال الظاهر عما لا يقع ضميراً بارزاً، ولا صاهراً قط. [هندي: ١٠٩ وعاية: ٢٦٧]

عطف بيان: تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل: "أقسم بالله أبو حفص عمر"، وفصله من البدل لفظاً في مثل: "أنا ابن التارك البكري بشر".

المبني: ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مُركب. وألقابه: ضم، وفتح،

يوضح متبوعه حرج به البدل، وعطف النسق، والتأكيد. **أبو حفص عمر** فاعل أقسم، كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب. **وفصله** أي فرق عطف البيان الكائن من البدل. **لفظاً** إما قيد به؛ لأن الفرق بينهما في المعنى مطرد، وذلك مما عرفت في الحد من أن البدل مقصود بالنسبة، وذكر البدل منه للتوطئة، وعطف البيان غير مقصود بها، وإنما المقصود بها المتبوع، وذكره لإيضاح المتبوع. [غاية التحقيق: ١٦٩]

في مثل والمراد بقوله 'في مثل': كل ما كان فيه عطف بيان من المعروف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعرفة باللام نحو: الصارب الرجل زيد، والتارك السكري بشر. [غاية التحقيق: ١٦٩] **أنا ابن الح** تمامه: "عليه الطير ترقه وقوعاً" ذكر في شرح المفصل: جرح رجل من بني أسد بشراً، وهو من بني بكر بن وائل، ولم يعرف جاحره، ففحراسه بذلك وقال: أنا ابن الذي ترك بشراً الذي هو من قبيلة بكر حيث يترقب الطير أي ينتظر أن يقع عليه إذا مات أي جرحه قرب من الموت، فالطير ينتظر موته، وقيل: معناه أنا ابن الرجل الذي ترك بشراً السكري حال كونه وقع عليه الطير وقوعاً شديداً راقبة موته؛ لما طهر من كثرة تلك الجراحات وسرايتها إلى الموت. (مولوي محمد معشوق علي) **بشر** عطف ببيان لبكري، ولا يصح أن يكون بدلاً؛ إذ البدل في حكمه تكرير العامل، فيكون المعنى التارك بشر، فلا يصح لكونه من باب الصارب زيد. [هندي: ١١٠]

المبني: المبني ضربان: إما مبني لفقدان موجب الإعراب الذي هو التركيب كالأسماء المعدودة كـ 'واحد، اثنان، ثلاثة، و'ألف، با، تا، ثا، و'ريد، عمرو، بكر'، وإما مبني لوجود المانع من حصول الإعراب مع وجود موجه، وذلك المانع مشابته الحرف، أو الماضي، أو الأمر. قال: ولا يفسد الحد لفظ "أو"؛ لأنها لمجرد أحد الشئيين ههنا لا لشك الذي يباي تبيين الماهية، قال: ولم أقل في حده: "ما لا يختلف آخره" كسائر السجاء؛ لأن معرفة انتفاء لاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني، فلا يستقيم أن يجعل تعقل ماهية مبني فرعاً على معرفة انتفاء الاختلاف، فيؤدي إلى الدور. [رصي: ٣/٣] **مبنى الأصل** أي المبني في أصل وضعه هو الحرف، والماضي، والأمر بغير اللام كما عرفت من قبل. [هندي: ١١٠] **وألقابه:** اعلم أنه جار عود الصمير في ألقابه إلى الساء، وإن لم يخز ذكره لفظاً؛ لأنه مذكور معنى لدلالة المبني عليه، وإما قال في الساء: ألقابه، وفي الإعراب: أنواعه؛ لأن أنواع الإعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى، بخلاف ألقاب الساء، فإنه ليس المراد منها إلا الألفاظ. (متوسط)

صم: سمي الصم صمًا حصوه بضم الشفتين. [هندي: ١١١] **وفتح** سمي بفتح فتحا لافتتاح الفم في التلفظ به.

فذلك خمسة أنواع: الأول: ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ إِلَى ضَرَبَيْنِ، وَضَرَبَيْنِ، والثاني: أنا إلى هُنَّ، والثالث: ضَرَبَنِي إِلَى ضَرَبَهُنَّ، وَإِنِّي إِلَى إِنْهَنَّ، والرابع: إِيَّايَ إِلَى إِيَّاهُنَّ، والخامس: غَلَامِي وَلِي إِلَى غَلَامِهِنَّ وَلَهُنَّ. فالمرفوعُ المتَّصلُ خاصَّةً يستترُ في الماضي للغائب والغائبة، . . .

فذلك أي المضمّر خمسة أنواع؛ لأنه مرفوع ومصوب ومجرور، والأولان يقسمان إلى قسمين، والثاني إلى واحد، فيكون المجموع خمسة، وهو المرفوع المتصل، والمنفصل، والمصوب المتصل، والمنفصل، والمحجور المتصل. (مولوي معشوق علي رحمته)

الأول. أي المرفوع المتصل، أو مثال النوع الأول من الأنواع الخمسة. **صرت**، وإنما بدأ بـ **صرت**؛ لأن ضمير المتكلم أعرف المعارف، ولذا قدم في الحد، وأحر ضمير الغائب؛ لأنه دون الكل. [هـدي: ١١٣]

إِى صَرَبٌ 'اضْرَبْتُ، ضَرَبْنَا، ضَرَبْتَ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُمْ، ضَرَبْتُ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُمْ، ضَرَبَ، ضَرَبْنَا، ضَرَبُوا، ضَرَبْتُمْ، ضَرَبْنَا، ضَرَبْتَ' وعلى هذا القياس المجهول، وأورد مثالين: أحدهما: للمعلوم، وهو صَرَبْتُ، والثاني: للمجهول، وهو صَرَبْتُ. (متوسط) **والثاني** أي مثال النوع الثاني من الخمسة، وهو الضمير المرفوع المفصل: "أنا، نحن، أنت، أنتم، أنتما، أنتن، هو، هما، هم، هي، هما، هن". (متوسط)

صري: أي صري، صرياً، ضريك، ضريكاً، صريك، صريكاً، ضريكن، ضربه، صريهما، ضريهم، ضريها، ضريهما، ضريهن. [أغاية التحقيق: ١٧٣] **وأي:** أي "أي، إنا، إلك، إكما، إكم، إنك، إكما، إكن، إه، إهما، إهم، إفا، إهما، إهن"، الأول **نظير** المتصل بالفعل، والثاني **نظير** المتصل بالحرف، وإعما أورد **نظيرين** ليعلم أن الضمير المنصوب يتصل بالفعل والحرف. [أغاية التحقيق: ١٧٣]

أياهم يعني 'إياي، إيانا، إياك، إياكما، إياكم، إياك، إياكما، إياكن، إياه، إياهما، إياهم، إياها، إياهما، إياها'. [غاية التحقيق: ١٧٣] إلى علامهن. أي 'علامي، وعلامنا، ولي، ولنا، علامك، وعلامكما، غلامكم، علامك علامكما علامكن، علامه، علامهما، غلامهم، علامها، علامهما، علامهن، ولك، لكما، لكم، لك، لكما، لكس، له، هما، هم، ها، هما، هن' الأول مثال المتصل بالاسم، والثاني مثال المتصل بالحرف، وإما أورد مثاين يعلم أن الصمير المجرور المتصل يتصل بالاسم والحرف. [غاية التحقيق: ١٧٣]

مستتر. أي الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الفعل الماضي للواحد العائث، نحو: ريد صرب، والواحدة العائثة نحو: هدد صربت دور أحوالهما، أي مثلهما ومجموعهما لرفع الالتباس بالمفرد، وإنما قال: خاصة؛ لأن المصوب والمحروور المتصلين لا يستتران، بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل، وإنما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله عنه. (متوسط)

والمضارع للمتكلم مطلقاً، والمخاطب، والغائب، والغائبة، وفي الصفة مطلقاً، ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل، وذلك بالتقديم على عامله، أو بالفصل لغرض، أو بالحذف، أو بكون العامل معنوياً، أو حرفاً والضمير مرفوعاً، أو بكونه مُسنَداً

والمضارع أي: ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع المتكلم، سواء كان للمفرد أو للمعنى أو للمجموع، أو للمذكر أو للمؤنث؛ لوجود قرينة دالة على من هو له، وأشار بقوله: "مطلقاً" إلى ما ذكرناه من الأقسام. (متوسط) **والمخاطب** أي: ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمخاطب، نحو: تصرب أي "أنت" دون المحاطة، والمخاطبين، والمحاطتين، والمحاصبات؛ لرفع الالتباس. (متوسط) **والغائب** أي: ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع الغائب، نحو:ريد يصرب، وفي العائنة نحو: **هد** تصرب، ولا يستتر في العائتين، والغائتين، والعائنات؛ لدفع الالتباس. (متوسط) **وفي الصفة** أي: ويستتر الضمير المتصل في الصفة.

مطلقاً استتاراً مصقلاً، أو زماناً مطلقاً، سواء كان وحداً أو مثنى أو مجموعاً، مذكراً أو مؤنثاً، نحو: ريد ضارب، واربضان صاربان، وازيدون صاربون، وهد صاربة، وهدان صاربان، وهدات صاربات، والألف والواو حرف التثنية والجمع، وليست بضميرين بسبب تعذرهما باعاً. [هذي: ١١٤] **ولا يسوغ** أي لا يجوز: تبيان الضمير المنفصل إلا لتعذر المتصل؛ لأن وضع الضمائر للاختصار، والمتصل أحصر، فمضى أمكن الاستعمال به لا يسوغ المنفصل. [هذي: ١١٤] **بالتقديم** أي بسبب تقديم الضمير على عامله نحو: "إياك صربت"؛ لأنه إذا تقدم على عامله لا يمكن أن يتصل به؛ إذ الاتصال إنما يكون بأحر العامل. [هذي: ١١٤]

لغرض لا يحصل إلا به، إذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعذر الاتصال، وإنما تعذر حينئذ؛ لأن لأقسام تنافي لاتصال، وترك الفعل بقوت لغرض. [هذي: ١١٤] **أو بالحذف** أي حذف العامل؛ لأنه ما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به. [هذي: ١١٤] **معنوياً** وهو الابتداء نحو: أنا ريد؛ ما ذكرناه. أو **حرفاً** نحو: ما أنت فمضى عوات ما يتصل به؛ إذ الضمير المرفوع لا يتصل إلا بالفعل. (متوسط) **مرفوعاً** وإنما قيد الضمير بكونه مرفوعاً؛ لأنه لو كان منصوباً أو محروراً، حار تصبه بالحرف، نحو: بني، وبنث، وي، ولك. [غاية التحقيق: ١٧٤] **و بكونه الخ** نحو: هيد ريد صارته هي، فهيد مسداً، وريد مبتداً ثان، وصارته حبر مبتداً ثاب، وهي فاعل صارته، وصارته مسده إليه، وهي جارية على غير من هي له؛ لأن صارته حبر ريد وفاعله هيد، والخمسة في محل الرفع بأنه حر المبتدأ الأول، وإنما وحب إبراز الضمير حينئذ لكون الصفة أضعف من الفعل في العمل، ولدفع الالتباس في نحو: ريد عمرو صاربه هو، فإذا أُنزل الضمير عنه أن المضارب ريد، وإذا لم يبرر لم يعلم أن لصارب ريد أو عمرو، و ترموا أيضاً إبراره فيما لا يلتبس نحو: هيد ريد صارته هي طرفاً ليدب. (متوسط)

إليه **صفة جرت على غير من هي له**، مثل: "إِيَّاكَ ضَرَبْتُ، وما ضَرَبَكَ إلا أنا، وإِيَّاكَ والشر، وأنا زيد، وما أنت قائماً، وهندٌ زيدٌ ضاربتة هي". وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعاً، فإن كان أحدهما أعرف وقدمته، فلك الخيار في الثاني نحو: "أَعْطَيْتُكَه، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ، وضربيك، وضربي إِيَّاكَ"، وإلا فهو منفصلٌ نحو: أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ، أو إِيَّاكَ، والمختار في خبر باب "كان" الانفصال، والأكثر "لولا أنت" إلى آخره،

صفة: [مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: مسدداً أي اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة. وما أنت قائماً: مثال كون العامل حرفاً، والضمير مرفوع. وهندٌ زيدٌ إلخ: مثل الضمير الذي أسدت إليه صفة جرت على غير من هي له. مرفوعاً: احتراز عن نحو: 'أكرمته'؛ إذ المرفوع كالخبر من الفعل، فكأنه لم يتحقق انفصال أصلاً، فيجب الاتصال. [هـدي: ١١٥] أحدهما أعرف. احتراز عما إذا تساوى نحو: 'عطاها إياها، حيث يجب الانفصال في الأصح لتحرر عن تقدم أحد المتساويين من غير مرجح. [هـدي: ١١٥] وقدمته. وإنما قال: "وقدمته" احترازاً عما إذا كان الأعرف مؤحراً نحو: أعطيته إياك حيث يزم انفصاله؛ لأنه لو قيل: أعطيتموك لزم تأخير الأعرف من غيره، وهو خلاف الأصل، فوجب انفصاله؛ لأن انتكس معذور في تأخير الأعرف باعتبار الصورة، ولا يلحقه طعن في أول الوهلة بإيراده على وجه خلاف الأصل. [ملخص هـدي: ١١٥] فلك الخيار: اتصالاً وانفصالاً، فجاز الانفصال باعتبار الفصل بالصفة، والاتصال باعتار عدم اعتداد الفصل بما هو متصل. [هـدي: ١١٦] نحو أعطيتكه. وإنما أورد مثالين يعم أن الضميرين يحور أن يكونا منصوبين، وأن يكون أحدهما منصوب، والآخر محروراً. (متوسط) وإلا فهو منفصل: أي وإن لم يكن أحدهما أعرف أو كان أحدهما أعرف لكن لا يكون الأعرف مقدماً، فالثاني منفصل لا غير لما يسا. [غاية التحقيق: ١٧٦] أعطيته إياه: اجتمع فيه ضميران متساويان، وليس شيء منهما مرفوعاً. [غاية التحقيق: ١٧٦] أو إِيَّاكَ: اجتمع فيه ضميران، وليس شيء منهما مرفوعاً، وأحدهما أعرف، وهو ضمير اخصاب لكنه لم يكن مقدماً. [غاية التحقيق: ١٧٦] والمختار: أي جاز انفصال خبر 'كان' واتصاله تشبيهاً بالمفعول إذ كان ضميراً نحو: كتبه، وكنت إياه، لكن المختار هو الانفصال؛ لأنه في الأصل خبر المتبدأ، وحق خبر المتبدأ الانفصال. والأكثر: أي الضمير إذا وقع بعد 'لولا' وبعد 'عسى'، فالأكثر بعد 'لولا' ضمير مرفوع منفصل نحو: 'لولا أنت إلخ'؛ لكونه مبتدأ، وبعد 'عسى' ضمير مرفوع متصل نحو: 'عسيت إلخ'؛ لكونه فاعل عسى. (متوسط) إلى آخره: أي "لولا أنت، لولا أنتم، لولا أنت، لولا أنتم، لولا أنت، لولا هو، لولا هما، لولا هم، لولاها، لولاها، لولاها، لولاها، لولا أنا، لولا نحن". [غاية التحقيق: ١٧٧]

وبعدها **صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ، ويُسمى فصلاً لتفصل بين كونه خبراً**
 و**نعتاً. وشرطه: أن يكون الخبر معرفة، أو أفعل من كذا، مثل: كان زيدٌ هو أفضل من**
 عمرو، **ولا موضع له عند الخليل، وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره. ويتقدم قبل**
 الجملة ضمير غائب يُسمى ضمير الشأن والقصة، يُفسر بالجملة.....

صيغة نحو: زيد هو قائم، وهـ تَبَّكَ نَبِيٌّ (سورة البقرة: ١٢٧)، وهـ تَبَّكَ نَبِيٌّ عِنْدَ الْحَبَشَةِ (يوسف: ٩٨)، وعلمت
 زيداً هو القائم، وما زيد هو الكرم، وإما قال: صيغة مرفوع منفصل، ولم يقل: ضمير مرفوع منفصل لمكان
 الاختلاف في كونه ضميراً على ما سبق، ولا يمكن الاختلاف في كونه صيغة مرفوع [غاية التحقيق: ١٧٩]
للمبتدأ إفراداً وتثنيةً وجمعاً، وتذكيراً وأنثى، وتكناً وحطاً وعية. [منحص غاية: ١٧٩]
ويسمى أي: ويسمى هذه الصيغة فصلاً؛ لأنها تفصل بين كون ما بعدها نعتاً لما قبلها أو خبراً عنه، وإما إذا
 وجدت هذه الصيغة عموماً أن ما بعدها خبر لا نعت؛ لامتناع الفصل بين النعت والمعنوت. (متوسط) [أو 'يسمى'
 مصارع مجهول، والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد إلى الصيغة، و'فصلاً' مفعول ثانٍ له، والجملة في محل
 الرفع والخبر؛ لأنها تصح أن تكون نعتاً لصيغة أو مرفوع، و'تفصل' مصارع معروف منصوب بلام "كي"، وهي
 مع ما بعدها متعلق بـ 'يسمى'، والمستتر فيه فاعله عائد إلى الصيغة. (حل التركيب: ٤٧)]
وشرطه أي شرط هذا التوسط، أو شرط الفصل، أو شرط المذكور من الصيغة. [هدي: ١١٩]
أو أفعل لأن الفصل إنما يحتاج إليه في المعرفة، أو "أفعل من" ملحق بالمعرفة لامتناع اللام. [هدي: ١١٩]
مثل إلح ذكر مثال "أفعل من" بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل؛ لإصالتها واستغنائها
 عن المثال لكثرتهما لخلاف الفرعين. [هدي: ١١٩] **ولا موضع له:** ولا موضع لهذا الضمير من الإعراب عند الخليل
 مع قوله: 'وبه اسم'؛ لأنه إما أدخل لفصل كالكاف في "أولئك"، والتاء في 'أنت'، فكما أن لهما لا محل لها
 من الإعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الإعراب. (متوسط)
ويتقدم: أي: ويتقدم قبل الجملة ضمير عائد للتعظيم والإحلال؛ لأن ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسراً أوقع
 في النفس تعظيماً وإجلالاً، ولئلا يفوت الكلام من السماع عند عملته. (متوسط) **ضمير الشأن:** إن كان مذكراً،
 كقوله تعالى: **هـ فَبِمَا نَسَاكُهَا** (الإحلاس ١) **الشأن والقصة** وإما يسمى هذا الضمير ضمير الشأن والقصة؛
 لأنه عائد إلى ما هو المعهود في الدهن من شأن أو قصة. [غاية التحقيق: ١٨١] **والقصة:** وضمير القصة إن كان
 مؤنثاً، كقوله تعالى: **هـ فَبِمَا نَسَاكُهَا** (الحج: ٤٦) **بالجملة** وإما يجب أن يفسر هذا الضمير بالجملة؛ لأنها
 هي المراد من ذلك الضمير، وإما كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشيء بعده. (متوسط)

بعده. ويكون منفصلاً ومتصلاً، مستتراً وبارزاً على حسب العوازل نحو: "هو زيد قائم"، وكان زيد قائم. وإنه زيد قائم"، وحذفه منصوباً ضعيفاً إلا مع أن إذا خففت فإنه لازم. أسماء الإشارة: ما وُضِعَ لمُشارٍ إليه، وهي: 'ذا' للمذكر، و'ذَيْن' و'ذَيْن'، و'للمؤنث' 'تا'، و'ذِي'.

ويكون 'ي' ويكون هـ الصمير منفصلاً إن كان متداً نحو: هو زيد قائم؛ يكون عاممه معوياً، ومتصلاً مستتراً، إن كان عاممه فعلاً، وهو مرفوع نحو: كان زيد قائم؛ فوجوب استكان الصمير العائث المرفوع المفرد في الفعل بلا فسخ. ومتصلاً بارزاً إن كان منصوباً، سواء كان عاممه حرفاً نحو: إنه زيد قائم؛ لامتناع استكان الصمير في الحرف، أو فعلاً نحو: صيته زيد قائم؛ بعدم استتار الصمير المنصوب، وإليه أشار بقوله: "على حسب العوازل" 'ي' بفصله واتصاله مستتراً، واتصاله بارزاً هو عمل على حسب عوامه نحو: إنه زيد قائم. (متوسط)

وحذفه: أي حذف ضمير الشأن حال كونه منصوباً.

ضعيف: أي حائر مع لضعف عدم دليل عليه؛ لاستقلال الخبر كلاماً، وعدم الراسخ فيه. وفيه أن تقول: قد يقوم دليل عليه، وهو رفع 'زيد قائم'، والخوار لكونه على صورة الفصلات. [هـدي: ١٢٠]

الامع ان: مستثنى مفعول 'ي' ضعيف مع كل عامل إلا مع 'ان' إذا خففت. فإنه لازم فإنه لازم حذفه مع عدم بضعف لئلا يبرم مرية لأضعف على الأقوى. (متوسط) أسماء الإشارة: أسماء الإشارة 'متداً' و'ما' موصولة أو موصوفة. 'وضع' ماص محو، والمستكن فيه مفعول ما، يسم فاعله عائد إلى ما، 'مُشار' متعلق به، 'بِهِ' مفعول ما لم يسم فاعله لمُشار، والصمير في 'بِهِ' راجع إلى موصوف مقرر مُشار، والخمسة صلتها أو صفتها، والموصول أو الموصوف مع صلتها أو صفتها خيراًها. [حل التركيب: ٤٧]

ما وضع لمُشار إليه: ["ما" جنس، وقوله: "وضع لمُشار إليه" فصل حرج به غير اسم الإشارة] أي أسماء الإشارة: أسماء وصفت مُشار إليه، وم يرم التعريف تعريفاً دورياً، وإنما هو أخفى، وإنما هو منه؛ لأنه عرف أسماء الإشارة لاصلاحية لمُشار إليه اللعوي المعنوم، وإنما بنيت لكونها مشافهاً للحرف من حيث احتياجها إلى ما بين دلت اشارة إليه. (متوسط) وهي: هذا إشارة إلى تعددها، و'د' يشار به إلى الواحد المذكور عاقلاً أو غيره، و'دس' بمثابة المذكور حال الرفع، و'دين' حال النصب والخر، و'تا' و'تي' و'ته' و'ده' و'قي' و'دهي' يشار بها إلى المؤنث الواحد عاقلة أو غيرها، و'تان' إلى مثني مؤنث حال الرفع، و'تين' إليه حال النصب والخر، و'أولاء' سدد وقصر يشار به إلى جمع المذكور، وإلى جمع المؤنث عاقلاً كان أو غيره (متوسط) تا و'ذِي' يقب الدس تاء في 'تا' ويقب ألفه ياء في 'دي'، وهاء في 'ده'، وباجمع بين القلين في 'تي' و'ته' يعني أن داله قب تاء وألفه قب ياء في 'تي'، وهاء في 'ته'، وباجمع بين الدلين في 'دهي' و'قي'، يعني أن ألفه قب ياء وهاء. [عاية: ١٨٣]

وتِي، وتِهْ، وذَهْ، وتِهِي، وذِهِي"، ولمشأه "تان، وتَيْن"، وجمعهما "أولاء" مدًّا وقصرًا،
 ويلحقها حرفُ التثنية، ويتَّصلُ بها حرفُ الخطاب، وهي خمسةٌ في خمسة، فيكونُ
 خمسةٌ وعشرين، وهي "ذاك إلى ذاكْن، وذانِك إلى ذانِكْن"، وكذلك البواقي. ويُقال:
 "ذا" للقريب، "وذلك" للبعيد، و"ذاك" للمتوسط، و"تلك، وتانِك وذانِك" مشدَّدتين،
 وأولالِك مثل ذلك، وأما "ثمَّ، وهنا، وهنا"، فللمكان خاصَّةً.

ولجمعهما أي جمع المذكور والمؤنث، عاقلًا كان أو غير عاقل. **مدًّا وقصرًا** أي سواء كان ممدودًا أو مقصورًا، والمنقصور يكتب بالياء. **ويلحقها** أي يدخل على أوائل أسماء الإشارة. **حرف التثنية** وهي الهاء؛ لأن الإشارة يلائم تسيه المحاط أولًا، فيقال: هدا، وهدان، وهاتا، وهاتان، وهؤلاء. [غاية التحقيق: ١٨٣]
حرف الخطاب يدل على أحوال المحاط من الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فيقال: دك، ودانِكما، وتانِك، وتانِكما، وأوثِك. [غاية التحقيق: ١٨٣] **خمس في خمسة** أي حرف الخطاب خمسة، وهي: ت، وكُما، وكُم، وك، وكن في خمسة أسماء الإشارة، وهي: دا، ودان، وتان، وأولاء. [غاية التحقيق: ١٨٣]
فيكون المجموع ضرب أسماء الإشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة. **خمس وعشرون** والقياس يقتضي أن يكون حرف الخطاب ستة، واشترك خطاب الاثنين، فبقي خمسة، ثم لفظ الحرف يذكر ويؤنث، وهما اعتبر التذكير، ولذا أنث العدد لما عرف أن تأنيث العدد من الثلاثة إلى العشرة على عكس تأنيث جمع الأشياء. [غاية: ١٨٣]
للمتوسط أي أشار إليه المتوسط، أي السدي بين القريب والبعيد، وإنما قال هكذا بمناسبة بين قبة المسافة وقبة الحروف، وكثرة المسافة وكثرة الحروف، وإنما أحر ذكر المتوسط عن الطرفين والظاهر أن يذكره في الوسط لتوقف معرفته على معرفة الطرفين، وإنما أحال المصنف الفرق إلى غيره حيث قال: ويقال "دا" للقريب إلى آخره، ولم يقل: دا للقريب إلخ؛ لأنه لما رأى كثرة تحيف هذا الفرق بأن دا للقريب والمتوسط في البعيد وبالعكس، لم يتخذ مذهبه، وأحال إلى غيره، فقال: يقال. [غاية التحقيق: ١٨٤]

وتلك إلخ فقوله: 'تلك' وما عطف عليه مبتدأ، وقوله: 'مثل ذلك' حره يعني كما 'ذلك' للبعيد، كذلك 'تلك' وتانِك ودانِك (مشدَّدتين)، وأولالِك للبعيد، وأما للقريب فهو تان، وتان، وذان، وذان، وأولاء، وأما للمتوسط فهو تانِك، ودانِك وتانِك (غير مشدَّدتين) وأولالِك. (متوسط) **وتانِك ودانِك** اللون فيهما بدل من اللام عند المبرد، وعوض عن ألف واحده عند غيره. [هدي: ١٢٢] **ثمَّ وهنا وهنا** [ثمَّ] بفتح اللام وتشديد الميم، و"هنا" بصمَّ الهاء وتخفيف النون، و"هنا" بفتح الهاء وتشديد النون وهو الأكثر] أي هذه الأسماء الثلاثة للإشارة إلى المكان =

الموصول: ما لا يتم جزءاً إلا بصلةٍ وعائِدٍ. وصلته جملةٌ خبرية، والعائدُ ضميرٌ له،

في نصه

وصلةُ الألف واللام اسمُ الفاعل أو المفعول. وهي: "الذي، والتي، والذان، واللتان

للمفرد مؤنث للمثنى المذكور سمي مؤنث

بالألف والياء، والأولى، والذين، واللاتي، واللاء، واللاي، واللاتي، واللواتي، ومن، وما،

رفعا مصباً وجرّاً كلاهما يجمع المذكور في جمع المؤنث بالياء فقط

وأي، وأية، وذو الطائية، و"ذا" بعد "ما" للاستفهام، و"الألف، واللام".

لدي

= خاصة، أي لا يشار بها إلى غير امكان، فـ 'ها' يشار به إلى مكان اقريب، 'وهها' و'هاك' إلى متوسط، و'ثة' و'هنا' مشددة و'هاك' إلى البعيد، وفي 'هها' ثلاث لغات: أحدها: ضم اهاء مع تخفيف اسول، والأخيرتان: فتحها وكسرها مع تشديد اللول، لكن الفتح أكثر. (متوسط)

الموصول بني امصور؛ لأنه يقتدر إلى الصلة، فأشبهه احرف في الافتقار إلى العير. [غاية التحقيق: ١٨٤] **حرء** من الكلام أي متداً أو حراً أو فاعلاً أو نحو ذلك، وانصابه على اضمير أي لا يتم حرثته، أو على الحال أي لا يتم حال كونه جزءاً من الكلام. [غاية التحقيق: ١٨٤]

وصلته وإنما يحتاج إلى تعريفها؛ لأنه لم تكن مية. وكانت مأخوذة في تعريف الموصول، فعرّفها بأن قال: وصلته حمة خبرية؛ لئلا يرم تعريف الشيء بما هو مثله في امعرفة واخلاله، أو بما هو أحق. (متوسط) **حمة**. وبما وجب أن يكون صلته حمة؛ لأن "الدي" و"التي" ومشاهما ومجموعهما وصعت جعل الحمة صفة سمعرفة بواسطتها، فحمل أخوها عليها، وإنما وجب أن يكون خبرية؛ لأن ماعدها كالأمر والهي وغيرهما غير موضح للموصلات، والصلة تجب أن تكون موضحة. (متوسط)

والعائد هذا تعريف للعائد، وإنما عرفه؛ لأنه غير هن، ومأخوذ في تعريف اموصول أي العائد ضمير في الصلة، يعود إلى الموصول، وإنما يجب ذكره ليربط والصلة بالموصول. (متوسط) **الألف واللام**. وهما المختصران من 'الدي' و'التي' صارتا معهما متحفيف. [غاية: ١٨٤] أو **المفعول** بمعنى الفعل؛ لأن اللام الموصولة يشبه اللام احرفية، فجعلت صنتهما ما كان حمة معنى مفرداً صورة، عملاً باحقيقة والشه جميعاً. واعلم أن إعراب الصلة بإعراب اموصول كإعراب ما بعد 'إلا' بإعراب 'إلا'. [هندي: ١٢٣] **ومن وما** وهما بمعنى 'الذي' يستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث غير أن 'من' تختص بذوي العوم، و'ما' بعيرها. وقيل: إهما بذوي العوم وعيرها بطريق الحقيقة، وقد يستعمل أحدهما مكان الآخر مجازاً. [غاية التحقيق: ١٨٦]

ودو الطائية أي 'دو' المنسوبة إلى بني طي أي 'دو' التي يستعملها بوطي بمعنى 'الذي، والتي'.

و'دا' بعد 'ما' نحو: ما ذا صعت؟ وقيل: مطلقاً **والألف** عطف على ما ذكر من الموصولات.

والعائدُ المفعول يجوز حذفه. وإذا أخبرتَ بـ "الذي"، صدرتها وجعلتَ موضعَ المخبرِ عنه ضميراً لها وأخبرته خبراً عنه. فإذا أخبرتَ عن زيدٍ من "ضربتَ زيداً" قلتَ: "الذي ضربتهُ زيدٌ"، وكذلك الألفُ واللامُ في الجملةِ الفعليةِ خاصة؛ ليصحَّ بناءُ اسمِ الفاعلِ، أو المفعولِ، فإن تعذرَ أمرٌ منها تعذرَ الإخبار. ومن ثمَّ امتنعَ في ضميرِ الشأنِ، والموصوفِ

والعائدُ المفعول أي الضميرُ العائدُ من الصلة إلى الموصولِ يجوز حذفه إذا كان مفعولاً، كقوله تعالى: **هَـوَ الَّذِي يَرْفَعُ الْوُجُوهَ وَيُنْزِلُهَا** (رعد ٢٦). لحصول العلم به مع كونه قصّة، وإنما قيد العائد بالمفعول؛ لأن غيره وهو إما المرفوع أو المخرور لم يخر حذفه؛ لكون المرفوع فاعلاً، وامتناع حذف الفاعل، واستتروا حذف المخرور كثرة الحذف أعني الإحار والمخرور معاً. (متوسط) وإذا أخبرتَ باستعانة "الذي" عن شيء معلوم من وجه غير معلوم من وجه آخر صدرت "الذي"، أي جعلتَ "الذي" في صدر الجملة لكونه مخبراً عنه، وجعلتَ موضعَ المحر عنه ضميراً يعود إلى "الذي" ليربط، وأخبرتَ المحر عنه بكونه محيراً به. (متوسط) لها أي بكلمة الذي مفعول ثانٍ. ريد تصدير "الذي" وجعل الضمير في موضع ريد، وتأخير ريد خبراً "لدي" [غاية التحقيق: ١٨٧] خاصة. أي الإحار بالألف واللام مخصوص بالحمة الفعلية دون الاسمية.

أو المفعول. أي من الفعل الذي في الجملة الفعلية، إذ لا يصح بناءً من جملة اسمية، فإذا أخبرتَ عن ريد من "صرتَ ريداً" بالألف واللام قلتَ: الضاربه أنا ريد، وإذا أخبرتَ عن ريد من "قامَ ريدٌ" هما قلتَ القائم ريد. [غاية التحقيق: ١٨٧] مهمل: أي من الأمور الثلاثة المذكورة، أي شرط من الشروط المذكورة، وهي: تصدير "الذي"، وجعل ضمير موضع المحر عنه، وتأخير المحر عنه خبراً لها. [غاية التحقيق: ١٨٧]

امتنع: الإخبار في ضمير الشأن "بالذي" نحو: هو زيد قائم.

في ضمير الشأن: [فلا يجوز في قولك: "هو زيد قائم" الذي هو زيد قائم] حق العبارة أن يقول: ومن ثم امتنع عن ضمير الشأن؛ لأن ضمير الشأن محر عنه لا محير فيه، إلا أنه جعل المحر عنه ظرفاً على الاتساع على نحو: السحابة في الصدق، وأنا في حاجتك، وإنما امتنع الإحار بالذي عن ضمير الشأن لامتناع تأخير خبره خبراً عن "الذي" بأن يقال: الذي هو زيد قائم هو؛ لأنه يستتر المقسم على الجملة المفسرة؛ فلا يزم تقديم المقسم على المفسر، وإنما بدأ بالتصريح من الأخير لا الأول أحدًا فيه من القريب. [غاية التحقيق: ١٨٨]

والموصوف: فلا يجوز في "صرتَ ريد العاقل" أن يخر بالذي عن ريد لا عن العاقل. لامتناع جعل الضمير في موضع واحد منهما؛ لأنه لو جعل في موضع الموصوف بأن يقال: الذي صرتَ هو العاقل ريد، يلزم وقوع الضمير موصوفاً، ولو جعل في موضع الصفة بأن يقال: الذي صرتَ ريد هو العاقل، لزم وقوع الضمير صفة، =

والصفة، والمصدر **العامل**، **والحال**، والضمير **المستحق لغيرها**، والاسم **المشتمل عليه**. وما
 بدون الموصوف
الاسمية موصولة، واستفهامية، وشرطية، وموصوفة، وتامة بمعنى شيء، وصفة. **ومن**
 كذلك **إلا في التامة والصفة**.....

= وقد عرفت أن الضمير لا يوصف ولا يوصف به، ثم الإحار عن الموصوف بما يمتنع إذا كان بدون الصفة. أما
 إذا كان مع الصفة، فعير تمتع خو: الذي صرته ريد العاقل. [غاية التحقيق: ١٨٨]

العامل أي العامل بدون الموصول خو: عجت من دقّ اقصار الثوب، لامتناع عمل الضمير. خلاف الذي
 عجت منه دق القصار الثوب. [هدي: ١٢٥] **والحال** خو: جاءني ريد راكناً؛ لامتناع تعريفها. **لغيرها** أي
 لغير كلمة "الذي" فلا يحور في "ريد صرته" أن تحرب "الذي" عن الضمير العائد إلى ابتدأ لامتناع تصدير
 "الذي" لأنه صدر بأن يقال: "الذي ريد صرته" فذاك الضمير إن عاد إلى الموصول لزم نحو المبتدأ عن العائد،
 وإن عاد إلى المبتدأ لزم نحو الموصول عن العائد. وكل منهما ممتنع. [غاية: ١٨٨] وقوله: "لغيرها" مفعول
 المستحق، واللام لتقوية العمل. [هدي: ١٢٥] **عليه** أي عني الضمير المستحق لغيرها خو: زيد صرته علامه،
 وهو قيل في الإحار عن علامه: الذي ريد صرته غلامه، لزم نحو الموصول أو ابتدأ عن العائد. [هدي: ١٢٥]
وما الاسمية أي "ما" الاسمية أنواع، أحدها: موصوفة. وهي لغير أوبي العلم عائلاً خو: أعجني ما صنعت، وقد يكون
 للعالمين كقولته تعالى: (شمس ٥) والثاني: شرطية، كقولته تعالى:
 (فاطر ٢) والثالث: استفهامية في غير العالمين. كقولته تعالى:
 (ص ١٧) والرابع: موصوفة بمعنى شيء، إما بالمفرد خو: مررت بما معجب لك أي بشيء معجب، وإما بالجملة كقولنا:
 ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال

وخامس: تامة بمعنى شيء، خو: دققته دقا بعد، أي بعد الشيء شيء الدق. والسادس: صفة خو: صرته صرباً
 ما، أي أي ضرب (متوسط) **ومن كذلك إلا في التامة** فإن "من" لا يكون تامة، ولا صفة حلاًقاً لأي علي،
 فالموصولة خو: أكرمت من جاءك، أي أي الذي جاءك، والشرطية خو: من تعسب أضرب، والاستفهامية خو:
 من غلامك؟ ومن ضربت؟ والموصوفة بالمفرد خو: قوله:

وكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد إيانا

أي على شخص غيرنا وبالجملة خو: رُب من جاءك قد أكرمت، وساء "من" و"ما" الموصولتين لشبه الحرف في
 الافتقار، وساء الاستفهاميتين والشرطيتين لتضمن حرف الاستفهام والشرط، وساء التامة والصفة لمشاغتهما
 الموصولة لفظاً. [غاية التحقيق: ١٨٩]

أي بُعد. وفَعَالٌ بمعنى الأمرِ مِنَ الثلاثي قِيَّاسٌ كَنَزَالٍ بمعنى انزَل. وفَعَالٌ مصدرًا معرفةً
 كـ "فَجَارٍ"، وصفةٌ مثلُ: "يا فَسَاقٌ" مَبْنِيٌّ لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ عَدَلًا وَزِنَةً. وفَعَالٌ عَدَمًا لِلأَعْيَانِ مُؤَنَّثًا
 كقِطَامٍ وَغَلَابٍ مَبْنِيٍّ فِي الْحِجَازِ، وَمَعْرَبٌ فِي تَمِيمٍ إِلَّا مَا كَانَ فِي آخِرِهِ رَاءٌ، نَحْوُ: حَضَارٍ.
 عطف على قوله: مصدرًا
 عطف على راء

= ما كان المنقول عنه فيه مستعملًا أو لا. وفي محل هذه الأسماء من الإعراب مذهبان: أحدهما: ارفع على
 الابتداء، فيكون مع فاعلها السادة مسدًا بحر حمته كـ "أفاته ابريدان" على رأي. [غاية التحقيق: ١٩١]
فَعَالٌ [أي "فعال" الكائن] منبأ أي ما يوارى بفعال. **فَيس** هو بحر لقوله: "فعال" أي قياس أو دو قياس، أو
 محي، فعال بمعنى الأمر من كل ثلاثي قياس عند سبويه يعني أن كل فعل ثلاثي يصح أن يشتق منه فعال بمعنى
 الأمر. [غاية: ١٩٢] **كسَرَالٍ**. وصراب بمعنى اصرب، وأكال بمعنى كل، وكتاب بمعنى اكتب، وعلام بمعنى
 اعلم، وفي غير الثلاثي سماعٌ لم يأت إلا أفرقاء وعَرَءاء، وعند المبرد محي، فعال مصفًا سماعي، وعند الأحفش
 محيثة مصفًا قياس. ثم اعلم أن فعال التي بمعنى الأمر من أسماء الأفعال، وسائر أقسامها ليس منها. [غاية: ١٩٢]
مصدرًا معرفة حال عن صميم قوله: "مبي"، ولا يجوز أن يكون حالًا عن "فعال"، لأنه ليس بفاعل، ولا
 مفعول به. [غاية التحقيق: ١٩٢] **كـ "فَجَارٍ"** علم الفجرة، أو الفجور، وهما من المعالي، وإنما قلنا: إنه مصدر؛
 لأن المعدل تعبر الصيغة بدون تغير المعنى، فيكون معناه المصدر، وإنما قلنا: إنه معرفة بدل قولهم: "فجار
 القبيحة". وأما لزوم التأنيث فيه، فاعتبار أن سائر أقسام "فعال" مؤنثة. [غاية التحقيق: ١٩٢] **مبي** بحر لقوله:
 "وفعال" أي فعال مصدرًا أو صفة مبي، وإنما بي "فعال" التي هي مصدر معرفة أو صفة. [سواء كان صفة
 مختصة بالبدء نحو: يا فساق، ويا حداث، أو غير مختصة مثل: حاد بنشمس، وحلاق للمبيّة. (غاية: ١٩٢)]

لمشابهة له أي لمشابهة فعال التي هي مصدر معرفة أو صفة لـ "فعال" التي بمعنى الأمر
عَدَلًا وَزِنَةً تميران أي مشابهة عدله وورثه بعدل فعال بمعنى الأمر وورثته، أو حال أي حال كونه معدولًا
 وصاحب ربة فعال، يعني كما أن فعال بمعنى الأمر معدول عن الأمر، فكذلك "فعال" مصدرًا معدول عن المصدر
 المعرفة، وصفة معدول عن فاعلة. [غاية التحقيق: ١٩٢] **مبي** بحر لقوله: "فعال"، و"عَدَمًا" مصبوب بأنه حال،
 و"مؤنثًا" صفة "علمًا". (متوسط) **في الحجاز**: لمشابهة فعال بمعنى الأمر عدلًا وزنة.

ومعرب أي مبني عند أهل الحجاز، ومعرب عند بني تميم، إلا الأفعال التي في آخره راء، نحو: حضار، فإن أكثر
 بني تميم يوافقون الحجازيين في ثائه. أما ساؤه عند أهل الحجاز، فمماثلة "فعال" التي بمعنى الأمر في العدل
 واردة. وأما إعرابه ومع صرفه عند بني تميم، فبعدم علة الساء فيه وكونه عَدَمًا مؤنثًا معدولًا، يوجب أن يعرب أو
 يمنع عن انصرف قياسًا على أخواته نحو: عمر ورفر. وأما ساء ما في آخره راء عند أكثر بني تميم، فتحقق
 موجب جواز الإمالة فيه إذا بني على الكسر في الأحوال الثلاث. (متوسط)

في تميم لأن العدل التقديري لا يؤثر في الساء لصعقه. [غاية: ١٩٣] **إلا ما كان**. يعني إلا في فعال عَدَمًا للأعيان.

الأصوات: كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِهِ صَوْتُ أَوْ صَوْتٌ بِهِ الْبَهَائِمُ، فالأول: كـ "عاق"، والثاني: كـ "نخ".
 من أقسام لمبنيات
المركبات: كُلُّ اسْمٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ، فَإِنْ تَضَمَّنَ الثَّانِي حَرْفًا بُنِيَ كخَمْسَةَ عَشَرَ،
 لعدودة من لمبنيات
 وحادي عشر وأخواتها إلا اثني عشر، وإلا أعرب الثاني كـ "بعلبك"، وبني الأول على الأصح.
 الجزء الثاني من المركب
 على الفتح

الأصوات: وإنما بيت؛ لعدم موجب الإعراب، وهو انتركيب الذي يقصد فيه بإجراء المركب من اللفظ والمعنى، فإن الثاني متف ههما؛ لأنه يقال: قلت: عاق، أو كتبت: عاق، ولا يقال: جاءني عاق أو قام عاق، أو غير ذلك مما يراد به معنى عاق. (متوسط) **كل لفظ** إنما قال: لفظ، ولم يقل: اسم؛ لأنها ليست بأسماء لعدم كوها دالة بالوضع. **صوت:** من أصوات الحيوانات واجمادات. **البهائم** أي: الإنسان يصدر عن نفسه "صوت" هو لزجر الحيوان أو منعه أو لدعائه أو إسكانه. **كفأق:** حكاية عن صوت الغراب.

كبح لإياخة البعير، وقاع وبس رحر العجم. **المركبات** أي المركبات كل اسم ركب من كلمتين ليس بينهما نسبة، وإيراد المركب ههما المركب المبني الذي سبب بئاه التركيب، فقوله: "كل اسم" كالحس، وبقوله: "من كلمتين" يخرج الأسماء المفردة، وبقوله: "ليس بينهما نسبة" حرج عنه مثل: تأبط شراً، وعلام زيد؛ لوجود النسبة بين كلمتيها. وإنما يجب إخراج الأول؛ لأن سبب ساء أجرائه ليس التركيب، والثاني لكونه معرباً وكلامنا في المبني، وإنما قال: "من كلمتين" ولم يقل: من اسمين؛ ليدخل فيه مثل "سبيوه". (متوسط)
حرفاً أي حرفاً من حروف العطف. **سبا:** أي بي الجزءان على الفتح، الأول؛ لأنه صار وسطاً بالتركيب، والوسط ليس بمحل الإعراب، والثاني؛ لكونه متضمناً للحرف. [غاية التحقيق: ١٩٤]

كخمس عتس فإن أصه: خمسة وعشر، فحذفت الواو لقصد تخرج الاسمين وتركيبهما. **وحادي عشر** بفتح الياء لساء صدور الأعداد امركة على الفتح كخمس عتس، وهو الأفصح، وجاز سكون الياء تحفيماً، وكذلك الحكم في ياء ثنائي عشر على ما يأتي. [غاية التحقيق: ١٩٤] **وأخواتها** أي أخوات حادي عشر إلى تاسع عشر. **إلا اثني عشر.** مستثنى من قوله. 'ببب' لا من "أخواتها"؛ لأن اثني عشر ليس من أخوات حادي عشر أي يبي الأجزاء إلا اثني عشر. فإنه لا يبي في الأجزاء، بل يبي الثاني ويعرب الأول لشبهه بالمضاف بسقوط الون؛ لأن سقوطها من أحكام الإضافة، فأعصي له حكم المضاف. [غاية التحقيق: ١٩٤] **وإلا أعرب.** أي: وإن لم يتضمن الثاني حرفاً، أعرب الجزء الثاني؛ لعدم سبب بئاه مع امتناعه عن الصرف لوجود السبين أي: العلمية، والتركيب. [غاية التحقيق: ١٩٤] **على الأصح.** وإنما قال في الأصح؛ لأن فيه ثلاث لغات، أحدها: المذكورة، وهي الفصيحة الكثيرة، ولهذا قال فيها: على الأصح، والثانية: إعراب الجزئين معاً، وإضافة الأول إلى الثاني، ومع صرف المضاف إليه، والثالثة: إعراب الجزئين معاً، وإضافة الأول إلى الثاني، وصرف الثاني. (متوسط)

فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره، ^{أي غير معرض عن كم أو تمتعه} ^{ووجوباً} ^{أي على حسب العوامل} **كَانَ منصوباً معمولاً على حسبه**، وكل ما قبله حرف جرٍّ أو مضافٌ فمجرورٌ، ^{نحو: بكم درهما اشتريت} **وإلا فمرفوعٌ مبتدأ** إن لم يكن ظرفاً، وخيرٌ إن كان ظرفاً، ^{أي كم الاستفهامي والخياري} **وكذلك أسماء الاستفهام والشرط. وفي مثل: كم عمّة لك يا جريرٌ وخالة؟**

فكل ما بعده إشارة إلى مواضع كونهما منصوبين، أي كل موضع يكون ما بعد 'كم' فعل غير مشتغل عنه بضميره أو متعلقه، كان في محل النصب بذلك الفعل حسب ما يقتضيه العامل، يعني: إذا اقتضى مفعولاً به كان مفعولاً به نحو: كم رجلاً صرت؟ وكم رجلٍ ملكت، وإن اقتضى مفعولاً مطلقاً كان مفعولاً مطلقاً نحو: كم ضربة ضربت؟ وكم ضربة صربت. وإن اقتضى ظرفاً كان ظرفاً نحو: كم يوماً صمت؟ وكم يوم صمت. (متوسط) **أو مضاف:** نحو: كم غلام رجل ضربت؟ **فمحرورٌ** إشارة إلى مواضع كونهما مجرورين، وهي كل موضع قبله حرف جر، أو اسم مضاف إليه فيه نحو: بكم رجلاً مررت؟ وبكم رجل مررت، وغلام كم رجلاً ضربت؟ وغلام كم رجل ضربت. (متوسط) **وإلا فمرفوعٌ** إشارة إلى مواضع كونهما مرفوعين، ومعناه أنه إن لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشيء آخر، ولا قبله حرف جر، ولا اسم مضاف إليه، فـ 'كم' مرفوع في ذلك الموضع بأنه مبتدأ وإن لم يكن ظرفاً نحو: كم رجلاً إختوت؟ وكم رجل قدم؟ وحرر متدأ إن كان ظرفاً نحو: كم يوماً سفرك؟ ويعنه كونه صرفاً بالميز، فإن كان المميز صرفاً كان 'كم' ظرفاً، وإلا فلا. (متوسط) **وكذلك أسماء.** أي إعراب اسمي الاستفهام والشرط نحو: "من وما" استفهاميين وشرطيين مثل إعراب 'كم'، فإن كان بعدهما فعل غير مشتغل عنه بشيء آخر كان محلهما النصب؛ بأنهما مفعولان به نحو: من صرت؟ ومن تصرب أصرت، وإن كان قبلهما حرف جرٍّ أو اسم مضاف، فمحلّهما الجر نحو: من مررت؟ ومن ثمر أمر، وغلام من صرت؟ وغلام من تصربه أضربه، وإن لم يكن بعدهما فعل شأنه ما ذكرناه، ولا قبلهما حرف جر، ولا اسم مضاف، ففي محل الرفع بالابتداء نحو: من ضربته؟ ومن تضربه أضربه، ومن قام؟ (متوسط) **وفي مثل: أي فيما يحتمل الاستفهام، والخبر، وذكر المميز، وحذفه.** **كم عمّة لك:** البيت للفرزدق يهجو جريراً، وتماه:

فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عَشَارِي

'اعدعاء' المعوّجة الرسع من اليد أو الرجل، فتكون مقبلة الكف أو القدم، بمعنى أنها لكثرة الخدمة صارت كذلك، أو هذا حلقة ها نسبتها إلى سوء الحلقة، وإنما عذّي 'حست' على؛ لتضمه معنى ثقلت أي كنت كارهاً خدمتها مستنكفاً منها، فخدمتي على كره مي. واختار من أنواع خدمتها الحب؛ لأنه خدمة المواسي، وهي أبلغ في ادم =

ثلاثة أوجه، وقد يُحذف في مثل: كم مآلك؟ وكم ضربت.

انصروف: منها ما قطع عن الإضافة كـ "قبل وبعد"، وأجري مجراه "لا غير"، وليس غير، وحسب^{معدودة من المصيات}. ومنها "حيث"، ولا يضاف إلا إلى الجملة في الأكثر. ومنها "إذا"، وهي للمستقبل، وفيها معنى الشرط، ولذلك اختير بعدها الفعل أي من الظروف خمسة
أي لاستعمال إذا في الشرط

= من خدمة الأساسي. والعشار جمع عشاء، وهي سبي على حمى عشرة أشهر، وحترها؛ لأنها تتأدى من الحلب، ولا تصعب بسهولة، فهي حلها زيادة مشقة، وفي ذكر عمته وحاته إشارة إلى ردالة صوفي أبيه وأمه. ولاستفهام على تقدير نصب على سبيل انتهم والاستهزاء، كأنه دهن عن كمية عدد عماته وحالاته، فسأل عنها، وكوفا حرية على تقدير آخر على سبيل التحقيق، أي كثير من عماتك وحالاتك حسبت على عشاري، وإذا حدث لمير أي كم مرة أو كم حصة على التهكم، أو كم مرة أو كم حصة على انتكثير، فارتفاع عمة على لابتداء، ومصححه توصيفه بقوة 'ك'، وحرره قد حبت، و'كم' استهامية كست أو حرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب؛ لأن الفعل وقع بعدها مسط علىها تسط صرفية أو المصدرية، فإذا رفعت عمة رفعت "حالة" و'فدعاء'، وإذا نصبتها نصبتها، وإذا حفصتها حفصتها، وذلك واضح. [فوائد صياغة: ٢٤٣]

ثلاثة أوجه لنصب على ن كم استهامية، والحر على أنها حرية، والرفع على لابتداء وحذف مير 'كم'.
كم مآلك مثل حذف مير 'كم' الاستهامية أي كم درهما لك؟ و**كم ضرب** مثل حذف مير 'كم' خبرية أي كم مرة ضربت. **عن الإضافة** نعوية المقصودة حذف المضاف إليه. **كفيل وبعد** تقول: 'حنت من قبل' صم اللام، و من بعد 'بضم لدال' وإنما بيت هذه ظروف لتضمن معنى حرف لإضافة، وشبه الحرف في الاحتياج إلى المضاف إليه. **وأخري** [أخرى انصروف المقطوع عن الإضافة] في حذف المضاف إليه، وإساء على لضم.
لا غير الخ [تقول: حائي ريد لا غير، أو ليس غير، أو حسب] وإن لم يكن 'غير' من ظروف لشبهه بأعاليات لشدة الإهام لدي فيه. [فوائد صياغة: ٢٤٤] **حيث** نحو: أحسن حيث حسن ريد، أو حيث ريد حسن.

ولا بضاف ولا يضاف 'مصارع مجهول، والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد إلى حيث، و'إلا' حرف استثناء، 'بني الحمة' متعلق بـ 'لا بضاف'، والاستثناء مفرغ، وتقديره: ولا يضاف حيث إلى شيء إلا إلى حمة، أي لأكثر متعلقه **إلى الحمة** لأنه موضوع لمكان يقع فيه النسبة. **في الأكثر** وإنما قال في لأكثر؛ لأنه قد بضاف إلى امرد كقوله: أما ترى حيث سهيل طامعا، فاقياس بـ 'حيث' حيث في الأكثر.

إذا رماية كانت أو مكانة. **للمستقبل** نحو: إذا يقوم ريد، وإذا دحيت على الماضي يجعله معنى المستقبل، نحو: إذا قام ريد أي يقوم. **اختير بعدها الفعل**: أي قيل بأولوية الفعل بعدها؛ إذ الشرط يقتضي الفعل، لكنه لما كان غير وصفي فيه لم يجب، بل يحسن مختاراً، ونقل عن المرد اختصاصها بالحمة الفعلية. [هدي: ١٣٤]

وقد تكون للمفاجأة، فيلزمُ المبتدأ بعدها. ومنها "إذ" للماضي، ويقعُ بعدها الجملتان. ومنها "أين وأنى" للمكانِ استفهامًا وشرطًا، و"متى" للزمانِ فيهما، و"أيّان" للزمانِ استفهامًا، و"كيف" للحالِ استفهامًا. و"مذ ومنذ" بمعنى أولِ المدة، فيليهما المفردُ

وقد تكون: و"قد" لتقليل، 'تكون' مصارع معروف، والمستتر فيه اسمه عائد إلى 'إذ'، 'للمفاجأة' خبره، 'فيرم استأ' بعدها 'فعل وفاعل ومفعول فيه عطف على قوله: 'قد تكون'، ومعنى 'يلزم' يغيب، وكأله جعل الغالب في الاستعمال عسرة اللام، والقليل كالعدم. [حل التركيب: ٥٢] للمفاجأة: أي لوجود الشيء فجأة أي بعته يعني 'يكايث' المفاجأة والفجاء مصدرٌ مهور اللام من باب معاولة، معناه "كس" را ناگاه گرفتار، والفجاء بالمد "ناگاه رسیدن" من باب فتح، وسمع. [غاية التحقيق: ١٩٩] بعدها: أي بعد إذ للمفاجأة نحو: خرجت فإذا زيد بالباب.

للماضي: نحو: جئت إذ قام زيد، وإذا دحيت على المستقبل يجعله بمعنى الماضي، نحو: جئت إذ يقوم زيد أي قام. **الجملتان:** أي خمسة الفعلية والاسمية نحو: إذ قام زيد وإذ زيد قام. ومنها: أي ومن الظروف المبنية 'أين وأنى'، وهما لمكان سواء كان للاستفهام أو للشرط نحو: أين زيد؟ وأين تكى أكن، وأنى زيد؟ وأنى تقعد؟ أقعد تضمنهما حرف الاستفهام أو حرف الشرط. (متوسط) **ومتى:** أي متى نظرف الزمان في الاستفهام نحو: متى لقتال؟ وفي اشرط نحو: متى تأتي أكرمك، وانفرق بين 'متى' الشرطية و'إذ' الشرطية أن 'متى' سرمان المبهم وما لا يتحقق وقوعه، وإذا للزمان المعين وما يتحقق وقوعه، فلهذا لا يقال: آتيت متى 'حمر السر'، ويقال: آتيت إذا 'حمر السر'، ويبنى "متى" لتضمنه حرف الاستفهام أو حرف الشرط.

فيهما: أي في الشرط، والاستفهام نحو: متى القتال؟ ومتى تخرج أخرج. **وأيّان:** أي ومن الظروف اسمية 'أيّان'، وهو نصرف الزمان في الاستفهام كقوله: أيّان يوم الدين؟ ويبنى 'أيّان' لتضمنه همزة الاستفهام، وهو من ظروف الزمان عنده؛ لأنه سؤال عن حال المسؤول عنه في الحال. (متوسط) **استفهامًا:** أي وقت استفهام، أو من حيث الاستفهام، أو حال كون الحال ذات استفهام، وإنما عد 'كيف' في الظروف؛ لأنه بمعنى "على أي حال" و'أجاء' والحرور 'والظرف' متقاربان، وكونه طرفًا مذهب الأحفش، وعند سيبويه اسم بدليل يدلّ الاسم منها نحو: كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟ وإنما بُني لتضمن حرف الاستفهام. [هندي: ١٣٥]

ومذ ومنذ: وإنما قدم 'مذ' مع كونه فرعًا لمد؛ لأن 'مذ' مقصور منه؛ بكونه أحف من 'مد'. وإنما سيبا تضمن معنى الإضافة؛ لأن معنى 'مد يوم الجمعة' أول المدة، ومعنى 'مد يومان' جميع المدة، أو للتشبيه بالعايات في القطع من إضافة المئوية إلا أنهما م تحيّا إلا مسير؛ لأنهما أبدا مقطوعان عن الإضافة المئوية بخلاف العايات، أو للحمل على "مذ ومنذ" الحرفين. [غاية التحقيق: ٢٠٠]

المفرد: لا اثني والمجموع؛ لأن أول امدة أمر واحد، لا يكون لشئيين أو أشياء نحو: ما رأيته مد يوم الجمعة، أي أول مدة عدم رؤيتي يوم الجمعة، وقلّ المثني بعدهما نحو: ما رأيته مذ اليومان الدان صاحبا فيهما. [هندي: ١٣٥]

المعرفة، ومعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد، وقد يقع المصدر أو الفعل، أو "أن" فيقدر زمان مضاف، وهو مبتدأ وخبره ما بعده، خلافاً للزجاج. ومنها "لدى، ولدن، وقد جاء لدن ولدن، ولدن ولد، ولد ولد". ومنها "قط" للماضي المنفي، و"عوض" للمستقبل المنفي. والظروف المضافة إلى الجملة و"إذ" يجوز بناؤها على الفتح،
 أي من الظروف المنية
 حو: يومئذ
 نحفه

المعرفة لواقعة حبرا مهما؛ لأن الوقت المجهول لا يكون لابتداء كلام معوم، فلا فائدة في ذكره، فلاند من انعين ليبيد، وإعرفة هو الأصل في ذلك، وقيل أسكر بعدهما نحو: ما رأيت مد يوم لقتي حضور التعيين، وهو المقصود. [هسي: ١٣٥] بالعدد معرفة كانت أو ككرة، أي يقع بعدهما الزمان الذي قصد هو مع عدد، أي المدة التي قصدت هي مع عدد، فإلى معنى مع حتى لو كان المقصود أن جميع ائدة التي انتهت فيها الرؤية يومان قبل: ما رأيت مد يومان، أي جميع مدة عدم رؤيتي يومان، وذلك؛ لأنه لما قصد بيان جميع المدة لاند من ذكر المدة مع عدد يتعلق جميعها حتى يفيد. [عانة التحقيق: ٢٠١] ان المثقلة بعدهما نحو: ما فرحت مد ذهابك، وما فرحت مد ذهبت، وما فرحت مد أنك ذاهب، [غاية التحقيق: ٢٠١]

زمان مضاف لصحة الخبر، فكان التقدير في 'ما فرحت مد ذهابك': مد زمان ذهابك بمعنى أول مدة عدم افرح زمان ذهابك، وفي 'ما فرحت مد أنك ذاهب' مد زمان ذهبت بإضافة الزمان إلى الحمة، نحو: مد مع مد ه (لأهم ٧٣) [غاية التحقيق: ٢٠١] للزجاج فإنه يجعل ما بعدهما مبتدأ، وهو حبران مقدمان أي يوم الخمسة أو مدة، ويومان جميع المدة؛ لأهما بكرتان، وما بعدهما معرفة أو ككرة محصورة بتقدم الحكم، والخبر ما ذكرنا من التأويل بالمعرفة. [غاية التحقيق: ٢٠١] لدى ولدن وإنما سيب لدى ولدن؛ لأن من لعاقما "لد" الذي وضعه وضع الحرف، ثم حمل عليه أخواته. (متوسط)

قط بفتح القاف وصم الصاء المشددة، وفيها لغات، وهي قط يصم القاف والصاء المشددة المضمومة، وقط يصم القاف وكسر الصاء المشددة، وقط يصم القاف وفتح الصاء المشددة، وقط يصم القاف وصم الصاء المشددة، وقط يصم القاف والصاء المشددة المضمومة. [غاية التحقيق: ٢٠٢] للناصي المنفي عموماً، بمعنى ما رأيت قط: ما رأيت في جميع الأرملة ماضية. وعوض وسيا أي "قط وعوض" تصمهما معنى 'في'، واختصا بآساء من سائر الظروف لعدم ظهور 'في' فيهما فتصمما "في" أو تصمهما لآء التعريف. (متوسط)

المنفي عموماً نحو: لا أراه عوض، أي في جميع الأرملة المستقلة. إلى الجملة الفعلية الخبرية، نحو: لا أراه عوضاً. ولا يجب اكتساب المضاف إلى المنفي آساء منه. (متوسط)

وكذلك "مثل" و"غير" مع ما، وأن، وأن.
أي مفروق مع

المعرفة، والنكرة

المعرفة: ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه، وهي: المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عرّف باللام أو النداء، والمضاف إلى أحدها معنى. العلم: ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه غير متناول غيره

وكذلك [أي مثل الظروف المذكورة في حوار الساء على الفتح] يعني إذ أضيف 'مثل وغير' إلى ما 'أو إلى' 'أن' المحققة، أو إلى 'أن' المثقفة بحور ساءها على الفتح مثل الظروف المذكورة من 'أسماء' 'أسماء' (النداء: ٢٣) [غاية التحقيق: ٢٠٣] مثل وغير وإنما ساء لإصافتهما إلى جملة صورة، وشبههما بالظروف للإيهام، والاحتياج إلى المضاف إليه لرفع الإيهام، وإنما ذكر ساءهما في حث ساء الظروف وإن لم يكونا من الظروف ضمناً لكونهما مشابهيين بالظروف. [غاية التحقيق: ٢٠٣]

المعرفة والنكرة [أي هذا باب في بيان المعرفة والنكرة من أقسام الاسم] ثم ما قسم الاسم أولاً إلى المعرب والمنهني، وبين أحكام قسميه شرح في تقسيم آخر للاسم باعتبار وضعه لمعين أو غير معين، فقال: 'المعرفة والنكرة'. وضع: بوضع جرثي كالأعلام، والمضمرات، والمبهمات، أو بوضع كني كالمعرف باللام، والإضافة، والنداء. [هدي: ١٣٧] بعيد. أي بشيء معين، واحترره عن النكرة، والتعيين باعتبار وقوعه على شيء معين في التركيب، فيدخل مضمرات، والمبهمات مع كونها كليات الوضع لكونها حرية الاستعمال. [هدي: ١٣٧] والمبهمات. أي الموصولات، وأسماء الإشارة نحو: "هذا، والذي" وإنما سببها مهمين؛ لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسية إلى مشار إليه مبهم عند المحاطب عند التصو به؛ لأن خصرة انتكس أشياء يحتمل أن يكون مشاراً إليها، وكذا الموصول بغير الصلة مبهم عند المحاطب، ولم يقولوا بتصميم اعائب مبهم؛ لأن ما يعود إليه مقدم، فلا يكون مبهمًا عند المحاطب عند انطق به، وكذا ذو اللام العهدية. [رصي: ٣٢١ ٣] باللام العهدية، والحسية، والاستعرافية نحو: الرجل، والعلام. معنى مفعول مطلق نخذف المضاف أي إضافة معونة، وفيه احتراز عن المضاف إلى أحد المعارف الأربع المذكورة إضافة قطعية، فإنها لا تفيد تعريفاً. [غاية التحقيق: ٢٠٤]

العلم وإنما حص العلم بالذكر في التعريف من بين سائر المعارف؛ لأن المضمرات والمبهمات والمضاف ليس تعريفاتها قبل، والمعرف باللام مستثنى عن التعريف، فلا حرم حص العلم بذكر التعريف. [غاية التحقيق: ٢٠٥] لتشيء بعينه المراد بشيء بعينه أعم من أن يكون فرداً كـ "ريد"، أو جنساً كـ "أسامة"، أو عيلاً كـ "ريد"، أو معنى كـ "نار"، وحث، إنساناً كما مر، أو غيره كـ "أعوج" علماً لمرس لي هلال. [غاية التحقيق: ٢٠٥] غير متناول: [فرداً أو جنساً في شيء من التركيب] يخرج سائر المعارف؛ لأن المبهمات، والمضمرات، ودو، =

بوضع واحد. وأعرفها المضمّر المتكلم، ثم المخاطب. **المكرّة**: ما وُضع لشيء لا بعينه.

أسماء العدد: ما وُضع لكميّة آحاد الأشياء. أصُولُها اثنتا عشرة كلمة: واحدٌ إلى عشرة، ومائة، وألف، تقول: واحدٌ اثنان، واحدة اثنان ^{للمذكر} وثنان، وثلاثة إلى عشرة، وثلاث إلى عشر، ^{للمذكر} وأحد عشر اثنًا عشر، إحدى عشرة ^{للمذكر} اثنتا عشرة وثنتا عشرة، وثلاثة عشر ^{للمذكر}

= واللام وضعها الواضع لتعني على أي معين يراد، بخلاف النعم فإن واضعه لا يصعد إلا لمسمى معين، ولا نظر به إلى تناوله معيناً آخر كما في سائر المعارف. [كذا في رضي: ٣/٢٢٦]

نوصع متعلق بـ 'متناول' أي لا يتناول غير ذلك المعين بالنوصع الواحد، بل إن تناول كالأعلام المشتركة، فهي يتناول نوصع آخر أي تسميه أخرى لا بالتسمية الأولى كما بدأ سمي شخص بريد، ثم سمي به شخص آخر، فإنه وإن كان متناولاً بالنوصع لمعنيين، لكن تناوله بمعني الثاني نوصع آخر غير النوصع الأول، بخلاف سائر المعارف كما نرى. [رضي: ٣/٢٢٦] **واحد** ملاحرج اعلمه اشتراك من التعريف نحو: "ريد" بدأ سمي به رجل ثم سمي به رجل آخر، لأنه وضع لشيء بعينه ويتناول غيره أيضاً، لكنه يتناول غيره بأوصاف كثيرة لا نوصع واحد، فيصدق عليه أنه غير متناول غيره نوصع واحد. [غاية التحقيق: ٢٠٥] **وأعرفها** أي أعرف المعارف أي أكملها تعريفاً.

ثم المخاطب. نحو: أنت لاستحالة الاستدعاء في ضمير المتكلم، وقته في المضمّر محص؛ بد خطاط في أعالي معين. [غاية التحقيق: ٢٠٥] **لا بعينه** أي لشيء غير معين من غير أن يقصر فيه النوصع معين نوصع جزئي أو كلي نحو: رجل وفرس. **أسماء العدد**: لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعين وغير معين، شرح في تقسيم آخر للاسم باعتبار دلالة على الكمية، وعدم الكمية. [غاية التحقيق: ٢٠٦] **آحاد الأشياء** لأحاد جمع أحد، وهو الفرد، أي أسماء العدد: أسماء وضعت تدل على مقدار أفراد الأشياء أي على مقدار تعددات.

تقول أي تقول أنت في الأعداد مفردة، ومركبة، ومعطوفة. **وتسان** وهذا جار على الأصل، ونقياس سد كبير المذكر وتأنيث المؤنث، وهذه الأعداد وما بعدها موقوفة؛ لأنها مذكورة على صريق التعداد.

وثلاث سموت، وهو غير جار على الأصل، والقياس بالثاء في المؤنث، وإنما ألحق في المذكر تأنيبه بالجماعة؛ لأن مدون الثلاثة وما فوقها جماعة، فالحري أن يأوّن بالجماعة ببطائق امفظ مدلوله، وتركها في المؤنث ينفرد به وبين المذكر. وفيه يعكس؛ لأن المذكر سابق، فاحتيج إلى تأنيته أولاً. [غاية التحقيق: ٢٠٧]

واحد عشر: ثم ما فرغ عن بيان العدد المفرد، شرع في بيان العدد المركب. **إحدى عشرة** الح سموت، وهذا جار على الأصل، والقياس بتذكير الخزيين في المذكر وتأنيتهما في المؤنث. [غاية التحقيق: ٢٠٨]

إلى تسعة عشر، وثلاث عشرة إلى تسع عشرة، ^{سموث} وتيمم تكسر الشين في المؤنث. وعشرون وأخواتها ^{سذكر} فيهما. وأحد وعشرون، وإحدى وعشرون، ثم بالعطف بلفظ ^{المذكر والمؤنث وصفاً} ما تقدم إلى تسعة وتسعين. ومائة، وألف، مائتان، وألفان فيهما ثم بالعطف على ما تقدم.

تسع عشرة. للمؤنث يعني بإسقاط الثاء من العشرة وإثاقها في النيف في المذكر وعكس ذلك في المؤنث، أي تأييت الجزء الأول وتذكير الثاني في المذكر، وتذكير الجزء الأول وتأيت الثاني في المؤنث برحوع العشرة بعد التركيب إلى الأصل دون النيف تقيلاً، بخلاف الأصل، والنيف بالتشديد والتخفيف، هو الريادة أو كل ما راد على العقد، فهو نيف حتى يسع العقد اثني. [غاية التحقيق: ٢٠٧] **وتيمم تكسر:** تحرراً عن توالي أربعة فتحات في إحدى عشرة، وثنا عشرة، أو خمسي في ثلث عشرة إلى تسع عشرة. وأما الحجار، فتسكها تحرراً عن توالي أربع متحركات مع ثقل التركيب؛ لأن السكون أحف من المتح، وهذه احمدة معترضة. [هندي: ١٤٠]

وأخواتها. بكسر التاء؛ لأنه منصوب بالعطف على عشرون منصوب محلاً لمفعولية اقور وهي ثنوث وأربعون وخمسون إلى تسعين. [فوائد صيائية: ٢٥٥] ويحتمل أن يكون مرفوعاً على أنه مبتدأ محذوف خبر أي وأخواتها منها، واحمدة معترضة. [غاية التحقيق: ٢٠٨] **وأحد وعشرون:** أي تقور في 'أحد وعشرون' تركب اثني في المذكر إذا راد على عشرين، فأحد وعشرون تقول، وارفع على الحكاية. [هندي: ١٤١]

ثم بالعطف. أي تأخذ أحاداً من واحد إلى عشرة على ما عرفت من غير تعير، وتعصف عليه عقود لعشرات، فتقول: اثنان وعشرون رجلاً، واثنان وعشرون امرأة إلى تسعة وتسعين رجلاً، وتسع وتسعين امرأة، وإنما م يركب الأحاد دون العصف مع العشرات في العشرين وأخواتها، كما ركب الأحاد مع العشرة؛ لأن الواو والياء في عشرين وأخواتها علامة للإعراب، والتركيب موجب لثناء، فالجمع بينهما متعذر. (متوسط)

فيهما: أي تقول في المذكر والمؤنث: مائة، ومائتان، وألف، وألفان من غير تعير، نحو: مائة رجل، ومائة امرأة، وألف رجل، وألف امرأة. (متوسط) **على ما تقدم:** أي إذا جاورت مائة تستعمل ما راد عليها على ما عرفت من واحد إلى تسعة وتسعين، وتعطفه على مائة، فتقول: مائة وخمس سوة، هكذا تستعمل ما دون مائة على ما عرفت إلى أن تصل إلى مائتين، ثم تستعمل ما دون المائة على ما عرفت، وتعطفه على مائتين، وهكذا إلى الألف، وإذا وصلت إلى الألف تستعمل ما دون المائة على ما عرفت دون المائة، وعلى ما عرفت تعصف المائة على الألف، وما دون المائة على المائة، فتقول: ألف ومائة وأحد وعشرون رجلاً، وألف ومائة وإحدى وعشرون امرأة، وم يجر هذه القاعدة في التواريخ؛ لأن العرص منها معرفة الأقل لكون الأكثر معبوماً. (متوسط) [فتقول في التاريخ أربع عشرة وأربع مائة وألف ١٤١٤هـ].

وفي ثمانِي عشرة فتح الياء، وَجَاز إِسْكَانُهَا، وَشُدَّ حَذْفُهَا بفتح التَّوْنِ. وَمُمِيزُ الثَّلَاثَةِ إِلَى العشرة ^{أي الياء تخفيفاً} ^{متداً وما رَدَ عليها} مَحْفُوضٌ بِمَجْمُوعٍ، لَفْظاً أَوْ مَعْنَى إِلَّا فِي ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَمَائَةٍ، وَكَانَ قِيَاسُهَا مِثَاتٍ، أَوْ مِثِينَ. وَمُمِيزُ أَحَدٍ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ ^{كثيرة رجال} ^{كسعة رهد} مَنصُوبٌ مَفْرُودٌ. وَمُمِيزُ مِائَةٍ وَأَلْفٍ وَتَنْثِيَتُهُمَا، وَجَمْعُهُ مَحْفُوضٌ مَفْرُودٌ. وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ مُؤَنَّثًا وَاللَّفْظُ مَذْكَرًا، أَوْ بِالْعَكْسِ،

فتح الياء: ساء صدور لأعداد المركبة على الفتح كـ ثلاثة عشر، وفتح الياء متداً مقدم الخبر.
حذفها: أي ياء أولاً بكما التحفيف. **فتح التَّوْنِ** وإنما فتحت التَّوْنِ جعلاً هذا العدد بعد حذف عني صورة أحواله من بفتح الصدور، وجوز حذف الياء مع كسر تَوْنٍ لدلالة لكسر عني الياء. [غاية تحقيق: ٢٠٩]
محفوظ: [الإضافة أي بإضافة الأعداد إلى لميرت] لئلا يكون المميز الذي هو موصوف مقصود معنى بالنصب على صورة انفصالات. [هندي: ١٤٢] **إلا في ثلثانه:** [مستثنى مفرغ، أي محفوض مجموع في جميع مواضع لا في ثلثانه، وما رَدَ عني ذلك] فإن مميز لثلاث إلى تسع في ثلثانه إلى تسعمائة، وهو لفظ 'مائة' محفوض مفرد، وم تستعمل عشر مائة استعناء بلفظ ألف. [غاية تحقيق: ٢١٠] **قياسها:** قياس لمائة انصاف إليها ثلث إلى تسع. **مئات:** كان انقيس أن يصاف إلى مئين إلى أربع المذكر اعقل، وإلى مئات إلى أربع غير المذكر لعقل، وإنما جوز إضافتها إلى لفظ 'المائة' لوجود الكثرة فيها، فاشتبهت الجمع. (متوسط)

منصوب مفرد: ما انصب فلامتدع الإضافة، أما في أحد عشر إلى تسعة عشر فلامتدع تركيب ثلاثة شيء مع لامترج المعوي مكان الإضافة إلى المفسر، بخلاف نحو: أحد عشر، فإنه تركيب أربعة أشياء لعدم الامترج المعوي لشيء من الإضافة إلى المفرد. وأما في عشرين وما رَدَ عليه إلى تسعة وتسعين، فلا مساع بكل من حذف التَّوْنِ، وإثباتها ساء عني أصالتها، وشبهها تَوْنِ الجمع، وأما الأفراد فيكونه الأصل، وحصول عرض التفسير به، فلا يسوع العدول عنه من غير حاجة. [هندي: ١٤٣]

مميز مائة: أي مميز لمائة والألف، ومميز تسمية المائة والألف، ومميز جمع الألف محفوض لإضافتها إليه، ومفرد لحصول عرض به، وإنما لم يقم. وجمعهما كما قال: وتثنيتهما بعدم استعمال جمع المائة، فلا يقال: ثلاث مئات إلى تسع مئات، خلاف التثنية فإنه يقال: مائتا رجل. (متوسط) **واللفظ مذكر:** نحو: عدي ثلاثة أشخاص من النساء، أو ثلاث أشخاص منهن، وقوله: 'وانسط' إلى آخره عطف على اسم كان، وخبره من قبل عطف على معوي عامل واحد بحرف واحد. [هندي: ١٤٣] **أو بالعكس:** أي إذا كان الأمر بعكس ما ذكرنا بأن كان المعدود مذكراً، واللفظ مؤنثاً نحو: عدي ثلاثة نفوس من الرجال، أو ثلثة نفوس منهم. [هندي: ١٤٣]

فوجهان. ولا يُميَّزُ "واحد واثنان" استغناءً بلفظ التمييز عنهما مثل: "رجل، ورجلان" لإفادة النص المقصود بالعدد. وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار أي الواحد
تصيره: الثاني والثانية إلى العاشر والعاشرة لا غير،

فوجهان أي في العدد وجهان: اعتار التذكير، واعتار تأنيث عملاً بالاعتارين، فتقول: عدي ثلاثة أشخاص من ساء اعتباراً بنفس، وثلاث أشخاص من اعتباراً بالمعنى، وكذا تقول: عدي ثلاثة نفوس من ارجح اعتباراً بالمعنى، وثلاث نفوس منهم اعتباراً بنفس، لكن اعتباراً بنفس أو: لأن نص المحوي إلى بنفس. [غاية التحقيق: ٢١١] لا نصير أي لا يذكر -واحد- وثنان تغيير بعدهما.

النصير أي تغيير كل واحد منهما مثل رجل ورجلان مثلاً. **عنهما** أي عن ذلك الواحد والاثني، يعني أن ذكر اسميهما بعدهما يستعني ذلك التمييز عن ذكرهما أي عن ذكر الواحد والاثني، متعلق به أيضاً، هذا على الوجه الأول، وعلى الثاني 'نلفظ تغييره' مفعول ما لم يسم فاعله بفعل مقدر، و'عنهما' متعلق به، وتقديره: استعناء بنفس تغييره عنهما استغناء. [حل التركيب: ٥٥]

ورجلان فإن ذكرهما بعد الواحد والاثني مستغن عن ذكرهما **لإفادة النص** أي لإفادة ما هو تغييرهما، أي تغيير الواحد والاثني، مثل: رجل ورجلان مثلاً. **بالعدد** من مفرد واحد في ميم الواحد، واثني في ميم الاثني، فالحاجة إلى العدد حضور بنفس الميم، فلو ذكر معه كان صائغاً [هدي: ١٤٤]

المعدد أي في استعمال العدد في أحد المعدادات **نصيره** أي باعتبار نصير ذلك مفرد عدداً أنقص من عدده عدداً رائداً عليه بواحد. [غاية التحقيق: ٢١٢] محوور بالإضافة وهو مصدر بمعنى الجمع، مصاف إلى الماعل، و'ه' ضمير يرجع إلى المفرد، وكلا مفعوليه محذوفان أي جعل المفرد العدد الأقل بصفة، و'الثاني' مستند محذوف خبره، وهذه الخمسة مقبولة لقول، والثانية عطف عليه "وبن العاشر" متعلق بقول أو مقدر، وهو حان عن فاعل تقول، أو عن مفعوله. [حل التركيب: ٥٥] **الثاني** مقول تقول أي تقول 'الثاني' في المذكر، أي ثاني الأول أي مصر الأول اثنين، يعني دوكتة. [غاية التحقيق: ٢١٢]

والثانية [في المؤنث أي ثاية الأولى أي مصيرة الأولى اثنين] وإنما بدأ بالثاني والثانية دول الأول والأو؛ لأنه لا عدد أنقص من واحد حتى يصيره واحداً. [غاية التحقيق: ٢١٢] **العاشر** في المذكر أي عاشر التسعة أي مصير التسعة عشرة يعني دة ثنده. **والعاشر** في المؤنث أي عاشرة التسع أي مصير التسع عشرة.

لا غير أي لا تقول غير ذلك، غير مبي على انصم؛ لأن ما قبل الثاني وثانية هو لأو ولأو وما بعد العاشر وعاشرة وهو أحد عشر فصاعداً، ليس هما فعل بمعنى التصيير حتى يشتق منه سم الماعل كعباد. [هدي: ١٤٤]

وباعتبار حاله: الأول والثاني والأولى والثانية إلى العاشر والعاشرة، والحادي عشر والحادية عشرة، والثاني عشر والثانية عشرة إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة، ومن ثم قيل في الأول: ثالث اثنين أي مvirهُما ثلاثة من ثلثتهما، وفي الثاني: ثالث ثلاثة أي أحدها، وتقول: حادي عشر أخذ عشر على الثاني خاصة، وإن شئت قلت: حادي أحد عشر إلى تاسع تسعة عشر، فتعرب الأول.

وباعتبار حاله أي وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ومرتبته في المتعدد، أي بعشر أنه واحد من متعدد متصف بأنه ثان، أو ثالث، أو غير ذلك. [غاية التحقيق: ٢١٢] **والناتس** يعني كهم، ودهم إلى العاشر في المدكر، والعاشرة في المؤنث يعني دهم، وكسمة 'إلى' إسقاطية معناه: ما ردد عليها من المفردات. [غاية التحقيق: ٢١٣] **والحادى عشر** عطف على الأول لا على العاشر، وإذا يرم تعدد الغاية أي وتقول باعتبار حاله في ما ردد على عشرة من المركبات: الحادي عشر في المدكر تدكير آخرتين يعني ياردهم. [غاية التحقيق: ٢١٣] **والحادية عشرة** في المؤنث تأنيث آخرتين **ومن ثم قيل** أي لأجل أنه تحري في الواحد من المتعدد الاعتسار، أي اعتبار التصيير، واعتبار بيان الحال. [غاية التحقيق: ٢١٣]

ثالث اثنين بالإضافة إلى عدد أقص منه بدرجة إضافة لمقطبة، ولا يجوز إضافة ما وضع بتصيير إلى عدد أقص منه بدرجتين فصاعداً، ولا إلى عدد يساوي عدده، ولا إلى عدد فوقه. [غاية التحقيق: ٢١٣] **ثلاثة** يعني سويم كسندة وو، وهو اسم فاعل من نشتهما، أي صيرت الاثنين ثلاثة به كروم وو، وهو من ثلث بفتح شء، وهو تصيير الاثنين ثلاثة يعني سه گردايدن. [غاية: ٢١٣] **وفي الثاني** أي في الاعتسار الثاني، وهو اعتسار سان الحال. [غاية التحقيق: ٢١٤] **ثالث ثلاثة** بالإضافة إلى عدد يساوي عدده.

أي أحدها. أي أحد الثلاثة المتأخره بدرجتين، وجوز أن يضاف إلى عدد فوقه، فيقال: ثالث أربعة أو خمسة فصاعداً. [هدي: ١٤٥] **وتقول** في إضافة ما راد على العشرة مما صنع لبيان الحال.

حادي عشر أي واحد من أحد عشر متأخر بعشر درجات يعني ياروهم ياروه. [غاية: ٢١٤] **على الثاني** الاعتسار الثاني، وهو اعتسار بيان الحال. **خاصة** حال من الاعتسار الثاني والتاء للمبالغة، أو مصدر فعل محذوف، أي حص الاعتسار الثاني بذلك خصوصاً، واحمسة حال أو معترضة. [هدي: ١٤٥]

وإن شئت أي إن شئت تقول هذا المعنى بعبارة أخرى **أحد عشر** تحذف الجزء الآخر من المضاف تحقيفاً.

فتعرب. لانتفاء التركيب الموجب للنساء، وبينى إثاني لبقاء التركيب مقتضي بساء. [غاية التحقيق: ٢١٤]

المذكر والمؤنث

المؤنث: ما فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديرًا، والمذكر بخلافه. وعلامة التأنيث: التاء، والألف مقصورة أو ممدودة، وهو حقيقي ولفظي، فالحقيقي ما يزاؤه ذكر من الحيوان كـ امرأة وناق، واللفظي بخلافه كـ "ظلمة وعين". وإذا أسند

المذكر والمؤنث لما وقع ذكر التذكير والتأنيث في باب العدد، حررنا ذكر هذا التفسير، أو شروع في تقسيم آخر بالاسم باعتبار التذكير والتأنيث، وإنما قدم ذكر المذكر لأصله. [غاية التحقيق: ٢١٤]

علامة التأنيث. وهي التاء التي تصير في الوقف هاء، والألف المقصورة والممدودة كما ذكر في المتن، وكذا ياء في نحو. هدي، وتي عند النقص، وإنما قدم المؤنث في البيان رومًا للاختصار سببه، ونعميم التذكير في كل ما يخالفه كتقدم الإعراب التقديري، ونعميم اللفظي في كل ما عداه، ويمكن أن يقال. إنما قدمه آخذًا في البيان من قريب، ولأن المؤنث وجودي؛ لأنه عبارة عما وجد فيه علامة التأنيث، والمذكر عديمي؛ لأنه عبارة عما لم يوجد فيه علامة التأنيث، والوجودي راجح على العدمي، فقدم ذلك ترجيحًا له على العدمي. [غاية التحقيق: ٢١٤]

لفظاً أو تقديرًا هذا تقسيم علامة التأنيث، سواء كانت تدل العلامة ملفوظة أو مقدرة، ملفوظة نحو: امرأة، وناق، وعرفة، وعلة، وطلحة، وعلامة. والمقدرة نحو: دار، وبار، وبعن، وقدم، وشمس، وعين، وغيرها من مؤنثات السماعية، فإن التاء في مثل ذلك مقدرة بدليل رجوعها في التصغير. [غاية التحقيق: ٢١٤]

بخلافه أي متبعض مخالف للمؤنث، أي ما لم يوجد فيه علامة التأنيث، لا لفظاً ولا تقديرًا ولا حكمًا.

ما يزاؤه: كلمة "ما" عبارة عن مؤنث أي مؤنث كان يزاؤه أي بمقابلته.

من الحيوان. إجماع ومجرور صرف مستقر وقع صفة لحيوان أي ذكر كائن في جنس الحيوان، سواء وجد فيه علامة التأنيث لفظاً أو لم يوجد، وإنما قلنا: "في الحيوان" احتراراً عن الأشي من اسحل؛ لأن يزاؤه ذكرها، منها، وتأنيثه غير حقيقي، والمراد بالذكرها خلاف الأشي لا قتل الرجل. [غاية التحقيق: ٢١٥]

كأمرأة وناق إذ يزاؤهما رجل وبعير. **واللفظي.** أي المؤنث اللفظي أي المنسوب إلى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه، حقيقة أو تقديرًا أو حكمًا بلا تأنيث حقيقي في معناه. [غاية التحقيق: ٢١٥]

بخلافه. أي متبعض مخالف للمؤنث الحقيقي، أي ما ليس يزاؤه ذكر في الحيوان، سواء وجد فيه علامة التأنيث لفظاً أو لم يوجد. [غاية التحقيق: ٢١٥]

الفعلُ إليه فالتاء، وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار، وحُكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم مُطلقاً حُكمُ ظاهر غير الحقيقي. وضميرُ العاقلين غير المذكر السالم: فعلتُ وفعلوا، والنساء والأيام: فعلتُ وفعلنَ.

الله ضمير عائد إلى مؤنث إذا كان حقيقياً أو مصبباً بمصراف بقية لسياق حيث قال بعد ذلك: وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار، أي إذا أُسند إلى المؤنث الحقيقي مصبباً أو مصسراً، وبين النقصي مصسراً ما لم يكن علمٌ مذكر نحو: طلحة. [غاية التحقيق: ٢١٦]

قاله: متناً محذوف الخبر، أي فالتاء وحده في فعله مُسند إليه نحو: حشرت المرأة، وحضرت، وشمس طلعت [غاية التحقيق: ٢١٦] وأنت أي في ساد الفعل إلى ظاهر المؤنث النقصي، وإحرازه عن نقصه نحو: الشمس طلعت، فإن التاء فيه واجبة. [هندي: ١٤٧]

في ظاهر غير الحقيقي أو ما في حكمه من مؤنثات نهائهم كسائر اسما، أو سائر أسما. بالخيار خبر بقوله: أنت أي منس حيارث بين تاء وعدمه أي بين تأنيده وتذكيره: لأنه مؤنث باعتبار النقص، غير مؤنث باعتبار المعنى، فمحور الوجهان اعتباراً بالجنس، وكذا المؤنث من نهائهم مؤنث حقيقة غير مؤنث حكماً؛ لأنه كالمذكر في عامة الأغراض عائد، فجار فيه الوجهان. يقال: طلعت الشمس، وطلعت الشمس، وإنما قرأ في صاهر غير الحقيقي احترازاً عن مصسره نحو: شمس طلعت، فإن تاء فيه وحده كسائر لا مترج كسائر. [غاية: ٢١٦] السالم سوء كان مكسراً، أو سالماً بالألف وتاء. [غاية للتحقيق: ٢١٧] مطلقاً أي سوء كان واحده مؤنث حقيقياً كالسوء والمؤنثات، أو مذكراً حقيقياً كالأرجاء والخمائل. [غاية للتحقيق: ٢١٧]

غير الخلفي في حوار تذكير الفعل وتأنيده نحو: جاء الرجال، وجاءت الرجال، فإن الله تعالى: ... (منه: ١٢) ... (يوسف: ٣٠) ... (الحجرات: ١٤) [غاية للتحقيق: ٢١٧]

وصير العاقلين أي إذا كان الفعل مسنداً إلى الصمير عند إلى جمع العقل غير المذكر سواء فعلتُ نظر إلى كونه مسنداً إلى صمير المؤنث، و"فعلوا" نظراً إلى كونه مسنداً إلى صمير جمع مذكر عاقل، وإنما قيد الجمع بالعاقل غير المذكر سواء خبراً عن نحو: يريدون فعلوا، فإنه لم يجر أن يقال: يريدون فعلتُ (متوسط) والنساء والأيام أي إذا كان فعل مسنداً إلى صمير جمع المؤنث لعقل كالنساء وغيره كالعقول، أو إلى صمير جمع مذكر غير عاقل نحو: لأنها جارية بخلاف تاء التأنيث بفعل نظر إلى كونه مسنداً إلى صمير مؤنث، وبخلاف قول الجمع به نظراً إلى كونه مسنداً إلى صمير جمع مؤنث. تقول: النساء والعقول والأيام فعلتُ وفعلنَ (متوسط)

المثنى: ما لحق آخره ألف، أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة؛ **ليدلّ** على أن معه مثله من جنسه. **فالمقصور** إن كانت ألفه ^{حرف مسمان} عن واو ^{حرف مسمان} وهو ثلاثي، قلبت واوا، وإلا فبالياء، والممدود إن كانت همزته أصلية ثبتت، وإن كانت للتأنيث، ^{فقبل عسوان في عصا} قلبت ^{كحمرء وصحراء} واوا وإلا فالوجهان. ويحذف نونه للإضافة،

المثنى: شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار الإفراد والتثنية والجمع بين الفرعين - وهما المثنى والمجموع - ليعلم أن ما سواه المفرد رومًا للاختصار، وقدم المثنى على المجموع؛ لسبق عدده على عدد المجموع، ولقربه بالمفرد، ولسلامة لفظ المفرد فيه التثنية، ولكثرته، وبعدم اختصاصه بشرائط. [هـدي: ١٤٨] **ليدلّ:** متعلق بـ "لحق"، والضمير عائد إلى كل واحد من الألف والياء. **أن معه** الضمير عائد إلى 'ما'، وهو عبارة عن اسم، أي ليدل على أن مع ذلك الاسم. **مثله:** أي يماثله في اللفظ أو في الوحدة بقرينة قوة في الجمع: 'ليدل على أن معه أكثر'.

من جنسه في المعنى لا من خلاف جنسه. **فالمقصور** أي فالاسم المقصور: وهو الذي في آخره ألف مقصورة، وسمي مقصورًا لامتناع عن المد، والفاء لتفسير الأقسام استفادة من عموم قوة: ما حق آخره كذا لاشتماله على الصحيح واسقوص والمقصور والممدود، لكنه ترك ذكر الصحيح واسقوص؛ بظهور حكمهما لعدم حريان تغير في تثنيتهما، وبين حكمه المقصور والممدود، فقد: المقصور. [غاية التحقيق: ٢١٩]

إن كانت ألفه كائنة عن و و حقيقة كعصا أو حكمًا بأن كان مجهول الأصل ولم يحل إلى الياء كالمسمى إلى ولدى. [غاية: ٢١٩] **وهو:** الواو للحال، أي والحال أن ذلك المقصور ثلاثي.

ثلاثي: أي ثلاثي مجرد أي ذو ثلاثة أحرف لا الثلاثي الاصطلاحي، فيحرح الرباعي والثلاثي المزيد فيه نحو: معنى، ومصطفى. [غاية التحقيق: ٢١٩] **فالياء:** وبما قست 'ياء' اعتدًا للأصل فيما أصله ياء حقيقة أو حكمًا، وتخفيفًا فيما راد على ثلاثة أحرف. [غاية التحقيق: ٢٢٠] **أصلية:** أي غير رائدة، ولا مقلدة من أصلية، أو رائدة كـ 'قرأ' في جمع قارئ. **قلب واوا** تقول: حمراوان، وصحراوان، وبما لم يثبت كراهة وقوع صورة علامة التأنيث في الوسط. [غاية التحقيق: ٢٢٠]

وإلا أي وإن لم يكن أصلية ولا تأنيث، بل كانت مقلدة عن أصلية. **فالوجهان** أي ففيها الوجهان: لشوت لكوها في مكان لأصلية باعتبار الإحاق بها، والانقلاب عنها، وقلب لشهها بهمرة التأنيث في عدم كوها أصلية. [هـدي: ١٥٠] **نونه:** أي نون المثنى في لصب واخر. **للإضافة:** أي وقت الإضافة، أو لأجل الإضافة لمقتضية الاتصال المنافي للانقطاع الذي موجه لتبوين التي قامت أصول مقدمها، وتلخيصه: أن نون قيامها مقام تبوين توجب تمام الكلمه وانقطاعها، والإضافة توجب الاتصال والامتزاج، فيتأيد. [هـدي: ١٥٠]

وَحُدِّفَتْ تَاءُ التَّائِيثِ فِي خُصَيَّانِ وَأَلْيَانِ.

مجموع: ما دَلَّ على أَحَادٍ مَقْصُودَةٍ بِحُرُوفٍ ^{تاء الجمع} مفردة بتغيرٍ ما، فنحو: **تمر وركب ليس** بجمع على الأصحّ، ونحو: **فُلك جمع**. وهو صحيح، ومُكسّر، فالصحيح لمذكر ولمؤنث،
تحقيق التعرّيق تقدير أي الجمع نوعان

وحذفت: أي: وحذفت تاء التائيث في حصية وأية عند تثنيتهما، نحو: حصيين، وأليين مع عدم سقوطها في غيرهما لشدة اتصالها بالكلمة، وإما حذفت فيهما؛ لأنهما ما لم يفترقا كان اثني ههما عملة مفرد، فكما لا يقع في وسط المفرد، كذلك تاء التائيث لا تقع في وسطهما. (متوسط) **تاء البابث** الثابتة في الواحد عند تثنيتهما على خلاف القياس، واشددود. [غاية التحقيق: ٢٢٠] **حصيان واليان** دون غيرهما، تشية حصية، وألية.

أحاد مقصودة: وفي قوله: 'على أحد مقصودة' احتراز عن اسم الجنس نحو: نخل وتمر بدالاتها على أحاد غير مقصودة؛ إذ المقصود بهما وضعاً هو الجنس، وإلا أحاد أريدت باعتبار صدق الجنس عليها، والاستعمال فيها، فأعرف. [غاية التحقيق: ٢٢١] **بحروف مفردة:** وفي قوله: "بحروف مفردة" احتراز عن اسم الجمع نحو: رهط، وقوم، وإبل، وغنم، وخيل، فإنها ليست بمجموع حيث لم يؤت فيها بحروف مفرداتها، فيقصد أحادها ما. [غاية: ٢٢١]

تتغير ما: قوله: "تتغير ما" صفة لقوله: 'مفردة' أي ما دل على 'فرد قصدت فيه حروف مفردة' لتلئس بتغير ما، لا في صيغة الواحد قبل التعرّيق. ثم التغير إما زيادة كما في نوعي الجمع لصحيح، وكما في نحو: رجل في جمع رجل، وأحجار في جمع حجر، أو نقصان ككتب في كتاب، أو تغيير حركة كأسد في أسد. [غاية التحقيق: ٢٢١] **فبحو:** أي يرم من أحد المذكور أن لا يكون تمر ولا ركب جمعاً لعدم دلالتها على أحاد مقصودة بحروف مفردتهما؛ لأن التمر ليس بجمع ثمرة، فحوار إطلاقه على لقليل وعدم حوار إطلاق جمع على القليل، ونحو: أن يقال: عندي خمسة أرصال تمر، ولأن ركب ليس جمع ركب؛ لأنه لو كان جمعاً له مكان كثرة؛ لانتفاء كونه بقة، ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه لكن تصغيره على لفظه، نحو: رُكيب فم يكن جمعاً، وي قال: 'على الأصحّ؛ لأن فيه خلافاً، فقل بعضهم: إن التمر جمع ثمرة، والركب جمع ركب، وهو ضعيف. والأصحّ أنه ليس بجمع كما ذكرنا. (متوسط) **تمر وركب** والمرد بحو تمر وركب سم جنس مما يفرّق بينه وبين واحده التاء. [غاية: ٢٢٢] **ونحو فلك** أي ويترى من تعريف الجمع المذكور أن يكون فلك جمعاً، لأنه بتغير ما؛ لأن الفلك المفرد على وزن فقل، والجمع على وزن بُلق وأُسْد. (متوسط)

وهو: أي اجمع صحيح أو مكسر؛ لأنه بما أن يكون باء واحده سألما في الجمع أو لا يكون، فإن كان الأول فهو صحيح، وإن كان الثاني فهو مكسر، ونحو: فلك من اثني لا يكسر سألما تقديره (متوسط) **لمذكر:** أي المذكر المجموع صحيحاً، أو الجمع المذكر الصحيح وهو مبتدأ، والجملة مسأفة لبيان.

فالمذكر: **مالِحِقَ** آخره واوٌ مضمومٌ ما قبلها، أو ياءٌ مكسُورٌ ما قبلها، ونونٌ مفتوحةٌ؛
ليُذَلَّ على أنَّ معه أكثر منه، فإن كان آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ حذفت، مثل: "قاصُون"،
وإن كان آخره مقصورًا حذفت الألفُ وبقي ما قبلها مفتوحًا مثل: "مصطَفُون".
وشرطه: **إن كان اسمًا**، فمذكر علم يعقل، **وإن كان صفة**
غير صفة غير علم

ما قبلها. أي قبل تلك الواو لوفق الواو. **وبونٌ مفتوحة** عطف على قوله: 'أوباء' أي مالِحِقَ آخره إحداهما
وبون مفتوحة، وإما فتحت ليعادل حفة الفتحة ثقل الواو والضمّة. [غاية التحقيق: ٢٢٢]

ليُذَلَّ: ويتحقق أنه عوض عن الحركة والتنوين، فيستقيم على اللف والنشر.

فإن كان آخره أي فإن كان آخر الاسم الذي يُراد أن يجمع هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو: قاص، حذفت
الياء نحو: جاءني قاصون، فإن أصله قاصيون، نقلت حركة الياء إلى ما قبلها بعد سبب حركة ما قبلها طلبًا
للخفة، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكذلك في النصب والجر. (متوسط)

وإن كان آخره: أي وإن كان الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسمًا مقصورًا نحو: مصطفي حذفت ألفه، وبقي ما
قبلها مفتوحًا، تقول في مصطفي: جاءني مصطفون، أصله. جاءني مصطفيون، قبلت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح
ما قبلها، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبل لألف مفتوحًا لعدم ما وجب تغييره. اعلم أنه لو قال:
مثل المصطفون لكان أولى. (متوسط) **وشرطه**: [أي شرط الأمور لثلاثة المذكورة، والعمية، والعقل؛ لأن هذا
الجمع أشرف المجموع لسلامة بقاء الواحد فيه، والمذكر العاقل أشرف من غيره، فاختص الأشرف
بالأشرف. (غاية التحقيق: ٢٢٣)] [أي شرط ما جمع بالواو والياء والون، أو بياك شرط هذا الكلام، أو شرط
هذا النوع من المجموع. (هدي: ١٥٣)] 'شرحه' متدأ، وإن كان اسمًا جملة شرطية. 'فمذكر' خبر مبتدأ
محدوف و'علم' خبر آخر. 'من يعقل' جار ومحرور متعقب مقدر، وفي بعض النسخ: علم يعقل، فيعقل جملة فعلية
وقعت نعتًا لعلم أي علم يعقل صاحبه أو بـ 'مذكر'. وعدم أيضًا نعت له، والمعنى على الأول: وشرط جمع
السلامة بالواو والنون إن كان بالجمع جمع الصحيح، اسمًا فهو مذكر علم مخصوص من يعقل، وهذه الجملة جراء
لقوله: "إن كان اسمًا"، والجملة الشرطية خبر لقوله: "وشرطه". [حل التركيب: ٥٨]

إن كان اسمًا ضمير "كان" عائد إلى الاسم الذي قصد جمعه بالواو والياء والون، أو إلى المذكر المجموع بدلت،
الاسم الذي أريد جمعة لمذكر وعلى الثاني كان مدار إعادة قوله: 'فهو مذكر' وقوله: علم يعقل، هو الصفة أو
إرادة المسمى فلا يلزم اتحاد الشرط والجراء. [غاية: ٢٢٤] **وإن كان صفة** أي إن كان المذكر المجموع بدلت
مسمى صفة فحصول مذكر أي مذكر غير علم أو فذلك المذكر مذكر يعقل. [غاية: ٢٢٤]

فمذكر يعقل، وأن لا يكونَ أَفْعَلُ فعلاء مثل: أحمَر حمراء، ولا فَعْلان فعلى نحو: سكران سكرى، ولا مُسْتَوِيًّا فيه مع المؤنث مثل: جريح وصَبُور، ولا بتاء التانيث مثل: علامة. وتُحذفُ نونُه بالإضافة، وقد شَذَّ نحو سنين وأرضين. المؤنث: مَالِحِقَ آخره أَلِفٌ وتاءٌ، أي نون الجمع لكونه عوضاً عن التثنية. وشرطُه: إن كانَ صفةً وله مذكَّرٌ، فإن يكونَ مذكَّره بالواو والثون، وإن لم يكن له مذكر، فإن لا يكونَ مجرداً.....
فالشرط عدم كونه

فمذكر يعقل فشرط صحة هذا الجمع منه أمور: أحدها: أن يكون مذكر عاقلاً م. والثاني: أن لا يكون 'أفعل' الذي مؤنثه 'فعلاء' نحو: أحمَر حمراء عرقاً من 'أفعل' هذا وبين 'فعل' التفصيل؛ لصحة جمع أفعل التفصيل هذا الجمع نحو: الأفضيين. وثالث أن لا يكون 'فعلال' الذي مؤنثه فعلى نحو: سكران سكرى لتفريق بين 'فعلال' هذا وبين 'فعلاء' الذي ليس مؤنثه فعلى. (متوسط) **جريح وصور** فإن المذكر فيهما مستوف مع مؤنث. يقال: رجل جريح وصور، وامرأة جريح وصور. فلا يقل: جريحون ولا صُورون؛ لأنه لو جمع سور وصور جمع مؤنث بالالف والتاء، وجبنا أن يرتفع الاستواء المعهود فيه. [هـدي: ١٥٤]

ولا تاء التانيث كرهة جماع صيغة جمع مذكر، وتاء تانيث... وهو عطف على فعل فعلاء، أو عطف على مستوف، أي وأن لا يكون ذلك المذكر كائناً تاء التانيث. [هـدي: ١٥٤] **وقد شذ** جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقول: إن لأرض، وسه، والأدر، والحرّة، ونقعة، واتنه، وما ساهها جمعت هذا جمع وهو الأرضون، والسوون، والحررون، والأدرون، والنقوون، وشوون مع انتفاء لشروط مذكورة وهي كونه مذكراً عسلاً عاقلاً، فلا يكون الشروون مذكورة شرووا، وأحاب عنه امصاف شونه وقد شذ نحو: سس... وقد يكلف قوم في توجيهها، ونخصته أن لو و وياه ولو فيها ليست بالإعراب، بل عوض عن تاء تانيث مقدره كما في أرض، أو عن الإعلان والإدعاء كما في ساء، وحرّة، وهو في غاية السماحة. (متوسط)

مالحق آخره أي جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم لحق آخره أَلِفٌ وتاء نحو قائمات، ولا توجه عنه الإشكال لحذف التاء. لأن تاء التانيث رائدة ليست من نفس الكلمة. (متوسط) **وشرطه** أي شرط لاسم الذي جمع بالالف والتاء، أو شرط ذلك مؤنث في هذا نوع من جمع. [غاية لتحقيق: ٢٢٦]

أن كان لاسم الذي جمع ساء بالالف والتاء، أو إن كان ذلك مؤنث صفة **وله مذكر** لو وانحط، أي وبذلك المؤنث أو بذلك الاسم مذكر. **بالواو والثون** ليكون الفرع موقع الأصل في سلامة أو حذ، ولا يترد مرة فرع على الأصل. [هـدي: ١٥٥] **مجرداً** عن التاء، إذ لو جمع مجرد عن ساء بالالف والتاء، ثم سس بني تاء.

كحائض، وإلا جمع مطلقاً.

جمع التكسير: ما تغيّر بناء واحده كرجال وأفراس. جمع القلة أفعال، وأفعال، وأفعله، وفعله، والصحيح، وما عدا ذلك جمع كثرة.

المصدر: اسم للحدث الجاري على الفعل،

كحائض: حيث يقال في جمع حائضة التي أريد بها الصفة الحادثة حائضات، فهو قيل في جمع حائض التي أريد بها الصفة اثنائة كدنت لرم اسس، وجمع حائض على حوائض، وم يعكس؛ لأن ما فيه اثناء صريحاً أليق بالجمع بالألف والياء مما فيه اثناء تقديرًا. [عاية التحقيق: ٢٢٦] **وإلا:** أي وإن لم يكن مؤنث صفة بل كان اسماً.

مطلقاً: أي رمان مصقلاً أي غير مفيد بشرط، فيقال: هدت، ووعدت، وثمرت بفتح اثناء، وكسرات بكسر الكاف، وفتح السين وكسرها، وعرفات بضم العين، وفتح الراء وضمها. [عاية التحقيق: ٢٢٧]

جمع التكسير: وجمع التكسير منقسم إلى جمع لقنة، وجمع المكنة، فجمع القنة: هو الجمع الذي يقع على الثلاثة إلى العشرة، والخذان دحلان، أي حد الاثناء وهو ثلاثة، وحد الاثناء وهو لعشرة دحلان في القنة. [عاية: ٢٢٧] **ما يعبر:** أراد بالتعبير أعم من أن يكون حقيقة كعامه الجموع المكسرة، أو تقديرًا كما مر في دنت وهجان، فإن قيل: هدا أحد يتقص سحو: مصطفون، ومعدون، وداعين، ورعين، وثمرت بفتح اميم، وكسرات جمع كسرة بالسكون، وعرفات بفتح الراء وضمها جمع غرفة بالصم، فإنها جموع سلامة مع تعبير ساء وحدانها؟ قيل: الاعتبار بالتعبير ما يكون في أوائل أواد الجمع لا ما يكون بعد الجمع، فلا نقص. [عاية التحقيق: ٢٢٧]

أفراس: في جمع فرس، أو مفروص كسواء وسوءة في جمع امرأة. **والصحيح:** عصف على فعلة أي الجمع اسم يعي أسية جمع القنة هذه الأربعة، وكلا نوعي جمع السلامة. [عاية: ٢٢٧] **وما عدا ذلك:** أي ما عدا المذكور من الأورن الأربعة، وجمعها الصحيح. **جمع كثرة:** أي واقع على ما فوق العشرة، فإذا لم يجرى للاسم إلا ساء جمع بقلة كأرجل في الرجل، أو جمع الكسرة كرجال في الرجل، فهو مشترك بين القلة والكثرة، وقد يستعار أحدهما لآخر مع وجود دنت الآخر للكثرة، كقوله تعالى: **سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ** (سفره ٢٢٨) مع وجود أقرء. [عاية: ٢٢٧]

المصدر: [شرح في تقسيم آخر للاسم باعتباره كونه متصلاً بالفعل وغير متصل به] إنما يحتاج إلى تعريف مصدر ههه مع تقدّم تعريف المفعول المطلق؛ لأن الفرق بينهما ظاهر؛ لأن كل مصدر لابد له من فعل من بظله، ويس كل مفعول مطلق كذلك نحو: وبنة ووجهة، فالمفعول المطلق أعم من المصدر، فقوله: 'اسم للحدث' شامل لغيره نحو: وبنة ووجهة، وبقوله: 'جاري على الفعل' يخرج عنه؛ لأنه لا فعل له يجري عليه، ويراد بجاري عليه أن يكون له فعل يذكر المصدر بياناً للمدلوله. (متوسط)

وهو من الثلاثي المجرد سماع، ومن غيره قياس. ويعمل عمل فعله ماضيًا وغيره إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً، ولا يتقدم معموله عليه، ولا يضمّر فيه، ولا يلزم ذكر الفاعل، ويجوز إضافته إلى الفاعل، وقد يضاف إلى المفعول، وإعماله باللام قليل، فإن كان مطلقاً فاعمل للفاعل، وإن كان بدلاً منه فوجهان.

نحو: ضرب المص الجراد
مفعول

قياس أي قياسي، أو دو قياس، أو مقيس، أي من شابه أن ثبت من غير سماع بالقياس على ما سمع. **ماضيًا وغيره** حال عن فاعل يعمل "أي حال كونه ماضيًا وغير ماض، أي سواء كان بمعنى الماضي نحو: ادكر ضربي أمس ريداً، أو غير الماضي أعني الحاضر والاستقبال نحو: ضربي ريداً الآن أو غداً شديد. [أغاية: ٢٢٨] **لم يكن** أما إذا كان مفعولاً مطلقاً، فلا يصح أن يعمل، بل العمل حينئذ سماع؛ لأنه قوي والمصدر ضعيف، ولا يتعمق المعمول بالضعيف مع وجدان اقوي، ولأن عمله لكونه بتقدير الفعل مع "ن" و"دا" كان مفعولاً مطلقاً تعدر تقديره بـ "ن" مع الفعل إذ لا يصح تقدير صربت صرباً بـ صربت أن صربت، وإذا سد مسد الفعل، فلا يصح أن يعمل لمصدريته، بل لإنباته ماب الفعل كما سيجيء. [أغاية التحقيق: ٢٢٩] **عليه** أي على مصدر؛ لأنه ضعيف العمل؛ لأنه قد وجد، ولا فاعل له مطهر، ولا مصمر، بخلاف الفعل وسائر مسحاته. **ولا يصمر فيه** أي ولا يصمر معموله، أي فاعله مستتر في بضعف حمه على ما عرفت، بخلاف المصدر نحو: ضربي ريداً. [أغاية التحقيق: ٢٢٩] **ولا يلزم** أي ولا يلزم ذكر فاعل المصدر نحو: أعجني صرب ريد، ولا يلزم لإضمار فيه إذا كان مسنداً إلى مضمر، وقد تبين أنه لا يجوز. (متوسط)

ويجوز إضافته نحو: أعجني دق القصار الثوب، وهو أكثر من إضافته إلى المفعول. [أغاية التحقيق: ٢٢٩] **وقد يضاف**: إذا قامت قرينة على كونه مفعولاً.

قليل لأن مدر عمله تقديره بالفعل مع "ن" و"دا" كان باللام لم يصح تقديره بالفعل مع "ن"، فيرم أن يتمتع عمله بعدم مداره، لكنه صح على قلة؛ لأن المانع عارضي. [أغاية التحقيق: ٢٣٠]

فاعمل للمفعول: دونه؛ إذ المعمول لا يتعمق بالضعيف مع وجدان اقوي. [أغاية تحقيق: ٢٣٠] **منه** أي من لفعل، أي ساد مسد الفعل بعد حذفه نحو: حمد الله، وشكر الله، كذا معنى الفعل كاسم لفاعل تنعين عمله دون لفعل. [أغاية لتحقيق: ٢٣٠] **فوجهان** والوجهان: عمل الفعل للأصالة، وعمل المصدر سبابة لا لمصدرية، وإنما يجوز أن؛ إذ المصدر قوي من حيث الذكر ضعيف من حيث الفرعية، والفعل قوي من حيث لأصالة ضعيف من حيث الحذف، فلا يتعين الضعف في المصدر حتى يجمع عمله. [هندي: ١٥٨]

اسمُ الفاعل: مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لَمْ يَنْقُصْ بِهِ بِمَعْنَى الْخُدُوثِ، وَصِيغَتُهُ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ عَلَى "فَاعِلٍ"، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيغَةِ الْمُضَارَعِ بِمِيمٍ مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو: ^{على زنة فاعل} مُدْخِلٌ، وَمُسْتَغْفِرٌ. ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال، والاعتماد على صاحبه، أو الهمزة، أو ما.

اسم الفاعل أي اسم الفاعل: اسم اشتق من فعل لم يَنْقُصْ بِهِ بِمَعْنَى الْخُدُوثِ، فَقَوْلُهُ: "اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ" احْتَرَزَ بِهِ عَنْ غَيْرِ الْمُسْتَقْتِ، فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى اسْمَ الْفَاعِلِ، وَشَامِلٌ لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول، والصفة المشبهة، وأسماء الرمان والمكان، والآلة، واسم التفصيل، ويقول: "لَمْ يَنْقُصْ بِهِ" حَرَجَ عَنْهُ أَسْمَاءُ الرِّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَالْآلَةِ، وَاسْمُ الْمَعْمُولِ؛ لَكَوْنِ الْمَعْمُولِ غَيْرَ قَائِمٍ بِهَا، وَقَوْلُهُ: "بِمَعْنَى الْخُدُوثِ" حَرَجَ عَنْهُ الصِّفَةُ الْمَشْبُوهَةُ، وَاسْمُ التَّفْصِيلِ؛ لَكَوْنِهَا بِمَعْنَى انْتِشَاتٍ لَا بِمَعْنَى الْخُدُوثِ. (متوسط) **وصيغته** أي وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن "فاعل"، ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي، ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعه بميم مضمومة في أوله، وبكسر ما قبل آخره لفظاً نحو: مكرم، أو تقديرًا نحو: مختار. سواء كان ما قبل آخره مكسوراً، أو لم يكن نحو: مدخل من "أدخل" يُدْخِلُ، ومتدكر من "تذكر يتدكر" إلا ما شد نحو: أشهب فهو مشهب، وأحصن فهو محصن، وألفح فهو ملفح، وأعشب المكان فهو معشب. (متوسط) **مدخل** مثل مثالين؛ لأن أحدهما: ما كان على صيغة المضارع، ولا يخالفها إلا بالميم مكان حرف المضارع، وثانيهما: ما يخالفها حركة الميم أيضاً، ويبغي أن يمثل ثالث، وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الآخر أيضاً نحو: متقابل. [هندي: ١٥٩]

فعله أي الفعل الذي اشتق هو منه، وهو الفعل المتني للفاعل لازماً أو متعدباً، مقدماً أو مؤخرًا. [غاية: ٢٣٢]

الاستقبال لأن عمله لشبه المضارع، فيبزم أن لا يخالفه في الزمان؛ لأنه لو خالفه فيه، فسقطت قوة المشاهدة، وهو المشاهدة لفظاً ومعنى، ولا يلزم من إعمالهم ما قوي شبهه إعمالهم ما لم يقو قوته. [غاية التحقيق: ٢٣٢]

والاعتماد أي بشرط اعتماد اسم الفاعل على المنتصف به. [غاية التحقيق: ٢٣٢] **صاحبه** وهو المتدأ، أو الموصوف، أو الموصول، أو ذو الحال نحو: ريد قائم أبوه، وجاءني رجل قائم أبوه، وجاءني القائم أبوه، وجاءني ريد راكناً علامة. **الهمزة** أي همزة الاستفهام نحو: أقام زيد. **ما** النافية نحو: ما قائم ريد، وإنما اشترط الاعتماد على ما ذكر؛ ليقوى فيه أي في اسم الفاعل جهة الفعل من كونه مسنداً إلى صاحبه، أو متصفاً بما هو بالفعل أوئي. وهو الاستفهام أو النفي، وإنما يشترط قوة جهة الفعل فيه تسيها على فرعيته في العمل، وانحطاطه عن الأصل، فلم يجر ابتداء صارب ريد عمرواً، وهذا عند سيويه وسائر الصريين، وأما الأخفش والكوفيون فيجوزون إعماله غير معتمد على شيء مما ذكرنا، فكأنهم اعتبروا نفس الشبه لإعماله. [غاية التحقيق: ٢٣٢]

اسم المفعول: ما اشتق من فعلٍ لمن وقع عليه. وصيغته من الثلاثي المجرد على "مفعول"، ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر كمستخرج. وأمره في العمل والاشتراط كأمر الفاعل، مثل: زيدٌ معطى غلامه درهماً.

صفة المشبهة: ما اشتق من فعلٍ لازم لمن قام به على معنى الثبوت.

الآن أو آخذاً مفعول ثانٍ لمعطى

حدث لفعل عائد إلى من

اسم المفعول سمي اسم المفعول مع أن اسم مفعول في الحقيقة هو المصدر؛ لأنه هو الذي يقع به فعل، وهو الذي حل فيه هو اسم المفعول به، أي الذي فعل به فعل أو وقع عليه من فعلت به الضرب أي أوقعه عليه، كنه حذف حرف الجر، فصار الصميم مرفوعاً فاستتر؛ لأن الحار والحرور كان مفعولاً به باسم فاعله، فهو كالمفعول بمعنى المفعول به. [رصي: ٤٩٧٣] **ما اشتق الخ** فقهوه: ما اشتق من فعلٍ حرر عن غير المشتق من فعل، فإنه لا يسمى اسم مفعول، وشامل لغيره من اشتقاق المذكورة عند تعريف اسم المفعول. ويقوه: من وقع عليه" حرج عنه غيره. (موسط) **على مفعول** "أي عني رتبة 'مفعول' عند.

يفتح ما قبل الآخر لصفة مفتحة، وكثرة مفعول، ولشرف يبه وبين اسم الفاعل، والمؤنفة مقسرحه سدي يعمل عنه، أعني المضارع انسي للمفعول. [غاية التحقيق: ٢٣٤] **وأمره** وشأنه حيث عمل عمل فعله، وهو الفعل انسي للمفعول شأنته له مع احتياجه إلى ما احتاج إليه اسم الفاعل، فيشاركه في مشاهدته فعل ولاحتياج إلى الشرائط، فيعمل بنيت الشرائط مثله. [هندي: ١٦٢] **في العمل** أي في كونه عاملاً على فعله.

والاشتراط أي شراط أحد الرمانيين إلا إذا كان داللاً، ولاعتماد على صاحبه، أو الضمير، أو ما ساقبه لعمله في المصوب. [هندي: ١٦١] **كأمر الفاعل** وكذا في وجوب الإضافة معنى إلى المفعول إن كان بمعنى الماضي نحو: زيد معطى درهم أمس، وذلك؛ لأنه عمل عمل فعله، وهو الفعل انسي للمفعول شأنته له مع احتياجه إلى ما احتاج إليه اسم الفاعل، فيشاركه في مشاهدته الفعل، ولاحتياج إلى الشرائط، فتعمل بنيت الشرائط مثله. [غاية التحقيق: ٢٣٥] فيصح في اسم المفعول أن يضاف إلى مرفوعه معنى إذا أريد النسبة إليه، تقول: زيد مصروب عنده رفع العدد لإسناد مصروب إليه، وتقول: زيد مصروب لعدد بالإضافة فتجر؛ لأنك أسندت اسم المفعول إلى صميم زيد، فقي العدد فصفة، فإن شئت صبته على التشبيه بالمفعول به، فقلت: زيد مصروب العدد، وإن شئت حققت العدد. [غاية: ٢٣٥] ومن الناصب **المشبهة** باسم الفاعل، وشبهت به في أنك تني وتجمع، وتذكر وتؤث، خلاف اسم التفاصيل. **فعل لازم** حتر عن اسم الفاعل والمفعول متعديين

معنى الثبوت أي عني دلالة على صفة ثابتة لا حادثة، حتر عن جو: قائم ودهب مما شتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث، فإنه اسم الفاعل لا الصفة المشبهة. [هندي: ١٦٢]

وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كـ **حَسَنٍ**، و**صَعْبٍ**، و**شَدِيدٍ**، وتعمل عمل فعلها مطلقاً. وتقسيم مسائلها أن تكون الصفة باللام أو مجردة، ومعمولها مضافاً أو باللام، أو مجرداً عنهما، فهذه ستة. والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور، فصارت ثمانية عشر، فالرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة ^{مفعول} ^{مفعول} أي نصب المعمول أي تشبيه المعمول لصفة

مخالفة لصيغة الفاعل أي ليست على أول صيغ اسم فاعل، أو من حيث أن صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية. [هــدي: ١٦٢] **على حسب** أي كثرة على قدر السماع من الواضع. **وتعمل** أي وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها مطلقاً، أي من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان في مذبوها؛ لأن المراد من قولنا: 'أريد حسن' ثبوت الحسن لحدوثه، لكن بشرط عتمادها على صاحبها، أو الهمة، أو ما ما ذكرنا في اسم الفاعل. (متوسط) **وتقسيم مسائلها** أي: وتقسم مسائل الصفة المشبهة أن يكون الصفة مشبهة بالام التعريف أو بغير اللام، وعلى التقديرين: فمعمولها إما مضاف، وإما معرف بالام تعريف، أو مجرد عنهما. فهذه ستة أقسام خاصة من صرب ثنين في ثثة، وكل واحد من التقادير الستة معمولها إما مرفوع، أو منصوب، أو مجرور. صارت الأقسام ثمانية عشر مسائل خاصة من صرب ستة في ثلاثة، فمرفوع منها ستة، ومنصوب ستة، ومجرور ستة، فمرفوع في المرفوعات الست على الفاعلية، والنصب في المعارف من منصوبات الست على التشبيه بالمفعول، وفي الكرات منها على التمييز، وخر في خبرورات الست على الإضافة. (متوسط) **عنهما** أي عن اللام والإضافة. **فهذه ستة** أي لم يقسم لصفة بحسب إعرافها في نفسها، بل قسمها بحسب إعراف معمولها فقط؛ لأن ذلك من أحكام إعراف الصفات، وقد تقدم ذلك في باب البعث، والكلام هنا في عمومها لا في إيرادها في نفسها. [رضي بزيادة: ٥٠٣/٣] **ستة** صرب الاثنين في الثلاثة. **فصارت** قومه: فصارت ثمانية عشر "جملة مستأنفة، كأن سائلاً سأل: كم صارت؟ فقال: إلخ **الفاعلية**: أي كون المعمول فاعلاً. **بالمفعول**: أي بمفعول اسم الفاعل.

في المعرفة أي في المعمول معرفة نحو: الحسن الوجه بالنصب، فإنه مشبه بالمفعول به، وليس بمفعول به؛ لأن فعل صفة مشبهة غير متعدي، فلا يكون معمولها منصوب مفعولاً به، لكن لما شبهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبهوا منصوبها بمفعول اسم الفاعل، كما أن اجر في نحو: 'انصارب الرجل' مشبه بالجر في نحو: الحسن الوجه، فهما 'عي' 'انصارب الرجل' والحسن الوجه' يتعارضان كل لكل واحد منهما، فالنصارب الرجل أصله انصب ويجر بالإضافة تشبيهه بالحسن الوجه مع عدم التحفيف، والحسن الوجه حقه لرفع على الفاعلية، وخر على الإضافة حصول التحفيف بحذف الضمير من الفاعل على ما عرفت في بحث الإضافة، وينصب للتشبيه =

وعلى التمييز في النكرة، والجر على الإضافة. وتفصيلها: "حسن وجهه"، ثلاثة، وكذلك حسن الوجه، وحسن وجه، الحسن وجهه، الحسن الوجه، الحسن وجه، اثنان منها ممتنعان مثل: الحسن وجهه، الحسن وجه، واختلف في حسن وجهه، والباقى ما كان فيه ضمير

= بالضارب الرجل في كون الصفة والمعمول معروفين باللام، ثم قوته: 'بالمفعول' مفعول به للتنبيه، وعمل المصدر المعرف باللام في احرار وجرور صحيح، نحو قوله تعالى: **لَا تَحْسَبْنَاهُ شَيْئًا** من نفسه (اساء: ١٤٨) [غاية تصرف: ٢٣٦]

وعلى التمييز عطف على قوته: "على التنبيه بالمفعول" أي ونصب على التمييز. الإضافة أي مبي على كونه مضافا إليه. وتفصيلها أي مسائل اصفة المشبهة اثماني عشرة. حسن وجهه هو نظير ما كان اصفة مجردة عن اللام والمعمول مضافاً، مرفوعاً ومصوباً وجروراً. [عانة: ٢٣٧] ثلاثة حير معنى ذو ثلاثة أوجه من الرفع والنصب واجر، والخمسة مبية بتفصيل. وكذلك: أي كحسن وجهه 'حسن اوجه'، وكذا الباقي في كون كل واحد ثلاثة أوجه. حسن الوجه: هذا نظير ما كانت اصفة 'مردة عن اللام والمعمول' ذا اللام، مرفوعاً ومصوباً وجروراً، فهذه ثلاثة. وحسن وجه: اصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والإضافة، فهذه ثلاثة. الحسن وجهه اصفة ذات اللام والمعمول مضاف، مرفوعاً ومصوباً وجروراً، فهذه ثلاثة. الحسن الوجه اصفة ذات اللام والمعمول أيضاً ذو اللام، مرفوعاً ومصوباً وجروراً، فهذه ثلاثة. الحسن وجه اصفة معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والإضافة، مرفوعاً ومصوباً وجروراً، فهذه ثلاثة. اثنان أي اثنان من هذه الوجوه الثمانية عشرة ممتنعان: أحدهما: "الحسن وجهه" نجر 'وجهه'، والثاني: الحسن وجه "نجر" وجه" لعدم إفادة الإضافة فيها حمة، ولا متاع إضافة ما فيه اللام إلى نكرة. (متوسط) واختلف أي اختلف في صحة مسئلة واحدة منها، وهي "حسن وجهه"، فقال قوم: إنها لا يصح لاستمرارها إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الوجه هو الحسن، وقال قوم: تصح، ومنعوا استمرارها إضافة الشيء إلى نفسه؛ لكون الحسن أعم من الوجه. (متوسط)

والواقى أي الواقى من الثماني عشرة بعد إسقاط مسئلتين منها أو ثلاثة أقسام، أحدها: أحسن وهو ما كان فيه ضمير واحد؛ لتحقيق ما يحتاج إليه من غير زيادة، ومسائله: حسن وجهه برفع وجهه، حسن الوجه بالإضافة، حسن الوجه بتويع حسن ونصب الوجه، وحسن وجهها، والحسن وجهه برفع وجهه، والحسن الوجه بالجر والنصب، والحسن وجهها، وحسن وجهه بالإضافة. (متوسط)

وَأَحَدٌ مِنْهَا أَحْسَنُ، وَمَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرَانِ حَسَنٌ، وَمَا لَا ضَمِيرَ فِيهِ قَبِيحٌ، وَمَتَى رَفَعْتَ بِهَا
 فَلَا ضَمِيرَ فِيهَا، فَهِيَ كَالْفِعْلِ، وَإِلَّا فَفِيهَا ضَمِيرُ الْمَوْصُوفِ فَتَوْنُثٌ وَتَتْنِي وَتَجْمَعُ، وَاسْمَا
 الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ غَيْرِ الْمُتَعَدِّينِ مِثْلُ الصِّفَةِ فِيمَا ذَكَرَ.

أحسن: لحصول المقصود مع قلة الاعتبار، وخير الكلام ما قل ودل.

حسن أي ونسبها: حسن، وليس بأحسن، وهو ما كان فيه ضمير ن، أم حسنه فوجود تحتاج إليه، وأم عدم حسنه فوجود الزائد على تحتاج إليه، ومساكنه: حسن وجهه نصب الوجه مجرد، وحسن وجهه نصب الوجه مجرد (مبني) **فصح** أي وثالثها: قبيح، وهو ما لا ضمير فيه عدم تحتاج إليه، وهو الضمير، ومساكنه: حسن الوجه رفع الوجه، وحسن الوجه رفع الوجه، حسن الوجه رفع الوجه، الحسن وجهه رفع وجهه (مبني) **قبيح:** لعدم الربط بالموصوف لفظاً.

والا ففيها أي من رفعها، من حر ما عدها بالإضافة، أو نصب على تشبيه المفعول في المعرفة، ونسبها في سكرة. [هندي ١٦٥] **ضمير الموصوف** لأن فاعل ما حر بالإضافة، أو نصب على تشبيه المفعول في معرفة حر من حبيبه كـ فاعلاً، **و** حره يكون فيها ضمير كـ فاعلاً. [هندي: ١٦٥]

فتوت أي بدخول وجود ضمير فيها، بد كان ما بعده منصوباً أو مجزواً، فتوت الصفة، وتتنى وجمع على حسب الموصوف لتصفه بناء على أن تصفه حمل ضميره تعالى: هذا حسنة وجهه أو حسنة وجهها، والزيدان حسنة وجهه، أو حسنة وجهها، ويريدون حسنة وجهه، ويريدون حسنة وجهها. [غاية التحقيق: ٢٣٩]

واسما الفاعل [أي: اسماء: حذف اسم بالإضافة] أي اسماء هذين، فلا بد أن يكون لكل واحد اسماء.

المتعديين أي منجوزين عن الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله، حترار عن نحو: ضارب زيد، ومعتني زيد درهمين، فكما متعديان لا يجري فيهما مع ما تعديا من معمول ما ذكر من الأقسام: من يجري فيهما بما نصب المفعول على المفعولية، أو حره على الإضافة. [هندي: ١٦٥]

فيما ذكر من الصور أي ما حار في تصفه تشبيهه من هذه المسائل حار في سم الفاعل والمفعول غير متعديين؛ لأن حور هذه الصور في تصفه تشبهة يد هي مشابهتها باسم الفاعل، فحور في فيها أولى، فتقول: قائمة علامة رفعا ونصبا وجزا، وكذا: القائمة علامة، والقائمة علامة، وكذا: تصور بسعة تتجرد القائمة عن الاسم، وكذا: نحو: مصروب العلامة، أو علامته، أو علامة الحركات الثلاث، وكذا: تتركب الاسم عن المصروب، وكذا: اسم نسوب؛ لأنه منطبق بصفة المشبهة نحو: شيمي الأب، إلى آخر الصور. [غاية التحقيق: ٢٣٩]

اسم التفضيل: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو أفعال. وشرطه: أن يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن منه، وليس بلون ولا عيب؛ لأنّ منهما أفعال لغيره مثل: زيدٌ أفضلُ الناس، فإن قصد غيره توصل إليه بأشد، مثل: هو أشدُّ منه استخراجاً وبياضاً، وعمى،

عرج به الجومد في ذلك الفعل
من الثلاثي مجرد
بهاء أفعال
احتراز عن أحم وأصفر
من الألوان والعيوب
هذا مثل لغير مجرد

اسم التفضيل: اسم يدل على تفضيل شيء على شيء، وهو في الاصطلاح.

من فعل لموصوف: أي ما وصف بزيادة على غيره من المفعول، أو لأمر موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه، وإنما قال: لموصوف وم يقل: لم قام به أو من وقع عليه؛ لاشتغاله على النوعين جميعاً نحو: أصرب، وأشهر. [هــدي. ١٦٥] **ريادة:** والمراد 'الريادة على غيره' بزيادة عليه في ذلك الفعل، أي في الفعل الذي اشتق هو منه، فلا يرد نحو: رائد وكامل حيث لم يقصد فيه الريادة في الفعل الذي اشتق هو منه؛ إذ لم يرد الريادة في الريادة أو اكمال مثلاً بل في أمر آخر، بخلاف نحو: أصرب وأعمم، فإن المقصود فيه الريادة فيما اشتق هو منه، وهو لضرب وعمم، ولا يدخل في الحد أسماء الفاعلية التي وضعت بمبالغة كضرب وضروب ونحوهما؛ لأنها وإن دلت على الريادة، لكن لم يقصد فيها الزيادة على الغير. [غاية التحقيق: ٢٣٩]

وهو أفعال: أي صيغة أفعال، ونحو: خير وأصلهما أخير وأشر.

وشرطه أن يبنى: أي وشرط اسم التفضيل أن يبنى من فعل ثلاثي، مجرد من الروائد؛ ليمكن ساء أفعال منه، ألا ترى أنك لو أردت ساءه من 'استخرج'، فإن لم يُحذف منه شيئاً لم يكن 'أفعال'، وإن حدثت الروائد حتى قلت: هو أخرج لم يعلم أن المراد منه كثير الخروج، أو كثير لاستخراج، اعلم أنه يشكك مثل: أفسس، وأوس، وأعطى، وأحدى؛ لأنه ليس مبنيًا من ثلاثي مجرد، فإذن لو قال: وشرطه عالت لكان 'صوب'. (متوسط)

ولا عيب: احتراز عن نحو: أعمى وأعور صفة أخرى للثلاثي.

لغيره: صفة أفعال أي 'أفعال' الكائن لغير التفضيل أي من غير اعتبار الريادة نحو: أحم، وأصفر، وعمى، وأعور، هو بني منهم أفعال لتفضيل لرم السس وشتته أفعال التفضيل، بما ليس لتفضيل، ألا ترى أنك لو قلت حينئذ: هو أحم لا يعلم أن المراد ذو حمرة، أو زائد في الحمرة. [غاية التحقيق: ٢٤٠]

فإن قصد: أي فإن قصد تفضيل غير الثلاثي المذكور، وهو رباعي مجرد نحو: دحرج، وغير المجرد من الروائد نحو: استخرج، والألوان والعيوب نحو: الحمرة والأعور، توصل إلى تفضيله ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب، وهو مثل أشد وأكثر وأفتح مما كان مسبباً له، تقول: هو أشد استخراحاً، وأكثر بياضاً، وأفتح عمى. (متوسط)

غيره: أي تفضيل غير الثلاثي المجرد.

وقياسه للفاعل، وقد جاء للمفعول، نحو: أعذر، وألوم، وأشغل، وأشهر. ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه مضافاً، أو بمن، أو معرفاً باللام، فلا يجوز: زيد الأفضل من عمرو، ولا زيد أفضل إلا أن يعلم. فإذا أضيف فله معنيان: أحدهما وهو الأكثر: أن تُقصد به الزيادة على من أضيف إليه، فيشترط أن يكون منهم، مثل: زيد أفضل الناس، فلا يجوز: يوسف أحسن إخوته؛ لخروجه عنهم بإضافتهم إليه.

وقياسه أي وقياس اسم التفضيل أن يبنى سماعاً دون معنوية؛ لأنه لو بني لكل واحد منهما حصل الالتباس. ولو رجح المفعول على الفاعل لبقى أكثر الأفعال بلا تفضيل؛ لأنه في أكثر الأمر من الفعل اللازم، ولأن المبالغة في الفاعل أحسن منها في المفعول؛ لأن الفاعل أكثر من المفعول. (متوسط)

وقد جاء اسم التفضيل مبيهاً للمفعول لكنه قليل. **وأشغل** أي أكثر مشغولية. **وأشهر** أي أكثر مشهورة. **ويستعمل** أي وقد يستعمل اسم التفضيل على أحد ثلاثة أوجه، وهو أن يكون مضافاً نحو: زيد أفضل القوم، أو مع من نحو: زيد أفضل من عمرو، أو معرفاً باللام نحو: زيد الأفضل، وإنما يستعمل مع أحد هذه الثلاثة يعبه المفصل والمفضل عليه، فدون لا يجوز أن يقال: زيد الأفضل من عمرو؛ حصول استعلاء كل واحد من "لام" و"من" عن الآخر لدلالة كل واحد منها على تعيين المفضل عليه. (متوسط)

مضافاً بدو من قوله على ثلاثة أوجه نحو: زيد أفضل القوم. **فلا يجوز**: باستعماله مع اثنين منهما. **ولا زيد**: باستعماله بدو واحد منها. **إلا أن يعلم**. المفصل عليه مستثنى مفرع، أي يستعمل مع أحد ثلثة أشياء في جميع الأوقات إلا وقت معنوية المفصل عليه، فيقدر بناءً على القرينة نحو: الله أكبر أي أكثر من كل كبير، ونحو: زيد كريم وعمرو أكرم أي أكرم منه، والمعطوف ههنا محذوف أي إلا أن يعمم أو يخرج اسم التفضيل عن معنى التفضيل، فيستغنى عن استعماله بأحد ثلاثة أشياء. [غاية التحقيق: ٢٤١]

وهو الأكثر: أي وهذا المعنى أكثر من المعنى الثاني. **الريادة** أي ريادة موصوف اسم التفضيل. **إليه** ضمير 'إليه' عائذ من، وكلمة 'من' للعقلاء، وغير العقلاء داخلون فيه تبعاً على سبيل التعقيب. [غاية التحقيق: ٢٤٢]

أن يكون منهم أي ممن أضيف إليهم، وذلك تحكم الوضع والاستعمال. **فلا يجوز**. أي فأجل أنه يشترط أن يكون داخلاً في المضاف إليه، لم يجز أن يقال: يوسف أحسن إخوته؛ لاستلزامه اجتماع القيصين؛ لأنه بتقدير إضافة الإحوة إلى الصمير العائد إلى يوسف لزم أن يكون خارجاً عنهم، وبتقدير أنه يشترط فيه أنه من جهة مضاف إليهم يكون داخلاً فيهم، فيزم أن يكون داخلاً فيهم وخارجاً عنهم، وهو اجتماع القيصين. (متوسط)

والثاني: أن تُقصد زيادة مُطلقة، ويُضافُ للتوضيح، فيجوزُ يوسفُ أحسنُ إخوته. ويجوز في الأول الأفراد والمطابقة لمن هو له، وأما الثاني والمُعَرَّف باللام، فلا بدَّ من المطابقة، والذي — من مفرد مذكر لا غير. ولا يعمل في مظهرٍ

والثاني. أي والمعنى الثاني الذي يقصد به حين كونه مضافاً هو أن يقصد به تفضيل وزيادة مطلقة لا على ما يضاف إليه، فيكون هذه الإضافة لتحصيل والتوضيح، نحو زيد أشعر أهل بدته. (متوسط)

للتوضيح: وإما احتار لفظ التوضيح وعدم عن لفظ التحصيل الذي ذكره صاحب مصنف؛ لأن ذكر لفظ 'التحصيل' المحصور بالإضافة إلى المكورات يوهم الترام الإضافة إلى أسكرة، وليس كذلك بديل 'يوسف' أحسن إخوته، والناقص والأشج أعذلاً بني مروان". [غاية التحقيق: ٢٤٢]

فيجوز: أي لأجل أنه يقصد به زيادة مطقة، ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف إليه، يجوز أن يقال: يوسف أحسن إخوته؛ لأنه لم يلزم اجتماع القيضين؛ لعدم دحوله في المضاف إليه. (متوسط)

ويجوز في الأول: أي يجوز في المضاف بالمعنى الأول الأفراد في جميع الأحوال نحو: زيد أفصل القوم، والزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم؛ لكونه مشابهاً لأفعل من حيث أنه ذكر المفضل عليه في كل واحد منها، ويجوز المطابقة نحو: زيد أفصل القوم، والزيدان أفضل القوم، وأريدون أفصو القوم، وهمد فضلى القوم، الهدان فضليا القوم، اهدات فضليات القوم؛ لكونه مخالفاً لأفعل من حيث الإضافة فيه وعدمها في أفعل 'من'. (متوسط)

لمن هو: أي لمن هو اسم التفضيل ثابت. **وأما الثاني:** [أي وأما النوع الثاني أي اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة مصقة] أما امضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح والتحصيل، والمعروف باللام، فلا بد فيهما من المصطفة لكونهما مستحقين للمصابقة وعدم المانع من المطابقة وهو مشابهما "أفعل من" لعدم ذكر المفضل عنه فيهما، وأمثلتها طاهرة. (متوسط) **والذي:** أي اسم التفضيل الذي مع 'من' لا يستعمل إلا مفرداً مذكراً لصيرورة 'من' كالجزء منه، وحيث لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه ولا تأنيته قبل ذكر "من" وإلا لزم إحقاق علامة التثنية والجمع والتأنيث قبل مضي الاسم بتمامه، ولا بعده لعدم جوار الفصل شيء بين الاسم وبين علامة تثنيته وجمعه وتأنيثه. **ولا يعمل:** اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة حرف آخر مطلقاً، سواء كان مظهرًا أو مضمرًا، وكذا لا يعمل في فاعل مظهر. [غاية التحقيق: ٢٤٤]

في مظهر. لأن الصفات إنما تعمل بمشاهدة الفعل كاسمي الفاعل والمفعول، أو لمشاهدة ما تشابه الفعل كالصفة المشبهة، فإنها تعمل بمشاهدة اسم الفاعل على ما عرفت، واسم التفضيل يخالف الفعل من حيث أنه يدل على زيادة وهو تفصيل، والفعل لا يدل عليها، وكذا يخالف اسم الفاعل؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع فيما هو أصل =

إلا إذا كان صفةً لشيء، وهو في المعنى لمُسَبِّبٍ مَفْضَلٍ بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ مَفْضِلًا، مَثَلُ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى حَسَنٍ مَعَ أَنَّهُمْ لَوْ رَفَعُوا لَفَصَّلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ، وَهُوَ الْكَحْلُ، وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ:

= استعماله، وهو استعماله بـ، فالأجل هذه المحاجة لا يعمل في المفعول به بلا واسطة مطلقاً مظهرًا أو مضمراً، ولا في الفعل مظهرًا؛ لأَمَّا من معمولات قوية، إلا إذا وجدت شرائط الثلاثة المذكورة في متن، فحينئذ يعمل في الفعل لمظهر؛ لأنه حينئذ يصير معنى للفعل، ولقيم الضرورة في إعماله حينئذ كما ستعرف بيانه قريباً. [غاية التحقيق: ٢٤٤] **إلا إذا إلح** [اسم التفضيل في اللفظ] أي إذا كان اسم التفضيل جارياً على شيء كرجل في مثل المذكور. **مفصل** صفة مسبوقة أي لمسبق مفصل. **باعبار الأول** أي باعتبار تعاقبه بالوصف الأول كرجل في مثال حيث نفي كون الكحل مفصلاً باعتبار غير رجل م. [غاية التحقيق: ٢٤٤] **باعبار غيره** متعلق بمفصل، أي باعتبار تعاقبه بغيره أي لغير الموصوف الأول كغير زيد في مثال حيث نفي في مثال كون كحل مفصلاً عليه في غيره. [غاية التحقيق: ٢٤٤] **مفياً** أي حال كون اسم التفضيل مفياً أو صفة مصدر محذوف أي تفصيلاً مفضياً.

مثل ما رأت أي فعل التفصيل لا يعمل في مظهر، إلا إذا كان جارياً على شيء هو في معنى صفة مسببة ذلك الشيء، مفصل باعتبار ذلك الشيء، مفصل على نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون هذا التفصيل مفياً، كقوله: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ، فالأحسن جار على رجل، وهو في المعنى صفة مسبوقة، وهو الكحل، والكحل مفصل باعتبار الرجل، ومفصل على نفسه باعتبار غير الرجل، أعني غير زيد حال كون هذا التفصيل مفياً، وقد لا يعمل في المظهر؛ بدم يوجد لشرط المذكور عدم كونه معنى الفعل عدم دلالة الفعل على التفصيل ودلالته على التفصيل، وبما قد: ولا يعمل في مظهر؛ لأنه يعمل في مضمراً من غير هذا الشرط؛ لأن العمل في لظاهر أقوى، فيحتاج إلى الشرط. (متوسط) **في غيره** صرف أحسن باعتبار معنى التفصيل أو حال.

لأنه معنى حسن إشارة إلى عدة عمل اسم التفصيل عند حصول الشرط المذكور، أي بما عمل حينئذ؛ لأنه معنى حسن؛ لأن معنى قولك: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ هو معنى قولك: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلُ مِثْلَ حَسَنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ، بخلاف ما إذا لم يوجد هذا الشرط، فإنه لم يكن معنى حسن مع أنه لم يعملوا اسم التفصيل حينئذ برفعه، ولو رفعوا اسم التفصيل في مثالب المذكور وهو حسن كان حراً مستنداً، أو الكحل مستنداً، فيلزم فصل بين أحسن ومعموله الذي هو منه بأجنبي، وهو الكحل وهو غير جار. (متوسط)

مع أنهم أي مع أن سحاة. **لو رفعوا** أحسن على أنه خير، والكحل على أنه مستند. [هندي: ١٧٠] **ولك أن تقول** أي ويجوز لك أن تقول فيه عبارة أخرى أنحصر من الأول مع كون معانيها واحداً، وهي أن تقول: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ. (متوسط)

أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلُ مِنْ عَيْنٍ زَيْدٍ، فَإِنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ الْعَيْنِ قُلْتَ: مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكَحْلُ، مِثْلَ "وَلَا أَرَى" فِي قِطْعَةٍ:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا
أَقْلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَأَيَّةً وَأَخَوْفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا

الكحل فاحتصاره حذف المضاف من محرور 'من'، وهو العين بد التقدیر: 'من كحل عين زيد'؛ لأن المقصود من هذا الكلام تفصيل الكحل على الكحل، لا تفصيل الكحل على العين. [عایة التحقیق: ۲۴۷]
فان قدمت أي إن قدمت ذكر العين على اسم التفصيل حار فيه عبارة أخرى من غير ذكر "من" معها، كقولك: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، أي ما رأيت كعين زيد عينا أحسن فيها الكحل، وهو مثل ما أشده سيويه:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا
أَقْلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَأَيَّةً وَأَخَوْفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا

لأنه قدم المفصل عليه وهو وادي السباع على أفعل التفصيل، وهو 'أقل من غير ذكر 'من'، 'وَلَا أَرَى' محبة نصب فإنه حار وعامه مررت، و'كوادي السباع' مفعول ثان لقوله: 'وَلَا أَرَى'، و'حين' جملة ظرفية حال من 'وادي السباع'، و'وادي' منصوب بأنه مفعول أول لقوله: 'أَرَى'، وإن جعلنا 'أَرَى' بمعنى 'أنصر' كان 'كوادي السباع' حالا من "واديًا" أو متعلقًا بـ'أَرَى'، و'أقل صفة بـ'واديًا'، و'ركب' فاعل "أقل"، و"تأية" تمييز عن "أقل"، و'أخوف' عطف على "أقل"، و"ما" في قوله: 'إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا' منصوب بأنه حال من ضمير "أخوف" أو تمييز بمعنى سوى، فيكون صفة واقعة موقع المصدر. (متوسط)

مررت على وادي السباع. قوله: 'مررت على وادي السباع' بكسر السين في الأصل جمع اسبع بفتح الباء وصمها وسكوها: المفترس من الحيوان، ووادي السباع بطريق الرقة بالفتح بند على فوات مرته وائل من قاسط على أسماء ست دُرهم، فهم بها حين رآها مفردة في احشاء. فقالت: واللّه لئن هممت بي لدعوت أسعبي، فقال: ما أرى في وادي غيرك، فصاحت: يا كسب! يادئب! يا فهد! يا دُب! يا سُرْحان! يا سِيد! يا صبع! يا نمر! فجاؤوا يتعادون بالسيف، فقال: ما أرى هذا إلا وادي السباع كما في القاموس. (حل الأبيات)

مررت على وادي السباع یعنی یکدم شتم بر وادی که در آن جاسباع و دزدان بودند و حال آن که ندیدم من مثل وادی سباع در وقت تاریکی هیچ وادی کم بود بآن بیابان سواران می آمدند آن بیابان را از دزدان و آشغ ندیدم هیچ بیابانی خوف تر از وادی سباع مگر این که نگاه داردند آن تعال شب رنده را. (سراج المتعلمین) باشد هذه القطعة سحیه بن وثیل الریاحی. [لسان العرب: ۱۱۴/۴، در صادر بیروت]

الفاعل:

مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ مَقْتَرِنٌ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ. وَمِنْ خَوَاصِّهِ: دُخُولُ قَدْ،
وَالسَّيْنِ، وَسَوْفَ، وَالْجَوَازِمِ، وَلِخَوَقُ تَاءِ التَّأْنِيثِ سَاكِنَةً، وَنَحْوَتَاءِ فَعَلَتْ.

لِخَوَقِ

الفاعل ثم لما فرع عن بيان قسم الاسم شرع في بيان قسم الفعل فقال، [عناية التحقيق: ٢٤٨] **مادل** فقلوبه: 'مادل' شامل لكم التثنية، وقلوبه: 'في نفسه' يخرجه عنه أحرف، وقوله: 'مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة' يخرجه عنه الاسم، ويعني أن يراد بـ"ما": الكلمة، وببدلالة: الدلالة الأولية، وبالاقتراء: الاقتراء حسب أصل الوضع، حتى لا يتوجه عليه النقوض المذكورة في حد الاسم. (متوسط)

دخول قد نحو: قد حرج، وإنما حصت "قد" بالفعل؛ لأنها إما تستعمل لتقريب الماضي إلى الحال، أو لتقريب الفعل، أو تخفيفه، وكل ذلك لا يتصور إلا في الفعل. [عناية التحقيق: ٢٤٨] **والسَّيْنِ** **وسوف** نحو: سيحرج، وسوف يخرجه، وإنما حصتا بالفعل؛ لأنهما وصفاً للدلالة على الاستقبال الوصفي، وداسس إلا في الفعل، وفي قيد الاستقبال الوصفي احتراز عن نحو: يريد ضارب عدا، وإنما عرف السَّيْنِ باللام؛ لأن المراد سَيْنٌ معهودة، وهي سَيْنُ الاستقبال لا سَيْنُ الاستفهام، ولا سَيْنُ التحقيق، ولا سَيْنُ لكسكسة، نحو أَسْتَعْمِرُ وسأطلب بعد انداز نحو: أكرمتمكس، وإنما قدم السَّيْنِ على 'سوف'؛ لدلالتهما على الاستقبال القريب ودلالة 'سوف' على الاستقبال البعيد. [عناية التحقيق: ٢٤٩]

والخوارم نحو: لم يصرب، ولا يصرب، وليصرب، وما يصرب، وإن نصرب أصرب، وإنما حصت الخوارم بالفعل؛ لأنها وصفت لفعل كـ"لم ونأ"، أو لطلب الفعل كـ"لام الأمر"، أو لنهي عن الفعل، كـ"لا النهي"، أو تعليق شيء بالفعل كأدوات الشرط، وكل من هذه المعاني لا يتصور إلا في الفعل. [عناية التحقيق: ٢٤٩]

ولِخَوَقِ تاء نحو: تاء فعلت، وإنما قيد تاءاً بالسَّكَنَةِ للاحتراز عن تاء المتحركة فإنها تخص بالاسم، وإنما حصت تاء تأنيث لسَّاكِنَةٍ بالفعل؛ لأنها تدل على تأنيث الفاعل، فلا يلحق إلا بما له فاعل، وهو الفعل، وما ألحق به من الصفات، كمن لصفات استعنت عنها بما حققها من تاء التأنيث متحركة للدلالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها؛ لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فيما صدقت عليه، فلا حرم احتصت تاء التأنيث بسَّاكِنَةٍ بالفعل؛ ولأنها إما أسكتت بفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم، فكأن أو بالسكر من الاسمية لحقة الاسم ونقل الفعل. [عناية التحقيق: ٢٤٩] **ونحو تاء** أي ما هو جنس تاء فعلت من الصفات المتحركة النارية، وإنما حصت الصمير المتحرك الناري؛ لأنه صمير الفاعل، فلا يلحق إلا بما له فاعل، والفاعل إما يكون للفعل أو فروعه، وحطت فروعه عنه مع أحد نوعي الصمير وهو الناري تحرراً عن لزوم تساوي الفرع والأصل، وحصت الناري بالمتع؛ لأن المستكن أحف وأحصر، وهو بالتعميم أليق وأحذر. [عناية التحقيق: ٢٤٩]

الماضي: ما دلَّ على زمان قبل زمانك، مبنيٌّ على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك، والواو.

مضارع: ما أشبه الاسم بأحد حُرُوفِ "تأيت" لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسَّين

أو سوف. فالحمزة للمتكلم مفرداً، والنون له
مذكراً وموشاً نحو: أمس

الماضي: [ثم الفعل يقسم على ثلاثة أقسام: ماضٍ، ومضارع، وأمر، فقال.] أي الماضي فعل دل على زمان قبل زمان أنت فيه، وهو زمان الحال، فقوله: 'ما دل على زمان' شامل لجميع الأفعال، وقوله: 'قبل زمانك' يخرج ماعداه، وإيراد بالدلالة إنما هو بحسب الوضع، لئلا ينتقض بمثل: لم يصرب، وإن ضربت ضربت، وزوجت وبعث إنشاء، والمراد بـ 'ما' هو الفعل لئلا ينتقض بمثل: أمس، ولم يصرحه للعلم به. (متوسط)

مبي: خبر بعد خبر، أي الماضي مبني على الفتح لفظاً، نحو: صرب، أو تقديرًا نحو: رمي، أو خبر متندأ محذوف أي هو مبني، وإنما بي على الحركة لوقوعه موقع الاسم، ويبني على افتح لكونه أخف، وإنما قال مع غير الضمير المرفوع؛ لأنه إن كان مع هذا الضمير وجب سكونه، نحو: ضربت؛ لكرهتهم اجتماع أربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله، وإنما قيد الضمير المرفوع بـ 'المتحرك' احترازاً عن مثل: صربا، وإنما قال: 'مع غير... الواو'؛ لأنه لو كان مع الواو وجب ضمه للمجانسة نحو: ضربوا. (متوسط)

أحد حروف: الماء للسببية، أي بسبب زيادة أحد الحروف الأربعة التي مجموعها 'تأيت، أو تأتي، أو آتين'، عدل عن تركيب 'آتين'؛ لأن فيه تفريقاً بين حرف المتكلم، وتقديماً لحرف الخطاب على حرف الغيبة، وهو خلاف الترتيب؛ إذ العائب متوسط بين المتكلم والمخاطب، والمخاطب منتهى الكلام، بخلاف 'تأيت'، ولكن تركيب 'آتين' يناسب المقام لفظاً ومعنى، أما لفظاً فظاهر لتضمنه الحروف الأربعة، وأما معنى فلصلاحيته صفة للحروف المذكورة؛ لأنها آتية في أول المضارع، فهو تركيب ليس ناجحي من المقام من كل وجه، بخلاف تأيت إذ لا حفاء في بعده عن هذا المقام في المعنى؛ لأنه من التأي بمعنى البعد. [عاية التحقيق: ٢٥٠]

وتخصيصه: عطف على قوله: "وقوعه"، أي لتخصيص المضارع بسبب السين وسوف بأحد الزمانين كتخصيص انكرا بأحد الأفراد بدخول لام العهد، وتخصيص لفظ العين بأحد المعاني بالقربة. [عاية التحقيق: ٢٥٠]

والنون له: أي للمتكلم مع غيره، سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين، وكذا يصلح لجمع بالاعتبارات اثنت، ويقول الواحد المعظم: 'فعل' كقوله تعالى: ﴿حَرِّ قَصْصٌ﴾ (سكهف ١٣) محاراً عن اجمع لعددهم المعظم كالجماعة، ولم يحى للواحد العائب والمخاطب المعظمين 'فعلوا، وفعلتم' في الكلام القديم المعتد به، وإنما هو استعمال المولدين. [رضي: ١٤/٤]

مَعَ غَيْرِهِ، والتاء للمخاطب مُطْلَقًا، وللمؤنث والمؤنثين غيبةً، والياء للغائب غيرهما. وحروف
 المضارعة مضمومة في الرباعي، ومفتوحة فيما سواه. ^{أي غير ماضٍ ولا مضارع} ولا يُعرب من الفعل غيره إذا لم يتصل
 به نون تأكيد، ^{أي الروائد المذكورة} ولا نون جمع مؤنث. وإعرابه رفع، ونصب، وجرم، فالصحيح المجرد

مع غيره حال أي حال كونه مقرونا مع غيره، أي غير امتكلم واحداً أو اثنين أو جماعة، وإذا كان معه واحد
 كان مثنى، وإذا كان معه اثنان أو جماعة كان جمعا نحو: نفعل. [غاية التحقيق: ٢٥٠]
مطلقاً أي واحداً أو مثنى أو مجموعاً، مذكراً أو مؤنثاً.

غيرهم لجر على أنه صفة لعائب، وفيه بصر؛ لأن 'غير' بكرة وبـ أصيب إلى المعرفة، أو على أنه بدل من
 العائب وفيه بصر؛ لأن البكرة إذا كانت بدلاً من المعرفة يجب توصفها، ولم يوصف ههما مع البكرة، وأحب أنه
 بدل على التسامح، والحققة هو صفة البدل، والتقدير: عائب غيرهما، فإبدال بكرة موصوفة، وبالنصب حال،
 وهو الأول لموافقة السق حيث قال: فاهمة امتكلم مفرد، بدله يقل بمفرد امتكلم. [غاية التحقيق: ٢٥٠]

وحروف المضارعة بيان حركات هذه حروف، ولأصل فيها الفتح لكونه أحف، وبى صمت في الرباعي
 وهو ما كان على أربعة أحرف، نحو: 'كرم، ودحرج، وقاتل، وكرم فرق بينه وبين ثلاثي، ألا ترى 'ث
 يو قنت: من 'أضرب، وضرب 'أضرب' فتح الهمة في مضارعهما حصل الالتباس، ولم يفعل بالعكس يكون
 الرباعي أقبل، فدخل في غير الرباعي الفتح نحو: انفعّل، واقتعل، واستفعل، وغير ذلك. (متوسط)

ولا يعرب وإنما يعرب غير المضارع من لأفعال عدده الإعراب فيه، وإنما تعرب هذا النوع مشاهدة لاسم
 على ما مرّ، وإنما يعرب هذا النوع إذا اتصل به نون تأكيد، لأنه لو أعرب على ما قبله لم يعلم أنه مسند إلى
 لواحد أو إلى غيره، نحو: 'هل يصرب، ولو أعرب عليه جرى الإعراب على ما يشبه التثنية وهو غير جائز،
 وإنما لم يعرب أيضاً إذا اتصل به نون جمع؛ لأن هذه النون وحيت يسكن ما قبلها فإسماً على 'فعلت، وفعل،
 وعند السكون يتعذر الإعراب.

وحرف | مكان آخر المحتقن بالاسم | ليس له حر ثلثا نمره مربة إعرابه على إعراب الاسم. (متوسط)

فالصحيح المجرد بيان تفصيل أسلاف المضارع في الإعراب، فإنها حتف في الإعراب لبعض كل صنف ما يسحقه
 من الإعراب، فالصحيح المجرد عن ضمير الممار المرفوع الذي هو لتثنية وجمع، مؤنثا كان أو مذكراً، أو منصفة
 مؤنث، إعرابه بالنصب حال الرفع، وبالفحة حال نصب، وبالنسكون حال الجر، تقول: هو يصرب، ومن يصرب،
 ومن يصرب، وإمرد بالصحيح: فعل المضارع الذي لا يكون في أحد أفعال، ولا واو، ولا ياء. (متوسط)

عن ضمير بارزٍ مرفوعٍ للتنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمّة والفتحة والسكون،
 مثل: "يَضْرِبُ"، ولن يضربَ، ولم يضربْ"، والمتصل به ذلك بالنون وحذفها، مثل:
 "يَضْرِبَانِ، ويَضْرُبُونَ، وتَضْرِبِينَ"، والمعتل بالواو والياء بالضمّة تقديرًا، والفتحة لفظًا،
 والحذف، والمعتلّ بالألف بالضمّة والفتحة تقديرًا، والحذف. ويرتفع إذا تجرّد عن
 الناصب والجازم نحو: يقومُ زيدٌ. وَيَنْتَصِبُ بأن ^{رفعًا} ^{جزمًا علامة للحزم} ^{المضارع} ^{الآخر}
 مصدرية

بارز. إما قيد الضمير بالبارز؛ لأن إعراب المضارع اتصل بالضمير المستتر، نحو: 'ريد يضرب، وهد تصرب،
 وأنت تصرب، وأُصْرِب، وتصرب' بالضمّة والفتحة والسكون، وإما قيده بالمرفوع لبشمل نحو: 'يصرّك مما
 اتصل به البارز المنصوب، فإن إعرابه بالضمّة والفتحة والسكون. [رضي بتصرف: ١٧/٤]
والجمع: سواء كان جمع مذكر أو جمع مؤنث، غائبًا أو مخاطبًا،
بالضمّة: خير لقوله: "فالصحيح" أي يعرب بالضمّة.

والمتصل به أي وإعراب امضارع لمتصل به الضمير البارز مرفوع بأحد الأمور المذكورة، أي شوت ابون حال
 ارفع، وحذفها حال الحزم والنصب، وهو في خمسة أمثلة، وهي: هما يضربان، وأنتما تصربان، وهم يصربون،
 وأنتم تصربون، وأنت تصربين، ولن يصربا، وس يضربوا، ولن تصربي، وم يصربا، ولم يصربوا، وم تصربي، وإما
 جعل إعرابها بأحروف لمشاقتها صورة اثني والجمع في الأسماء، وإما سقط البون حال الحزم؛ لأنه بمنزلة
 الحركة في المفرد، كما يسقط الحركة حال الحزم كذلك البون، وإما يسقط البون حال النصب لكون الحزم في
 الأفعال بمنزلة الحر في الأسماء، فكما تنوع النصب الحر في الأسماء تنوع النصب الحزم في الأفعال. (متوسط)
تقديرًا: نحو: هو يدعو، ويرمي؛ لثقل الضمة على الواو والياء.

والفتحة لفظًا: في النصب نحو: لن يدعو، ون يرمي؛ لأصانة الإعراب اللفظي، وعدم المانع حفة الفتحة.

والحذف: في الحزم نحو: لم يدع، ولم يرم؛ لأن اجتماع الساكنين محال.

تقديرًا: نصيًا نحو: هو يرضى، ويخشى؛ لأن الأخف لا يقبل حركة ما.

عن الناصب والجازم: أي عن كل ناصب، وكل حزم، فالرافع وقوعه موقعًا يصلح بالاسم مثل: يقوم ريد،
 فإن "يقوم" واقع موقع الاسم، لأن المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الحيرة، يصلح أن يبدأ كلامه بالاسم
 أو بالفعل، فإذا بدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعًا موقعًا يصلح للاسم. [غاية التحقيق: ٢٥٣]

ولن، وإذن، وكَي، وبأن مقدَّرةً بعد حتَّى، ولام كي، ولام الجحود، والفاء، والواو،
و أو. فأن مثل: "أريد أن تُحسِن إليَّ"، ^{نحو: صرت لأدجلها} ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، ^{زري فأكرمك} والتي تقع بعد العلم
هي المخففة من المثقلة
مثال النصب بالفتحة مثال النصب بخلاف الود (القرة: ١٨٤) أي أن التي

ولن وادل: 'لن' عند سيبويه حرف برأسه غير معيرة عن أصل، وقال الفراء: أصله 'لا' فأبدل لألف نوناً،
وقال الخليل: أصله 'لا' أو 'ل' فقصّر حذف الألف واهمزة؛ بكثرة الاستعمال كـ 'أيش' و 'عماء' في أي شيء،
وعنى ماء، وقد سيبويه: لو كان كسب كان ما بعدها تأويل المصدر وما حار تقدم ما في حيزها عليها، كما
ما يخر تقدم ما في حيز 'أن' عليها، ولا معنى مصدرية ما بعدها، ولا مع عن تقدم ما في حيزها عليها، نحو: زيداً
لن أصرب، بخلاف ما في حيز 'أن'، ولتحليل أن يقول: لا يعد أن تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه معنى
وحكماء، إذ التركيب وضع مستأنف، ألا ترى أن 'لو' إذا ركب مع 'لا' يطل معناها ويحدث معنى التحصيل،
كما: 'لو لا' حرتي، وهكذا قال الفراء، حيث تغير 'لا' عنده بعد الإبدال بالواو إلى إفادة معنى النهي المؤكدة. [غاية
تحقيق: ٢٥٣] **وبأن مقدَّرة:** عطف على قوله: 'بأن' أي ينتصب لمضارع 'بأن' حال كونهما لم.

ولام الجحود: وهي للام مخارة برائدة في حيز كان معني حو: ... من شأنه مهم، (الألف: ٣٣)
والواو: لا تأكل سمك وتشرب لبن. **و أو** معنى 'إلى' أو 'لا' حو: لأكرمك أو نعصي حقي، أي إلى أن
نعصي. أو إذا أن، وإما قدر 'أن' بعد هذه الخبيرة؛ لأن الثلاثة الأول أعني 'حتى'، ولام الجحود، ولام كي'
حرم، فبمنع دخولها على الفعل إلا جعله مصدر تقدير 'أن' انصدري، والأخيرة أعني 'أو' بمعنى 'إلى' الخار،
فأحدث حكم حو، أو معنى 'لا' فكان في حكمها في بوم لمفرد بعدها، والرابعة واحدة أعني 'أو' والواو
ساقطتان وقدر بعد الإشاء، أي بعد الأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو التمني، أو العرض، أو النهي، وسفي
وإن لم يكن إشاء، لكنه محمول على سفي ما بينهما من أساسية في الدلالة على عدم، فيكون في حكم الإشاء،
وقد امتنع عطف آخر على الإشاء. فأور الإشاء بما يشتمل على اسم، وجعل هذا آخر مصدر 'بأصم' أن
'يكون عطف المفرد على المفرد المفهوم بذلك الإشاء، فيكون المعنى في 'زري فأكرمك' ليكن منك زيارة
فأكرم مي بك، ولا تأكل سمك وتشرب لبن: لا يكن منك كمن سمك وتشرب لبن معه، وفي 'أيش بيتك'
فأررت منك تعريف بيتك فزيارة مي، وفي 'لست بي ما فأعقه' فمعي حصول ما فإعاق مي، وفي
ألا تسزل بنا فتصيب خيراً ألا يكون منك نزول فأصابتك خير منا. [غاية التحقيق: ٢٥٤]

العدم: وم معناه من التيقن، والتحقيق، ولا كشف، والظهور، واشهادة، ونحو ذلك.

من المثقفة: المناسبة للعدم وم معناه في معنى لتحقيق، خلافاً لفراء ومن الأساري.

ولست هذه، نحو: علمتُ أن سيقوم، وأن لا يقوم، والتي تقع بعد الظنّ فيها الوجهان،
 و"لن" مثل: لن أبرح، ومعناها نفي المستقبل، و"إذن" إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
 وكان الفعل مستقبلاً، مثل: إذن تدخل الجنة، وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان،
 و"كي" مثل: أسلمتُ كي أدخل الجنة، ومعناها: السببية. وحتى إذا كان مستقبلاً بالنظر
 متداً الفعل بعدها

ليست هذه أي أن المصدرية الناصبة التي نحن بصددّها. الوجهان أي حار أن يكون ناصبة، وحر أن يكون
 مخففة من المثقلة، نحو: صبت أن يقوم، وأن سيقوم؛ لحوار وقوع كل واحد منهما بعد النط. (متوسط)
 وادن أي 'إذن' إما يصب الفعل المضارع بشرطين: أحدهما: أن لا يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها،
 أي لا يكون ما بعدها معمولاً لما قبلها، وإلا لزم توارد العاملين على معمول واحد، وهما، 'إذن' وما قبلها،
 والثاني: أن يكون الفعل مستقبلاً لكونها جواراً وجزاء، وهما لا يمكن إلا في الاستقبال، كقولك من قال:
 'أسلمت': إذن تدخل الجنة، فإن فقد أحد الشرطين نحو: أنا إذن أحسن إليك، وكقولك لمن يحدثك: إذن
 أطعك كادنا، أو كلاهما كقولك لمن يحدثك: أنا إذن أطعك كادنا، وحب الرفع. (متوسط)
 وإذا وقعت أي إذا وقعت 'إذن' بعد الفاء كقولك بحسب ما قال: أنا أتيتك: فإذا أكرمتك، أو بعد الواو كقوله
 تعالى: ﴿وإذا قرأ القرآن فاستمع له كل شئ خاضعاً﴾ (الاسراء: ٧٦) جار الرفع؛ لاعتماد ما بعدها على ما قبلها، وجرار النصب؛ لأن الفعل
 مع الفاعل لما كان مقبلاً مستقبلاً من غير النظر إلى حرف العطف، فكأنه غير معتمد على ما قبلها. (متوسط)
 وكى أي يكون ما قبلها سبباً لها، فإن الإسلام سبب دخول الجنة، وهي ناصبة للفعل لمصارع عند الكوفيين،
 وهو اختيار المصنف، وليس حرف جر، والنصب بعدها بإضمار "أن" كما هو مذهب الصريين لدخول اللام أي
 الخارة عليه، كقوله تعالى: ﴿حيّ لا اله الا هو حيّ لا اله الا هو﴾ (الأحزاب: ٣٧) (متوسط)
 السببية أي سبية ما قبلها لما بعدها كسببية الإسلام لدخول الجنة في المثال المذكور.

مستقبلاً بالنظر يعني ليس يجب أن يكون دخول 'حتى' وقت اتكلم هذا الكلام مستقبلاً مترقباً، بل اشترط أن يكون
 مضمون الفعل الواقع بعد 'حتى' مستقبلاً بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر إلى السير، فإن الدخول
 كان عند السير مترقباً بلا ريب، فيجوز النصب، سواء كان الدخول وقت الإحار ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، أو
 لم يكن على أحد الثلاثة الأوجه، وذلك بأن حصل منك السير، إما للدخول فحتى بمعنى كي، أو إلى دخول فحتى بمعنى
 إلى، ثم عرّض مانع مع من حصول الدخول، فلم يكن الدخول ماضياً ولا حالاً ولا مستقبلاً. [رصي بتعير: ٥٨/٤]

إلى ما قبلها بمعنى كي أو إلى، مثل: "أُسلمتُ حتى أدخل الجنة، وكُنْتُ سِرْتُ حتى أدخل البلد، وأسيرُ حتى تغيب الشمس"، فإن أردت الحال تحقيقاً أو حكايةً كانت حرف ابتداءً، فترفع، وتجب السببية مثل: "مَرِضُ حتى لا يرجونه"، ومن ثم امتنع الرفع ^{بمعناه} إن كانت حرف ابتداء.

قلها أي قل 'حتى' سواء كان مستقلاً بالنظر إلى زمان اتكلمه أو لا، أي سواء كان مستقلاً عند الإحار أو لا يكون. وفيه حذر عما إذا كان الفعل بعدها حالاً بالنظر إلى ما قبله، فإنه حينئذ كانت حرف ابتداء على ما ذكر في المتن نحو: مَرِضُ فلاں حتى لا يرجوه. [عدة التحقيق: ٢٥٦] **معنى كي** أي للعرض والسببية وهو عاب.

مثل أسلمت: خبر قوله: "حتى" أو خبر مبتدأ محذوف. [هندي: ١٨٠]

حتى أدخل ههنا مثل حتى بمعنى كي، وما بعدها مستقل تحقيقاً. **حتى أدخل البلد** يحتمل أن يكون معنى كي، ومعنى إلى أ، وما بعدها ليس بمستقل تحقيقاً بالنظر إلى ما قبله، **أسير حتى** معنى إلى، وما بعدها مستقل تحقيقاً. **فإن أردت الحال:** أي فإن فقد كون ما بعدها مستقلاً بالسببية إلى ما قبله، وذلك بزيادة الحال تحقيقاً، نحو: سرت حتى أدخل البلد، وأنت خبر عن أسير حال مدحون، أو تقدير نحو قوئ. اليوم سرت حتى أدخل البلد. مس، وأنت سرت ودحت أمس، وقصدت الإحار اليوم من نيت الحال، كانت حرف ابتداء. (متوسط)

كانت حرف ابتداء: جواب الشرط أي كانت 'حتى' حينئذ حرف ابتداء لا حرف جر.

فرفع أي فترفع ما بعدها، وبم لم ينصب حينئذ كون 'حتى' حرف ابتداء لا حرف جر، وبما لم يجر أن يكون حرف جر لا متاع تقدير أن بعدها لكون أن مدحمة على مضارع بضمع ورجاء لدلين على الاستقبال، وتحقق المسافة بين الحال والاستقبال. (متوسط)

وتجب السببية: أي إذا كانت حرف ابتداء، وجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها؛ لأنه لما بطل الاتصال انقصي إلى ما بعدها وما قبله، وجب تحقق لانصر معوي لتحقيق لعاية التي هي مدحمة كقوله: مَرِضُ فلاں حتى لا يرجوه، فامرص هو سبب عدم الرجاء. (متوسط) **لا يرجوه:** أي قاره وأحارؤه لا يرجون حياته.

ومن ثم: أي لأجل أن 'حتى' عند رده حال حرف ابتداء لا جارة. **امتنع الرفع** أي ومن أجل أن 'حتى' تكون حرف ابتداء متنع أن يقال: كان سيري حتى دحيتها بالرفع في كان ساقصة؛ لأنه على تقدير لرفع كان ما بعدها حجة مستقيمة لا تعق لها بما قبلها، فبقي 'كان' ساقصة بلا حرف، وهو غير جائز فساد المعنى، ومن أجل أن ما قبله يجب أن يكون سبباً ما بعدها حينئذ مع أن يقال: سرت حتى دحيتها بالرفع؛ لأنه حينئذ يكون ما بعدها حجة مستقيمة مفصلاً لا تعق له بما قبله، وما قبله سبب لما بعده، وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام، فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك بوقوع السبب، وإنه محال. (متوسط)

في "كان سيري حتى أدخلها" في الناقصة، وأسرت حتى تدخلها؟ وجاز في التامة كان سيري حتى أدخلها، وأيهم سار حتى يدخلها؟ ولام كي مثل: أسمت لأدخل الجنة، ولام الجحود لام تأكيد بعد النفي لكان، مثل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾. ^{أي إن أدخل الجنة} والفاء بشرطين أحدهما: السببية، والثاني: أن يكون قبلها أمر، أو نهي، ^(الأعر ٣٣) أو استفهام، أو نفي، أو تمن، أو، عرض،
 حو: ماتانيا فتحدثا

في الناقصة أي وقت تحقق 'كان' الناقصة خذف مضافين. وأسرت. على صيغة الخطب، و همزة للاستفهام. وجاز في التامة: أي إذا كان 'كان' تامة، جاز أن يقال: كان سيري حتى أدخلها' برفع لعدم مانع، وهو برفع المعن، وهو نداء 'كان' لناقصة بلا حيز، وفاعل "جار ضمير عائذ إلى رفع، أي وجاز لرفع في كان سيري. (متوسط) حتى يدخلها: برفع، أي إذا كان للاستفهام عن تعين فاعل حو: أيهم سار حتى يدخلها؟ جاز لرفع لعدم مانع، وهو حكمه بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب؛ لأن سبب لدخول هو السير لا سائر المعين، وههنا يقع شك في السير، وإنما وقع في تعين سائر. (متوسط) ولام كي. أي مثال لام كي: أسمت لأدخل الجنة، ولصبت بعدها بإصبار 'أن' وإنما سميت لام كي؛ لأنها تعني كي، وإنما يجب تقدير 'أن' بعدها ككوفي حرف جر، ومنتاع دخول حرف الجر على الفعل، فيقدر "أن" ليكون ما بعدها في تقدير الاسم. (متوسط)

ولام الجحود: [أي الإنكار سميت بذلك لاستعمالها في مقام الإنكار] وهو بذي يصب ما بعده بتقدير أن هي لام رائدة لتأكيد النفي الداحل على 'كان' كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ سَائِغَهُمْ﴾ (الأعر ٣٣) ولفرق بين هذه اللام ولام كي: أن لام كي للتعين بخلاف هذه، ويرد احتلال المعنى بخلاف هذه لكونها رائدة، وإنما لم يجب تقدير "أن" بعدها لما ذكرنا في لام كي. (متوسط)

والفاء بشرطين. أي الفاء التي تصير بعدها "أن" ينسب بشرطين. السببية: إما شرطت بسببية؛ لأن العدول من الرفع إلى النصب بدلالة على السببية حيث يسر تعير انعط على تعير المعنى، فإذا لم يقصد السببية، فلا يحتاج إلى العدول من الرفع إلى النصب الدال على السببية. [غاية التحقيق: ٢٥٨] أن يكون. وإنما شرط أن يكون قبلها أحد الأشياء الستة المذكورة ليعبد بتقديم الإنشاء عن توهم كون ما بعده حمية معصوفة على الخمد اسماقة. [غاية التحقيق: ٢٥٨] قبلها: أي قبل إفاء أحد الأشياء الستة. فهي: حو لا تشتملي فأصرت.

استفهام: هل عندكم ماء فأشربه. تن: ليت بي مالا فأفققه. أو عرض: يسكون ابراء نحو: ألا تبرز لنا، فتصيب حيز.

والواو بشرطين: الجمعية، وأن يكون قبلها مثل ذلك، و أو بشرط معنى "إلى أن" أو "إلا أن"،
والعاطفة: إذا كان المعطوف عليه اسماً، ويجوز إظهار "أن" مع لام "كي"، والعاطفة، ويجب
مع "لا" في اللام عليها. وينجزم بلم، ولما، ولام الأمر، و"لا" في النهي، وكلم المجازاة،

والواو بشرطين أي لو لتي تضر بعدد "ن" يتنس بشرطين. الجمعية [حبر مستد محذوف أي أحدهما
جمعية] وفي شرط جمعية؛ لأهم لما قصدوا في لوو معنى الجمعية فهو المضارع بعدها؛ يدل على تعير انقضاء على
تعير المعنى. وإذا قصد جمعية لا يحتاج إلى الدلالة على جمعية، وفي شرط تقدم أحد لأمر ستة بعد.
بتقدم الإشاء من عطف الجملة على الجملة السابقة كما في الفاء. [غاية التحقيق: ٢٥٩]

مثل ذلك أي من أحد الأمور الستة المذكورة. أو بشرط أي أو لتي تضر بعدها "أن" يتنس بشرط معنى
إلى أن، أو لا أن على حسب لاختلاف حو: لأمر مث أو تعطي حق، أي في أن أو لا أن تعطي
حق، وفي بحر "أ" في معنى "أو" تسامح؛ لأهم مقدرة بعدها لا داحية في معاهها. [غاية التحقيق: ٢٥٩]
والعاطفة أي يصب بعد حروف العاطفة الفعل المضارع بتقدير "ن" إذا كان معطوف عليه اسماً؛ فلا ينزم
عطف فعل على لاسم. ليس عناية ونقر عيني أحب إلي من سس اشعوف. (متوسط)

وبحور أي وبحور إصهر "أن" مع لام كي ومع الحروف العاطفة على الاسم، فأما مع لام كي فيسرق بين لام
كي ولام ححود، ولم يفعل بالعكس؛ لكون لام لبحود رندة، ولام كي غير رندة، وأما مع لعاطفة
فلكرهتهم عطف الفعل على لاسم صاهراً. (متوسط) في اللام أي مع لام كي يعني إظهار "أن" مع "لا" إذا
كان قبلها لام كي تحرر عن اجتماع اللامين، نحو قوله تعالى: **لَا يَمَسُّهُ** (حديد ٢٩) وإنما يبي لام
كي حرف النفي لاقتضائه التصدير. [غاية التحقيق: ٢٦٠]

وسحرم بلم وإنما يحرم مضارع بلم، وما لاختصاصهما بالفعل، وقد ذكر في الفتحة في قسمه انحو أن كل
ما حتم شيء - وهو خارج عن حقيقته يؤثر فيه، ويعبره عالماً بشهادة لاستقراء، وتعين يحرم ليكون الأثر
على وفق المؤثر في الاختصاص. [غاية التحقيق: ٢٦٠]

ولام الأمر وإنما يحرم بلام الأمر ولا في سهي؛ لأهم تشبهان إلى الشرطية في نقل المضارع وإحراجه عن أصله
حيث يقبل إلى شروعية المضارع من الخاف إلى الاستقلال، ويخرجه من حيز إلى الإشاء. [غاية التحقيق: ٢٦٠]
وكلم المخاراة: [أي كلمات لشروط وإخراء] وإنما يحرم - إن اشروعية لاختصاصه بالفعل كما ذكرنا في هـ،
ولما، وإنما انجزم بغيرها من كلمات الشرط لتضمنها إياه. [غاية التحقيق: ٢٦١]

وهي: إن، ومهما، وإذا ما، وإذا ما، وحيثما، وأين، ومتى، وما، ومن، وأي، وأنى، وأما مع كيفما وإذا فشاد^{كلمة المجازة}، وبين مقدرة. فلم لقلب المصارع ماضيًا، ونفيه، ولما مثلها، وتختص بالاستعراق، وجواز حذف الفعل ولام الأمر المطلوب بها الفعل، وهي مكسورة أبدًا - ولا النهي المطلوب بها الترك. وكلم المجازة تدخل على الفعلين لسببية الأول، ومُسببية الثاني، ويسميان شرطًا

إن ومهما إلخ: مثل هذه الكلمات على ترتيب اللف والبشر ما يلي: إن نكرمي أكرمك، مهما تأتي أنت، إذا ما وإد ما تأتي أكرمك، حيثما تحس تحس، أين تذهب أذهب، متى تخرج أخرج، ما تصع أصع، من يأتي أكرمه، أيًا تصرأ أصرب. **فشاد:** أي الحرم — كيفما وإدا شد لاستحانة المعنى في 'كيفما'؛ لأنه من المستحيل أن يكون على أي حال هو عليها، وللمضافة بين 'إدا' و'إن' شرطية؛ لأن 'إدا' ستخصص، و'إن' الشرطية للعموم. (متوسط) **لقلب المصارع ماضيًا ونفيه:** إضافة القلب والنفي إلى المصارع وضميره من باب إضافة المصدر إلى المفعول، وماضيًا مفعول ثانٍ بقلب أي 'م' موضوع قلب المصارع إلى معنى الماضي ولغية أي لففي المصارع نحو: لم يضرب. [غاية التحقيق: ٢٦١] **ولما مثلها** أي مثل 'م' في قلب المصارع ماضيًا ونفيه، لكن في 'لما' معنى اتوقع أي يفى بها فعل مترقب متوقع. [غاية لتحقيق: ٢٦١]

بالاستعراق: أي باستعراق أرملة الماضي نفيًا، أي بامتداد نفي من وقت الانتهاء إلى وقت التكم، نحو: 'لما يركب الأمير' أي انتفى ركوبه من انتهاء زمان عدم الركوب إلى زمان التكم. [غاية لتحقيق: ٢٦١]

وجواز حذف: بالجر عطف على الاستعراق، أي ونحو حذف. [نحو قاربت المدينة ومأ، أي لم أدهنها]

بها: الباء للاستعانة أي بواسطتها. **الفعل:** مفعول ما لم يسم فاعله لـ "المطلوب".

ولا النهي: [لا النهي نهي للمحاص والعائب على السوء، ولا تختص بالعائب كاللام، وقد جاء في منكم قبلاً كلام الأمر. (رصي: ٨٩/٤)] وهي تخزم بخلاف 'لا' في انهي. وقد سمع عن العرب الحرم أيضًا بـ 'لا' النفي 'إدا صح قلبها كي. نحو: 'حنته لا يكن نه علي حجة، ولا يكون' ولا مع 'ن تحن'؛ 'لا' في مثله سهي. (رصي: ٨٩/٤) **لسببية الأول:** أي لكون الفعل الأول سببًا. **ويسميان شرطًا:** فيه عن وبشر أي يسمى الفعل الأول شرطًا والثاني جزء، وإنما سمي الأول شرطًا من حيث أنه مشروط لتحقيق الثاني، وإنما سمي الثاني جزءًا من حيث أنه يمتد على الأول ابتداء أجزاء على الفعل. [غاية التحقيق: ٢٦١]

ويجيء إذا مَعَ الجُمْلَةِ الاسْمِيَةِ مَوْضِعَ الْفَاءِ، وَإِنْ مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ الْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالِاسْتِفْهَامِ، وَالتَّمْنِي، وَالْعَرَضِ إِذَا قَصِدَ السَّبِيَّةُ، خَو: "أَسْلِمَ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَلَا تَكْفُرُ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ"، وَامْتَنَعَ "لَا تَكْفُرُ تَدْخُلُ النَّارَ" خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: أَنْ لَا تَكْفُرَ.

إِنَّمَا امْتَنَعَ عِنْدَ الْعَامَّةِ

الأمر: صيغة

مَوْضِعُ الْفَاءِ أَي فِي مَحَلِّ الْفَاءِ، خَو قُوَّةُ تَعَالَى: **لَا تَكْفُرُ تَدْخُلُ النَّارَ**، وَهَذَا قَارِئُ الْفَاءِ عِنْدَ خَو: حَرَجَتْ فِإِذَا السَّعِيرُ. [عَايَةُ التَّحْقِيقِ: ٢٦٣] وَالْفَاءُ أَكْثَرُ، وَإِنَّمَا أُقِيمَتْ إِذَا الْمَاجِئَاتِيَّةُ مَقَامَ الْفَاءِ فِي الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَةِ؛ لِأَنَّهَا يَدُلُّ عَلَى اتِّعَاقِ كَالْفَاءِ، وَلِأَنَّ الْمَاجِئَاتِيَّةَ يَتَنَبَّهُ عَلَى حَدُوثِ أَمْرٍ بَعْدَ أَمْرٍ عَادَةً، فَأَشْبَهَ أَحْرَاءَ، وَهَذَا قَارِئُ الْفَاءِ عِنْدَ خَو: حَرَجَتْ فِإِذَا السَّعِيرُ. [عَايَةُ التَّحْقِيقِ: ٢٦٣] **وَالسِّي وَالْعَرَضُ** يَعْنِي حَرَمُ امْتِنَاعٍ بِإِذْنِ الْمُقَدَّرَةِ بَعْدَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ. **السَّبِيَّةُ** أَي إِذَا قَصِدَ كَوْنُ ذَلِكَ الْأَمْرِ وَأَحْوَاتِهِ سَبًّا لِمَصْمُومٍ هَذَا الْمَصَارِعِ، فَيَتَنَبَّهُ مَعْنَى شَرْطِهِ. [عَايَةُ التَّحْقِيقِ: ٢٦٣]

أَسْلِمَ تَدْخُلُ جَوَابُ الْأَمْرِ بَعْدَ الْفَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: إِنْ نَسِمَ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ. **وَلَا تَكْفُرُ تَدْخُلُ** جَوَابُ النَّهْيِ بَعْدَ الْفَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: إِنْ لَا تَكْفُرُ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَهَلْ عِنْدَكَ مَاءٌ أَشْرَبَهُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: إِنْ يَكُنْ عِنْدَكَ مَاءٌ أَشْرَبَهُ، وَلَيْتَ لِي مَالًا أَنْفَقَهُ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: إِنْ يَكُنْ لِي مَالًا أَنْفَقَهُ، وَأَلَّا تَسْرُلَ بِمَا فَتَصْبَحَ حَيْرًا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: إِنْ تَسْرُلَ بِمَا تَصْبَحَ حَيْرًا؛ وَإِنَّمَا قَدَّرَ الشَّرْطَ مُشْتَبَا فِي الْعَرَضِ مَعَ أَنَّهُ مَعْنِي، وَاسْمِي لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِثْبَاتِ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ الْعَرَضِ هَمَزَةٌ بِكَارٍ دَخَلَتْ عَلَى حُرُوفِ الْمَعْنَى، فَيُعِيدُ الْإِثْبَاتَ، كَذَا فِي الرَّصَنِ. [عَايَةُ التَّحْقِيقِ: ٢٦٣]

تَدْخُلُ النَّارَ تَدْخُلُ النَّارَ بِتَقْدِيرِ الشَّرْطِ الْمَعْنَى عَلَى وَفْقِ نَقْطِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمُقَدَّرَ يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِسْمِ الْمَصْمُومِ، وَلَا حِفَاءَ فِي فَسَادِ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْكُفْرِ لَيْسَ سَبَبًا لِدُخُولِ النَّارِ، وَإِنَّمَا سَبَبُ الْكُفْرِ، وَإِنْ قَدَّرَ الشَّرْطَ امْتَنَعَ كَمَا قَدَّرَ الْكَسَائِيُّ كَانَ تَقْدِيرُ شَيْءٍ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْبَقِيَّةُ؛ لِأَنَّ اسْمِي لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِثْبَاتِ، وَمِنْ يَصْحَحُ تَقْدِيرُ "إِنْ" الشَّرْطِيَّةُ بَعْدَ الْمَعْنَى مُطْلَقًا، فَلَا يَقَالُ: مَا تَأْتِيْنَا فَنُحَدِّثُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى حَرَجَتْ يَدُلُّ عَلَى وَقُوعِ الْحُكْمِ وَتَقْدِيرِ الشَّرْطِ سَوَاءً قَدَّرَ مُشْتَبَا أَوْ مَعْنِيًا يَوْجِبُ انْتِرَادًا، فَيُنَاقِضَانِ. [عَايَةُ التَّحْقِيقِ: ٢٦٣] **لِلْكَسَائِيِّ** عَلَيْهِ أَجَارُ تَقْدِيرِ الْإِثْبَاتِ فِي الشَّرْطِ الْمَعْنَى بَعْدَ النَّهْيِ تَقْرِيبُ الْمَسَبِّ الَّذِي يَنْتَرِبُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ لَوْ وَاقَفَهُ نَقْلُ. [عَايَةُ التَّحْقِيقِ: ٢٦٣]

التَّقْدِيرُ أَي لِأَنَّ تَقْدِيرَ هَذَا الْكَلَامِ، **الْأَمْرُ** ثُمَّ لَمَّا مَرَعَ مِنْ مَصَارِعَ شَرْعٍ فِي يَدِ أَمْرِ الْمُحَاطَبِ.

صِيغَةُ هَذَا تَعْرِيفُ الْأَمْرِ الْمُحَاطَبِ اسْمِي لِلْمَاعِلِ، وَلَيْسَ عَرَبِيًّا مُطْلَقًا الْأَمْرُ خُرُوجَ أَمْرِ الْعَائِلِ، وَأَمْرُ امْتِنَاعِكُمْ، وَأَمْرُ مُحَاطَبِ اسْمِي لِلْمَفْعُولِ، فَقَوْلُهُ: "صِيغَةُ يَطْلُبُ هَا الْفِعْلُ" شَامِلٌ بَعِيْزُهُ مِنْ أَمْرِ الْعَائِلِ، وَامْتِنَاعِكُمْ، وَأَمْرُ مُحَاطَبِ اسْمِي لِلْمَفْعُولِ، وَقَوْلُهُ: "مِنْ الْمَاعِلِ الْمُحَاطَبُ" يَخْرُجُ الْعَائِلُ وَامْتِنَاعِكُمْ، خَو: لِيَصْرَبَ رِيْدًا، وَأَصْرَبَ أَبَا، وَأَمْرُ الْمُحَاطَبِ اسْمِي لِلْمَفْعُولِ خَو: لِيَصْرَبَ أَنْتَ، وَقَوْلُهُ: "يُخَدَفُ حُرُوفُ الْمَصَارِعَةِ" يَخْرُجُ مِثْلُ قُوَّةِ تَعَالَى: **لَا تَكْفُرُ تَدْخُلُ النَّارَ**، وَفِي الْقِرَاءَةِ الشَّادَةُ، وَمِثْلُ: أَمَّا تَصْرَبَ رِيْدًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يُخَدَفُ حُرُوفُ الْمَصَارِعَةِ. (مُتَوَسِّطٌ)

يُطلب بِهَا الْفِعْلُ مِنَ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ بِحَذْفِ حَرْفِ الْمَضَارِعَةِ، وَحُكْمُ آخِرِهِ حُكْمُ الْمَجْزُومِ،
 فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ وَلَيْسَ بِرُبَاعِيٍّ زِدْتَ هَمْزَةً وَصَلٍ، مَضْمُومَةً إِنْ كَانَ بَعْدَهُ ضَمَّةٌ،
 وَمَكْسُورَةً فِيمَا سِوَاهُ، مِثْلُ: "اقْتُلْ، وَاصْرَبْ، وَاعْلَمْ"، وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيًّا فَمَفْتُوحَةً مَقْطُوعَةً.
 فعل ما لم يسم فاعله هو: ما حُذِفَ فاعِلُهُ، فَإِنْ كَانَ ماضِيًا ضَمَّ أَوَّلُهُ

المحذوف وهو موقوف أي مبي على السكون عند البصرية، وحكمه حكم المخزوم في إسكان الصحيح، نحو: اضرب، وسقوط نون الإعراب، نحو: اصربا، اضربوا، اصربي، وحذف حرف العلة، نحو: ادع، و ارم، و حش، وعند الكوفيين هو معرب محروم حقيقة. [غاية التحقيق: ٢٦٤] **وليس** الواو لتحال أي والخال أن ذلك الفعل المحذوف فيه ليس برباعي، أي بدي أربعة أحرف، فيه احتراز عن نحو: أكرم. [غاية التحقيق: ٢٦٤]

مضمومة بالنصب على أنه صفة لقوله: همزة وصل. **ومكسورة** صفة بعد صفة لقوله: 'همزة وصل' أي همزة وصل مكسورة. **فما سواه** أي في لفظ سوى ما كان فيه بعد الساكن صمة، سواء كان بعده أي بعد الساكن كسرة أو فتحة. **واصرَب** مثال ما كان فيه بعد الساكن كسرة، هذا معطوف بحذف العاطف، و'اعلم' مثال ما كان فيه بعد الساكن فتحة، وإنما كسر فيما بعد الساكن كسرة للموافقة كما في "اصرَب"، وفيما إذا كان بعد الساكن فتحة بالجمع على ما كان بعد الساكن كسرة نحو: علم، وإذ لم يفتح بموافقة فلا يرمس الأمر بصيغة المتكلم وقما، فإذا امتنع الموافقة حمل على غيره. [غاية التحقيق: ٢٦٤] **وال كان** الفعل المحذوف فيه فاعله.

فمفتوحة لكونها أصنية مفتوحة في الأصل تقول في تكرم: أكرم، وإنما حذف همزة في المضارع؛ لكره اجتماع الهمزتين في المتكلم، نحو: أكرم، وحذفت في النواقي نحو: يكرم، وتكرم أطرادا ساب. (متوسط)

ما حذف فاعله وأسند إلى ما يقوم مقام الفاعل؛ للاقتصار، والإيهام، أو الخهل بالفاعل أو غيره، والعرض من ذكره ههنا كيفية بنائه.

صم أوله نحو ضرب، وأكرم، واستخرج، ودحرج، وتدحرج، ذكره في النحو صمًا واستطرادًا، وإنما غير الصيغة لئلا يتسلسل الماضي بالمعروف، وإنما احتير التعبير في المجهول؛ لأنه فرغ، وإنما احتير هذا النوع من التعبير أعني ضم الأول وكسر ما قبل الآخر؛ لأن معنى 'فعل ما لم يسم فاعله' غريب، وهو إسناد الفعل إلى المفعول، والأصل إسناد الفعل إلى الفاعل، فيختار له وزن غريب لم يوجد في الأوزان وهو الخروج من الصمة إلى الكسرة ليدل عناية بوزن على عناية المعنى، وإنما لم يختار وزن 'فعل' بالخروج من الكسرة إلى الصمة وإن كان هذا الوزن أيضًا غريبًا يدل على عناية المعنى؛ لأن الخروج من الكسرة إلى الصمة أثقل من الخروج من الصمة إلى الكسرة، ولا ضرورة في اختياره بعد حصول دلالة عناية اللفظ على عناية المعنى بغيره. [غاية: ٢٦٥]

وَكُسِرَ ما قبل آخره، وَيُضَمُّ الثالثُ مَعَ همزة الوصل والثاني مَعَ التاءِ خوف اللبس، ومُعْتَلَّ العَيْنِ الأَفْصَحُ: قِيلَ، وَبِيعَ، وَجاءَ الإِشْمامُ والواوُ، ومثله باب اخْتِيرَ، وانقيدَ، دون اسْتَحْيِرَ، وأَقِيمَ. وإن كان مُضارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ ما قبلُ آخره. ومُعْتَلَّ العَيْنِ ينقلبُ فيه العَيْنُ أَلْفًا.

ويضم الثالث ويضم الحرف الثالث مع همزة الوصل، أي حال كونه مقروناً مع همزة الوصل فيما فيه همزة وصل نحو: افتعل، واستفعل. [غاية التحقيق: ٢٦٥] **مع التاء** حالاً أي مقروناً مع التاء الراجعة في أوله.

خوف اللبس أي ليس الماصي المجهور بالأمر عند اندراج والوقف في الأَوَّل، نحو: افتعل، وافعل، وبالمضارع المعروف من التفعيل، والمعروف من المفاعلة، والمعروف من الفعلية عند الوقف في الثاني: نحو: تكلم، وتموعل، وتندرج. [غاية: ٢٦٥] **قيل وبيع** أصبحا: 'قول'، و'بيع'، فأعلاً بقل كسرة من العين استثقلاً، وأبدل واو 'قول' بعد القل "ياء" لسكوها وانكسار ما قبلها، والمراد بمعتل العين المعتل العين فقط. [غاية التحقيق: ٢٦٥]

الإشمام وهو أن تحو بكسرة الفاء إلى الصمة، فتعمل الياء الساكنة بعده نحو: الواو؛ إذ هي تابعة حركة ما قبلها، هذا هو مراد القراء والسحاة بالإشمام في هذا المقام، وقيل: هو ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء حالصاً ومعناه قيمة الشفتين للتلفظ بالصم من غير أن يتلفظ به، بل يتلفظ بكسرة الفاء حالصاً، وهذا خلاف المشهور ههنا، وإنما الإشمام هو الوقف، وقيل: العرض من الإشمام الإيدان بالأصل الذي تعبر لعرض، أي الإيدان بأن الأصل في أوائل هذه الحروف الصم. [غاية التحقيق: ٢٦٥] **والواو** وحاء أي الواو، فقيل "قول وبوع" بالإسكان بلا نقل، وجعل الياء واواً لسكوها وانصمام ما قبلها. [غاية التحقيق: ٢٦٥]

باب اختير أي الماصي المجهور من معتل العين من باب الافتعال والانعاع في حوار الوجوه الثلاثة لمكان المشاركة من باب قيل، وبيع، وباب اختير، وانقيد في العلة. [غاية التحقيق: ٢٦٥]

دون استحير أي دون معتل العين من باب الاستفعال والإفعال حيث لم يخى منهما إلا حالص الكسر دون الإشمام، والضم سكون ما قبل حرف العنة فيهما أصلاً؛ إذ أصلهما: استحور، وأقوم. [غاية التحقيق: ٢٦٥] **أوله** وهو حرف المضارعة حملاً على الماصي. **وفتح** خفة الفتحة وتقل المضارع بالريادة، نحو: يصرب، ويكرم، وينسرم، ويستحرج، ويدحرج، ويندحرج لما عرف من القواعد التصريفية. [غاية التحقيق: ٢٦٦]

ومعتل العين أي إذا كان المضارع الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل العين ينقلب عيه ألفاً، واواً كان أو ياءً، نقول في 'يقول ويبيع' يقال، ويباع؛ لأن أصلهما: 'يقول'، و'يبيع'، فقلبت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما كأننا في موضع الحركة مع افتتاح ما قبلهما، ففتت ألفاً، فصارا 'يقال'، و'يباع'، (متوسط)

المتعدي وغير المتعدي

فالمتعدي: ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب، وغير المتعدي: بخلافه كقعد، والمتعدي يكون إلى واحد كضرب، وإلى اثنين كأعطى وعلم، وإلى ثلاثة كأعلم، وأرى، وأنبأ، ونبأ، وأخبر، وخبر، وحدث. وهذه مفعولها الأول كمفعول أعطيت، والثاني والثالث كمفعولي علمت. **أفعال القلوب** "ظننت"، وحببت، وخلت، وزعمت، وعلمت، ورأيت،

المتعدي اعلم أن الفعل إما متعدي أو غير متعدي؛ لأنه إما أن يتوقف فهمه على متعلق أو لا يتوقف. والأول هو المتعدي نحو: ضرب، فإن فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب، والثاني غير المتعدي نحو: "قعد" فإن فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق به فعود بقاعد، وغير المتعدي يصير متعدياً بأحد ثلاثة أشياء، وهي إهمره نحو: أدهت ريداً، ونضعيف العين نحو: فرّحت ريداً، وحرف آخر نحو: دهمت ريداً. (متوسط)

كأعطى نحو: أعطيت ريداً درهمًا، وعملت ريداً قائماً، مثال الأول مثال المتعدي إلى اثنين، وثانيهما غير الأول، ومثال الثاني مثال ما تعدي إلى اثنين، ثانيهما هو الأول فيما صدقا عليه. [عناية التحقيق: ٢٦٦]

كأعلم نحو: أعلمت، أو أريت، أو أسأت، أو أحررت، أو حشرت، أو حدثت ريداً عمرواً فاصلاً، وأحار الأخفش "أض" و"أحال" إلى آخر أفعال القلوب قياساً لا تماثلاً. [عناية التحقيق: ٢٦٦] **كمفعول** في الكلام، فيحور حذف مفعولها الأول، كما يحور حذف كل واحد من مفعولي "أعطيت". [عناية التحقيق: ٢٦٦]

والثالث أي مفعولها شيء والثالث **كمفعول** في الأحكام، فيحور ترك مفعوليهما الثاني والثالث معاً، ولا يقتصر على أحدهما كما لا يقتصر على أحد مفعولي "علمت"؛ لأن مفعولي هذه الأفعال الثاني والثالث هما مفعولاً باب علمت على خفيفة، تقول: "أعلمت عمرواً حير أسس" من غير ذكر المفعول الأول، ولا تقول: "أعلمت ريداً عمرواً" من غير ذكر المفعول الثالث، "ولا أعلمت ريداً حير أسس" من غير ذكر الثاني. [عناية التحقيق: ٢٦٧]

أفعال القلوب [ويسمى أفعال الشك واليقين وهي سبعة] اعلم أن أفعال القلوب تدخل على الجملة الاسمية أعني مبتدأ وخبر؛ بيان ما يكون تحت الجملة عبارة عنه من طس أو علم، فإن اثنته الأول للطم، والثنىة الأخيرة نعمه، ورعيت للدعوى والاعتقاد فيكون نعمه، وتكون طس، مثلاً إذا كان 'ريد قائم' عبارة عن علم، قلت: علمت ريداً قائماً، وإن كان عبارة عن طس قلت: صت ريداً قائماً، وصبحت حريث أي مبتدأ وخبر معاً. لا عند مواضع بذكرها، وبني سميت هذه الأفعال أفعال القلوب؛ لأنها لا تحتاج في صدورها إلى الحورج والأعضاء الظاهرة، بل يكفي فيها القوة العقلية. (متوسط)

ووجدت "تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه، فتنصب الجزئين. ومن خصائصها أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر بخلاف باب أعطيت، ومنها جواز الإلغاء إذا توسّطت، أو تأخرت لاستقلال الجزئين كلامًا. ومنها أنها تُعَلَّقُ قبل الاستفهام،

ليان: أي لبيان اعتقاد تلك الحملة صادرة عنه أو ناشئة عنه من عزم أو ظن أو حساب أو نحو ذلك، كذا في الشرح. [غاية التحقيق: ٢٦٧] **الحرثي** أي حرثي الحملة الاسمية، أي المستند أو الحبر على أيهما مفعول ها.

ذكر الآخر عالياً أي ومن خصائصها ذكر المفعول الآخر وقت ذكر أحد مفعوليهما، ولا يخور الاختصار على أحدهما، وإنما لا يخور الاختصار على أحدهما؛ لأن ذكر المفعول الأول في هذا الباب توصية ووسيلة إلى ذكر الثاني؛ ما عرف أن تأثيرها في الثاني دون الأول، والثاني مقصود، فلو اقتصر على الثاني برم ذكر المقصود بدون ما هو توصية ووسيلة، ولو اقتصر على الأول لزم ذكر التوصية والوسيلة وترك المقصود. [غاية التحقيق: ٢٦٧]

باب أعطيت فإنه يخور أن يذكر أحدهما دون الآخر لعدم المنع، تقول: "أعطيت ريداً" ولا تذكر ما أعطيت، وأعطيت درهماً ولا تذكر من أعطيت. [غاية التحقيق: ٢٦٧] **الإلعاء.** أي حوار إهمال عسها لفظاً ومعنى.

إذا توسّطت: بين المفعولين، نحو: زيد ظننت قائم.

لا استقلال إِنْ علة حوار الإلعاء، إذا كان الإلعاء عند توسُّطها أو تأخرها، وانصباب "كلاماً" إما على أنه حال أو تغيير؛ لأن مفعولها كلام مستقل لصحة الحمل، فيمتنعان عن كونهما معمولين مع ضعف العامل بالتأخير عن كليهما أو عن أحدهما؛ لمكان استقلالهما كلاماً لصحة الحمل، ويمكن أن يعمل فيهما العامل لقوته دائماً، فيجوز الوجهان. [غاية التحقيق: ٢٦٧]

ومنها **أما تعلق** أي ومن خصائص هذه الأفعال تعلقها، وهو وجوب إبطال العمل لفظاً دون معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام، أو السعي، أو لاء الاستدعاء، تقول: عمت أريد عندك أم عمرو، وعتت ما يريد في الدار، وعلت تريد قائم؛ لاقتضاء كل واحد من هذه الثلاثة صدر الكلام، فهو عمت م نكل هذه الأشياء في صدر الكلام، لكن الخريين الذين هما في قولك: علمت أريد أم عمرو، في موضع نصب، لأن العلم وقع عليهما بالحقيقة، وعدل عنه محافظة لفظ، فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام، والسعي، ولاء الاستدعاء، ومن حيث المعنى روعيت هذه الأفعال ومعناه: أنه عمت أحدهما عليه عندك؛ لأن المعنى عمت جوب دلت، وجوابه بالتعيين، وإما قال: 'الاستفهام' وم يقل: "حرف الاستفهام"؛ ليتناول الاسم، كقوله تعالى: هـ عمت في تحريك حسي هـ (كتب ١٢)، وإما قال: "قبل الاستفهام"؛ لأنه لو كان بعد الاستفهام لم تعلق، نحو: أيهم علمت ريذاً. (متوسط)

والنفي، واللام، مثل: "علمت أزيد عندك أم عمرو"، ومنها أنها يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين ^{متعقبن} لشيء واحد، مثل: "علمتني مُطلقاً"، وبعضها معنى آخر يتعدى به إلى واحد، ^{نسب ذلك معنى} فظننتُ بمعنى اتهمتُ، وعلمتُ بمعنى عرفتُ، ورأيتُ بمعنى أبصرتُ، ووجدتُ بمعنى أصبتُ. ^{من الظة بمعنى التهمة}

الأفعال الناقصة: ما وُضِعَ لتقرير الفاعل على صفة، وهي: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وآض، وعادَ، وغدا، وراح، وما زال، وما انفكَّ، وما فتى، وما برح، ^{صدر} ^{رجع} ^{كان في الغدة}

لشيء واحد: أي هما عبارتان عن شيء واحد، ومفعولها الثاني مظهر.

مثل عدسني خلاف غيرها من الأفعال حيث لا يجوز 'اضرتني' و'شمتني' بل صرت نفسي، وشمتت نفسي؛ لأن مفعول هذا اساب في الحقيقة هو الثاني، وذكر الأول توطية إلى ذكر الثاني لما عرف أن تأثيرها في الثاني دون الأول، فلا يزم في هذا سبب اتحاد الفاعل والمفعول خلاف غيرها من الأفعال، ويلحق هذه الأفعال في حوار كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد، نحو: عدمتني، وفقدتني؛ لأن أول مفعولهما كأول مفعول أفعال القنوب في عدم التأثير؛ لأن اعدم والفقدا ككوهما عدمتين لا أثر لهما في شيء. [غاية التحقيق: ٢٦٩]

الأفعال الناقصة ثم ما فرع من التقسيم المذكور للفعل شرع في تقسيم آخر سمع بعشائر النمام والقصص.

ما وضع أي الأفعال الناقصة أفعال وصعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة، نحو: كان زيد عالماً، و— كان يجعل زيداً على صفة كونه عالماً في الزمان الماضي، وبم سميت هذه الأفعال ناقصة لقصصها عن سائر الأفعال من حيث أنها لا تدل على الحدث، ومن حيث أنها لا يتم بمرفوعها. (متوسط)

وصار وقد زيد ما يرادف 'صار' نحو: أب، ورجع، وحال، واستحار، ونحو، ونقلب سمعاً دون 'تنقل' وإن كان معنى نحو، ويجوز استعمال 'صار' ومرادفاتها تامة على الأصل. [غاية التحقيق: ٢٦٩]

وراح أي دخل في الرواح، وهو ما بعد الروال إلى الليل، ولو كان 'عد' بمعنى رجع في الغدة أو دخل في الغدة، و'راح' معنى رجع في الزوا، أو دخل في الرواح كانا تامين. [غاية التحقيق: ٢٦٩]

وما فتى بالهمزة دون الياء وهي في اللغة بمعنى رال، ولا يستعمل إلا مع انهي، وفيه لعتان بكسر لتاء وفتحها مع الهمزة فيهما، والمصارع يفتأ بالفتح مع الهمزة. [غاية التحقيق: ٢٦٩] وما برح هذه الأربعة بالإنشآت؛ لأن نهي اسفي إنشآت، وأصل هذه الأربعة أن يكون تامة بمعنى انفصل، ولكنها جعلت بمعنى كان، فصار 'لار' زيد عالماً بمعنى كان زيد عالماً دائماً، وكذا أخواته، فتنصب نصب "كان". [غاية التحقيق: ٢٦٩]

وما دام، وليس، وقد جاء "ما جاءت حاجتك"، و"قعدت كأنها حربة" تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها، فترفع الأول وتنصب الثاني مثل: كان زيد قائماً. فـ"كان" تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضياً دائماً أو منقطعاً، ومعنى صار، ويكون فيها ضمير الشأن، وتكون تامة بمعنى ثبت،
هذه الأفعال إنما تدخل عليها
نحو: كان زيد غيباً

وقد جاء. كلمة قد للتقليل أي قلّ ما جاء لفظ "ما جاء" من الأفعال الناقصة، أي بمعنى تقرير شيء على صفة نحو قولهم: ما جاءت إلخ. [غاية التحقيق: ٢٧٠]

ما جاءت حاجتك فـ"ما" استفهامية مبتدأ و"جاءت" ناقصة بمعنى صارت، وضميرها العائد إلى 'ما'، اسمها، و"حاجتك" خبرها أي 'أي شيء صارت حاجتك'، وإنما أنث الضمير في ما جاءت مع أنها عائد إلى 'ما' استفهامية باعتبار الخبر كما في قولهم: من كانت أمك؟ فإن ضمير كانت عائد إلى 'من' وإنما أنث باعتبار الخبر، وقيل: إنما أنث الضمير في 'ما جاءت' لكون 'ما' عبارة في المعنى عن الحاجة، أي: أية حاجة صارت هي حاجتك، ولا يخفى أن أول من تكلم بهذا الكلام الخوارج، قالوا لابن عباس رضي الله عنه حين أرسله علي بن أبي طالب إليهم: جاءهم رسولاً من علي بن أبي طالب يدعوهم إلى الطاعة. [غاية التحقيق: ٢٧٠]

وقعدت. قد جاء 'قعدت' أيضاً من الأفعال الناقصة، أي بمعنى تقرير الشيء على صفة، نحو قول الأعرابي: أهرق شفرته حتى قعدت كأنها حربة، أي صارت نند الشفرة كأنها، أي كأن تلك الشفرة حربة، معناه حدث شفرته أي سكينه الكبير حتى صارت تلك الشفرة مشبهة بالحربة، والحربة نيزة كاتاه يخشى وشت. [غاية التحقيق: ٢٧٠]

تدخل: أي تدخل هذه الأفعال على المتدا وأخبارها لأنها لتقرير الشيء على صفة، فلا بد من ذكر الشيء وصفته.

معناها: أي معنى هذه الأفعال من ماضي كما في 'كان'، وانتقاي كما في 'صار' ومرادهاها، ودوام كما في "مارال وما انك وما فتي وما برح"، وتوقيت كما في 'مادام'، ونفي كما في 'ليس'، فمعنى كان زيد قائماً "زيد قائم في الزمان الماضي"، وصار زيد عبداً: انتقل زيد من الفقر إلى الغناء، وعلى هذا، ففس. [غاية: ٢٧٠]

دائماً: نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (النساء: ٩٦)

وبمعنى صار. عطف على قوله: 'الثبوت خبرها' أي يكون ناقصة بمعنى صار، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ مِنْكُمْ مَنْ سَلَكَ الْأَسْبَابَ بِالْحَرْبِ﴾ (النساء: ٩٦)

ثبت: أي ثبت أو وجد، وإنما سميت تامة؛ لأنها تتم بالفاعل، ولا يحتاج إلى خبر، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ مِنْكُمْ مَنْ سَلَكَ الْأَسْبَابَ بِالْحَرْبِ﴾ (النساء: ٩٦)

وزائدة، و"صار" للانتقال، و"أصبح وأمسى وأضحى" لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها،
 وبمعنى صار، وتكون تامة، وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما، وبمعنى صار،
 و"ما زال وما برح وما فتئ" وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله، ويلزمها النفي،
 وما دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها، ومن ثم احتاج إلى كلام؛
 أي أمر الخبر خبر ما دام فاعل ما دام

ورائدة ويكون رائدة، وهي التي لا تحتل معنى لأصبي في الحصة بإسقاطها، فيكون وجودها كعدمها.

للانتقال من صفة إلى صفة، نحو: صار ريد عبداً، أي انتقل من الفقر إلى الغناء.

وأصبح اعلم أن هذه الأفعال الثلاثة تهيئ ثلاثة معان: أحدها: فتر مضمون الحصة بأوقاتها الخاصة التي هي: اصباح، ومساء، وأضحى، نحو: أصبح ريد عبداً، وأضحى ريد أميراً، وأمسى ريد غارقاً، وثانيها أن يكون بمعنى صار نحو: أصبح ريد عبداً أي صار، وليس المراد أنه صار في الصباح على هذه الصفة، وثالثها: أن يكون تامة، وهي حينئذ تعيد معنى الدخول في هذه الأوقات، نحو: أصبح ريد إذا دخل في الصباح (متوسط)

بأوقاتها أي أوقات هذه الأفعال، وتعني عطف على قوله: لاقتران مضمون حصة، و**ظل وبات** اعلم أن ص وبات تحييان معيين: أحدهما: لاقتران مضمون الحصة بأوقاتها، أي 'صل' لاقتران مضمون حصة بالنهار، و'بات' لاقتران مضمون الحصة بالليل، بقول صل ريد معلماً، وبات ريد مكرماً، والثاني: بمعنى 'صار' كقوله تعالى: **وكان ريداً**، حصة مكرماً (الحج ٥٨)، فإنه لا يحتسب برماك دون ريد، (متوسط) **بوقتيهما** أي بوقت هذين المعيين، وهما لنهار وبين، وما زال اعلم أن هذه الأفعال لأربعة دلالة يستمر خبرها لاستمرارها مد قبله، أي في زمان يمكن فعله في المعتاد، نحو: ماراً ريد أميراً، أي مد كان قادراً للإمرة لا في حال كونه صفلاً، ففاعل 'قل' في قوله: مد قبله ضمير يعود إلى فاعلها، وضمير المفعول يعود إلى خبرها. (متوسط)

ويلزمها النفي أي ويلزم هذه الأفعال حرف النفي ليس على استمرار خبرها مد قبلها، فيكون هذه الأفعال حينئذ تسمى كان لدخول النفي على سمي مستمرة -إثبات يكون هذه الأفعال سمي، ودخول حرف النفي عليها، ولهذا لم يجر أن يقال: ماراً ريد إلا عبداً، كما لم يجر أن يقال: كان ريد إلا عبداً كما مر. (متوسط)

وما دام أي ما دام دلالة توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاستمرارها، نحو: جلست ما دام ريد حياً، أي جلست ما دام حيوسه، معنى زمان دوام حيوسه على تقدير حذف مصدق. (متوسط) **ومن ثم احتاج** أي لأجل أن 'ما دام' لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج 'ما دام' في صحة تنقيد به. [غاية التحقيق: ٢٧٢] **كلام** أي إن حصة قبله ينطبق لها، كـ "احسن" في قولك: جنس ما دمت حياً، ولا يقول: ما دمت حياً لا تقدم كلام قبله، كما لا يقول: يوم الجمعة وتسكت، بل لابد من فعل قبله، نحو: خرجت يوم الجمعة، وكذا ههنا [غاية التحقيق: ٢٧٢]

لأنه ظرف، وليس لنفي مضمون الجملة حالاً، وقيل: مطلقاً. ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها، وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام: قسم يجوز، وهو من كان إلى راح، وقسم لا يجوز، وهو ما في أوله "ما" بخلاف لابن كيسان في غير مادام، وقسم مختلف فيه وهو "ليس".

لأنه أي لأن 'مادام' على تقدير كون 'ما' مصدرية، وجعل المصدر حيناً لصحة المعنى. [غاية التحقيق: ٢٧٢] **ظرف** والظرف معمور وفضلة في التركيب، فلا بد له من عامل من حيث أنه معمور، وأن يتقدمه كلام أي مسند، ومسند إليه من حيث أنه فصلة. [غاية التحقيق: ٢٧٢] **حالا** أي في زمان الحال نحو: ليس زيد قائماً، أي قيامه منتفٍ الآن. **مطلقاً**: أي زماناً مطلقاً غير مقيد بكونه حالاً.

وخور إذ ليس فيها إلا تقدم منصوب على المرفوع فيما عامده فعل، فإن أريد جوار التقديم يعني الضرورة عن حاجي وجوده وعدمه، فيسعي أن يقيد مثل قولنا: ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها، نحو: كم كان مالك، أو تأخيرها عنها نحو: صار عدوي صديقي، وإن أريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط، فيسعي أن يقيد مثل قولنا: إذ لم يمنع مانع عن التقلد، وحينئذ يخور أن يكون واحداً كالمثال المذكور. [فوائد ضيائية: ٣٣٤] **أسمائها** أي أسماء لأفعال الناقصة كتقدم حر ابتدأ على مبتدأ، بل حاشا في لتقدم أوسع حيث تتقدم معرفة صاهرة لإعراب لعدم المسس لاقتها بالقريبة، وهي النصب، بخلاف حر ابتدأ فإنه إذا كان معرفة طاهرة الإعراب، لا يجوز تقديمها على المبتدأ لمكان اللبس. [غاية التحقيق: ٢٧٢]

وهي أي الأفعال الناقصة في تقدم أخبارها على نفسها، وقبل ضمير 'هي'، و"تقدمها" يرجع إلى أخبارها، وضمير 'عنها' إلى الأفعال، والأول أولى لسلامته عن احدف، كما يحتاج إليه في الثاني في قوله، "من كان إلى راح" أي من خير "كان" إلى خير "راح". [غاية التحقيق: ٢٧٢]

يخور تقدم حره عليه. أي راح: يكون العامل فعلاً، وهو عامل قوي يصح تقدم معموله عليه، ولا مانع يمنع تقدم معموله عليه. [غاية التحقيق: ٢٧٢] **لا يجوز**: تقديمه على الأفعال الناقصة.

وهو أي وهو فعل كان في أول ذلك الفعل 'ما' مصدرية كما في 'ما دام' أو نامة كما في أخوته لنحقق مانع، وهو 'ما' مصدرية أو نافية؛ لأن كليهما يجمع تقدم ما في حيرهما عنهما؛ لأن حرف النفي و'ما' للمصدرية يستحقان المصدر [غاية التحقيق: ٢٧٣] **لا كيسان** لعدم المنع معنى؛ لتأويله بإياها بامتنع لما مر أن معنى هذه الأفعال: النفي، ودحول 'ما' النافية عليها يدل على إثبات؛ لأن نفي النفي إثبات، فصارت ممرلة "كان"، فما زال زيد عالماً، بمعنى كان زيد عالماً دائماً. [غاية التحقيق: ٢٧٣]

مختلف فيه فقد ذهب سيويه إلى أن حكمه حكم "كان" لعدم "ما" صورة. [غاية التحقيق: ٢٧٣]

أفعال المقاربة: ما وضع لدنو الخير رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه. فالأول عسى، وهو غير متصرف، تقول: عسى زيد أن يخرج، وعسى أن يخرج زيد، وقد يحذف أن. والثاني "كاد"، تقول: كاد زيد يجيء، وقد تدخل أن. وإذا دخل النفي على كاد فهو كالأفعال على الأصح، وقيل: يكون للإثبات، وقيل: يكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال تمسكاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، ويقول ذي الرمة:

إذا غيّر الهجر المحبين لم يكذّر
 ريس الهوى من حب مية يرح
أي يزل

أفعال المقاربة: اعلم أن هذه الأفعال من أحوال 'كان' كقولها تقرير الفعل على صفة إلا أنه أوردتها بالذكر لاحتصاص حبرها بفعل المضارع، وامتناع نقله حبرها عليها، وحوار نقله حبر 'كان' عليها، وعرفها بأنها أفعال وصفت لدالتها على دو الخير رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه. (متوسط) **احداً** أي شروعاً في خير أي في خصيه. وهو غير متصرف. أي اندي لدو الخير رجاء عسى، وهو غير متصرف بمعنى أنه لا يأتي منه مضارع، واسم الفاعل، والأمر، والنهي حملاً على من تضمنها معنى الإشاء، فأشبهه بمن؛ لكون كل واحد منهما طمع الحصول والإشفاق، وهذا لا يستعمل في المخالات، فلا يقال: عسى زيد أن يطير. (متوسط)

عسى أن يخرج: أي قرب خروج زيد، و"عسى" على هذا الاستعمال تامة، وعلى الاستعمال الأول ناقصة. **والثاني:** وهو ما وضع لقرب حصول الخير. **فهو:** أي فـ "كاد" كسائر الأفعال في النفي أي في نفي خير، بمعنى إذا دخل عليها حرف النفي كان معناها نفياً لخير كسائر الأفعال. [غاية التحقيق: ٢٧٣] **للإثبات** أي للإثبات خير مطلقاً، أي سواء كان ماضياً أو مستقبلاً. [غاية التحقيق: ٢٧٣] **يكون في الماضي** أي فإن بعضهم: إن "كاد" إذا دخل حرف النفي عليه يكون في ماضي للإثبات، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (البقرة: ٧١) وقد عرفت الجواب عنه، وفي المستقبل كالأفعال أي يكون للنفي، كقول ذي الرمة:

إذا غيّر الهجر المحبين لم يكذّر
 ريس الهوى من حب مية يرح

(متوسط)

وما كادوا يفعلون: أي وما كانوا يقومون فعل الدخ لعلاء ثم انقذوا أو خوف الفضيحة، والمراد: إثبات فعل الدخ لا فيه بديل 'فدخوها' **وبقول ذي الرمة:** وجه اتسمت أن يراح مني، فعمم أن النفي في المستقبل نفي لخير كسائر الأفعال، وأخرج: المراق، والريس: هو الثابت، والإصافة من باب جرد قطيعة، أي م كد الهوى الرئيس أي الثابت من حب مية، وهي اسم معشوقة، والمراح هو الروال، معنى البيت: إذا غير هجران الأحياء المحبين =

والثالث: طَفِقَ، وَكَرَبَ، وَجَعَلَ، وَأَخَذَ، وَهِيَ مِثْلُ كَادَ، وَأَوْشَكَ مِثْلُ عَسَى وَكَادَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ.

فعل التعجب: ما وُضِعَ لِإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ، وَلَهُ صِيغَتَانِ: مَا أَفْعَلَهُ، وَأَفْعِلْ بِهِ، وَهُمَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ، مِثْلُ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَأَحْسِنَ بَزِيدٍ، وَلَا يَبْنِيانِ إِلَّا مِمَّا يَبْنِي مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، وَيَتَوَصَّلُ فِي الْمَمْتَنَعِ بِمِثْلِ: مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ وَأَشَدُّ اسْتِخْرَاجِهِ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِمَا وَمَا أَكْثَرَ حِمْرَتَهُ وَمَا أَقْبَحَ بَعُورَهُ

= عن أحب بحكم أن طول العهد يسي، ورأيت محتتهم عن قلوب المحبين م يقرب 'براح' أي روال حب 'مية'، يعني إذا لم يقرب روال حبها فكيف يزول حبها، وفيه مبالغة في نفي الروا، فعني هذا كان حرف النفي داخلًا عسى يكاد مبالغة نفي حبرها، وهو "يرح" في البيت، وهذا المعنى مستقيم، فلا وجه لتحطية الشعراء. [غاية: ٢٧٤]

الثالث وهو ما وضع لقرب الأخذ في الخير. **وكرَب** يفتح الراء من الكروب، 'ترديك شدن كسى رابكارى' من 'ضرب'. **كاد**: يعني يقتضي كل واحد منهما اسمًا وحرًا، وحره فعل مضارع غير 'أد'.

أوشك عصف عسى أحد، فيكون "أو شك" من جملة الثالث. **في الاستعمال:** في الاستعمال، أي أهما في الاستعمال تارة مثل "عسى" في وجهها أي كوها مقتضية لبحر، وكوها مستعينة عه إذا كان اسمها مع "أد"، نحو: أوشك زيد أن يخرج، وأوشك أن يخرج زيد، وتارة مثل "كاد" في اقتضاء الخبر وكون الخبر بغير "أد" نحو: أه شك يدخرج [غاية التحقيق: ٢٧٤]

فعل التعجب | ثم لما فرع من أفعال المقاربة شرع في بيان فعل التعجب | أي فعلا التعجب وهما ما أفعله، وأفعل به - أفعال وضعت لإنشاء التعجب، فلم يدخل فيه مثل "تعجبت وعجبت"؛ لأهما ليسا لإنشاء بل لإحراز عن التعجب، والتعجب: انفعال النفس عند رؤية ما حمي سه، وخرج عن بطائره. (متوسط) في بعض السح: أفعال التعجب، وفي أكثرها: فعل التعجب. وفي بعضها: فعلا التعجب بصيغة اسنة، ففراد الفعل بسطر إلى أن التعريف للحس، وجمعه بالنظر إلى كثرة أفراده، وتثنيته بالنظر إلى نوعي صيغته، وعني كل نقد. فالتعريف للحس المفهوم من التثنية، والجمع. [من شرح الجامي بتصرف يسير: ٣٤٠] توهم غير الكسائي من الكوفيين أهما اسمان، واستدلوا على ذلك بتصغير "ما أميلح" في قوله:

ياما أميلح غزلانا شذن لنا

والجواب أنه شاذ، أو نزل منزلة الاسم في جواز التصغير. [غاية التحقيق: ٢٧٤]

وله صيغتان أي للتعجب صيغتان: أحدهما: "ما أفعله"، والثانية: "أفعل به"، وهي صيغة غير متصرفة بمعنى أنه لا يكون منهما مضارع، ولا أمر، ولا هي، ولا تنية، ولا جمع؛ لكوهما مشاهتين لمحرر لإنشاء الذي 'صه' أن يكون من الحروف. (متوسط) **ولا يبنيان:** أي فعلا التعجب لا يبنيان إلا مما يصح بناء أفعل التفضيل منه، لكون كل واحد منهما للمبالغة والتأكيد، فلا يبنيان إلا من الثلاثي ليس ببن ولا عيب. (متوسط)

ويتوصل: في تعجب ما يمتنع بناء فعل التعجب منه. **مثال:** ما يتوصل به إلى التفضيل، وهو مثل "أشد" تقول.

بتقديم وتأخير ولا فصل، وأجاز المازني الفصل بالظروف، و"ما" ابتداءً نكرةً عند سيبويه، وما بعدها الخبر، وموصولةٌ عند الأخفش، والخبر محذوف، و"به" فاعلٌ عند سيبويه فلا ضمير في أفعل، ومفعولٌ عند الأخفش، والباءُ للتعدية أو زائدة، ففيه ضميرٌ ^{حبر بعد حم} ^{حبر قوله: وبه}.

سندته وتأخير أي تقدم المفعول، وانحرور، وتأخير الفعل مهمما، فلا يقال: ما زيد أحسن، ولا تريد أحسن. **ولا فصل**. بين الفعل ومعموله، وبين 'ما' والفعل، فلا يقال "ما أحسن اليوم زيداً"، ولا "أحسن أمس زيداً؛ لأهما بعد النقل إلى التعجب حرياً مجزئاً الأمثال، فلا يعيران كما لا تعير الأمثال، وجاء الفصل بـ'كان' لزيادة، نحو: ما كان أحسن زيداً، ولا يقاس عليه لفظ 'يكون' خلافاً لابن كيسان، وشد الفصل 'أصبح وأمسى'، نحو: 'ما أصبح بُردُها' والضمير بـ'أفعلها'، والضمير بعشية، وهو مقصور على السماع. [غاية: ٢٧٥] **وأجار** حيث يتسع في الطرف ما لا يتسع في غيره، نحو: ما يوم الجمعة أحسن زيداً، وما أحسن يزيد أن يصدق، وأحسن اليوم زيد، والمراد بالطرف: الطرف المتعلق بصيغة التعجب، بخلاف الفصل بالظرف الذي لا يكون متعلقاً بها، فإنه لا يجوز اتفاقاً، فلا يقال: لقيته فما أحسن أمس زيداً؛ لأن أمس متعلق بقوله: 'لقيت' لا بقوله 'أحسن'، وأجار كيسان الفصل باعترض 'لولا' لامتناعية نحو: ما أحسن لولا تكلف زيداً. [غاية التحقيق: ٢٧٦] وما أي لفظ 'ما' في 'ما أفعله' نحو: ما أحسن زيداً، **ابتداءً** إشارة إلى بيان إعراب 'ما أفعله'، فما متداً نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل، وأصله: شيء أحسن زيداً، والجملة التي بعدها أعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بأنه حبر مبتدأ، و'ما' موصولة عند الأخفش، والجملة التي بعدها صلتها، وهي مع لصة في محل الرفع، فإنه مبتدأ، وحبره محذوف، تقديره: الذي أحسن زيداً شيء، و'ما' استفهامية عند قوم، فهي مبتدأ وما بعدها حبرها، وتقديره: أي شيء أحسن زيداً، وهذه التقديرات باعتبار الأصل لا أنها معناها الآن. (متوسط)

بعدها أي بعدها من الجملة الفعلية. **الخبر**. قوله: الخبر أي حبر مبتدأ، تقديره: شيء أحسن زيداً، وموضعه رفع، أي حبر وقوع النكرة ههنا مبتدأ؛ كونه فاعلاً في المعنى على وزن شر أهراً ذائباً، أي ما أحسن زيداً إلا شيء، أو كونه في المعنى نكرة محصصة بالصفة؛ إذ معنى 'ما أحسن زيداً': شيء من الأشياء لا أعرفه جعل زيداً حسناً، وهذا التقدير باعتبار الأصل، ثم نقل إلى إنشاء التعجب، وانحى عنه المعنى الأول بدليل جور 'ما أقدر به'، وما أرحمه مع تشرهه عن الجعل والتصيير. [غاية بريدة: ٢٧٦] **وبه** في أفعل به، نحو أحسن يزيد.

للتعدية أي جعل اللام متعدياً، فعلى هذا يكون همزته لتصيرورة لا لتعدية، فعلى أحسن به: صيره دحس أي صفة بالحسن. [غاية: ٢٧٦] أو **رائده** في المفعول، نحو قوله تعالى: **لا تسجدوا لله** (سفره ١٩٥)، فعلى هذا يكون 'أحسن' متعدياً بنفسه، ويكون همزته لتعدية كـ أخرج. [غاية: ٢٧٦] **ففيه ضمير** أي ففي 'أحسن' على هذا الوجه ضمير 'هو' فاعله أي 'أحسن أنت يزيد، أو زيداً' أي اجعله حسناً بمعنى صفة به. [غاية: ٢٧٦]

أفعال المدح والذم: ما وُضِعَ لإنشاء مدح أو ذم، فمنها: نعم، وبئس، وشرطهما: أن يكون الفاعل معرّفًا باللام، أو مضافًا إلى المَعْرِفِ بها، أو مضمّرًا مميّزًا بنكرة منصوبة، أو بـ "ما"، مثل ﴿فَعِمْمًا هِيَ﴾، وبعد ذلك المخصوص، وهو مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوف، مثل: نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وشرطه: مطابقة الفاعل،
(البقرة: ٢٧١)
وذلك المضمّر إما
المخصوص

أفعال المدح والذم: أي أفعال المدح والدم أفعال وصعت لإنشاء مدح أو ذم، فلم يكن مثل "مدحته، ودمته، وشرف، وكرم، وفج، وعور" من أفعال المدح والذم؛ لأنها لم توضع للإنشاء. (متوسط)
فمنها: أي من أفعال المدح والذم؛ لأنها لم توضع للإنشاء. (متوسط)
وشرطهما: أي شرط هذه الأفعال أن يكون فاعلها أحد الأمور الثلاثة. (متوسط)
باللام: التعريف للعهد، نحو: نعم الرجل زيد.
إلى المَعْرِفِ بها: بلام تعريف العهد، نحو: نعم صاحب الرجل زيد.
بنكرة منصوبة: نحو: نعم رجلا زيد، أي نعم الرجل رجلا زيد.
أو بما: أي مميّز بما معنى شيء غير موصوفة.

فَعِمْمًا وـ "ما" ههنا بكرة بمعنى شيء، موضوعةا نصب على التعمير، وهي المَعِيرة للفاعل "نعم"، أي "فعمم شيئاً" أي نعم الشيء شيئاً هي، و"هي" صميرُ الصدقات، وهي المخصوصة بالمدح. (متوسط)
المخصوص: مبتدأ تقدم خبره، أي المخصوص بالمدح واقع بعد ذلك الفاعل، وإنما فعل ذلك؛ لأن ذكر الشيء مبهمًا ثم ذكره مفسرًا أوقع في النفس. [غاية التحقيق: ٢٧٧]

وهو مستند: إشارة إلى إعراب المخصوص، أي المخصوص بالمدح والذم مبتدأ، والحملة التي قبله خبره، ولم يحتج الخبر إلى ذكر ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف بعهد مقامه، أو خبر مستند محذوف على تقدير السؤال، وهو أنه لما قيل: نعم الرجل، فكأنه سأل من هو؟ فقيل: زيد، أي هو زيد، فعلى الوجه الأول يكون "نعم الرجل زيد" جملة واحدة، وعلى الوجه الثاني جملتين. (متوسط)

وشرطه: أي وشرط المخصوص بالمدح والدم أن يكون مطابقًا للفاعل في الجنس، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، تقول: نعم الرجل زيد، ونعم الرجلان الزيدان، ونعم الرجال الريدون، ونعمت المرأة همد، وإنما وجبت المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى. (متوسط)

و﴿بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ وشبهه متأولٌ. وقد يُحذف المخصوص إذا علم مثل: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ و﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾، و"سَاء" مثل "بئس". ومنها "جَبَّأ" وفاعله: ذا، ولا يتغير، ويحذف المخصوص. وإعرابه كإعراب مخصص نِعَم. ويجوز أن يقع قبل المخصوص وبعده تمييز أو حالٌ على وفق مخصوصه.

وبئس مثل القوم الذين جواب سؤال حيث وقع لمخصوص وهو الذين كذبوا جمعاً مع فرد فاعل، وهو 'مثل قوم'، فحذف عنه بأنه متأولٌ يحذف مضاف، تقديره 'بئس مثل قوم مثل الذين كذبوا'، وحذف المخصوص وجعل 'بئس' صفة لقوم، والتقدير: بئس مثل القوم المكذبين مثبته. [عناية لتحقيق: ٢٧٨] وقد يحذف وكذا حذف كرهه في شور مخصص وتؤكد مضموناً بقرينة مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ شَرُّ الْبَرِّ﴾ (البقرة: ٢٧٨) أو يوجب بقرينة أن كرهه أو شراً، وبئس الماهدون أي نحن بقرينة: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ شَرُّ الْبَرِّ﴾ (البقرة: ٢٧٨)

نعم العبد أي نعم لعبد أيوب: لأن الكلام في قصته. نعم الماهدون أي نعم ماهدون "حسن" من عنده سياق لاية، وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ شَرُّ الْبَرِّ﴾ (البقرة: ٢٧٨) [عناية لتحقيق: ٢٧٨] ولا يعبر عن حاد. فلا يثنى ولا يجمع، ولا يؤنث، فيقال: حاد اريدان، وحيداً لزيدون، حاداً هند؛ خريانه محرى لأكثر بني لا تعبر. [عناية لتحقيق: ٢٧٨] وبعده المخصوص بامدح كمد في نعم، نحو: حاداً ارجل زيد، فحذف فعل ماضٍ، ود فاعله، ولرجل صفة - د، و زيد هو المخصوص بامدح. [عناية لتحقيق: ٢٧٨] وإعرابه أي إعراب مخصص بعد 'حاد'. كإعراب مخصص نعم في لوجهين المذكورين، وقد بعضهم. المخصص بعد 'حاداً' عطف بيان، وقيل: دا رائدة، وانما هو مخصص. [عناية لتحقيق: ٢٧٨]

ونحو: أي: ونحو أن يقع قبل ذكر مخصص 'حاداً' تمييز على وفق المخصص في الأفراد والثنائية والجمع، وتذكير والتأنيث، نحو: حاداً رجلاً زيد، وبعده نحو: حاداً زيد رجلاً؛ لكون فاعله مفعلاً، وإنما يجب ذكر تمييز ههنا، بخلاف 'نعم' إذا كان فاعله مضمراً؛ مزية المفاعل المفعول على المفاعل غير المفعول، ونحو أيضاً أن يقع قبل ذكر مخصصه حال موافقة له في ما ذكره، نحو: حاداً راجلاً زيد، وبعده نحو: حاداً راجلاً، ونعائس في التمييز والحال الذي في 'حاد' من معنى المعية، ودو الحال هو 'دا' لا زيد، لأن ريداً مخصص بامدح، ومخصص لا يحيى إلا بعد تمام المدح بقص أو تقدير، والمدح بالركوب فيه، فيكون 'راكناً' حالاً عن المفاعل لا عن المخصص. (متوسط) على وفق. إنما وجب الموافقة؛ لاتحادهم فيما صدقا عليه ولكونه عذرة عن المخصص، فلا حرم يوافقه، والظاهر أن يقول على وفقه بتقديم المخصص، إلا أنه وضع المظهر موضع المصير لزيادة التوضيح لئلا يتوهم عوده إلى غير المخصص من المفاعل وغيره. [عناية لتحقيق: ٢٧٨]

الحرف:

مادَّلَ على معنى في غيره، ومن ثمَّ احتاج في جزئيته إلى اسم أو فعلٍ.
حُرُوفُ الْحَرِّ: ما وُضِعَ للإفضاء بفعلٍ أو معناه إلى ما يليه، وهي: من، وإلى، وحتى، وفي،
 والباء، واللام، وربَّ و واؤها، وواو القسم وبأؤه وتأؤه، وعن، وعلى، والكاف، ومُذ،
 ومُنذ، وخَلَا، وعدَّ، وحَاشَا. فـ"من" للابتداء، والتبيين، والتبويض، وزائدة في غير
 الموجب خلافاً للكوفيين والأخفش، و"قد كان من مطرٍ"، وشبهه مُتَأَوَّلٌ. و"إلى" للانتهاء،

الحرف: ثم لما فرع من قسم الاسم والفعل شرع في قسم الحرف. ما دل: فقله: 'ما دل على معنى' كالجس؛
 لأنه يشترط فيه التثنية، وبقوله: 'في غيره' يخرج الاسم والفعل. (متوسط) **ومن ثمَّ:** أي ومن أجل أن الحرف دل
 على معنى في غيره احتاج إلى الاسم والفعل في أن تصير جزءاً من الكلام من مسد أو مسد إليه؛ لأن دلالة على
 معناه الإفرادي مشروطة بذكر متعلقه. (متوسط) **بفعل:** نحو: مررت بريد، وأنا مار بريد، وهذا سميت حروف
 الإضافة، وسميت أيضاً حروف الجر تسمية باعتبار معموها، وإنما قال: 'إلى ما يليه'. ولم يقل: 'إلى الاسم'
 ليتناول مثل قوله: 'لما رحمت'، والمراد بمعنى الفعل أسماء الأفعال، والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر،
 واطروف، والجار والمحرور، وأسماء الأفعال، وكل شيء يستلزم منه معنى الفعل. (متوسط)

وهي: أي حروف الجر ثمانية عشر حرفاً. **للابتداء:** شروع في بيان معاني هذه الحروف، ومعاني 'من' بحسب ما ذكره
 أربعة: أحدها: ابتداء العاية، ويعرف بما يصح الانتهاء به، نحو: سرت من البصرة، وثانيها: التبيين، ويعرف بصحة
 وضع 'الدي' مكانه، كقوله تعالى: **وَحَسْبُو رَجَسٌ** من **بُؤْسِهِ** (رج. ٣٠)، وثالثها: التبويض، ويعرف بصحة
 وضع 'المعص' مكانه، نحو: أحدث من الدراهم، ورابعها: الريادة، ويعرف بأنها أو أسقطت ثم تحل بمعنى. (متوسط)
والتبيين: قال الرمخشري: كونهما لتبيين يرجع إلى معنى الابتداء، وهو بعيد؛ لأن الدراهم هي عشرون في قولك:
 عشرون من الدراهم، وكذلك 'الأوثان' نفس 'رجس'، ومحال أن يكون الشيء مدأ نفسه. [رصي. ٤ ٢٦٩]

غير الموجب: نحو: ما جاءني من أحد، وهل جاءني من أحد، ولا تضرب من أحد. **للكوفيين والأخفش:** فإهم
 يحررونه في الموجب أيضاً **من مطر:** جواب سؤال حيث ريدت 'من' في الموجب، فأجاب عنه بأنه متأول بخم
 على التبويض، أي قد كان بعض مطر أو شيء مطر. [عاية التحقيق. ٢٧٩] **وإلى الانتهاء:** اعلم أن 'إلى' ها
 معيان: أحدهما: انتهاء العاية، فهي مقاسة لـ"من"، ويعرف باستعمالها فيما به انتهاء، نحو: سرت من البصرة إلى
 الكوفة، والثاني: أن يكون معنى 'مع' قليلاً كقوله تعالى: **مِنْ نَّصْرِي** (نعم ٥٢) أي مع الله. (متوسط)

ويعني مع قليلاً. و"حتى" كذلك، ويعني مع كثيراً، ويختص بالظاهر خلافاً للمبرد.
 و"في" للظرفية، ويعني على قليلاً. والباء للإصاق، والاستعانة، والمصاحبة، والمقابلة،
 والتعديّة، والظرفية، وزائدة في الخبر في الاستفهام والنفي قياساً، وفي غيره سماعاً،
 نحو: بحسبك زيد،
 نحو: دحيت عليه ثياب سمر
 في زيادة قياسية

وحى كذلك أي و' حتى لانتهاء العاية كـ' إن'، ويعني مع كثيراً، وبما شبه 'حتى' — إن' في انتهاء العاية
 دون كونه معنى مع؛ لأن كـ' كون 'إن' معنى مع قليل، وكون 'حتى' معنى مع كثيراً. (متوسط)
كثيراً أي زمان كثيراً، أي يدخل ما بعده في حكم ما قبلها، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها أي مع رأسها،
 وفي قوله: 'كثيراً' إشارة إلى أن محييه معنى 'إن' فيس. [غاية التحقيق: ٢٨٠] **ويختص** بشاره إن فارق عصي
 بين "إن وحي"، وهو أن 'حتى' يختص بالظاهر استعانة به — إن'، وثلاً تخطت أعضائاً بعضها بعض خوار
 وقوع مرفوع، ومصوب، وأخرو بعد 'حتى'. (متوسط) **بالظاهر** أي بالاسم الظاهر، فلا يقال: حتاه، وحدث
 استعانة به — إلى'، والأصوب التمسك في ذلك بالاستعمال. (متوسط)

للمبرد فإنه أحر دحوت على المصير نصاً كـ' إن'. **ويعني** اعني ن لـ' في 'معين'. أحدهما: انصرية، وهو
 حيز أشيء في غيره حقيقة، نحو: الماء في الكوب، أو محاراً نحو: السحاة في الصدف، وناسها: أن يكون معنى
 'على' وهو قليل، كقوله تعالى: **﴿وَلَأُصْنِئَكُمْ فِي جَذْءٍ تَخْلُجْ﴾** (طه: ٧١) أي على جذوع النخل. (متوسط)
للالصاق أي لإلصاق الفعل الآخر حقيقة نحو: به داء، أو محاراً نحو: مررت بريد، أي انصق مروري
 مكان يقرب منه زيد. [غاية التحقيق: ٢٨٠] **والاستعانة** أي بدلالة على أن ما دحيت هي عليه آلة فعل،
 نحو: كتبت بالقلم. [غاية التحقيق: ٢٨٠] **والمقابلة** نحو: أحدثت هذا ثوب بدرهم

والتعديّة أي جعل اللارم متعدياً مثل الفمرة والتضعيف في 'أكرمت رداً، أو كرمته' نحو: ذهبت بريد أي
 'ذهتته، وخرجت بعمره أي أخرجته، وقد فسرت التعديّة بسبب: لأنها قد يستعمل معنى إيصال الفعل المقاصر على
 مفعول به، وفي هذا المعنى تشترك جميع حروف الجر. [غاية التحقيق: ٢٨٠] **والظرفية** نحو: أصبو نعم ورو
 كان يصير، أي ورو في لصير. **في الاستفهام** أي في وقت الاستفهام، نحو: هل زيد بقائه

والنفي نحو: ليس زيد بقائه. **في غيره** أي في غير خبر المذكور. **سماعاً** زيادة سماعية أو زيادة سماح
نحسبك زيد نحو: حسبك درهم، قوله: 'حسبك' في هذا مثال متباد، و'درهم' خبر، والداء زائدة في المتباد
 سماعاً، وبحسبك زيد على العكس، والباء زائدة في الخبر سماعاً. [غاية التحقيق: ٢٨٠]

وألقى بيده. واللام للاختصاص والتعليل، ومعنى عن مع القول، وزائدة، ومعنى الواو في القسم للتعجب. ورُبَّ للتقليل، ولها صدرُ الكلام مختصةً بكرة موصوفة على الأصح، وفعلها ماضٍ محذوفٌ غالبًا، وقد تدخل على مضمَرٍ مبهمٍ مميزٍ بنكرة منصوبة،
أي عامها

والقى أي ألقى بيده أي نفسه، الماء رائدة في المفعول، قال الله تعالى: **وَلَا تَقْرَأُ** (سورة ١٩٥) أي لا تلقوا أنفسكم إلى اهلاك تترك الجهاد، فإنكم إذا تركتم الجهاد عتب الأعداء عليكم، فهلكم. [غاية: ٢٨٠] **للاختصاص** سوء كان اختصاص مذكور، نحو: المار لزيد، أو اختصاص مستحق، نحو: الخس للفرس، أو اختصاص نسبة نحو: فلان ابن له. [غاية التحقيق: ٢٨٠]

والتعليل سواء كانت العلة سببًا عائيًا، نحو: صبرته يتأدب، فإن التأديب علة عائية يقصد الفعل لأحدها، أو سببًا عامًا ليس غاية تقصد قصدتها، نحو: خرجت محافظت، فإن محافظة بيست علة عائية يقصد الفعل لأحدها، بل هي سبب باعث على الخروج. **وتعني عن** نحو: قلت له إنه لم يفعل الشر، أي قلت عنه. **ورائدة** نحو: فوه تعالى: **وَدَفَّ** (سورة ٧٢) أي ردفكم؛ لأن ردف معد نفسه.

للتعجب إذا كان أحوال أمرًا عظيمًا، نحو: لله لا يؤخر الأهل، معني والله، فلا يقار: لله لقد طار الدباب. **للتقليل** أي لتقليل أفراد ما دحت عليه، ولها صدر الكلام حملاً على 'كم' الحرية لتي هي يقبضها كوكها لإنشاء التقييل، وكون 'كم' لإنشاء الكثير، ولـ 'كم' الحرية صدر الكلام. [غاية التحقيق: ٢٨١]

مختصة أما اختصاصها بالكرة فلنحقق معنى التقييل الذي هو مدحون رب؛ لأن التقييل إما يلحقها؛ إذ الكرة محاولة محتملة بغير الكثير، خلاف المعرفة فإنها إما متعبة فمنها كالمفرد والمثنى، أو كثرها كالمجموع فلا يفيد التقييل، وأما اختصاصها بنكرة موصوفة فنحقق معنى التقييل أيضاً لأن الموصوف أحص من غير الموصوف، والأحصى أقل مما هو أعم، ألا ترى أن الرجل العام أقل من مطلق الرجل، والرقعة المؤممة أقل من مصق الرقعة، ولورود الاستعمال على ذلك، وقيل: لا يجب ذلك، والأولى الوجوب، وهذا قال: على الأصح. [غاية: ٢٨١]

الأصح: وهذا مذهب أبي عبي، وابن اسراج، ومن تابعهما **ماض** ولو كانت مكشوفة بـ 'ما' لكونها للتقييل الخقق الواقع، ودا لا يتصور إلا في الماضي. [غاية التحقيق: ٢٨١] **محذوف** مرفوع على أنه صفة ماض، نحو: رب رجل بقيته، فبقية صفة رجل، والمفعول الذي تعلق به 'رب' محذوف. [غاية التحقيق: ٢٨١]

غالبًا: أي حذفًا غالبًا، أو زمانًا غالبًا؛ لأنه قد جاء: رب رجل كريم فاضل.

منصوبة: على أنها تمييز؛ لأن الضمير لما كان مبهمًا احتاج إلى التمييز.

والضمير مفردٌ مذكر، خلافاً للكوفيين في مطابقة التمييز. وتلحقها "ما" فتدخل على الجمل، وواوها تدخل على نكرة موصوفة. و واو القسم إنما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر، والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى، والباء أعمُّ منهما في الجمع، ويتلقى القسم باللام، و"إنَّ" وحرف النفي، وقد يحذف
فلا يقال: والله اجلس
أي من الواو والتاء
أي يجاب

والصير وهذا الضمير نكرة كالضمير في 'نعم رجلاً'، نحو: ربه رجلاً، وره امرأة، وره رجلين، وره امرأتين، وره رجال، وره ساء، لأنه عائد إلى شيء في الدهر، لا إلى شيء تقدم ذكره، فيجب مطابقته. [عاية: ٢٨١] **مطابقه** في الأفراد وانتثية والجمع، والتذكير والتأنيث، فيقولون: ربه رجلاً، ورهما رجلين، ورهم رجلاً، ورهما امرأة، ورهم سوة. [عاية التحقيق: ٢٨٢] ما الكافة أي المانعة عن العمل. **وواو** أي واو 'رب'، وهي الواو التي يبدأ بها في أول الكلام معني 'رب'، وهذا يدخل على النكرة الموصوفة، ويحتاج إلى جواب مذكور أو محذوف فاصل، كقوله:
 وبلدة ليس لها أنيس

أي رب بلدة. (متوسط)

و واو القسم اعلم أن الواو تدر في القسم عن الباء كما في "أقسمت بالله" عند حذف الفعل لغير السؤال، وهذا لا يقال: 'قسمت الله'، ولا 'والله أحيري'، 'ولا تحيري'، وهو 'أعني واو القسم' - مختص بالظاهر، ولا يقال: "وك" استغناء بالواو عنها. (متوسط)

والتاء مثلها أي والتاء مثل الواو في أنها لا تستعمل مع الفعل والسؤال، ويختص بالظاهر لكها مختصة باسم الله تعالى. أي ولا يستعمل في غير لفظ اسم الله لقصاها عن الواو الذي هو أنقص من الباء. (متوسط)
 باسم الله تعالى نحو: (لأساء ٥٧) ولا يقال: تالرحمن، وتالرحيم.

في الجمع أي في جميع ما ذكر أي في حذف الفعل، وكونها غير السؤال، والدخول على اظهر، والدخول على اسم الله تعالى. [عاية التحقيق: ٢٨٢] **وإنَّ** في الإثبات نحو: قوله تعالى (لأساء ٥٧)، وقوله تعالى: (سبل ٤) في جواب: (سبل ٤) معني (سبل ١) [عاية: ٢٨٢] **وحرف النفي** كقوله تعالى: (سبل ٤) معني (سبل ١) (الضحى ٣١، ٣٢)

وقد يحذف أي وقد يحذف جواب القسم إذا اعترض أي توسط القسم، نحو: ريد والله قائم، أو يقدم على القسم ما يدل عليه، نحو: زيد عالم والله؛ لأنه يغني عن إعادته. (متوسط)

جوابه إذا اعترض، أو تقدمه ما يدل عليه. و"عن" للمجاوزة، و"على" للاستعلاء، وقد يكونان اسمين بدخول "من" عليهما. والكاف للتشبيه، وزائدة، وقد تكون اسمًا، وتختص بالظاهر. و"مذ ومنذ" للزمان للابتداء في الماضي، والظرفية في الحاضر نحو: ما رأيته مذ شهرنا، ومنذ يومنا. وحاشا وعدا وخلا للاستثناء.

اعترض أو تقدمه وإنما حذف الحواب في هاتين الصورتين؛ لأنه لما توسط القسم بين ما هو جوابه في المعنى أو تقدم القسم على ما هو جوابه في المعنى استعنى عن الإعادة. [غاية التحقيق: ٢٨٢] للاستعلاء أي لاستعلاء شيء على شيء حقيقة، نحو: ريد على السطح، أو حكمًا نحو: عليه دين. [غاية التحقيق: ٢٨٢] بدخول من [يعني إذا دخل "من" على "على" يكون معنى الفوق، نحو قوله: عدت من عليه بعد ما تم ظمؤها] أي من فوقه وإذا دخل "من" على "عن" يكون معنى الجانب، نحو: حسبت من عن يمينه أي من جانب يمينه. [غاية: ٢٨٣] وزائدة: نحو ليس كمثله شيء أي ليس مثله شيء. اسما وسيويه لا يحكم باسميتها إلا عند الضرورة، وأما الأحفش، فيحوز اسميتها بلا ضرورة، وتنع الحزولي. تتعين اسميتها بضرورة نحو قوله:

يضحك عن كالبرد المنهم

ومرفوعة بالفاعلية، نحو قوله:

انتبهون، وهل ينهى ذوي شطط

كانطعن يذهب فيه الزيت والفتل

أو على الابتداء نحو: عندي كذا درهمًا. [ملخص رضي: ٣٣٧/٤]

بالظاهر فلا يقال. "كه" استعاء بلفظ المثل عنها، ولأها لو دخلت على المصمر لأدّى إلى اجتماع الكافين إذا اشبهت بالخاص، فيطرد المع في الكل، وأما قوهم: ما أنا كأنت، وما أنت كأنا، فلأن الصمير المنفصل عندهم كالظاهر، كذا في الصحاح [غاية التحقيق: ٢٨٣] ومد ومنذ وإنما قدم 'مد' مع كونه فرعًا لكونها أحف. في الماضي: نحو: ما رأيت مد يوم الجمعة، أي انتهى رؤيتي إياه من يوم الجمعة. ما رابه أي انتهى رؤيتي إياه في شهرنا، وفي يومنا، ولا يدخلان على المستقبل لوضعهما لخاصي والحال. [غاية التحقيق: ٢٨٣]

وحالا للاستثناء أي هذه الثلاثة فيها معنى الاستثناء إذا جررت بها ما بعدها تكون حرفًا، وإن بصت ما بعدها يكون أفعالًا، وفعليها مضمرًا، فـ'عدا' من عدا يعدو، وحالا من حلا يخلو، وحاشا بمعنى جانب، وبما قيد هها الثلاثة بقوله 'للاستثناء'؛ لأنها إذا لم تكن للاستثناء لم تكن حروفًا، لكن ليس كل ما كانت للاستثناء كانت حروف حر. (متوسط)

الحروف المشبهة بالفعل، وهي: **إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليتَّ، ولعلَّ**. ولها صدرُ الكلام سوى **"أنَّ"**، فهي بعكسها، وتلحقها **"ما"**، فتلغى على الأفصح، وتدخل حينئذٍ على الأفعال. فـ **"إنَّ"** لا تغيّر معنى الجملة، و**"أنَّ"** مع جملتها في حكم المفرد، ومن ثمَّ وجب الكسرُ في موضع الجُمْل، والفتحُ في موضع المفرد، فكسرت ابتداءً،

الحروف المشبهة [ثم ما فرع من بيان الحروف اشارة شرح في بيان الحروف المشبهة فقال] وإنما سميت هذه الحروف الحروف المشبهة بالفعل لكونها مشابهة بالفعل من حيث كونها على ثلثة أحرف فصاعداً، وفتح أو احرها، ونزومها الاسم، ووجود معنى الفعل في كل واحد منها على ما نحي، وهي ستة: **إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليتَّ، ولعلَّ**، (متوسط) ولها في هذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد منها على نوع من أنواع الكلام من ترج أو نصب أو استدراك أو غير ذلك. (متوسط) **بعكسها** أي لا يكون لها صدر الكلام؛ لكونها مع ما بعدها معمولاً عاملاً، وحق معمول أن يكون متأخراً، فجاءت على أصلها. (متوسط)

شعبي هذه حروف بعد لحوق 'ما' الكافة عن بعض؛ لأن 'ما' كافة تكفيها عن العمل [أدعية: ٢٨٤] **الأفصح** لأن 'ما' الكافة أحرحتها عن بعض وجوه مشابهة الفعل، وهي اقتضاؤها الأسماء، ولأن 'ما' الكافة إذا دحيت عنها صارت فاصلة، فتصير ضعيفة، وقد تعمل على 'ما' رائدة [أدعية التحقيق: ٢٨٤]

على الأفعال لأن 'ما' الكافة أحرحتها عن العمل، وعن نزوم دحوها على الاسم، كقوله تعالى: **عَمَلِكُمُ الْمُتَىةُ** (القرة: ١٧٣) [أدعية التحقيق: ٢٨٤] **لا تغيّر** شرع في بيان أحوال كل واحد منها على التفصيل، وأشار إلى الفرق بين **"إنَّ"** المكسورة و**"أنَّ"** المفتوحة، فقال: **"إنَّ"** لا تغيّر معنى الجملة بل تؤكد، فإذا فت: **"إنَّ"** ريداً قائم، فادات ما فادات بقولك: **"ريد قائم"** مع زيادة تأكيد وإسالة، و**"أنَّ"** تغيّر معنى الجملة؛ لأنها مع الجملة التي بعدها في حكم المفرد. (متوسط) **ومن ثمَّ** أي ومن أجل أن **"إنَّ"** المكسورة لا تغيّر معنى الجملة، ويبقى الجملة على حالها مع زيادة التأكيد **وجب** الكسر لفظاً وحكماً في كل موضع يبقى الجملة على حالها، ومن أجل أن المفتوحة يغيّر معنى الجملة ويجعلها في حكم المفرد، **وجب** الفتح لفظاً وحكماً في كل موضع يكون ما بعدها في تقدير المفرد، وإذا كان كذلك تعين موضع كل واحدة من المكسورة والمفتوحة. (متوسط)

وجب أي وجب إتيان **"إنَّ"** المكسورة، **والفتح** أي وجب إتيان **"أنَّ"** المفتوحة. **فكسرت ابتداءً** [في ابتداء الكلام، كقوله تعالى: **وَلَا تَجْعَلْ لِّدِينِكَ كُفْرًا** (البقرة: ١٧٣)] أي مبتدأ بها، سواء كان في أول كلام المتكلم، نحو: **إن ريداً قائم**، أو كان في وسط كلامه لكنه ابتداء كلام آخر واستئناف له، نحو: **أكرم ريداً؛ إنه فاضل**، فقولك: **'إنه فاضل'** كلام مستأنف وقع غلة لما تقدمه، ومنه قوله تعالى: **وَلَا تَجْعَلْ لِّدِينِكَ كُفْرًا** (البقرة: ٦٥) [رضي: ٣٥٦/٤]

وبعد القول، والموصول، وفتحت فاعلةً ومفعولةً ومبتدأً ومضافاً إليها، وقالوا: لو
 لا أُنْكَ؛ لأنه مبتدأ، ولو أُنْكَ؛ لأنه فاعلٌ. وإن جاز التقديران جاز الأمران، نحو:
 مَنْ يكرمني، فإني أكرمه، و:

إذا إنَّه عبدُ القفا واللّهّازم

القول: نحو: "أقول: إن زيدًا قائم؟" لأن مفعول القول جملة.
والموصول نحو: الذي يث صرته في اندار؛ لأن صلة موصول لا يكون إلا جملة. **فاعلة الخ** مثال كل واحد
 على ما يلي: سعي أُنْكَ قائم، عرفت أُنْكَ قائم، عدي أُنْكَ قائم. **ومصافا** نحو: حصل علم أُنْكَ قائم؛ لوجوب
 كون الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والمضاف إليه مفردًا، وتسمية 'أُنْ' فاعلة، ومفعولة، ومضافًا إليها محار؛ لأن
 الفاعل هو 'أُنْ' مع ما بعدها، لا 'أُنْ' وحدها، وكذا البواقي. [غاية التحقيق: ٢٨٤]
وقالوا إشارة إلى وجوب الفتح بعد 'لولا' الاستدائية، نحو: لولا أُنْكَ مصبق انطبقت؛ لأن ما بعد 'لولا' مبتدأ
 وخبره محذوف، ووجوب كون المبتدأ مفردًا، وكذلك يجب الفتح بعد 'لولا' التي لتحضيض؛ لأنه فاعل،
 ومفعول؛ لأن لولا التي لتحضيض يجب دحوها على الفعل فعلاً أو تقديرًا، نحو: لولا أُنْ ريدًا قائمًا، ولولا أُنْ
 زيدًا ضربته، بمعنى "هلاً". (متوسط)

ولو أُنْكَ إشارة إلى بيان وجوب فتحها بعد لو، نحو: لو أُنْكَ قائم لوقوعه موقع المفرد لكونه فاعلاً لفعل
 محذوف، أي لو وقع قيامك. (متوسط) **وان حار التقديران** أي وإن كان موضع حار فيه التقديران: أي تقدير
 المفرد، وتقدير الجملة. **فإني أكرمه** فهو إن جعلته حمة اسمية جزائية، وجب الكسر، وإن جعلته بتأويل المفرد
 مبتدأ محذوف الخبر، واحمة جزائية وجب الفتح؛ لأن مبتدأ لا يكون إلا مفردًا، أي فثابت أي أكرمه، أي
 فثابت لإكرامي إياه. [غاية التحقيق: ٢٨٤] **إذا إنه الخ:** ومثل قول الفرزدق:

وكنْتُ أرى زيدا كما قيل سيِّداً إذا أنه عبد القفا واللّهّازم

فإن "إذا" هذه فجائية لا يقع بعدها إلا الحمة الاسمية، واسهارم جمع اللهمرة، قيل: هي عظمان من جانب الخنث
 الأسفل، وقيل: هي اللحم يكون بعد الأسنان في قعر الفم، وخص القفا والبهارم؛ لأنهما عصوان يصوبهما
 الأحرار، ويديهما العبيد والأرذال، وفي شرح المفصل: يعني بقوله: 'عبد القفا والبهارم' أنه لثيم، ويستعمل العبد
 بمعنى اللثيم، يعني لثيم يصرب الناس على قفاه للمدة، وهو لا يتكلم إلا بالفحش، ومعنى البيت: ضنت أن ريدا سيد
 كما يقول الناس، فظهر أنه ليس سيد بل هو لثيم من اللبام، كذا في بعض الشروح (مولوي محمد معشوق علي) =

وشبهه، ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظاً أو حكماً بالرفع دون المفتوحة،
ويشترط مضي الخبر لفظاً أو تقديرًا خلافاً للكوفيين، ولا أثر لكونه مبنياً خلافاً
للمبرد والكسائي في مثل: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ،
نحو: إن زيداً قائم وعمر

= أنه فالكسر على أنه حملة اسمية واقعة بعد "إدا" لفحائية أي إذا هو عند القفا واليهام، واعتج على أنه مفعلاً
واقع مبتدأ محذوف الخبر، أي إذا ثابث أنه عند القفا ويهمل أي إذا ثابث عودية القفا واليهام. [عبارة: ٢٨٤]
إذا أنه عبد القفا واليهام: أوله:

وكنتم أرى زيدا كما قيل سيداً

أي كنت أص أن زيداً سيد وشريف طناً كص الناس، فحاجي نومه، وطهر ي أنه لقيم، وقال ابن الأثير: إن
العرب يفعل القفا عبارة عن جميع البدن، فعند القفا أي عند قفاه لقيم كحس الوجه أي وجهه حسن، واليهام
أصول الحكيم، واحداً لهرمة بالكسر كما في النهاية. (حل الأبيات) ولذلك أي والأجل "إن" المكسورة لا تغير
معنى الحملة كان اسمها منصوباً في محل الرفع؛ لأنها كانهما؛ لأن فائدتها التأكيد، فجار العطف على محل ذلك
الاسم بالرفع. [غاية التحقيق: ٢٨٥] أو حكماً وهي لتي بعد العلم، فإنها وإن كانت مفتوحة في معنى المفعول،
لكها في حكم المكسورة لسنها مسدداً الخراء من حيث قامت مقام مفعولي علمت، نحو: علمت أن زيداً قائم،
وعمر. [هدي: ٢٠٥] دون المفعول يعني لا يجوز العطف على اسم "إن" المفتوحة بالرفع، وقيل: "إن"
مفتوحة كالمكسورة في صحة العطف على المحل. [عبارة: ٢٨٥] ويشترط في جوار العطف على الاسم بالرفع،
مضي الخبر وأما قبل مضي الخبر لفظاً أو تقديرًا فمجرى، ولا يقال: إن زيداً وعمر ذاهبان لا استمرار كون
الشيء الواحد معمولاً لعامين مختلفين؛ لأن "ذاهبان" من حيث إنه خبر "إن" معمول "إن"، ومن حيث إنه خبر
عمر معمول لا ابتداء. (متوسط) نهدراً نحو: إن زيداً وعمر قائم؛ إذ التقدير: إن زيد قائم، وعمر
قائم [غاية التحقيق: ٢٨٥] خلافاً للكوفيين فإنهم لا يشترطوا معنى الخبر متمسكين بحقه قوه.

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

وسيبيوه حملة على تقدير الخبر. [غاية التحقيق: ٢٨٥]

ولا أثر [في جوار العطف على محل اسم إن بدون معنى خبر] إشارة إلى اتصال قول الكسائي ومبرد، فإنهما
ذاهبان إلى أن اسم المكسورة إذا كان مسجراً جاز العطف على محله قبل مضي الخبر لفظاً أو حكماً، نحو: إنك
وريد ذاهبان لا استعمال بعض العرب، فأشار إلى اتصاله بقوله "ولا أثر" لكون اسم المكسورة مبنيًا؛ لأن المنع
المذكور موجود ههنا، وعدم استعمال الفصحاء ذلك. (متوسط)

ولكن كذلك، ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر، أو الاسم إذا فصل بينه وبينها، أو على ما بينهما، وفي لكن ضعيف، وتُخففُ المكسورة، فيلزمها اللام، ويجوز إلغاؤها، ويجوز دخولها على فعلٍ من أفعالِ المبتدأ خلافاً للكوفيين

أي لام الابتداء أي بين الاسم والخبر إن المكسورة بعد التخفيف دواخل والخبر

ولكن: أي لكن مثل 'إن' المكسورة في أنها لا تغير معنى الجملة، وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظاً أو حكماً، نحو: 'ما خرج ريد لكن بكراً خارج وعمره'؛ لأن 'لكن' للاستدراك، والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء كما أنه لا ينافيه التأكيد، وأما سائر الحروف فتم يجر العطف على محل اسمه لروال الابتداء. (متوسط)

ولذلك أي ولأجل أن 'إن' المكسورة لا تغير معنى الجملة، وأن المفتوحة تجمعها بمعنى المفرد. [غاية: ٢٨٥]

دونها أي دون المفتوحة، فلا يقال: بلغني أن ريداً لمطلق؛ لأن لام الابتداء إما تدخل لتأكيد الجملة، والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة، بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد، ثم حق هذه اللام أن تدخل أول الكلام لصداقتها، لكنهم كرهوا اجتماع حرفين متوافقين في المعنى، وهما كذلك لأن معنى اللام هو معنى 'إن' أعني التأكيد، وكلاهما حرفا ابتداء، فكروها اجتماعهما، فأحروا اللام عما ليس بعامل، فأدخلوها. [غاية التحقيق: ٢٨٥]

الخبر إذا فصل بينه وبين 'إن' بالاسم نحو: إن ريداً لقائم. **بينه وبينها** أي بين الاسم وبين 'إن' بظرف، وهو خبر مقدم، نحو قوله تعالى: ﴿وإن من شيعته إبراهيم﴾ (الصافات: ٨٣)

في لكن أي دحو هذه اللام مع 'لكن' على الخبر وعلى الاسم إذا فصل، وعلى ما بينهما ضعيف، وإن لم يزل معنى الابتداء؛ لأن دخول اللام يؤد الانفصال، و'لكن' يؤد بالاتصال لكونها للاستدراك. (متوسط)

وتخفف أي وتخفف 'إن' المكسورة، فيبرمها اللام فرقاً بين المحففة من المثقلة وبين 'إن' النافية في مثل: 'إن ريد قائم'. ويلزمها هذه اللام أيضاً عند عملها، وإن لم يشتبه بالنافية اطراداً للناب، وقال بعضهم: عند العمل لا احتياج إلى اللام. (متوسط)

ويجوز إلغاؤها أي ويجوز إلغاء المكسورة إذا خففت لبطلان مشابقتها الفعل لفظاً، ويعلم من قومه: "ويجوز إلغاؤها" حوار إعمالها؛ لأن الأفعال التي حذف منها شيء تعمل، نحو: لم يك ريد قائماً، وكذلك الحرف المحذوف عنه شيء يعمل. (متوسط) **أفعال المبتدأ** نحو: باب 'كان' وباب 'علمت' لثلاث يجرح 'إن' المكسورة عن أصلها، وهو دحوها على الجملة الابتدائية بالكية، وحيث يلزم اللام، نحو: **كانت لكيرة** (اسقرة: ١٤٣) **كانت من حدس** (الشعر: ١٨٦) **كانت من حدس** (الأعراف: ١٠٢) إلا إذا كان ذلك الفعل دعاء، فحيث لا يلزم اللام؛ لأن اللام إما لرممت للفرق بين 'إن' المحففة و'إن' النافية، والدعاء لا يدخله 'إن' النافية، فلا لبس. [غاية التحقيق: ٢٨٦]

في التعميم، وتخفف المفتوحة، فتعمل في ضمير شأنٍ مقدرٍ، فتدخل على الجمل مطلقاً، وشدَّ إعمالها في غيره، ويلزمها مع الفعل السين، أو سوف، أو قد، أو حرف النفي. و"كأن" للتشبيه، وتخفف، فتدغم على الألفصح. و"لكن" للاستدراك تتوسط بين كلامين متغايرين معنى، وتخفف فتدغم،
 أي أن المعنى
 أي عند دخولها على الفعل
 بعد التخفيف عن العمل

في لعمري فإنهم عموماً دحلوها على الأفعال، سواء كانت عاملة في امتداد أو خبر، أو غير عاملة، وشدوا بالله ربك إن كنت لسلماً وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو جارح عن القياس واستعمال الفصحاء عند المصريين، فلا اعتد به. (متوسط) وتخفف أي وتخفف المفتوحة كما تخفف منكسورة، فتحمل عند التخفيف على سبيل الواحوش في شأن مقدر لتحقيق مقتضاها، وهو إفادة معناه في الحملة الاسمية، ولأن المفتوحة أكثر مشابهة عن المكسورة. وعمت المكسورة محقة، نحو قوله تعالى: "فلا يحط الأقوى عن الأضعف، وقد مر هذا من قبل. (متوسط) فتدخل على الحمل أي فتدخل المفتوحة على الجملة مصقلاً، أي اسمه كانت أو فعلية، سواء كان فعلها دحلاً على مبتدأ والخبر، أو غير داخل؛ لأن مقتضاها وهو إفادة معناه في خمسة لاسمية - حاصل حينئذٍ لأنها حر "ن"، وجر وفروع خمسة لاسمية خبر "ن". (متوسط) وشدَّ إعمالها أي شدَّ إعمال "أن" المفتوحة المنحقة في غير ضمير شأن مقدر، ولكنه جاء كقوله: فلو أنك في يوم الرجاء سألني فراقك لم أبخل وأنت صديق (متوسط)

ويلزمها أي أن المفتوحة المنحقة السين كقوله تعالى: "سوف يأتيناكم" سوف حو. واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا قد: نحو: "يُعلم أن قد أتوا" (حـ ٢٠) حرف النفي كقوله تعالى: "لنفي" (طه: ٨٩) للاستدراك: أي لطلب ترك السامع برفع ما عسى أن يتوهمه.

متغايرين معنى أي متغايرين معاً وإشانة من حيث المعنى؛ لأن معنى الاستدراك رفع توهم بوجد عن كلام سابق، فأشبه الاستثناء، وكما كان الاستثناء يستدرك فيه حرف الاستثناء يعني بالإيجاب والإيجاب بالني، كذلك الاستدراك يستدرك فيه "لكن" يعني بالإيجاب والإيجاب بالني، والمقصود بتغاير المعنى؛ إذ يقتضي قد يكون حو. جاءني يريد لكن عمرو لم يحن، وقد لا يكون حو. يريد حاصر لكن عمرو مسافر، قال الله تعالى: "لكن" (أنعام: ٤٣) أي لكن الله لم يركم كثيراً. [عاية: ٢٨٧]

فتدغم. بعد التخفيف عن العمل؛ لأنه أشبه بالتخفيف لكن العاصفة في القطر، والمعنى، فأجرى مجراها في ترك =

ويجوز معها الواو. وليت للتمني، وأجاز الفراء ليت زيدا قائماً. ولعل للترجي، وشذ الحر بها.
الحروف العاطفة، وهي الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وإما، وأم، ولا، وبل،
 ولكن. فالأربعة الأول للجمع، فالواو للجمع مطلقاً لا ترتيب فيها، والفاء
 للترتيب، و**ثم** مثلها بمُهَلَّة، و**حتى** مثلها، ومَعطُوفُها جزء من متبوعه ليفيد قوَّةً
 أو ضعفاً. و"أو، وإما، وأم" لأحد الأمرين مبهماً،
 نحو: قدم الحاج حتى المشاة يشترك في أهما أو الأمور

= العمل، والأحفش ويوس أجاز، إعماداً محففة، ولا أعرف به شاهداً، كما في اشرح. [غاية التحقيق: ٢٨٧]
وخور معها أي مع 'كن' مشددة أو محففة. **الواو** وهذه الواو عاصفة بحمة على الحمل، وجعلها اعتراضية
 أظهر، وكنت الاعتراض تميز لمحففة عن عاصفة؛ لأن دخول حرف العطف على مشبه ليس بجائر. [غاية: ٢٨٨]
للتمني نحو: ليت الشباب يعود، والفرق بين التمني والترجي أن التمني يستعمل في مستحيل مستبعد، والترجي
 في ممكن حذر. **زيداً قائماً** نصب الخبرين بتقدير فعل من التمني، أي تمنيب أو أتمنى زيدا قائماً، وهو متعد
 مفعولين. [غاية التحقيق: ٢٨٨] **ها:** — عن جمعها من الحوار. **الحروف العاطفة** اعطف في السعة. الإمالة،
 ولا كنت هذه الحروف تميز المعطوف عن المعطوف عليه سميت عاصفة. [فوائد صيائية: ٣٦٦] **وبل** فإن
 بعضهم: 'بل' تأتي بعدها مفرد، نحو: جاءني زيد بل عمرو، أو 'ما جاءني زيد بل عمرو'، ليست من
 العاصفة؛ لأن ما بعدها بدل عنص مما قبلها، وبدل العطف بدوها غير فصيح، وأما معها ففصيح. [ارضي: ٤٠٤/٤]
للجمع بين المفردين في كونهما مسند، أو مسند إليهما، أو مفعولين، أو حالين، أو نحو ذلك، أو بين
 الحمتين في حصول مضمونها. [هدي: ٢٠٨] **فالواو للجمع**، مرد الحاجة — الجمع — ههنا أن لا يكون لأحد
 لشبهين أو لأشياء كما كانت 'أو' و'إما'، وليس امرد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو
 في مكان، فقولك: جاءني زيد وعمرو، أو فعمرو، أو ثم عمرو، أي حصل فعل من كليهما لا من واحد منهما،
 بخلاف جاءني زيد أو عمرو، أي حصل هذا الفعل من أحدهم دون الآخر. [ارضي: ٤٠٤/٤]

مطلقاً: من غير تقييد بترتيب، أو قران، أو تراخ، أو تدرج. [غاية التحقيق: ٢٨٨]
ثم مثلها مثل الفاء في التركيب كن مهلة. و**حتى مثلها** أي مثل "ثم" في لترتب مهلة لكن زمان مهنتها أقل
 من زمان مهنة "ثم"، فـ **حتى** واسطة بين الفاء و**ثم**. [غاية التحقيق: ٢٨٨] **حراء** أي جزء من معطوف عليه
 نحو: أكلت السمكة حتى رأسها. **ليفيد قوة:** في المعطوف، نحو: قدم الجيش حتى لأمير.

مبهماً. أي غير معين، وهي في غير موجب، نحو: قوله تعالى: ٥٥ **لَتَجْعَلُنَّهُمْ** **شعراً** **كف** (٢٤) **على**
 أصلها، أي لأحد الأمرين مبهماً، والعموم مستبعد من وقوع لأحد منهم في سياق التمني. [غاية تحقيق: ٢٨٩]

وَأَمِ الْمُتَّصِلَةُ لِزِمَةِ هَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ، بَيْنَهَا أَحَدُ الْمُسْتَوِيِّينَ وَالْآخِرُ الْهَمْزَةُ بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدُهُمَا لَطَلْبِ التَّعْيِينِ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَحْزُ أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرَوًا؟ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ جَوَابُهَا بِالتَّعْيِينِ دُونَ "نَعَمْ أَوْ لَا". وَالْمُنْقَطَعَةُ كـ "بَلْ" وَالْهَمْزَةُ، مِثْلُ: إِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ. وَإِمَّا قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لِزِمَةِ مَعَ "إِمَّا".....

الاستفهام : دَوْنُ هُنَّ : لَأَنَّ هَمْزَةَ عَرِيقَةَ فِي لِسْتِفْهَامِ، وَتَرَدُّ مِنْ هَمْزَةٍ لِسْتِفْهَامِ عَمَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَقْطُوعًا أَوْ تَقْدِيرًا، كَقَوْلِهِ:

لَعَمْرِي مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَعِ رَمِينَ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانِ

[غَايَةُ التَّحْقِيقِ: ٢٨٩]

المستويين : وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الْمُتَّصِلَةُ مَفْرُودًا، فَالْأَوَّلَى أَنَّ بَيْنَ الْهَمْزَةِ قَدِيمًا مِثْلَ مَا وَلِيَهَا لَتَكُونَ "أَمْ" مَعَ الْهَمْزَةِ تَتَأَوَّلُ أَيْ، وَتَمْرَدُونَ بَعْدَهُمَا تَتَأَوَّلُ اِصْطَافٍ إِلَيْهِ لَأَنَّهُ، فَحَوِ: أُرِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟ بِمَعْنَى أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟ وَ"أَيُّ السُّوقِ رِيدُ أَمْ فِي السَّرِّ؟ بِمَعْنَى: فِي أَيِّ مَوْضِعَيْنِ هُوَ؟ وَيَحْزُورُ مُخَالَفَةُ بَيْنَ مَا وَلِيَاهُمَا خَو. أَعْنَدُكَ رِيدُ أَمْ عَمْرُو؟ وَأُرِيدُ عِنْدَكَ أَمْ فِي الدَّارِ؟ وَتَقْبِيتُ رِيدُ أَمْ عَمْرُو؟ حَوْرًا، حَسَبَ كَمَا قَالَتْ سَبِيوِيَّةٌ، لَكِنْ الْمَعَادَةُ أَحْسَنُ. [رَضِي. ٤ ٤٣٥]

الهمزة : أَيْ هَمْزَةُ لِسْتِفْهَامِ، أَيْ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ أَمْ مُتَّصِلَةً اسْمًا مَفْرُودًا، أَوْ فِعْلًا، أَوْ حِمَّةً فَعِيَّةً، أَوْ اسْمِيَّةً بَيْنَ الْهَمْزَةِ مِثْلَ دَنَتْ، خَو. أَرْجَى فِي لِدَارِ أَمْ امْرَأَةٍ؟ وَصَرَبَ رِيدُ أَمْ كَرَمًا؟ خِلَافَ أَوْ وَ إِمَّا، فَإِنَّهُ لَا يَنْزِمُ أَنْ يَبِيحَهُمَا أَحَدُ الْمُسْتَوِيِّينَ، وَالْآخِرُ هَمْزَةُ. [غَايَةُ التَّحْقِيقِ: ٢٨٩] **ثبوت** : أَيْ بَعْدَ ثُبُوتِ اِئْتِمَارِ نَحْوِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مَبْهَمًا عِنْدَ مُتَكَلِّمٍ لَا عَنَى تَعْيِينٍ. [غَايَةُ التَّحْقِيقِ: ٢٨٩] **لَطَلْبُ التَّعْيِينِ** : حَذَرٌ وَخَرُورٌ مُتَعَبِّقٌ بِقُوَّةٍ: يَلِيهَا.

ومن ثم : أَيْ لِأَحْلٍ أَنْ "أَمْ" مُتَّصِلَةٌ بَيْنَهَا أَحَدُ الْمُسْتَوِيِّينَ وَالْآخِرُ هَمْزَةُ. [غَايَةُ التَّحْقِيقِ: ٢٨٩] **أَرَأَيْتَ** : حَيْثُ مِثْلُ أَحَدِ الْمُسْتَوِيِّينَ هَمْزَةُ، لِأَنَّ الْمُسْتَوِيِّينَ رِيدُ وَعَمْرُو، وَمِنْ بَيْنَهُمَا أَحَدُهُمَا، بَلْ وَلِي "أُرَيْتَ"، وَهُوَ يَسُّ أَحَدَ الْمُسْتَوِيِّينَ، وَقَالَ سَبِيوِيَّةٌ: وَهُوَ حَائِثٌ حَسَنٌ، وَ"أُرِيدُ" أَرَيْتَ أَمْ عَمْرُو؟ أَحْسَنُ، وَلَعِنَهُ اعْتَمَرَ الْمَعْنَى إِذَا عَنَى أُرَيْتَ رِيدُ أَمْ رَأَيْتَ عَمْرُو؟ [هَدِي: ٢٠٩] **ومن** : أَيْ لِأَحْلٍ نَحْوُ نَحْوِ التَّعْيِينِ بَعْدَ اِئْتِمَارِ شَوْبِ أَحَدِ الْمُسْتَوِيِّينَ عِنْدَ مُتَكَلِّمٍ. [غَايَةُ التَّحْقِيقِ: ٢٨٩] **دُونَ نَعَمْ** : فَمَقَالٌ فِي حَوَابِ رَجُلٍ فِي لِدَارِ أَمْ امْرَأَةٍ؟ رَجُلًا، أَوْ يَقَالُ: امْرَأَةً، تَعْيِينٌ أَحَدَ الْحَسَنِينَ، وَلَا يَقَالُ: نَعَمْ أَوْ لَا. [غَايَةُ التَّحْقِيقِ: ٢٨٩] **والهمزة** : أَيْ لِلْإِصْرَابِ عَنِ الْأَوَّلِ مَعَ ثُبُوتِ فِي الثَّانِي.

أَمْ شَاءَ : أَيْ بَلْ هِيَ شَاءَ، كَأَنَّهُ صَهَرَتْ قِصْعَةً مِنْ بَعْدِ، فَقَتَّ عَنِ طَبْعِ "إِنَّمَا لَاس" أَيْ أَنْ اِقْصَعَهُ الَّتِي تَرَاهُ لَاسٌ، وَهَذِهِ الْحِمَّةُ حَرِيَّةٌ؛ لِأَنَّ لِمُتَكَلِّمِهِ رَأَى تَبْتَ اِقْصَعَةً، اِعْتَقَدَ كَوْنَهُ رِيلاً لَاسَتْ، فَأَحْبَرَهَا حَرَمًا، فَبَادَا قُرْبَ مِنْهَا عَمَّ أَمَّا نَسَبَ بِلَاسٍ، فَأَعْرَضَ عَنْ هَذَا الْإِحْبَارِ، ثُمَّ شَبَّ أَنَّ شَاءَ أَمْ شَيْءٌ آخَرَ. [غَايَةُ التَّحْقِيقِ: ٢٨٩]

جائزَةٌ مَعَ أَوْ. وَلَا، وَبَلْ، وَلَكِنْ لِأَحَدِهِمَا مَعِينًا، وَلَكِنْ لَازِمَةٌ لِلنَّفْيِ.

أي لأحد الأمرين

حُرُوفُ التَّنْبِيهِ: أَلَا، وَأَمَّا، وَهَآ.

حُرُوفُ التَّدَا: "يَا" أَعْمَهَا، وَأَيَّا وَهَيَّا لِلْبَعِيدِ، وَأَيِّ وَالْهَمْزَةُ لِلْقَرِيبِ.

حُرُوفُ الْإِيجَابِ: نَعَمْ، وَبَلَى، وَإِي، وَأَجَلْ، وَجَيَّرَ، وَإِنَّ. فَـ "نَعَمْ" مَقْرَرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا.

أي محققة

يكسر الراء وقد يفتح

حَارَهُ مَعَ أَوْ نحو: جاءني إما ريد وإما عمرو، وجاءني إما ريد أو عمرو، وذلك؛ لأن وضع 'إما' العاطفة لساء 'وَلِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى الشَّيْءِ، وَأَمَّا "أَوْ" فَيَحْجُورُ أَنْ يَجْعَلَ كَذَلِكَ تَصْدِيرَ 'إِمَّا' قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ هَا، وَيَحْجُورُ أَنْ يَجْعَلَ دَالَّةً عَلَى عَرُوضِ الشَّيْءِ. [غاية التحقيق: ٢٨٩] **لِأَحَدِهِمَا مَعِينًا** لكن "لَا" لنفي الحكم عن مفرد بعد إيجابه للمتزوج، فلا ينحى، إلا بعد الإيجاب، ولا يعطف هَا إِلَّا الْاسْمَ، وَعُطِفَ الْمَصَارِعُ هَا نَادِرٌ قَبِيلٌ، وَ"بَلْ" لِلْإِصْرَابِ، وَمَعْنَى الْإِصْرَابِ: جَعَلَ الْأَوَّلَ مَوْحَاً أَوْ عِزًّا مُوَجِّبًا، كَالسَّكُوتِ عَنْهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَيُجْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا أَوْ غَلَطًا، كَأَنَّهَا عِزٌّ مَذْكُورٌ أَصْلًا، وَمَا بَعْدُهَا فِي الْمَوْجِبِ مُوَجِّبٌ بِالتَّفَاقُقِ، وَفِي عِزِّ الْمَوْجِبِ اخْتِلَافٌ، قُلِ الْخَمْهُورُ: مُوَجِّبٌ مَعْنَى كَرٍّ، وَقَالَ الْمُرَدُّ: مَعْنَى، فَمَا جَاءَنِي رِيدٌ بَلْ عَمْرُو، مَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ: بَلْ جَاءَنِي عَمْرُو، وَعِنْدَهُ: بَلْ مَا جَاءَنِي عَمْرُو، وَ"لَكِنْ" لَاسْتِدْرَاكٌ مَعَ مَعَايِرَةٍ مَا قَبْلَهَا مَا بَعْدَهَا نَفْيًا وَإِثَابًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى كَمَا مَرَّ فِي "لَكِنْ" الْمَشْدُودَةِ. [غاية التحقيق: ٢٩٠]

وَلَكِنْ لَازِمَةٌ أي لسبق اسمي استعمالاً نحو: ما جاءني زيد لكن عمرو، فهي محي، ريد ناف حاله م لكن الحكم به غلطاً منه، وإِذَا وَجِبَتْ بـ "لَكِنْ" رَفَعًا نَوَهَهُ الْمَخَاطَبُ أَنْ عَمَّرُوا هَا نَعْنَى أَيْضًا تَعْلِيلًا لِمَا يَتَّبَعُ فِي سَبَبِ مِنَ الْأَسْبَابِ، فَيَكُونُ بَقِيضُهُ "لَا" حَيْثُ لَزِمَتْ لِسَبْقِ الْإِيجَابِ، نَحْوُ: جَاءَنِي رِيدٌ لَا عَمْرُو. [غاية التحقيق: ٢٩٠]

حُرُوفُ التَّنْبِيهِ سميت هَا تَنْبِيْهُ الْخَاطِبِ هَا، فَـ "أَلَا"، وَ"أَمَّا" لِتَوْكِيدِ مَصْمُومِ الْخَمَةِ، يَتَدَوَّنُ هُمَا الْكَلَامَ لِإِقْفَاطِ السَّمْعِ وَتَنْبِيْهِهِ لِيَتِمَّكَنَ احْتِمَالُهُ فِي دَهْمِهِ، وَتَدَحُّلُ عَلَى الْخَمَةِ، حَبْرَةً أَوْ صَبِيَّةً، أَمْرًا أَوْ هَيْ أَوْ اسْتِثْنَاءً أَوْ عَيْ أَوْ عِزًّا أَوْ دُونَ الْمُرَدِّ، خِلَافَ 'هَآ' فَإِذَا تَدَحَّلَ عَلَى الْمَفْرَدَاتِ، وَتَكَثَّرَ فِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، يَفْصَلُ بَيْنَهَا وَيَبْنِي أَسْمَ الْإِشَارَةِ إِمَّا بِالْقِسْمِ نَحْوُ: هَآ وَاللَّهُ دَآ، وَإِمَّا بِالصَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمَفْصُلِ نَحْوُ: هَآ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ هَآ. [غاية: ٢٩٠]

حُرُوفُ التَّدَا ما فرع من حروف التنبيه شرع في بيان حروف التداء. **أَعْمَهَا** أي أعم من جميع حروف التداء، أي يستعمل في القريب والبعيد، وقال الرمحشري. هي للبعيد، وما ذكره لمصنف أو لا استعمالها في القريب والبعيد على السواء. [غاية التحقيق: ٢٩٠] **حُرُوفُ الْإِيجَابِ** لما فرع من حروف التداء شرع في بيان حروف الإيجاب. **لِمَا سَبَقَهَا** إيجاباً أو نفيًا، حَبْرًا أَوْ اسْتِثْنَاءً، فَهِيَ فِي جَوَابِ "أَقَامَ رِيدٌ"؟ مَعْنَى "قَامَ رِيدٌ" وَفِي جَوَابِ "أَلَمْ يَقَمْ زَيْدٌ"؟ مَعْنَى "لَمْ يَقَمْ رِيدٌ" وَإِمَّا لَمْ يَقُلْ لِتَصْدِيقِ مَا سَبَقَهَا؛ لِأَنَّ التَّصْدِيقَ إِمَّا يَكُونُ لِلْخَيْرِ، وَنَعَمْ تَعْنِي الْقِسْمَيْنِ: الْخَيْرِ، وَالْإِسْتِثْنَاءِ. ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ فِي "نَعَمْ" أَرْبَعَ لُغَاتٍ: نَعَمْ بفتحين، وَنَعَمْ بفتح الـوِ و كسر العين، وَنَعَمْ بِكسرتين، وَنَعَمْ بفتح الـوِ وَقَسْبِ الْعَيْنِ حَاءَ مَهْمَلَةٍ [غاية التحقيق: ٢٩١]

و"بلى" مختصة بإيجاب النفي. و"إي" للإثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم. و"أجل"،
و"خير"، و"إن" تصديق للمخبر.^{حرف}

حُرُوفُ الزِّيَادَةِ: إن، وأن، وما، ولا، ومن، والباء، واللام. فـ"إن" مع "ما" النافية، وقلّت مع "ما" المصدريّة، ولمّا، وأن مع لمّا، وبين "لو" والقسم، وقلّت مع الكاف. و"ما" مع "إذا، ومتى، وأي، وأين، وإن" شرطاً،

بإيجاب النفي سابق، أي جعل النفي سابقاً، خبرٌ كَرِثَ نَفْسِي أَوْ سَتَهْمَانَا، فلا يقع بعد الإيجاب ولا بعد النفي تصديق اسمي بل يجعله إيجاباً، فهي في جواب "لَمْ يَقُمْ رَيْدٌ" بمعنى قام ريدٌ، فمعنى نَفْسِي في جواب "سَتَ بَرَكْمَ": أُنْتُ رسالاً. [غاية تحقيق: ٢٩١] **وسميتها القسم** أي لا يستعمل إلا مع القسم، فبقاؤني بالله، وري ربي، ولا بصرح بعمل القسم بعدها، فلا يقع **أي أقسمت بربي. للسحر** سواء كان خبر موجباً أو منقياً، فلا تقع بعد لاستفهام، وسائر ما فيه معنى نصب، نحو قولتُ في جواب من قال: "لَقَدْ رَيْدٌ؟" أَجَلٌ، أَوْ خَيْرٌ، أَوْ بَلْ. ذكر بعضهم أن "بَلْ" جاء تصديقاً لدعاء "يُضَاكِمُ" في قول عبد الله بن الربيع: بَرَّ وَرَكْبُهُ وَقَصْتَهُ أَنْ تُعَرِّبَ جَاءَ فُسَاهُ شَيْئاً، فلم يعطه، فقد دَثَّ لأعرابي: لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حِمْتِي لَيْثٌ، فقال من ربيز: بَلْ وَرَكْبُهُ، أي لعن الله تلك الناقة وركبها. [غاية: ٢٩١] **حروف الربادة** أي الحروف التي من شأها نصباً، فائدتها في الكلام: تأكيد وتحسين نظم أو كلام، وسميت **رَبْدَةً** مع أنها تعيد التأكيد وتحسين نظمها، رابدة على أصل معنى، وهي بَن، وَرْ كسرة همزة في لأوَن وفتحها في الثانية [غاية: ٢٩١] **ما بالفاء** أي فإن نرد ريادة حاصلة مع "ما" لنافية أو "ف" رابدة كائنة مع "ما" النافية كثير تأكيد لنفي. **وقلب** أي قلبت ربادته مع "ما" مصدرية نحو: نَظَرْتُ بَنَ جَدِّسَ لِقَاصِي أَي مَدَّةَ جَدِّسَ لِقَاصِي.

وَمَا عَصَفَ عَلَى مَا مُصَدَّرَةٌ، أَي قُتِلَ رِيادَتُهُ مَعَ مَا، خَوْلاً بِأَن قَامَ رِيْدَقَمْتُ، وَكَثِيرٌ بَعْدَ مَا رِيَادَةُ "أ" مُفْتُوحَةٌ [عَدِيَّة: ٢٩٢] وَأَنْ مَعَ لَمْ عَصَفَ عَلَى قُوَّةِ "فَيْنَ مَعَ مَا" أَي تَرَدُّدُ "أ" مُفْتُوحَةٌ مَعَ "مَا" كَثِيرًا، كَقُوَّةِ تَعَارَى رِيْدَقَمْتُ - ح. سِسْ - ه (س. ٩٦)، [عَدِيَّةُ التَّحْقِيقِ: ٢٩٢] وَيَسْ لَوْ وَالْقِسْمُ عَصَفَ عَلَى قُوَّةِ مَعَ "أ" أَي تَرَادُّدُ "أ" مُفْتُوحَةٌ بَيْنَ "و" وَالْقِسْمِ، خَوْلاً وَبَلَّغُ "أ" قَامَ رِيْدَقَمْتُ. [عَدِيَّةُ التَّحْقِيقِ: ٢٩٢]

وفى رباذها أي فل يحيى أن رائدة. **وما مع** إذا أي رد ما زيادة حصصة مع بد أو زيادة كائنة مع بد، نحو: بد ما خرج خرج [غاية التحقيق: ٢٩٢] ولأمانة على لطف واشتر على ما بي، متى ما تذهب ذهب بمعنى متى تذهب، وقوله تعالى: **وإن شرطاً** وقوله: "شرطاً" متعلق بجميع ما ذكر؛ لأن كنهها تستعمل شرطاً وغير شرط، وزيادة أم مختصة بخار شرطية، ونقصه على الحال، أي دوات شرط، أو أدوات شرط، أو على الظرف، أي وقت إفادة الشرط، أو في الشرط. [غاية التحقيق: ٢٩٢]

وبعض حروف الجر، وقلت مع المضاف. و"لا" مع الواو بعد النفي وأن المصدرية،
 وقلت قبل أقسم، وشذت مع المضاف. ومن، والباء، واللام تقدم ذكرها.
 زيادة ما نحو لا سيما زيد أي يراد "لا" مع الواو العاطفة
 أي زيادة أي زيادة
 زيادة لا
حرفا التفسير: "أي، وأن"، فـ"أن" مختصة بما في معنى القول.

حروف المصدر: "ما، وأن، وأن"، فالأولان للفعلية، و"أن" للاسمية.

حروف التحضيض: "هلا، وآلا، ولولا، ولوما"، لها صدر الكلام.....

حروف الجر سماعاً، كقوله تعالى: ﴿فَمِنْ حَيْثُ مَنِعَ لَيْسَ مِنْكُمْ﴾ (البقرة: ١٥٩) مع تحضيض حرفه بـ "من" (٢٥)
 بعد النفي لفظاً أو معنى، نحو: ما جاءني زيد ولا عمرو، وحو قومه تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَصُفُّونَ﴾ (البقرة: ١٥٩) مع تحضيض حرفه بـ "من" (٢٥)
 فإن "غير" معنى "لا" اساقية، وكذا بعد النفي، نحو: لا تصرف ريداً ولا عمرواً. [غاية التحقيق: ٢٩٢]
 ان المصدرية عطف على قوله: "مع الواو" أي يراد "لا" بعد "أن" المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَصُفُّونَ﴾ (البقرة: ١٥٩) مع تحضيض حرفه بـ "من" (٢٥)
 سجد دمر (لا عرف ١٢) وليس يعطف على قوله: "بعد النفي" فساد المعنى؛ لأنه حينئذ يصير معنى:
 "وتراد 'لا' مع الواو العاطفة بعد 'أن' المصدرية، ولا معنى له. [غاية التحقيق: ٢٩٢] أقسم كقوله تعالى:
 ﴿لَا أَقْسَمُ بِمَا عَدَّتْ﴾ (البقرة: ١٥٩) وقوله تعالى: ﴿لَا أَقْسَمُ بِمَا عَدَّتْ﴾ (البقرة: ١٥٩) وإسار في ريداً قبل أقسم
 التشبيه على ظهور القصة حيث يستعني عن القسم، فيرر لذلك في صورة نفي القسم. [غاية التحقيق: ٢٩٢]
 ذكرها أي ذكر ريداً في باب حرف الجر، فلا يعيدها. **حرفا التفسير** سقطت بـ "نشبة" بالإضافة.
فـ"أن" مختصة. إفاء للتفسير، أذعن بـ إشارة إلى بين الفرق بين أي، وأن، فـ"أي" تفسر كل منهما من
 المفرد، نحو: جاءني زيد أي أبو عبد الله، وأحمة، كما تقول: هريق دمه أي مات. [ص: ٤٦٨]
 في معنى ظرفية اعتبارية، أو على القلب، ولا يقع بعد صريح القول، ولا بعد ما ليس بمعناه، بل ما كان معناه
 كالأمر، والبداء، والكتابة، ونحوها، ويشترط أن يكون ما بعدها غير متعلق بما قبلها. [هـ: ٢١٢]
معنى القول كالأمر، والبداء، والكتابة، ونحوها نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَصُفُّونَ﴾ (البقرة: ١٥٩) مع تحضيض حرفه بـ "من" (٢٥)
 إليه أن قم، وأمرته أن اذهب، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَصُفُّونَ﴾ (البقرة: ١٥٩) مع تحضيض حرفه بـ "من" (٢٥)
حروف المصدر الإضافة بأدنى ملاسة، أي حروف تجعل الحمة مصدرًا. **وأن** وقد جاء "كي" و"و"
 مصدريتين في بعض الاستعمالات. **للفعلية** أي للحمة الفعلية أي لجعل الحمة الفعلية مصدرًا.
وأن للاسمية خاصة أي بجعل الحمة الاسمية مصدرًا. **حروف التحضيض.** أي حروف تدل على التحريض
 على الفعل الآتي، نحو: هلا تتوب قبل موت، وإذا دحيت على الماضي، أفادت التمسك والتوبيخ على ما فات،
 نحو: هلا قرأت القرآن. [غاية التحقيق: ٢٩٣] **لها صدر الكلام** لأنها تدل على أحد أنواع الكلام، وهو
 اختصاص، فتصدر تدل من أول الأمر على كون الكلام من ذلك النوع. [غاية التحقيق: ٢٩٣]

ويلزمها الفعل لفظاً أو تقديرًا.

حرف التوقع: "قد"، وهي في المضارع للتقليل.

حرفا الاستفهام "الهمزة، وهل"، لهما صدر الكلام. تقول: أزيدُ قائمٌ؟ وأقام زيدٌ؟ وكذلك هل والهمزة أعمُّ تصرُّفاً، تقول: أزيداً ضربتُ؟ وأتضربُ زيداً وهو أحوك؟

ويلزمها لأن تنحصر واحدت، بما يتعلق بالفعل، وقد جاء خمسة لاسمية بعدها في الضرورة، نحو قول ناسخ: يقولون ليلى أرسلت بشفاعتي إليّ فهل نفس ليلى شميعة
[غاية التحقيق: ٢٩٣]

لفظاً و تقديراً نحو هلّا ضربت زيداً، ونحو: هلّا ريداً تصرّبه. **قد** في الماضي للتقريب من الحال، أي يكون ما بعدها متوقعاً، كقولك من يتوقع ركوب الأمير وينصرف: قد ركب الأمير، وقد جدد فعل بعدها. [غاية: ٢٩٣] **للتقليل** أي بنفس الفعل، نحو: الكدوب قد يصدق، وقد يستعمل لتكثير في موضع مدح، كقوله تعالى: (سورة النمل: ٦٣) [غاية تحقيق: ٢٩٣] **حرف الاستفهام** سقطت بون شبهة بالإضافة.

صدر الكلام أي لا يقدمها في حرهما؛ لأنها يدلان على أحد نوع كلام، وهو لاستفهام، فتصدر بدلالة من أول الأمر كلام من ذلك نوع، وتدخلان على خمسة لاسمية، وفعلية. [غاية تحقيق: ٢٩٣] **وكذلك هل** نحو هل ريد قائمٌ، وهل قام ريدٌ؟ **أعمُّ تصرُّفاً** أي أكثر تصرفاً في الاستعمال من هل من حيث أن الهمزة تدخل على الاسم عند وجود الفعل في الكلام خلاف هل، فإنها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في كلام كقولها في الأصل معنى "قد" المنحصة بالفعل، كقوله تعالى: (سورة النمل: ٦٣) [غاية تحقيق: ٢٩٣] **حرف الاستفهام** سقطت بون شبهة بالإضافة.

(سورة النمل: ٦٣) أي قد أتى، فإذ وجدت الفعل تذكرت العهد السابق وهو كقولها معنى "قد" المنحصة بالفعل وحب إليه أي شتات ومات إليه ولم يشكر غيره، خلاف ما يد لم تجد الفعل، فإن تصرّ وتدهن عنه أي عاف عنه، فلا يجوز: هل ريد حرج، ولا هل ريداً ضربت؟ كما لا يجوز: قد ريد حرج، وقد ريداً ضربت، ويجوز: ريد حرج، وأزيداً ضربت؟ وخلاف هل ريد قائم، فإنه جائز؛ لعدم الفعل في تركيب، ومن حيث أنها قد تستعمل للإكثار أيضاً دون هل، ومن حيث أنها تستعمل مع "أم" مصدراً، و"هل" لا تستعمل إلا بدراً، ومن حيث أنها تدخل على حروف العطف، ولا تدخلها هي خلاف هل، وذلك؛ لأن الهمزة أصل في الاستفهام، وأحصر من "هل"، فهي كثرة الاستعمال أليق، وأشار الشيخ إلى أمثلة ما ذكرنا بقوله: تقول إحد. [غاية التحقيق: ٢٩٤] **أزيداً ضربت** ولا تقول: هل ريداً ضربت حيث لا يليها الاسم مع وجود الفعل في تركيب، خلاف هل ريد قائم؟ [هدي: ٢١٤] **واتضرب ريداً الخ** معنى إكثار ضرب ريد في حال لأحوه، ولا تقول: هل تضرب ريداً وهو أحوك؛ لأن "هل" لا تستعمل للإكثار. [هدي: ٢١٤]

وأزيد عندك أم عمرو؟ ﴿أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾، و﴿أَقَمَنْ كَانَ﴾، و﴿أَوْمَنْ كَانَ﴾.

(الأعمام: ١٢٢)

(محمد: ١٤)

(أتمم به: يوسف: ٥١)

حُرُوفُ الشَّرْطِ: "إن، ولو، وأما"، لها صدر الكلام، فـ"إن" للاستقبال وإن دخل على الماضي، و"لو" عكسه، وتلزمان الفعل لفظاً أو تقديرًا، ومن ثم قيل: لو أنك بالفتح؛ لأنه فاعل، و"انطلقت" بالفعل موضع "منطلق".....

قيل: في عدم لو أنك بصيغة الفعل

وأريد الخ: ولا تقول: هل ريد عندك أم عمرو؟ لأن "أم" لا يقاس إلا الهمة. [هندي: ٢١٤]

أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ: بدحور الهمزة على 'أتم' المعاطفة، ولا تقول: هل 'أتم'، فقوله: أتم إذا ما وقع 'معصوف' على مقدر آخر، أي: إذا حال وقت العذاب ووقع، أتم إذا ما وقع آمنتم، وحيد لا يسمع الإنكار.

أَقَمَنْ كَانَ: أي: أقم من كان. (محمد: ١٤)، كمن يريد الحياة الدنيا، فهو متدأ محذوف خبر بدلالة ما سبق، والحملة معصوفة على مقدر، أي: أمن كان مؤمناً كمن هو كافر، فمن كان على نية من ربه كمن كان يريد الحياة الدنيا. [غاية التحقيق: ٢٩٤] أو من كان. أي: من كان مت فاحسنه (الأعمام: ١٢٢) متدأ، خبره قوله: كس منته في حسنة (الأعمام: ١٢٢)، والحملة معطوفة على مقدر أي: أمن كس من يؤمن، ومن كان ميتاً فأحيياه كمن مثله في الضمات، ولا تقول: 'هل فمن كان'، و'هل ومن كان'. فقوله: 'دون هل' صرف لقوله تقول: فيكون قيداً للكل أي تقول باستعمال الهمزة في جميع ما ذكر دون هل. [غاية التحقيق: ٢٩٤]

صدر الكلام: لأنها تدل على أحد أنواع الكلام، فتصدر تدل من أول الأمر على أن الكلام من ذلك النوع. [غاية التحقيق: ٢٩٤] فإن للاستقبال: يعني 'إن' للاستقبال، سواء دخلت على المضارع أو الماضي، نحو: إن تكرمني أكرمك، وإن أكرمتني أكرمتك، بمعنى امثال الثاني بعينه معنى مثال الأول، يعني إن وقع مثلك إكرامي في الاستقبال وقع مي أيضاً إكرامك فيه. [فوائد صيدية: ٣٧٨] ولو عكسه: أي لو لماصي وإن دخل على مستقبل، نحو: لا تصيغكم في شهر من لأمر عسمة (الحجرت ٧) أي لوقعتهم في الجهد وهلاك. [غاية: ٢٩٤]

لفظاً: نحو: إن تكرمي، ولو صنعت الشمس. **تقديرًا:** نحو: لو أن أحد من شمس كس استخارك (التوبة: ٦).

ومن ثم أي من أجل أنهما يردان الفعل. **فاعل:** فعل محذوف، وهو ثبت باعتباره لروم الفعل بعد 'لو'.

بالفعل: يعني أن 'أن' إذا وقعت بعد 'لو' المحذوف شرعها، فحرفها إن كان مشتقاً وجب أن يكون فعلاً؛ لأن الفعل المقدر لابد له من مفسر، و'أن' لكونها دالة على معنى التحقيق تدل على معنى 'شت'، فيزم أن يكون خبر 'أن' فعلاً ماضياً لا اسم فاعل سيكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر، وأما المعنى فيفهم 'أن' دون عليه كما قدما، وإن لم يكن مشتقاً جاز لتعذر، كقوله تعالى: لا سم في الأرض من شجرة قلابة (نمل: ٢٧)، وأما قوله تعالى: لا سم في الأرض من شجرة قلابة (الأحراب: ٢٠)، فلأن 'لو' بمعنى 'أن' المصدرية، ويست شرعية مجئها بعد =

ليكون كالعوض، فإن كان جامداً جاز لتعذره. وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط، لزمه الماضي لفظاً أو معنى. فيطابق، وكان الجواب لنفسه لفظاً، مثل: والله إن أتيتني أو لم تأتني لأكرمك. وإن توسط بتقديم الشرط أو غيره، جاز أن يعتبر وأن يغى. كقولك: أنا والله إن تأتني آتت، وإن أتيتني والله لآتيتك، وتقدير القسم كاللفظ، مثل: **لئن أخرجوا لا يخرجون**، **وإن أعطموهم**.
 (بخش: ١٢) (الأهم: ١٢١)

= فعل دال على معنى التمني، ومنه من لا يشترط بحىء الفعل في خبر 'أن' التي تحيىء بعد 'لو' وبك كـ مشقة أيضاً، كما ذهب إليه ابن مالك، قال الأسود:
 وأهلكته لو أن ذك نافع
 وقال كعب:

معودها ولو أن النصح مقبول

مع هذا، فلا شك أن استعمال فعل في حرف 'ن' في مثل هذا مقدم على أكثر من أن يكون لازماً، وقد كان
 فعل، فلا كراهة فيه كونه كالعوض من شرطه، أي الذي هو ماضي، وقد جاء مصدره، [رضي: ٤٨٩] |
كالعوض أي من عوض عن فعل مفسر بخلاف في 'لو' 'ن' وهو 'تت'، لا ضرورة لسعر، ثم عمل
 رد فعل في آخر هذا عرس مرتب على ورود فعل بعد 'لو'، فلا يلزم منع من حسن واحد، [غاية: ٢٩٥] |
لتعذر أي تعذر فعل، نحو: لو أن زيد رحل، قال الله تعالى: **لو أن من سجد لله سجدة**
 [سجدة: ٢١]، [غاية تحقيق: ٢٩٥] | **وإذا تقدم** خبر عن صورة أو توسط. **لزمه الماضي** قسمير على
 شرطه، أي نفسه أي ثم ذلك بشرط ماضي أو ثم ذلك نفسه أن يكون شرطه موقع بعده ماضياً، وإنما
 ثم ماضي؛ لأن حرف شرطه يقطع عن عمله في جواب كونه جواب بنفسه نفساً، فشرطه ماضي في شرطه
 فلا يعمل فيه أيضاً، فيوافق في عدم عمل الحرف، [غاية تحقيق: ٢٩٥] | **لفظاً** ويشترط معنى ترجيح لتسابق
 مع كثرة الاستعمال، **إن أتيتني** من ماضي نفساً **لم تأتني** من ماضي معوي أو غيره أي غير شرط.
لايتن باعتبار القسم وبعاء شرطه، **وتقدير القسم** أي القسم بقدر كالمقسم مفقود، أو تقدير القسم
 كتلفظ القسم في عباره وبعده كما مر، [هندي: ٢١٥] | **لئن أخرجوا لا يخرجون** أي والله إن أخرجوا
 لا يخرجون، فيولا تقدير لاسم قبل شرطه لوجب خبره في جواب، وإلام في قوله: **لئن أخرجوا** هي إلام
 موصلة بنفسه، وهي لام تدخل على شرطه بعد تقدم القسم بنفسه أو تقديره فتؤذن أن الجواب به لا
 بشرط، [غاية تحقيق: ٢٩٥] | **وإن أعطموهم** أي والله إن أعطموهم إنكم مشتركون، فيولا تقدير القسم قبل
 شرطه موجب لفاء في جواب؛ لأنه جملة سمية، [غاية التحقيق: ٢٩٥]

تاء التانيث الساكنة: تلحق الماضي لتأنيث المسند إليه، فإن كان ظاهراً غير حقيقي فمخير، وأما إلحاق علامة التنثية والجمعين فضعيف.

نون ساكنة تنوع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل. وهو للتمكن، والتنكير، والعوض، والمقابلة، والترنم. ويحذف من العلم موصوفاً بـ **نُونِ** مضافاً إلى علم آخر.

حرف مستتر حال من ابن حال من العلم احتراز عن نون الحفيفة نحو: صه راف

تاء التانيث ما فرغ من بيان حروف الردع شرع في بيان تاء التانيث الساكنة. **الساكنة** احتراز عن المتحركة، فإنها تحقق الاسم تأنيث مسند إليه. **تلحق الماضي** نحو: ضرت، وكُرمَت هـ. **ساقية** اللام لتعجيل لا لعرض، فإن تأنيث المسند إليه علة يحذف تاء تأنيث، وليس بأثر حاصل منه. [غاية التحقيق: ٢٩٦]

المسند اليه لتحقيق لاتصال، وللمقابلة بين تاء والمسند إليه في نحو: صرت هـ. [غاية التحقيق: ٢٩٦]

وحسب أي جمع المذكور والمؤنث في الفعل عند كونه الفاعل ظاهراً؛ للدلالة على أن المسند إليه مثنى أو مجموع، مذكر أو مؤنث، كإلحاق تاء التأنيث بدلالة على أن المسند إليه مؤنث. [غاية التحقيق: ٢٩٦]

فصعب أي فهو ضعيف للروم صورة تعدد الفاعل، وجرد ذلك في اسم للفعل، نحو: هتيا، وهاتوا، وتعالى، وتعالوا بلا ضعف، وهذه العلامة ليست بضمير، بل حروف تزاد للدلالة من أوّل الأمر على أن المسند إليه مثنى أو مجموع، مذكر أو مؤنث كتاء التأنيث يدل على أن المسند إليه مؤنث، ويدل عليه أنه لو كان ضميراً لامتنع الواو في غير العقلاء، كأكموني البرعيث، ولون في الذكور للعقلاء، نحو: يعفرون أقدريه. [هــدي: ٢١٦]

نون ساكنة وصفاً، فلا يرد تحريكها لاجتماع لساكين، نحو: ريد اعاسه عدداً. [غاية التحقيق: ٢٩٦]

حركة لا يرد، نحو: أث، وأح، ويد، ودم حيث يتبع تنوينها حركة بوسط، لأن تنوينها وإن تعت حركة الوسط لكن بعد ما صار الوسط آخرًا يحذف الآخر نسباً منسياً. [غاية التحقيق: ٢٩٦]

والعوض عن مصاف إليه، نحو: يومئذ، وحسب، أصه: يوم إد، كال كدا، وحين إد كال كد.

والترنم وهو تنوين للاحقة قافية الشعر مقيدة أو مصفحة من حرف لإطلاق، ولقافية مصفحة مني آخرها أحد امدت ثلاث، أو حرف الإصلاق، وهي الحروف التي شأت من إشباع حركة آخر شعر، وهو أحد امدت ثلاث، نحو قول الشاعر:

أقلّي اللوم عاذل العتابين وقولي إن أصبت لقد أصابن

[غاية التحقيق: ٢٩٦]

إلى علم آخر نحو: جاءني ريد من عمرو، وإد يحذف بقصد التحفيف بصول لفظ، وثقل المعنى، وكثرة الاستعمال، ويحذف حيث ألف 'اس' خطأً لتحفيف في الكتابة، والدلالة على الامتراح، وبما لم يحذف التنوين في قوله: جارية من قيس ابن ثعلبة مع أن 'قيساً' علم موصوف بـ 'اس' مصاف إلى علم آخر مكان الصلابة، وحذفها في غير ذلك نحو: **فِي يَوْمِ يَوْمِئِذٍ يَوْمِئِذٍ يَوْمِئِذٍ** [إحصاء: ٢٠١]، فيمن قرأ أحد بغير التنوين في الموصل من اشوا، =

نون التأكيد: **خفيفة** ساكنة، ومشددة مفتوحة مع **غير الألف**، **تختص** بالفعل المستقبل في الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والقسم. وقلت في النفي، ولزمت في مثبت القسم، وكثرت في مثل: إما تفعلن^{أصه بـ}، وما قبلها مع ضمير المذكورين **مضموم**، ومع المخاطبة مكسور^{جوب}، وفيما عدا ذلك مفتوح^{أصه بـ}. وتقول في التثنية وجمع المؤنث: اضربان^{صير}، واضربان^{صير}، ولا تدخلهما الخفيفة خلافاً

= وقوله: 'ولا ذاكر، الله إلا قليلاً' حذف التنوين من 'ذاكر'، ونصب لفظ 'الله' على الصلابة. [غاية: ٢٩٦]

حقيقة قدم النون الخفيفة على النون الثقيلة وإن كان فرعاً للثقيلة عند أكثر الكوفيين لحقتها.

غير الألف سواء كانت أف الضمير، نحو: اصربان، أو الألف المرائدة في جمع المؤنث، نحو: اصربان، فتقول: اضرب، ومكسورة مع الألف للتشبيه بـون الإعراب، ولتعادل بين ثقل الكسرة وحقة الألف. [غاية التحقيق: ٢٩٧]

حصص أي بون التأكيد خفيفة أو مشددة، واجملة مستأنفة، أي يختص كل واحد من نوني التأكيد. [غاية: ٢٩٧]

في الأمر صفة استتقص، أي بالفعل استتقص الكائن في الأمر، نحو: اصرب. [غاية التحقيق: ٢٩٧]

والعرض والقسم نحو: ألا تسرس بما فتصير حيراً، والقسم نحو: والله لأفعلن كذا؛ لأهما وضعاً لتأكيد الطلب، والصلب إنما يتعلق بالمستقبل الذي يكون أمراً، أو هيئاً، أو استفهاماً، أو تمنياً، أو عرضاً، وإنما يدخل في جواب القسم، وإن لم يزم فيه معنى نصب تشبيهاً بجواب القسم بالطلب لدلالة القسم على اعتناء بشأنه وزيادة اهتمام له كما يطلب. [غاية التحقيق: ٢٩٧] **في النفي** تشبيهاً له بالنهي، وإن لم يكن فيه معنى الطلب، نحو: أن لا تفعلن، وتلحق بالنهي "فلما تقول، وربما تقوس"؛ لأن القنة تلحق بالعدم، وحمل عليه للمصاداة كثير، ما تقوس. [غاية: ٢٩٧]

ولزم يعني أنها في غير ذلك ليست لازمة، وإنما تدخل على سبيل الجوار. (ابن حاجب) **متب القسم** نحو: والله لأفعلن؛ لأن القسم محل التأكيد، فكروا أن يؤكّدوا الفعل بأمر مفصل عن الفعل، وهو القسم من غير أن يؤكّدوه، بما يختصه، ويتصل به. وهو انون بعد صلاحيته للتأكيد خلافاً للكوفيين، والإضافة في مثبت القسم من باب جرد قطيعة. [غاية التحقيق: ٢٩٧] **وكثرت** بون التأكيد في الشرط المؤكّد حرفه بـ'ما' الزائدة.

إما تفعلن: قوله: إما تفعلن، قال الله تعالى: ﴿فَمَا تَرَيْنَ مِنْ أَشْرٍ أَحَدًا﴾ (مرم: ٢٦) وذلك؛ لأنه لما أكد حرف الشرط بـ'ما' المرائدة قصدوا تأكيد الفعل بالنون أيضاً؛ لئلا يحط المقصود بالذات وهو الفعل من غير المقصود بالذات، وهو حرف الشرط. [غاية التحقيق: ٢٩٧] **مضموم** للدلالة على النواو المحذوفة للساكنين.

مكسور للدلالة على الياء المحذوفة للساكنين. **وفيما عدا ذلك** أي فيما عدا المذكور أي في الواحد المذكور غالباً كان أو مخاطباً. **مفتوح** لحقة، نحو: ليضربن، واضربن، وتضربن. **واصربان** زيادة الألف لفصل لثلاث يجتمع النونات. **الخفيفة**: لأنه لو أبقى فيهما الألف لزم اللبس واجتماع النونين.

ليونس، وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمفصل، فإن لم يكن فكالمتصل، ومن ثم قيل: هل ترين، وترون، وترين، و"اغزون"، و"اغزون" ^{نحو} و"اغزون" ^{نحو}، والمخففة تحذف للساكن وفي الوقف، فيرد ما حذف، والمفتوح ما قبلها تقلب ألفاً فقط.

تمت بالخير

ليونس فإنه أجاز ذلك، وجعل التقاء الساكنين معترفاً إذا كان أولهما حرف ين، وإن لم يكن الثاني مدعماً لإمكان التكلم بهما كما مر في الوقف، وليس ذلك مرضي عند الأكثر، ويسعى أن يكون مرضياً لإمكان التكلم، وعي ذلك في الكلام المرضي، كما قوله تعالى: **نور** (يونس ٩١) [غاية التحقيق: ٢٩٧]

وهما أي نون التأكيد الثقيلة، والخفيفة. **غيرهما** أي غير التثنية والجمع المؤنث. **كالمفصل** أي كالمفصل منفصل في حذف حرف العلة وتحريكها على التفصيل، أي يجب أن يعامل آخر الفعل مع البوين معانته مع الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر من حذف أو تحريك، نحو: **اضرب**، أو **اضرب**، والمقصود ههنا حكم اعتلات عند اتصاها. [هندي: ٢١٨] **فإن لم يكن** فيه ضمير بارز بل مستكن. **فكالمفصل** أي نون التأكيد كالساكن متصل. **ومن ثم** أي لأجل أن نون التأكيد مع غير ضمير البارز كالمفصل، ومع الضمير البارز كالمفصل.

هل ترين بفتح الياء؛ لأن اسون ما كانت مع غير الضمير اسرار كالكلمة المتصلة كان رول سكون الآخر لازماً، فيعود ما حذف بسكون، فيقال: **ترين** ياء مفتوحة، وأشبهت ألف التثنية في الاتصال، فلم تل اللام معها، نحو: **هل ترين**، وهل **ترمين**؟ كما لم تل اللام مع ألف التثنية المتصلة نحو: **هل تريان**، وهل **ترميان**؟ [غاية: ٢٩٧]

وبرون بضم الواو لعدم كونها مدة حتى يحذف لاتقاء الساكنين على نحو تحريكها، كذلك في الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر كما يقال: **اخشوا القوم**. [هندي: ٢١٨] **وبرين** بكسر الياء للساكنين كما في أحشى الله، وهذه أمثلة المضارع. [هندي: ٢١٩] **واعرون** قوله **واعرون** عطف على 'هل ترين لا على 'ترين'، أي ومن ثم قيل: **اعرون** بإعادة الواو المحذوفة لرون سكون الآخر فيما هو كالكلمة المتصلة كما في **اغزوا**، و**ارميا**. [هندي: ٢١٩] **واعرون** تحذف الواو والياء، كما في **اعروا** **اجيش**، و**اعزي** **اجيش**، ولولا كان النون كالمفصل لكان هذا من لقاء الساكنين على حده لكون الأول مدة، والثاني مدغماً فيما هو كالكلمة الواحدة بئاً على الاتصال، وهذه الأمثلة الثلاثة من الأمر. [غاية التحقيق: ٢٩٨] **للساكن** واللام في قوله: 'للساكن' بمعنى الوقت، أي اسون المخففة تحذف وقت ملاقة الساكن بعدها بدليل عطف الطرف عليه.

فرد ما حذف **الح** إذا لم يكن مفتوحاً ما قبل اسون لرون موجب الحذف، وهو التقاء الساكنين، نحو: **اضربوا** في 'اضرب'، و**اضرب** في **اضرب**. [غاية التحقيق: ٢٩٨] **ما قبلها** أي ما قبل النون تقب ألفاً للوقف، نحو: **اضربا** في 'اضرب'، وإما تقب ألفاً قياساً على التنوين. [غاية التحقيق: ٢٩٨] **تقلب ألفاً** قوله: 'تقلب' **ألفاً** سوقف نحو: **اضرب**، فيقال في الوقف عليه: **اضرباً** قياساً على التنوين في نحو: **ريداً**. [هندي: ٢١٩]

الفهرس

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
مقدمه.....	٣	خير "لا" التي لنفي الجنس،.....	٤٣
منهج عملنا في هذا الكتاب.....	٤	اسم "ما ولا" المشبهتين بليس.....	٤٣
تعريف الكلمة.....	٥	المنصوبات: المفعول المطلق.....	٤٤
أقسام الكلمة.....	٧	حذف فعل المفعول المطلق.....	٤٥
تعريف الكلام.....	٨	المفعول به.....	٤٨
		المنادى.....	٤٩
تعريف الاسم وخواصه.....	٩	توابع المنادى.....	٥١
تعريف المعرب وحكمه.....	١٠	المنادى المعرب باللام.....	٥٣
تعريف الإعراب وأنواعه.....	١١	المنادى المضاف.....	٥٤
تعريف غير المنصرف.....	١٤	ترخيم المنادى.....	٥٥
بيان العلل التسعة.....	١٥	المندوب.....	٥٨
حكم غير المنصرف.....	١٦	حذف حرف النداء.....	٥٩
العدل.....	١٧	ما أضمر عامله على شريطة التفسير.....	٦٠
الوصف.....	١٨	التحذير.....	٦٤
التأنيث.....	١٩	المفعول فيه.....	٦٥
المعرفة، والعجمة، والجمع.....	٢٠	المفعول له.....	٦٧
التركيب، الألف والنون.....	٢٢	المفعول معه.....	٦٨
وزن الفعل.....	٢٣	الحال.....	٦٩
بيان العلمية المؤثرة.....	٢٤	التمييز.....	٧٣
حكم غير المنصرف باللام أو بالإضافة.....	٢٥	المستثنى.....	٧٦
المرفوعات: الفاعل.....	٢٦	خير كان وأخواتها.....	٨٢
مقام الفاعل.....	٢٧	اسم إن وأخواتها، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس.....	٨٣
تنازع الفعلان.....	٢٩	خير ما ولا المشبهتين بليس.....	٨٦
مفعول ما لم يسم فاعله.....	٣٢	المحذورات: المضاف إليه.....	٨٧
المبتدأ والخبر.....	٣٤	الإضافة المعنوية.....	٨٨
ما يتعلق بالمبتدأ والخبر.....	٣٥	الإضافة اللفظية.....	٨٩
خير إن وأخواتها.....	٤٢		

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
بيان إضافة الموصوف والصفة.....	٩١	تعريف الفعل وخواصه.....	١٥٠
بيان إضافة الاسم المماثل.....	٩٢	الماضي والمضارع.....	١٥١
بيان إضافة الاسم إلى ياء المتكلم.....	٩٣	إعراب المضارع.....	١٥٢
الأسماء الستة.....	٩٤	نواصب المضارع.....	١٥٤
التوابع: النعت.....	٩٥	جوازم المضارع.....	١٥٨
العطف.....	٩٨	الأمر.....	١٦١
التأكيد.....	١٠٠	فعل ما لم يسم فاعله.....	١٦٢
البدل.....	١٠٣	المتعدي وغير المتعدي، أفعال القلوب.....	١٦٤
عطف البيان والمبني.....	١٠٥	الأفعال الناقصة.....	١٦٦
حكم المبني.....	١٠٦	أفعال المقاربة.....	١٧٠
المضمر.....	١٠٦	فعل التعجب.....	١٧١
أسماء الإشارة.....	١١٢	أفعال المدح والذم.....	١٧٣
اسم الموصول.....	١١٤		
أسماء الأفعال.....	١١٧		
الأصوات والمركبات.....	١١٩		
الكنائيات.....	١٢٠		
الظروف.....	١٢٢		
أنواع الاسم: المعرفة والنكرة.....	١٢٥		
أسماء العدد.....	١٢٦		
المذكر والمؤنث.....	١٣١		
المثنى.....	١٣٣		
المجموع.....	١٣٤		
جمع التكسير، والمصادر.....	١٣٧		
اسم الفاعل.....	١٣٩		
اسم المفعول، الصفة المشبهة.....	١٤١		
اسم التفضيل.....	١٤٥		
		الحرف	
		حروف الجر.....	١٧٥
		الحروف المشبهة بالفعل.....	١٨٠
		الحروف العاطفة.....	١٨٥
		حروف التنبيه، والنداء، والإيجاب.....	١٨٧
		حروف الزيادة.....	١٨٨
		حرفا التفسير، وحروف المصدر، والتحضيض.....	١٨٩
		حرف التوقع، وحرفا الاستفهام.....	١٩٠
		حروف الشرط.....	١٩١
		حرف الردع.....	١٩٣
		تاء التأنيث الساكنة، والتنوين.....	١٩٤
		نون التأكيد.....	١٩٥

مكتبة البشائر

المطبوعة

ملونة كرتون مقوي

السراجي	شرح عقود رسم المفتي
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية
تلخيص المفتاح	المراقبة
دروس البلاغة	زاد الطالبين
الكافية	عوامل النحو
تعليم المتعلم	هداية النحو
مبادئ الأصول	إيساغوجي
مبادئ الفلسفة	شرح مائة عامل
	المعلقات السبع

هداية النحو (مع الخلاصة والتمارين)

متن الكافي مع مختصر الشافي

رياض الصالحين (غير ملونة مجلدة)

ستطبع قريبا بعون الله تعالى

ملونة مجلدة / كرتون مقوي

الجامع للترمذي	الصحيح للبخاري
	شرح الجامي

ملونة مجلدة

(٧ مجلدات)	الصحيح لمسلم
(مجلدين)	الموطأ للإمام محمد
(٣ مجلدات)	الموطأ للإمام مالك
(٨ مجلدات)	الهداية
(٤ مجلدات)	مشكاة المصابيح
(٣ مجلدات)	تفسير الجلالين
(مجلدين)	مختصر المعاني
(مجلدين)	نور الأنوار
(٣ مجلدات)	كنز الدقائق
تفسير البضاوي	البيان في علوم القرآن
الحسامي	المسند للإمام الأعظم
شرح العقائد	الهدية السعيدية
أصول الشاشي	القطبي
نفحة العرب	تيسير مصطلح الحديث
مختصر القدوري	شرح التهذيب
نور الإيضاح	تعريب علم الصيغة
ديوان الحماسة	البلاغة الواضحة
المقامات الحبرية	ديوان المتنبي
آثار السنن	النحو الواضح (بعد اتيه، ثانوية)

Book in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)

Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)

Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish)(H. Binding)

Fazail-e-Aamal (German)(H. Binding)

Muntakhab Ahdees (German) (H. Binding)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizb-ul-Azam(French) (Coloured)

مکتبہ الرشیدی

طبع شدہ

رتبین مجلد

تیسیر المنطق	فارسی زبان کا آسان قاعدہ
تاریخ اسلام	علم الصرف (اولین، آخرین)
بہشتی گوہر	تسہیل المبتدی
فوائد مکبہ	جوامع الکلم مع چہل ادعیہ مسنونہ
علم النحو	عربی کا معلم (اول، دوم، سوم، چہارم)
جمال القرآن	عربی صفوۃ المصادر
نحو میر	صرف میر
تعلیم العقائد	تیسیر الایواب
سیر الصحابیات	نام حق
کریم	فصول اکبری
پند نامہ	میزان و مشعب
بخ سورۃ	نماز مدلل
سورۃ یس	نورانی قاعدہ (چھوٹا، بڑا)
آسان نماز	عم پارہ درسی
منزل	عم پارہ

تفسیر عثمانی (۲ جلد)
خطبات الاحکام لجمعۃ العام
حصن حصین
الحزب الاعظم (مینی کی ترتیب پر مکمل)
الحزب الاعظم (نٹے کی ترتیب پر مکمل)
لسان القرآن (اول، دوم، سوم)
معلم الحجاج
فضائل حج
خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی
تعلیم الاسلام (مکمل)
بہشتی زیور (تین حصے)

کارڈ کور / مجلد

فضائل اعمال	اکرام مسلم
منتخب احادیث	مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم)

زیر طبع

مکمل قرآن حافظی ۱۵ اسطری

رتبین کارڈ کور

آداب المعاشرت	حیات المسلمین
زاد السعید	تعلیم الدین
جزاء الاعمال	خیر الاصول فی حدیث الرسول
روضۃ الادب	الحجامہ (چھپنا لگانا) (جدید ایڈیشن)
آسان اصول فقہ	الحزب الاعظم (مینی کی ترتیب پر) (مکمل)
معین الفلسفہ	الحزب الاعظم (نٹے کی ترتیب پر) (مکمل)
معین الاصول	عربی زبان کا آسان قاعدہ